

ضوابط المصاحفة في الشريعة الإسلامية

تأليف

الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي

دكتوراه في أصول الشريعة الإسلامية من جامعة الأزهر
مدرس في كلية الشريعة بجامعة دمشق

مؤسسة الرسالة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

إلى من رباني والدًا ، وعلمني استاذًا ، وهذبني مرشدًا ،
وأخذ بيدي خلال ذلك إلى سبيل التوفيق في جميع الأعمال ..
... والدي

إلى من منحني من علمه وفضله وتوجيهه ، ما بصرني بدروب
الحياة ، وأنار أمامي معالم الطريق ، المربي الكبير الشيخ حسن
جنبكة الميداني ..

... أستاذي

.. إليهما أقدم هذا الكتاب

نال هذا البحث درجة الدكتوراه في أصول الشريعة
الاسلامية من كلية القانون والشريعة بجامعة الأزهر بتاريخ
٥ رجب عام ١٣٨٥ هـ الموافق لـ ٣٠ تشرين أول عام ١٩٦٥ م .
وحاز لأول مرة على رتبة : « ممتاز مع الوصية بالطبع على
نفقة الجامعة والتبادل مع الجامعات المختلفة » .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَقَدِّمَةٌ

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد ، فهذه هي الطبعة الثانية لكتاب ضوابط المصلحة في الشريعة الاسلامية أقدمها لطلاب الشريعة الاسلامية ، وهو الكتاب الذي أعتز بأن اعتصرت فيه جهود سنوات شاقة ولذيذة من الدراسة والدأب وقدمت من ذلك مستحضرا أعتقد أن العالم الاسلامي بأمس الحاجة اليه اليوم .

أقدمه الى المؤمنين بعظمة التشريع الاسلامي وعظمة المشرع الالهي ، ليزدادوا بذلك ايمانا مع ايمانهم . وأقدمه الى المنصرفين عنه لافتتانهم بما عند أسيادهم الفرييين أو الشرقيين عسى أن ينتبهوا به الى الحق الذي ينبغي أن يراه كل ذي عينين . وأقدمه الى كل مستشكل من الباحثين والمستبصرين فلسوف يجدون فيه (ان هم صبروا على ما يقتضيه طبيعة التمحيص والتحقيق العلمي) الجديد الذي يبحثون عنه والحل للمشكلة التي تشغل أفكارهم .

ولن أفيض في بيان أهمية هذا البحث ، وخطورة موضوع المصلحة من حيث هي أساس تدور أحكام الشريعة الاسلامية عليها ، ومن حيث هي سلاح يستعمله أعداء هذه الشريعة للقضاء عليها أو النيل منها . فقد فصلت القول في ذلك كله في مقدمة الطبعة الاولى المثبتة في الصفحات التالية .

ولكنني أحيل الطالب المنصف للوقوف على دقائق الاسس التي
ينهض عليها تشريع الله تعالى والمحور الذي تدور عليها أحكامها
تطورا وثباتا ، الى المكوف على أبحاث الكتاب بأناة وتمهل وفكر
علمي بصير • فسيجد في نهاية ذلك الجواب على كثير مما يراوده
بالنظر والاستشكال •

وعلى الله الاتكال ، ومنه التوفيق ، واليه المرجع والمآب •

دمشق ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٩٣

١٤ كانون أول سنة ١٩٧٣

محمد سعيد رمضان

المقدمة

١ - الحمد لله الذي كتب على نفسه الرحمة لعباده ، تفضلا منه واحسانا . وأقام لهم من شريعته فرقانا بين مطارح الشهوات والأهواء الجانحة ، والمسالك الى مصالحهم الفطرية النافعة . فحذرهم من الانزلاق في الأولى وهداهم الى اتباع مسالك الأخرى . وأمرهم أن يبتغوا بذلك كله الدار الآخرة وأن يحضوا قصدهم الى مرضاة الله وحده ، حتى يتحقق فيهم التبع لله اختيارا ، كما تحققت فيهم صفة العبودية له إجبارا .

وأفضل الصلاة وأتم التسليم على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وأسأله سبحانه وتعالى أن ينير أمامي السبيل الى ما أنا بصده ، بقبس من هديه ونفحة من توفيقه ، حتى لا أتنكب عن حق وأزيع الى باطل ، وأن يزودني في طريقي هذا بنية خالصة لوجهه ، وقصد لا يهدف الى غير مرضاته ، حتى لا يضل سعبي هباء ولا يضيع جهدي بددا . فما أعظمها تجارة رابحة كل عمل قام على أساس من قصد وجه الله وحده ، وما أضيها صفقة خاسرة كل سعي استهدف غير ذلك من زخرف الدنيا وزينتها .

٢ - وبعد فقد بات مما لا شك فيه ان المسلمين لم ينالوا ما نالوه من شرف وعز ، إلا بفضل استمساكلهم بالاسلام ، ولم يصابوا بعد ذلك بما

أصيبوا به من ضيعة وشتات إلا بسبب تهاونهم فيه وإهمالهم له • ولذا كان هذا الدين - ولا يزال - أخطر خصم في نظر أعدائهم ، إذ وجهوا حراب عدوانهم اليه ، ونفثوا كمين حقدهم عليه ، وأرادوا القضاء على المسلمين من حيث القضاء على دينهم ، وسعوا الى اقتحام أرضهم وأوطانهم بواسطة السعي الى فتح الثقوب والثغور في حصن اسلامهم •

ولو أنهم قصدوا الى هذا الحصن من بابيه ، ودخلوه دخول المستبصر لحقائقه ، لوسعهم رجه ولشملهم إسعاده ، ولكنهم تكبروا عن الانضواء تحت سلطانه ، طائعين ، وكبر عليهم أن يمسك المسلمون من دونهم بزمam النصر وأن يتربعوا دونهم على أريكة المجد فلم يكن منهم الا الدخول في حرب حاقدة ضدهم على امتداد التاريخ طويلا وعرضا •

٣ - ولقد تطورت مظاهر هذه الحرب ، على ضوء ما وصلوا إليه من حصاد التجارب والمغامرات •

فكان أول مظهر من مظاهرها ، هو حرب الغزو بالسلاح ، ولقد راحت حلقات هذه الحرب تتصل وتتوالى إلى أن انتهت بآخر موقعة من مواقع الحروب الصليبية الكبرى • وكان حصاد هذه المغامرات غير مشرف للكافرين ، وكانت النتائج - في مجموعها - نصرا وتوفيقا للمسلمين •

ولقد مكنت الحروب الصليبية أصحابها الصليبيين أن يحتكوا بالمسلمين قدرا لم يكن قد أتيح لهم من قبل ، وأن يتصروا مبادئهم وأخلاقهم لأول مرة عن كتب • فأكد لهم ذلك - الى جانب تجاربهم الفاشلة من قبل - أن المسلمين لا يمكن أن يؤتوا من قبل الغزو بالسلاح مهما توفرت وسائله ، وأنهم إن كانوا سيُغلبون ولا بد فان ذلك لن يكون الا بواسطة افساد دينهم عليهم وإبعادهم عن مبادئهم ومعتقداتهم •

٤ - فكان ذلك بداية طور جديد في حريهم للمسلمين • وكان

الطور الجديد هو بث الزيغ الفكري في العقيدة الاسلامية بوسائل مدروسة كثيرة ، من أهمها وسيلة الاستشراق والتبشير ، ولقد بدأت تجربتهم الأولى في ذلك بظهور أول مبشر في التاريخ الاسلامي ، اثر فشل الحروب الصليبية ، هو الاسباني المعروف « ريمون لول » . ثم أخذت هذه التجربة تتوالى مع الزمن في كل صقع من أصقاع العالم الاسلامي ، يرصدون لذلك الأموال الطائلة ، ويحشدون له جندا من الرجال والنساء ، ويتقنون الوسيلة الى ما يرغبهم الخسيسة بفنون من المذاهب والألاعب ، وما مأربهم إلا تشكيك المسلمين بدينهم . ثم بث سموم الالحاد في أفكارهم .

ولكنهم عادوا من هذا السعي أيضا خائبين ! ...

بل انهم شعروا أنهم يمكنون الاسلام في افئدة أربابه من حيث يريدون زعزعتة واجتثاث جذوره ، لقد انفقوا أموالا طائلة ، وجندوا حشوداً بالغة في سبيل تصير المسلمين أو الحادهم أو تشكيكهم ، تغفلوا من أجل ذلك في مجاهل أفريقية والاصقاع النائية من آسيا وكل بلد فيه للمسلمين ظل واسم - ولكنهم مع ذلك لم يفتنوا عن دينهم الا فئة قليلة كانت هي التي تسعى الى من يضل بها عن محجة الاسلام وهدية ، وهي بعينها الحفنة التي يمتد وجودها منذ فجر التاريخ الاسلامي الى يومنا هذا في خط مستتر متعرج ، فليس خطرنا بالخطر الجديد ، وليس الحديث عنها حديث هذا العصر وحده . على أن خطرهم ، طوال هذه القرون التي خلت ، لم يتجاوز الى أحد سواهم ، ووباءهم لم ينتشر الا فيما بينهم . فلم يستطع أحد منهم أن يغير من الاسلام حرفا ، أو أن ينال منه بأي لون من ألوان التحريف ، أو أن يكدر شيئا من صفائه ونصاعته براهينه وحججه ، ولم يكن كيدهم كله الا زبدا طافيا مالبث أن تبدد وانحسر لتظهر من تحته محجة هذا الدين وهي أتم ما تكون صفاء وقوة واشراقا .

وصدق الله اذ يقول : « فأما الزيد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض » .

لم تكن إذا وسيلة التبشير والحرب الفكرية عن أربابها شيئا . بل ولقد أثاروا بفتنتهم هذه ردود فعل لدى المسلمين نبهتهم الى مدى أهمية دينهم ، وذلك من خلال ظهور مبلغ ما يضحى به أعداؤه من مال وعتاد ورجال في سبيل القضاء عليه ، فأيقنوا بذلك أن إسلامهم هذا هو أخطر سلاح يقض مضاجع أعدائهم ، دونه كل ما قد يتمتعون به من ثروة وقوة وسلاح . فكان هذا سببا طبيعيا لحمل المسلمين على مزيد من التمسك بإسلامهم وعقيدتهم ، والاعتزاز بهما في وجوه أعدائهم ، حتى بات كثير من الفاسقين الذين قد يفرطون في أمر دينهم بين اخوانهم المسلمين ، ينقلون الى حال شديدة من الحماس له والدعوة اليه إذا ما وجدوا أنفسهم أمام أحد من أعدائهم الكافرين .

٥ - من أجل هذا كان لابد لأعداء الاسلام من أن يتلاقوا في نواديهم ومؤتمراتهم ، ليقدحوا الفكر في استخراج وسيلة جديدة لحرب الاسلام .

فما هي الوسيلة الجديدة ؟

الوسيلة الجديدة التي التقى عليها هذه المرة جميع أعداء الاسلام في الشرق والغرب على السواء - هي ارتداء رداء الاسلام نفسه ، ثم التسلل اليه من أسهل أبوابه ، والعمل على هدمه والقضاء عليه وتضييع معالنه بأسلحته نفسها . فذلك أبعد عن أعين الرقباء ، وأجدر أن لا يثير في المسلمين ردود الفعل والغيظ ، وهم واجدون في كل وقت بين المسلمين من يساعدهم في تمثيل الادوار والتليس على المسلمين بمسوح الدين وتجديده والغيرة عليه .

٦ - ولقد بدأت فعلا تجربة هذه الوسيلة منذ سنوات عديدة ، وأخذت

جهود أعداء المسلمين - في الشرق والغرب على السواء - تتناسق للتعاون فيما بينهم بغية اجتناء نمراتها في أقرب حين .

فقد أختفت - أو كادت تختفي - تلك الأصوات والأقلام التي طالما كانت تنفث سموم الاتحاد والتشكيك بالاسلام جهارا ، وتدعو صراحة للانقلابات من قيوده والتحلل من ربقته ^(١) . ثم ما لبثت أن أخذت تظهر وعليها سيما التدين ومن حولها هالة الايمان والطهر وراحت تبدي الاعجاب بالاسلام ونظامه ، وتظهر الغيرة على جوهره الصافي مما قد علق به وتزعم الخوف عليه من كثير من أربابه الجاهلين لروحه الجامدين عند نصوصه !! .

وأخذ أرباب هذه الاصوات والأقلام ، يتسللون الى حقائقه عن طريق أسهل باب من أبوابه ، وهو باب الاجتهاد والرأي ، ثم وضعوا أيديهم على أخطر سلاح من أسلحته وهو سلاح المصالح طبق المخطط المرسوم .

قالوا ان الشارع فتح أمام المسلمين باب الاجتهاد والرأي في شؤون دينهم ، فلا ينبغي أن نغلق باباً فتحه الله أمامنا للولوج فيه . ثم قالوا :

(١) فمثلا بعد أن كان قادة الشيوعية في العالم ، لا يكفون عن الهجوم الصريح القاسي على الاديان عامة والاسلام خاصة ، أخذوا اليوم يتواصون بالافلاخ عن ذلك ، لاسيما بالنسبة للاسلام ، وذلك طمعا في نيل فائدة أكثر عن هذا الطريق .

ولقد تجلت هذه الفكرة في وصية تولياتي الزعيم السابق للحزب الشيوعي الإيطالي كما تجلت في مقالات كثيرة أخذت تظهر في مختلف الصحف الشيوعية ، من ذلك ما نشرته مجلة « اكونومست » الشيوعية في أوائل شهر ١/١٩٦٥ من الدعوة الى تكتيك جديد تجاه الاديان عامة والاسلام خاصة ، وهو التخفيف من معاداته وذلك للاستفادة من الدين والمتدينين لصالح الشيوعية .

وقد جعل الله مبدأ المصالح والمفاسد أساساً لتشريعته ، ومنارا للكشف عن حقيقة أحكامه • فحيثما وجدت المصلحة قسم شرع الله ، فلا ينبغي أن نحمد أمام النصوص والفتاوى القديمة ونتجاهل تطور الزمن ومصالح العصر الحديث •

ثم راحوا يفسحون الطريق لنا أمام كل ماتسفيه علينا رياح الغرب والشرق من المفاسد والموبقات التي توهموها مصالح وأسبابا للرفي ، قائلين : هذه كلها مصالح • واستداروا الى فقه الاسلام وأصوله فقالوا : والمصالح معتبرة في الاسلام • ثم جمعوا المقدمتين إلى بعضهما برباط غير شرعي ، واستولدوا منهما نتيجة من سفاح فقالوا : إن مدينة الغرب بأوضاعها ، ونظم الشرق بماديتها وفسادها معتبرة في الاسلام !! ...

وليس هدفهم اجتهاداً في الاسلام ولا تبيناً للمصالح المرعية فيه ، وإنما الهدف - بعد أن تعذر هدم الاسلام بكل من الوسيلتين السابقتين - هو التلصص الى داخله ، وتغييره من عامة مبادئه وحقائقه ، ثم حشوه بكل ما يراد جلبه الى المسلمين من النظم والاخلاق والقوانين الفاسدة ، لكي تقدم الى عامة المسلمين وهي مخبوءة في إهاب الاسلام مكسوة بشيابه وشاراته ، فتجد بذلك منهم حسن الاستقبال والترحيب ، حتى إذا استقرت فيما بينهم واطمأنت الى مكانها من أرضهم ، مزقوا الإهاب المخبوءة فيه وألقوا القناع والشارات الزورة بها ، وخرجوا على المسلمين بحقيقتها العارية • فيومئذ تنفجر الصليبية الحاقدة ، بعد صبر طويل ، بقهقهة عريضة شامتة فرحاً بنجاح أسباب المكيدة في القضاء على المسلمين بالقضاء على دينهم •

ولقد كان مما سهل لهم سلوك هذه السبيل ، ما تفعله اليوم وسائل الاعلام المرئية والمسموعة وأدوات النقل الحديثة ، فلقد جعلت هذه الوسائل من الدنيا الشاسعة الأطراف ، شيئاً أشبه ما يكون ببلدة واحدة

صغيرة ! .. اذ لا تكاد تظهر فكرة في أقصى الغرب إلا وتجد صداها قد وصل لتوّه إلى أقصى الشرق ؛ ولا يكاد ينبع مذهب من المذاهب في أقصى الشمال ، الا وتجد التعليقات عليه في أقصى الجنوب . فلقد انتهى - تقريباً - ذلك العصر الذي كان للبيئة فيه سلطان على الناس ، وأصبحت الدنيا كلها بيئة واحدة تصطرع في كل شبر منها شتى المذاهب والعادات الآراء .

٧ - لا جرم أن هذه أخطر وسيلة الى تحقيق ما عجز أعداء الاسلام عن تحقيقه طيلة القرون السالفة ، لما تعتمد عليه من اللصوصية والمخادعة واستخدام فنون المصانة والتليس . ولذلك كان على المسلمين أن يضاعفوا الجهد حيال هذه الحرب الخبيثة الماكرة ، وهو جهد يقع أهم أعبائه على علماء المسلمين ومفكريهم .

وانه جهد لا يكلفهم حملا للسلاح ولا تضحية بالروح ، أو الضروري من المال ، ولكنه يقتضيهم إخلاصا في البيان وصراحة في القول . وحفظاً لما اتعنهم الله عليه من أمانة الدين الموضوعة في اعناقهم ، ورجوعا الى الأصول والموازين التي وضعها الشارع بين أيديهم ليستعملوها في تمحيص الأمور وفهم الحقائق وازالة أسباب التمويه والزيف .

٨ - ومن أهم ما تمتاز به هذه الشريعة الغراء ، أنها واضحة السبيل ، دقيقة الأصول والموازين ، فليس في قواعدها وأحكامها أي متسع للتلاعب أو التزييف ، اللهم الا اذا تقاعس العلماء عن حمل الأمانة ، أو فقدوا من تقوى الله والاخلاص لديه ما يحملهم على بيان الحق دون تكلف ولا مصانة . وتركوا السبيل مفتوحا للمتلاعبين والحاقدين والمتربصين . فمردت المشكلة حينئذ الى موقف المسلمين من دينهم وبندهم المسئولية وراء ظهورهم . أما شريعة الاسلام نفسها فليس فيها (على أي حال) أي باب أو ثغرة تدع مجالا لخوض الخائضين أو عبث العابثين .

٩ - فصحيح أن الشريعة فتحت باب الاجتهاد فيما لا نص فيه ، ولكنها قيدت الاجتهاد بشروطه المعروفة التي يجب أن تتوفر فيمن نصب نفسه للبحث والاجتهاد ، وإلا فهو اجتهاد باطل يضرب به عرض الحائط .

وصحيح أن الشارع راعى في أحكامه مصالح العباد . ولكن ما هي المصالح ؟ أهى تلك المذاهب والآراء المضطربة المتناقضة التي تاد في غمارها أرباب علم الفلسفة والأخلاق ، ثم لم يصلوا من بحثهم الى شيء سوى الاتفاق على أن مصلحة كل انسان ما يهديه اليه مزاجه وعقله ، وأن مثله الأعلى ما يخيله اليه رأيه وفكره ؟ أم هي تلك العادات والمذاهب التي تنزحها أمم الغرب والشرق من مستنقعات الشهوات والأهواء الآسنة ، ثم يروجها عندنا عبيد ترسف عقولهم في أغلال من تلك الشهوات والأهواء ؟ وهل يتصور عاقل أن الله عز وجل انما بعث رسله ونزل شرائعه لا لشيء سوى أن تفسح الطريق وتعبده لوساوس الفلاسفة أو المقتنين أو عبيد الشهوات والأهواء وتجعل منها أحكاما الهية منزلة الى العباد ؟

إن المصالح في الشريعة الاسلامية منضبطة ومحدودة من جميع أطرافها ، بما لا يدع مثقال ذرة من مجال للاضطراب أو الغموض في فهمها ، ومرتبة في أنواعها ترتيبا لا يترك أي مجال للتناقض أو التداخل فيما بينها ، ومتفرعة من أصل راسخ متين مستقر ثابت في قلب كل مؤمن صادق ، ألا وهو العبودية لله عز وجل ، أصل يتأسس على مبدأ من قوله عز وجل : « قل ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين » . فأنى لوسائل التلاعب والعبث أن تتسلل إليها وهي منضبطة من حيث الأساس الذي تقوم عليه ، ومن حيث الفروع التي تشملها ، ومن حيث الترتيب الدقيق فيما بين أنواعها ؟

وصحيح كما يقولون أن هذه الشريعة صالحة لكل زمان ومكان ، وذلك برهان من براهين عظمتها وكونها وحيا من الله عز وجل . ولكن

من قال ان معنى صلاحيتها هذه أن تتبدل وتتطور مع كل الآراء والأهواء ؟
وأي معنى يبقى لعظمتها وقديسيتها اذا كان هذا هو معنى بقائها وصلاحها ،
الا ترى أن أي طالب حقوقي يستطيع أن يضع مسوِّدة قانون يسير مع
تطورات الازمنة والقوانين على هذا المعنى ، وذلك عن طريق مادة واحدة ،
يربط بواسطتها المعنى المراد له بما تتطور اليه مذاهب الناس وأراؤهم في
المستقبل • فأَي عظمة أو براعة في هذا ؟

١٠ - ومكان الخطأ في فهم هذه الكلمة ، أنهم يحيلون تقدير مابه
يكون الصلاح والفساد الى الناس أنفسهم ، فاذا حسب الناس ان التعامل
بالربا مثلا قد بات من مصالح الناس ، فهو في نظرهم مصلحة حقيقية اذاً ،
وعلى الشريعة بما التزمته من تحقيق مصالح الناس أن تتسع لقبول هذا
الحكم واعتباره •

غير أن الحقيقة هي أن تقدير مابه يكون الصلاح والفساد عائد الى
الشريعة نفسها ، ولقد وضعت الشريعة الأسس العامة لهذه المصالح في بيان
لا يلحقه أي نسخ أو تبديل ، وأجملته في خمسة مقاصد هي : حفظ
الدين ، والنفس ، والعقل ، والنسل ، والمال ، طبق هذا الترتيب فيما بينها •
كما أرشدت الى الأدلة والعلامات التفصيلية لها بما لا يقبل أي تأويل أو
تغيير وهي أن لا تخالف جزئياتها نصوص الكتاب أو السنة أو القياس
الصحيح •

وبناء على ذلك فان كل ما توهمه الناس مصلحة ، مما يخالف تلك
الاسس العامة في جوهرها أو الترتيب فيما بينها ، أو يخالف دليلاً من
الأدلة المذكورة ، فهو ليس من المصلحة في شيء وان توهم متوهم ذلك •

١١ - ومن أطراف نتائج هذه الخطيئة عند أربابها ، أنهم يفرضون
ضرورة بقاء كل شر أو مفسدة فرضت نفسها أو فرضها الناس فيما بيننا

باسم المصلحة ، ثم يطالبون الاسلام بحل المشكلة على أساس الاعتراف والقبول ، وإلا فانه ليس كما يقال : صالحاً لكل زمان ومكان • أي أن للناس أن يرتبوا شئون المجتمع طبق ما تمليه عليهم الأهواء ، ثم على الشريعة أن توقع عليها بالقبول والرضى •

١٢ - فهذا الطور الجديد الذي بدأه أعداء المسلمين في حرب الاسلام ، وهذه المسؤولية التي يتحملها المسلمون اليوم لصده هذه الحرب والكشف عنها جعلاني منذ فترة بعيدة من الزمن ، أفكر في دراسة موضوع « ضوابط المصلحة في الشريعة الاسلامية » ، ونشره في كتاب ، أملاً في القيام بجزء من المسؤولية الملقاة في عنق كل مسلم ، تجاه ما نراه من هذا الكيد الخفي المتلصص في مختلف ربوع عالمنا الاسلامي •

ولقد كنت كلما قرأت أو سمعت رأياً يدعو للاجتهاد في هذا العصر وتحكيم المصالح في فهم الشريعة ، أشعر بسؤال ملح يقفز الى خاطري قائلاً :

ولكن ما هي ضوابط المصلحة التي يندنبون حولها ؟ وإذا كان من واجب العلماء اليوم الاجتهاد في الاحكام مرة ، أفلا يكون من الواجب عليهم قبل ذلك مائة مرة الانكباب على الاجتهاد في فهم حقيقة المصالح الشرعية وحدودها وضوابطها وأسسها ؟ وكيف يصح لانسان أن يدفع نفسه للمسير فوق أرض منحدره من الجليد الأملس ، دون أن يمسك بما يحفظ عليه سلامة المسير وأن يحدد أمامه معالم الطريق ؟

١٣ - ولما أنجزت الدبلومات الدراسية في قسم الدراسات العليا بجامعة الأزهر ، وكان عليّ أن أختار بحثاً أكتب فيه كي أنال به درجة الاستاذية في الفقه وأصوله لم يطل بي البحث والتفكير ، بل سرعان ما اخترت البحث الذي طالما فكرت فيه وأعددت له العدة من قبل ، وهو « ضوابط

المصلحة في الشريعة الاسلامية . • وكل قصدي هو القيام ، كما ذكرت ،
بجزء من حق المسؤولية المناطة باعناق المسلمين عامة وعلمائهم خاصة حيال
أحدث وأمكر نوع من أنواع الحرب الفكرية ضد الاسلام وشريعته
الالهية العظيمة .

١٤ - وسأوضح للقارئ الكريم هنا ، المخطط العام الذي وضعته
لهذا البحث ، حتى يكون على بينة من ترتبه وخلاصته ، قبل الخوض
في غماره وتفصيلاته .

فقد رتب الكتاب بعد هذه المقدمة - على تمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة .
أما التمهيد فقد خصصته لتعريف المصلحة في اللغة والاصطلاح ، وعرض
مقارنة موجزة بين المصلحة كما هي في الشريعة الاسلامية وكما رأها علماء
الفلسفة والأخلاق ، وحجزهما عن بعض بخطوط عريضة من الخصائص
التي تكشف عن جوهر كل منهما .

ولقد رأيت أن أبدء البحث بهذا التمهيد ، عملاً بقاعدة « الحكم على
الشيء » فرع عن تصوره « فلا بد ، قبل الحكم على المصالح الشرعية بأي
حكم من الأحكام ، من تصور المصالح الشرعية على حقيقتها ، صافية عما قد
يلتبس بها ، وأخطر ما يلتبس بالمصالح الشرعية في هذا العصر ما يسمى
أيضاً بالمصالح في حكم المدنية الغربية وحضارتها ، وكل منهما في الحقيقة
مرآة لما انتهت اليه وساوس علماء الفلسفة والأخلاق لاسيما في هذا
العصر .

أما الباب الأول فقد خصصته للتدليل على أن الشريعة الاسلامية وافية
بمصالح العباد متضمنة لكل ما فيه سعادتهم في دنياهم وآخرتهم ، مع دحض
ما قد يعرض من شبه أمام هذه الحقيقة .

ثم عرضت في الباب الثاني ، لبيان الضوابط التفصيلية للمصلحة

الشرعية ، وحصرتها في خمسة أمور ، الأول : عدم مخالفتها لمقاصد الشارع ، الثاني عدم مخالفتها للكتاب ، الثالث : عدم مخالفتها للسنة ، الرابع : عدم مخالفتها للمقياس الصحيح ، الخامس : عدم تقويتها مصلحة مساوية لها أو راجحة عليها . ولعلك ترى أن ضرورة انضباط المصلحة بهذه الأمور الخمسة ليس فيها أي نزاع أو خفاء يستأهل البحث والبيان . والحقيقة أن الذي لاختفاء فيه هو عناوين هذه الضوابط فقط ، أما التفاصيل المتعلقة بها فهي أمور تحتاج الى مزيد من العناية والدرس ، كما ستجد فيما بعد ، والا فان كثيرا من الباحثين سيظلون يجازفون في السير وراء اسم المصلحة ، مكثفين من التمسك بهذه الضوابط بالموافقة على مجرد عناوينها .

أما الباب الثالث والأخير فقد خصصته لبحث المصالح المرسله ، ولقد أنثرت تخصيصه بباب مستقل ، رغم أن مناسبة الحديث عنه آتية خلال الباب الثاني ، نظرا لمدى أهميته وكثرة ما قيل فيه وشدة الحاجة الى ضبطه وتحرير المقصود به .

ثم تأتي في أعقاب هذه الأبواب الثلاثة خاتمة صغيرة أوجزت فيها أهم ما انتهيت اليه خلال رحلتي في هذا البحث ، وأوضحته فيها أخطر ما ينبغي على الباحثين والمجتهدين التنبيه له لدى الأخذ بالمصالح والسير وراءها .

١٥ - هذا ، وانتي لأجد لزماً عليّ هنا ، أن أبادر فأسجل شكري الخالص لاستاذي ، العلامة الجليل ، فضيلة الشيخ مصطفى عبد الخالق ، اذ أضاف يدا الى أياديه السالفة فتكرم بقبول الاشراف على اعداد هذا البحث ، ومنحني خلال ذلك الكثير من وقته الثمين ، وتوجيهاته العلمية الدقيقة ، وملاحظاته القيمة العميقة .

١٦ - وفي الختام أضرع الى الله تعالى أن ينظر الى ما بذلته من الجهد في هذا السبيل بالقبول ، وأن يدخر لي منه ذخرا أجده أمامي يوم يقوم الناس لرب العالمين ، يوم لا يغني مولى عن مولى شيئا الا من رحم الله ، فلعلي واجد فيه اذ ذاك ما يخفف عني بعضا من أعباء ذنوبي ويدخلني في عفو الله وغفرانه • واسأله سبحانه وتعالى أن يثبتنا جميعا على الحق ، وأن يوفقنا للدود عن شريعته ودينه ، وأن يختم حياتنا بالصالحات ، انه ولي التوفيق •

(محمد سعيد ملا رمضان البوطي)

القاهرة في ٧ ربيع الأول سنة ١٣٨٥

٥ تموز « يولييه » سنة ١٩٦٥

تمهيد

المصالح : تحليل ومقارنته

- ١ - المصلحة في اللغة والاصطلاح .
- ٢ - المنفعة غاية فطرية لا خلاف فيها .
- ٣ - خلاف الفلاسفة في مقياس المنفعة .
- ٤ - أهم خصائص المصلحة في النظم الوضعية .
- ٥ - أهم خصائص المصلحة في الشريعة الإسلامية .

١ - المصلحة في اللغة والاصطلاح

المصلحة كالمصلحة وزناً ومعنى ، فهي مصدر بمعنى الصلاح ، كالمصلحة بمعنى النفع . أو هي اسم للواحدة من المصالح ، وقد صرح صاحب لسان العرب بالوجهين فقال : « والمصلحة الصلاح ، والمصلحة واحدة المصالح » . فكل ما كان فيه نفع - سواء كان بالجلب والتحصيل كاستحصال الفوائد واللذائذ ، أو بالدفع والانتقاء ، كاستبعاد المضار والآلام - فهو جدير بأن يسمى مصلحة .

والمصلحة فيما اصطلح عليه علماء الشريعة الإسلامية يمكن أن تعرف بما يلي :

« المنفعة التي فسد بها الشارع الحكيم لعباده ، من حفظ دينهم ، ونفوسهم ، وعقولهم ، ونسلهم ، وأموالهم ، طبق ترتيب معين فيما بينها » .

والمنفعة هي اللذة أو ما كان وسيلة إليها ، ودفع الألم أو ما كان وسيلة إليه . وبعبارة أخرى - كما قال الرازي - اللذة تحصيل ، أو ابقاء . فالمراد بالتحصيل جلب اللذة مباشرة ، والمراد بالابقاء الحفاظ عليها بدفع المضرة وأسبابها (١) .

٢ - المنفعة غاية فطرية لا خلاف فيها

لا تتجلى النزعة الفطرية لدى الإنسان في شيء كما تتجلى في نزوعه - من وراء جميع تصرفاته وأعماله - إلى تحصيل المنفعة لنفسه في الجملة ،

١ - المحصول للرازي ص ١٩٤ مخطوط بدار الكتب .

أي بقطع النظر عن كونها منفعة شخصية خاصة أو منفعة عمومية شاملة له وليسرد .

فلا غرو - والاسلام دين الفطرة - أن تكون المنفعة في أتم مظاهرها وأوسع طاقاتها محورا لما شرعه الله لعباده من شرائع وأحكام . وأساساً لجميع ما خطه لعباده من أخلاق وفضائل .

بل إن هذا القدر العام في فهم المنفعة هدف للناس كلهم والشرائع . كلها من وراء جميع ما يخطط من نظم ، ويتم من أعمال ، ويوضع من قوانين . وما خالف من الباحثين أحد قديما أو حديثا . - الا قلة نادرة - في أن المنفعة هي مقياس ما يسمى بالخير والشر في هذه الحياة .

كما أنهم اتفقوا على أن وسائل المنفعة تعطى حكم المنفعة ذاتها ، وأن شرط كل من المنفعة ووسائلها أن لا تقترن بها أضرار مساوية للمنفعة المترتبة أو راجحة عليها ، كما اشترطوا أن تكون رابطة الوسيلة بالمنفعة متيقنة أو مظنونة . واتفقوا أيضا على أن وسائل المصرة تعطى حكم المصرة نفسها ولو كانت بحد ذاتها ذات فائدة ومنفعة ، بشرط أن لا ترجح تلك الفائدة على المصرة المتوقعة ، وأن تكون الرابطة بينهما رابطة راجحة أو متيقنة في ميزان العقل والبحث .

٣ - خلاف الفلاسفة في مقياس المنفعة

ولكن علماء الفلسفة والأخلاق اختلفوا فيما وراء ذلك .

وقبل أن أعرض للمذاهب التي تفرعت اليها بحونهم ، يجب أن نعلم أهم عوامل اقتصار هذا الخلاف على أبحاث الفلاسفة وآرائهم ، دون

أبحاث الأصوليين والمجتهدين في الشريعة الإسلامية ، مع اتفاق الكل على ضرورة الأخذ بالمصلحة .

وخلاصة ذلك أن ميزان المصالح في الشريعة الإسلامية مضبوط بحياتي الدنيا والآخرة معاً ، بل النظرة الى مصالح الدنيا محكومة بسلامة مصالح الآخرة ، ومن ثم فلا مجال لاضطرابها بين اختلاف الميول والأحاسيس .

على حين أن الميزان الذي اتخذه علماء الأخلاق لضبط المصالح ومعرفتها ميزان دنيوي مجرد . اذ اعتبروا أن أمر الدنيا وما فيها من مظاهر اللذائذ والآلام من صنع من فيها وابتكارهم ، فهم أصل تدميرها وهي ثمرة سعيهم فيها . فكان لابد أن يصبح ميزان الخير والشر عندهم مجرد ما يتواضعون عليه ، أو ما يبدو لهم من التجارب والخيرات ، أو ما يستقل به الاحساس والوجدان البشري . ونحن حينما نتحدث عن علماء الفلسفة والأخلاق انما نعني بهم هؤلاء الذين يصدر عن أفكارهم وأبحاثهم عن عقائد مادية جاحدة وان سمحوا للكلمة الدين أن تدور على ألسنتهم في بعض المناسبات .

وإذا علمنا أن الشعور بالمنفعة ومداها - كما وكيفاً - متفاوت بين أفراد الناس تفاوتاً كبيراً ، حسب تفاوت عاداتهم وخبراتهم وثقافتهم ، بل وأمزجتهم وأغراضهم - أدركنا أي مثار للخلاف يكمن في استقلالهم بوضع موازين الخير والشر لجميع أعمال البشر وتصرفاتهم ، رغم ما يبدو لديهم من مظهر الاجماع على اعتبار أصل المنفعة جنساً لهذه الموازين .

ولقد اعترف بنتام - وهو من أكبر الباحثين في المنفعة من حيث هي ميزان للخير والشر - بخطورة الخلاف الذي انتهى اليه بحث علماء الفلسفة في هذا الموضوع فقال :

« ولقد قل الطعن على أصل المنفعة ، فضلاً عن أنه صار معتبراً كأنه الرابط الجامع بين الأخلاق والسياسة إلا أن شبه الاجماع هذا ظاهري فقط ، فإن الناس اختلفوا اختلافاً كثيراً في فهم المنفعة وتقديرها حتى قدرها ، ولذلك تشعبت مقدماتهم وتباعدت نتائجهم (١) » .

ولم يختلف عنه ستوارت مل الذي جاء من بعده ، في التنبيه إلى أهمية هذا الخلاف وبعد جذوره وتطاول أمدد لدى الفلاسفة قديماً وحديثاً . يقول في مطلع كتابه عن « مذهب المنفعة العامة » : إن الخير الأقصى - وهو أساس الأخلاق - كان مثاراً للمجدل منذ أيام سقراط الشاب وبروتاغورس الشيخ . وتشعب الباحثون إزاء هذه المشكلة فرقاً ومدارس دون أن تلتقي عندهم وجهات النظر . إن اتفاق الباحثين على نتائج البحث ممكن في العلوم النظرية ، مستحيل بالإضافة إلى العملية - كالأخلاق والتشريع - ذلك لأن الإنسان يأتي أفعاله من أجل غاية يهدف إليها ، والقاعدة التي يسير الفعل بمقتضاها يجب أن تستمد كل طابعها وصورتها من هذه الغاية التي تخضع لها . ومن هنا وجب البدء بوضع غاية لتدبير أفعال الإنسان (٢) .

فقد قدرها قوم بالعرف ، وإنما ينبثق العرف على الغالب من سنة يعممها سلطان قاهر ، أو جهل من شأنه أن يولد خرافات باطلة ، أو هوى متبع لا يجد من يوثقه بوثاق الخلق والعقل . فالأول كالعرف الذي كان يقضي لدى الرومان بوضع الطفل عقب ولادته في اناء مملوء بالبيد فان بقي مقيفاً أبقوه واستحق عندهم التربية والحياة ، والا أهملوه ليموت غير مأسوف عليه . والثاني كالجهل الذي كان يقضي لدى بعض قبائل العرب

١ - أصول الشرائع لبنتام ترجمة أحمد فتحي زغلول ص ١٧ ج ١ .

٢ - مذهب المنفعة العامة للدكتور توفيق الطويل ص ١٤٢ .

بواد بناتهم أحياء خوفا من العار وأسباب الفضيحة • والثالث كالأعراف التي تفيض بها اليوم مجتمعات أوروبا مما لا يقره إلا رعونة الشهوات والأهواء •

ورغم أن الأستاذ أحمد أمين يرى في كتابه « الأخلاق » أن مقياس العرف هذا قديم ألغى من الحساب بعد أن تبين بالبحث العلمي أنه لا يصلح أن يتخذ مقياسا للخير والشر (١) - فإن الذي يشهد به الواقع أن هذا المقياس لا يزال متبعا اليوم ، بل إنه ليحظى بمركز الثقل من بين المقاييس الأخرى في أكثر المجتمعات الأوروبية وما انتشر من المجتمعات الأخرى التي تسعى في تقليدها • وليس شيوخ كلمة « الموضة » اليوم وما تتمتع به هذه الكلمة من السلطان الذي يقف دونه سلطان القوانين ، إلا برهاناً قاطعاً على ذلك • صحيح أن معظم المجتمعات قد لا تعترف بهذا السلطان الذي يحكمها ، لاسيما المجتمعات التي تسبغ على نفسها صبغة التقدمية ، ولكنها في الحقيقة والواقع لا تستطيع السعي إلى الانفلات من سلطان التقاليد بأكثر من خطوة واحدة ، وهي تغيير اللوائح والأسماء فحسب • يقول غوستاف لوبون في كتابه روح الاجتماع : « والذي يقود الناس ولا سيما إذا اجتمعوا إنما هي التقاليد وهم لا يسهل عليهم أن يغيروا منها سوى الأسماء والأشكال (٢) » •

وقد قدرها قوم بقيمة السعادة الشخصية ، أي بمدى ما يستفيد صاحب الفعل لنفسه بقطع النظر عن تعلق به أثر الفعل ، ويسمى هذا المذهب إلى الفيلسوف اليوناني أبيقور (٣) • ويتبناه من فلاسفة العصر الحديث

١ - الأخلاق لأحمد أمين ص ٩٤ •

٢ - روح الاجتماع لغوستاف لوبون ترجمة أحمد فتحي زغلول ص ٩٩ •

٣ - أبيقور فيلسوف يوناني مات سنة ٢٣٠ ق ل •

« هوبز » ، وأياً كان القصد الحقيقي لهذا الفيلسوف من وراء مذهبه هذا (١) فإنه بلا شك مذهب جمع من حوله السفلة الساقطين على الدوام ونشأ عنه من المفاسد ما هو معلوم لكل باحث .

كما قدرها آخرون بما سموه « أكبر سعادة للنوع البشري بل لكل حساس » ، وهو المذهب الذي اطلق عليه اسم مذهب السعادة العامة أو مذهب المنفعة . فمقد الحكم على عمل بأنه خير أو شر ، يجب أن ننظر فيما ينتجه العمل من اللذائذ والآلام لا لأنفسنا فحسب بل لجميع النوع البشري ، ومن أرباب هذا المذهب بتام وجون ستوارت ميل صاحب نظرية المنفعة .

ولسنا هنا بصدد تفصيل مذاهب الفلاسفة في أمر المنفعة ومقارنتها ببعض ، ولكننا نريد أن نوضح أن الأساس الذي اختلف فيه أصل المنفعة لدى الفلاسفة عن أصلها لدى الشريعة الإسلامية - كما ذكرنا آنفاً - أوقع الفلاسفة في بحران من الخلاف والحيرة حيال وضع ميزان صادق للخير والشر على أساس المصلحة والمنفعة .

وبدهي أن كل مذهب من المذاهب التي تفرعت إليها آراء هؤلاء

١ - نقول هذا ، لأن أبيقور ربما كان مظلوماً في حمل كلامه على المحمل الذي تمسك به الساقطون ، بل والأقرب إلى الحق أن ما كان يعنيه عائد بالنتيجة إلى مذهب المنفعة العامة . ولكنه كان يرى أن الفرد حينما يقدم من المنافع ما يشمل أكبر قدر من المجتمع ، فإن قصارى مرماه إنما هو تحقيق منفعة الشخصية وذلك بسبب ما ينويه من شعور اللذة والسعادة في عمله ذلك ، فالإنسان حتى وهو يسدي النفع إلى المجتمع فإنما هو ينفع بذلك نفسه ، بأوسع معاني النفع الشاملة للجسمي والنفسي ، غير أننا نقول مع ذلك : إن العبرة بما نتج عن مذهبه وما درج عليه الناس في الواقع بعد ذلك . هذا وراجع أصول الشرائع لبنتام ص ٣٠ ج ١ .

الفلاسفة قامت من حولها عواصف من الاعتراضات والمفاسد التي لا تنتهي، وحسبك أن تعلم أن أقرب مذهب منها - نظرياً - إلى القبول وهو مذهب المنفعة العامة قوبل باعتراضات كثيرة ، من أهمها أنه قد يقع التفاوت والاختلاف في قيم اللذة من حيث الكيف والكم ، فقد يكون ما هو لذيد عند شخص أو جماعة عكس ذلك عند الآخرين ، وقد يكون ما هو أسى في شموله لدى جماعة هو عينه أدنى من ذلك لدى آخرين ، إذ لا معيار للمنافع والمضار عندهم إلا ما أوجدوه هم من عند أنفسهم ، ومشاعر النفوس متخالفة ، ومقومات الإنسانية الكاملة لدى الناس متفاوتة .

ولقد حدا هذا ببنتام أن يضع كتابه « أصول الشرائع » محاولاً فيه تحديد المنافع والملاذ بمقاييس مادية دقيقة مرتباً ما تفاوت منها محاولاً إلزام القوانين بها . غير أنه بالاضافة إلى كونه جهداً متكلفاً فيه ، يعتبر مخططات وترتيبات نظرية مجردة ، لا تثبت أمام أبسط عرف من الأعراف التي تتبع من دعوة صحفية مركزة ، أو غاية سياسية مقصودة ، أو شهوة من الشهوات البراقة . إذ ما الذي يحجز أرباب السياسة عن تحقيق ما ربههم السياسية ، وما الذي يصد تجار الشهوات والأهواء عن بذل بضاعتهم ونشرها في المجتمعات ، وما الذي يخيف أصحاب الأطماع والمنافع الشخصية من الاطاحة بالمصالح العام في سبيل تحقيق ما ربههم الخاصة ، وهم يعلمون أن الموازين التي وضعها علماء الفلسفة والأخلاق - على اختلافهم - إنما استلهموها من الحياة التي يعيشونها ، والحياة ليست سوى اناء كبير يملؤه هؤلاء الذين يظنون بموجون فيه من ساسة ، وتجار ، وحكام . . الخ . وإذا كان الامر كذلك فإن من خداع الانسان لنفسه أن يرتبط بقيود هو الذي صاغها ، ثم ألقى بها إلى من جاء يسعى إليه ليوثقه بها .

ويخيل إليّ أن الذين ذهبوا إلى أن الخير والشر والفضائل

والرذائل ، كل ذلك يعرفه الانسان بقوة غريزية باطنة مميزة دون أي حاجة الى الاستعانة بميزان المنفعة الشخصية أو العامة - لم يذهبوا هذا المذهب الا هربا من التهافت الذي وقع فيه الآخرون ، وانكارا للفصام الذي وقع بين كلامهم النظري وواقع المجتمع العملي (١) .

٤ - أهم خصائص المصلحة لدى أرباب النظم الوضعية

وانما أردت من عرض هذا الموجز عن فهم علماء الأخلاق والفلسفة للمصلحة - أن أنبه الى دوامة الحيرة والوهم التي وقعوا فيها من جراء فهمهم هذا للمصلحة ، وأن أثبت من وراء ذلك أن أول ما يجب على الباحث أو المجتهد في أصول الشريعة الاسلامية هو أن يأخذ حذره عند البحث في أمر المصلحة كلا يرد موارد أولئك الآخرين ، ولا يضل الطريق فينحو منحاهم ويسلك مسلكهم وهو لا يشعر ، فيكون بذلك قد حمل مقاصد الشارع الحكيم جل جلاله ما لا تحمل من المفسد التي أظهرتها الموازين الفاسدة في مظهر الصالح النافع .

ولكي يتمكن الباحث المسلم من الاستقامة على النهج السليم في البحث ، ينبغي أن يضع أمامه أهم خصائص المصلحة لدى علماء الفلسفة خاصة ولدى أرباب النظم الوضعية عامة (٢) ، وأن يكون على بينة في الوقت

١ - امام هذا المذهب فيلسوف يوناني اسمه « زينون » ٣٤٢ - ٢٧٠ ق ل وقد كان معاصرا لابيكتور وواقفا من مذهبه في أقصى الطرف المخالف . ومن القائلين بهذا المذهب في العصر الحديث « كانت » ١٧٢٤ - ١٨٠٤ م .
٢ - لا نريد أن نفرق هنا بين علماء الفلسفة والأخلاق وأرباب النظم الوضعية ، فشأن كليهما واحد تجاه النظام الالهي الذي هو مجال البحث . ومعلوم أن علماء القانون وأرباب النظم الوضعية ، إنما يتخذون من نظريات علماء الفلسفة والأخلاق في المصلحة ، أساساً يقيمون عليه بناء النظم والقوانين . والنموذج الذي نراه حقلا صحيحا لتجربة هؤلاء الباحثين هو المجتمع الأوروبي .

ذاته من أهم خصائص المصلحة التي راعاها الشارع جل جلاله في هديه للعباد .

وأخسب أن خصائص المصالح الشرعية التي سأذكرها فيما بعد هي الملامح العامة لمجموع الضوابط التفصيلية التي سيأتي ذكرها فيما بعد إن شاء الله .

ونبدأ بذكر خصائص المصلحة لدى أرباب النظم الوضعية على اختلاف مذاهبهم الأخلاقية التي ذكرناها ، حيث يمكن تلخيصها في ثلاث خصائص :

الخاصة الأولى : أن المعايير الزمنية التي يقيسون بها المصالح والمفاسد معايير ضيقة محدودة بعمر الدنيا وحدها ، ذلك أنهم لا يبصرون من وراء حدودها امتداداً لمزيد من الحياة أو لحياة أخرى بحيث يعلقون لأنفسهم هناك آمالاً يتخذون مما بينها وبينهم وسائل إليها ، وإذا كان ثمة فئة قليلة تبصر شيئاً مما وراء هذه الحدود - وهي الفئة التي تسمى عندهم برجال الدين - فإن سلطان هذه الفئة متقلص - خصوصاً في مثل هذا الشأن - عما سواهم ، وإذا كان في غيرهم من عامة الناس أو مفكرهم من لا يرتضي لنفسه تهمة الكفر باليوم الآخر ويدعي الإيمان العام به ، فإنه لعمري إيمان يربطه بمكان العقيدة من النفس خيط واه ضعيف لا يستطيع أن يلزم صاحبه بشيء من لوازم هذا الإيمان خصوصاً مما يتعلق بمجال بحثنا هذا ، وإن في واقع المجتمع الغربي اليوم أكثر شاهد على ذلك .

ومن الجدير أن أؤكد هنا مرة أخرى أن أهم مشاكل بحوث الأخلاق منبثقة عن هذه الخاصة ، فضوابطهم للخير والشر تظل في تخبط واضطراب ، والانتقادات تتكاثر من حولهم قدر تكاثر أنواع الميول والأهواء . والسبب أنهم جميعاً إنما ينزحون من هذا المعين وحده ، وهو معين يفرق الناس في طرائق متباعدة شتى .

ولقد رمى بعضهم بعضاً بالدور والتناقض في هذا البحث من أجل هذا السبب ، مثل أولئك الذين انتقدوا تعريف ستوارت مل للذة بالدور ، اذ عرفها بأنها ما من شأنه أن يكون مرغوباً فيه ، وفي الوقت نفسه جعلها معياراً لما يجب أن يرغب فيه الناس (١) . ومثل انتقاد غوستاف لوبون القول بأن القوانين والأنظمة تؤثر في سلوك الناس . اذ هو يرى أنها متأثرة بهم وليست مؤثرة فيهم . فقد قال في كتابه روح الاجتماع : « لا يزال الناس يذهبون الى أن النظامات تقوم معوج الهيئة الاجتماعية وأن تقدم الأمم أثر من آثار اتقان تلك النظامات واصلاح الحكومات ، وأنه يمكن احداث الانقلابات الاجتماعية بواسطة الأوامر والقوانين . ذاك وهم تأسل في الأفكار لما تبدده التجارب على تكرارها ، وقد ضاعت فيه متاعب الفلاسفة والمؤرخين الذين تصدوا لبيان فساده ، لكنهم لم يلاقوا صعوبة في اقامة الدليل على أن النظامات بنات الأفكار والمشاعر والأخلاق . وأن الأفكار والمشاعر والأخلاق لا تتغير بتغير القوانين (٢) » .

والحق أنه لا دور في تعريف « مل » للذة كما قالوا ، لأن المصدر الذي استقى منه تعريفه لها ، وهو التجارب والخبرات السابقة غير المورد الذي الزمه بمقتضى ذلك التعريف ، وهو المجتمع الذي من حوله . كما أنه ليس مسلماً أن القوانين متأثرة بالناس وليست مؤثرة فيهم ، بل هي متأثرة بالسابقين ومؤثرة في اللاحقين .

ولكنَّ المسألة فيها من الاضطراب الذي ذكرنا ما لا يقل خطورة عن الدور الذي توهموه . ولعل قصدهم من الدور التعبير عن هذا الاضطراب نفسه . والعجيب كيف فرق غوستاف لوبون بين القوانين . الأخلاق ،

١ - راجع « المنفعة العامة » للدكتور توفيق الطويل ص ١٨١ و١٨٢ .

٢ - روح الاجتماع لغوستاف لوبون ترجمة احمد فتحي زغلول ص ١٠٥ .

فاعتبر الأولى مسوقة وراء مجتمع الناس واختلاف أحوالهم ، واعتبر الثانية ثابتة مستقلة لا تتغير ، مع أن القوانين لا تختلف وتضطرب الا لاختلاف الأخلاق واضطرابها •

ولا ينقض هذه الحقيقة الواضحة ما هو مسلّم به من أن الفطرة الانسانية واحدة ، سواء عرف كنه هذه الفطرة تحليلاً أم لا • ذلك لأن نسبة الفطرة الى نوازع الخير والصلاح كنسبة التربة الى النبات ، إذ أنها ليست سوى الحالة التي خلق الله عليها عقل النوع الانساني سالماً من الاختلاط بالرعونات والعادات الفاسدة ، وعلى ذلك فهي مهياة للقاطات الصورة الصادقة من صور الحق والخير بشكل لا نزاع فيه ، غير أن هذه الفطرة نفسها تقابل في الحياة بعوامل مختلفة سواء منها ما يسمى بالمقصودة وما يسمى بغير المقصودة ، ففسد عليها أصالة نزوعها وتدفعها في طرق وفجاج مختلفة متنوعة • ثم يأتي علماء الفلسفة والأخلاق والتنظيم الاجتماعي فيستلهمون الخير من هذه الفطرة بعد ما أصابها ما أصابها من عكر في مرآتها ، واضطراب في وجهتها ، فيصدرون عنها وقد اختلفوا الى مذاهب وآراء متباينة مختلفة ، وإلا فإن الايمان بالله والولاء في العبودية له ، هما من أولى كوامن الفطرة البشرية كما أخبر عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديث الصحيح (١) ، فلماذا لم يكن أمر هذا الايمان وتوابعه في مقدمة ما يدخل عندهم ضمن معايير الخير والصلاح ؟

كما أن من أبرز لوازم هذه الخاصة أيضاً فقدان المثل الأعلى الواحد أمام المجتمع بحيث تنصب مساعيهم على اختلافها ابتغاء تحقيقه أو الوصول اليه • إذ ما الذي يربط المجتمع الذي يتلقى معايير الصلاح والفساد في

١ - الحديث « كل مولود يولد على الفطرة ثم ان أبويه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه » متفق عليه •

أعماله من واضعي القوانين ومفلسفي الأخلاق يمثل أعلى واحد ، وهو غير ناظر الى أي شيء من وراء آفاق هذه الحياة الدنيوية التي تزخر وتموج بعشرات بل بمئات المظاهر البراقة التي يصلح كل واحد منها مثلاً أعلى يحجّ إليه ويضحّي من أجله ، بحيث لا يرجع الواحد منها على الآخر الا طبق تفاوت احساسات الناس ومشاعرهم نحوها ، وذلك حسب ما يصادف كلا منهم من ظروف وعوامل مختلفة ؟

فانحصار نظر الناس في هذه الحياة الفانية وحدها ، جدير بأن يجعل كل ما فيها نسبياً متلوّناً بلون احساس الناس ومشاعرهم وميولاتهم المختلفة ، طالما ليس ثمة مصداق خارجي تثبت به جوهرية صدق الخبر وكذبه عند الحديث عن المصلحة والمفسدة •

ولقد قرر معظم الباحثين هذا الأمر سواء أدركوا السبب لذلك كما نقول أم لا ، بل ربما كان البحث في السبب غير داخل في طبيعة بحثهم واختصاصهم •

يقول الدكتور محمد يوسف موسى في كتابه مباحث في فلسفة الأخلاق :

« كل منا له مثله الأعلى ، هذا مثله رجل مقترف من لذائذ الحياة ويجد سبيل المعيشة الراضية أمامه موفوراً ، وذاك مثله الأعلى انسان كمل عقله وأخذ بأوفر حظ من العلوم والفنون حتى صار نابغة ، وآخر مثله الأعلى عمر في شجاعته وعدله •• وليس في وسع الأخلاقي أن يرسم لكل امرئ مثلاً يناسبه فان ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والبيئة والتربية ونوع الحياة التي يحيونها (١) » •

ويقول الدكتور اسماعيل مظهر في كتابه فلسفة اللذة والألم :

« .. ان أكثر المرافق التي تكوّن حضارة الانسان كالتجارة والصناعة والزراعة ونظام الأحزاب والديمقراطيات بأنواعها والحريات على مختلف ألوانها ، أكثر ما تحركها الانفعالات وتقودها الشهوات وتحتكم فيها المطامع والأغراض ، وأقل ما تكون خضوعا لمحكمة الضمير ، ولو أن اخضاع هذه المرافق أجدر بالنوع البشري وأجدى . ولكنك لا تجد لها من أثر الا في المثاليات (١) » .

ولا ريب أننا عندما نتساءل عن سبب هذه الظاهرة لا نجد لها الا سببا واحدا هو وزن الأعمال بميزان الدنيا وحدها ، والحياة الدنيا إن هي الا مجموعة انفعالات ، مختلفة بل ومتضاربة في أكثر الأحيان ، تقود سعي الناس في شتى المذاهب والاتجاهات ، ولا أجد لايضاح هذه الحقيقة مثلا أقرب من معهد داخلي جميل فيه حشد من الطلبة الذين وجدوا فيه للدراسة ، ثم الخروج الى المجتمع ابتغاء القيام بوظائف وخدمات معينة ، فان مثلا أعلى واحدا إذا يقود جميع هؤلاء الذين تضمهم جدران المعهد ، وجميع ما يمارسون فيه من أعمال - سواء كانت لذائذ أو آلاما - انما يقصدون بها الوسيلة الى ذلك المثل الأعلى . ولكن لنفرض أنهم نسوا مهمتهم هذه ، وتظفروا الى ما يواجهونه من تصرفات وأعمال في ذلك المعهد نظر من يقصر حياته على المكث فيه ، فلا ريب أنهم ينتشرون في طرق شتى ، وراء مثل وغايات فرعية كثيرة مختلفة ، ولا ريب أنك تجد كلا منهم قد عكف على ما يروق له من لذائذ ضيقة خاصة في دنيا المعهد الذي يخيل اليه أنه قد وجد فيه وسيبقى فيه .

الخاصة الثانية : أنها مقومة بقيمة اللذة المادية فقط ، سواء روعي في ذلك ما تعود ثمرته على شخصية الفرد وحده أو على الشخصية العامة للمجتمع .

ولا يعارض ذلك أن المنفعة في مذهب أمثال « ستوارت ميل » منقسمة الى أنواع : فمنها الحسية ومنها المعنوية ، ومنها الجسمية (١) . الخ لأن مردها جميعا الى نوع واحد ، وهو ما يجدر أن يسمى باللذة المادية ، ورغم أن « ميل » حاول أن يثبت بالبرهان التجريبي تنوع اللذة الى حسية ومعنوية وأن اللذائذ المعنوية ترجح في كثير من الأحيان على اللذائذ الحسية ، وبين ذلك بما أجمع عليه الخبراء من أن الذكي لا يرضى أن يكون أبله ولا المتعلم أن يكون جاهلا (٢) - فانا نقول ان اللذائذ المعنوية لا ترجح في الحقيقة على الحسية الا لاقتناع أصحابها أن المعنوية من شأنها أن تثمر اللذائذ الحسية أيضا ، فمن منا يجهل أن الذكاء في الانسان مفتاح يفتح له أبواب مختلف اللذائذ الحسية من غنى ورفاهية وصحة وغير ذلك حتى ولو كان حمل ذلك المفتاح يكلفه شيئا من المشقة والجهد ، ومن منا يجهل أن الجهل والبلاهة وسيلتان الى المخاطر والآلام ، حتى ولو كانتا في ظاهرهما تحملان لصاحبهما نسيما باردا رخيّا من الراحة والأمن ؟

فأرباب نظريات الأخلاق وأرباب القوانين الوضعية (٣) إنما تعو موازين الخير والشر بأيديهم - مهما دارت ولفّت - إلى القيمة المادية المحسوسة التي بها وحدها تقوم الدنيا كلها في نظرهم .

١ - راجع ص ٢٨ من هذا الكتاب .

٢ - ص ١٠٧ و ١٠٨ من كتاب الأخلاق لأحمد أمين .

٣ - مرة أخرى أحب أن أذكر القارئ بأنه لا فرق بين بحوث الأخلاق ولوائح القوانين الا في أسلوب المعالجة وحدها ، وانظر ص ٣٠ من هذا الكتاب .

إن مؤسسات قد توضع عندهم لمواسات ذوي العاهة وارباب الحاجة ، ولكن الغاية البعيدة لهم من وراء ذلك ليس هو التأكد من أن السعادة قد حلت محل الأسى في أفئدة أولئك المحتاجين ، بل إنهم يتوقعون فائدة مادية من وراء مشروع مثل ذلك ، فقد تكون الغاية البعيدة من ذلك تنظيم الميادين والشوارع الضخمة من المناظر المؤثرة حتى تكون البلدة أقوى على اجتذاب الغرباء اليها ومن ثم تكون الحركة التجارية والنشاط المادي أقوى وأضمن •

وكما تسخر فضائل الأعمال عندهم للوصول الى الأمانى والمقاصد المادية ، فان الرذائل أيضا تستخدم لنفس المهمة ، اذ لا فرق بين الرذائل والفضائل ما دام كل منهما وسيلة مجردة ، ومهما يكن من فرق بينهما فانه يسقط سقوطا تاما ما داما يستويان في تحقيق الغرض المطلوب •

ان فتح أبواب دور اللهو على مصاريعها ، وعرض أشد المغريات الجنسية في أنحاء المجتمع ، واطلاق الخمر والمكيفات في رؤوس الناس وعقولهم - كل ذلك انما يعتبر شراً في النظرة الأولى فقط ، ولكنه سرعان ما ينقلب الى خير كبير عندما يلاحظ الريح المادي الذي تشره دور اللهو وتجنيه ضرائب الخمر •

واذا أردت أن تعرف مدى الشعور المادي عند هؤلاء لدى تقويم المنافع فأصغ الى « بنتام » وما يقوله في كتابه أصول الشرائع :

« .. ان في الزينة والتحسين منفعة لأنها تساعد على جلب الغرباء في البلد : ينفقون فيها من أموالهم ويتبارزون بمتاجرهم ، وكلما تقدمت الأمة في التحسين وانشاء البدنيات صار لها على غيرها شبه ضريبة يؤديها الناس بلا شعور ، فالبلد التي توفرت فيها أسباب الزينة مما يروق الخاطر أشبه شيء بملمهى يتوارد اليه الناس أفواجا على اختلاف طبقاتهم ليروا ما فيه من

الألعاب ، ويدفعون رسماً زهيدا بالنسبة لكل واحد منهم ، فيتحصل الملهى على قسم عظيم من نفقاته ، وربما كان تقدّم الأمم في المحسنات وأنواع الزينة والأدب موجبا لميل الأمم إليها^(١) .

إن هذا الكلام يوضح من غير شك - بقطع النظر عن مناقشة الفكرة ذاتها - الميزان الرئيسي الذي يضعه هؤلاء في الاعتبار لدى معرفة المصالح والمفاسد . كما يوضح أن من السهل تحويل كثير من الموبقات إلى مصالح ضرورية من أجل ذلك ، فهو نفسه مثلاً يرى من الضروري أن يتيسر سبيل الاتصال الجنسي المطلق للخدم والبحارة والجنود والشباب من ذوي الطبقة الرفيعة وكثير من أشباههم . يقول :

« وإذا قطعت النظر عن الشبان الذين لم يبلغوا أشدهم ترى كثيراً من الرجال لا يقدرّون على القيام بأعباء العائلة ، فالخدم والجنود والبحري غير ممكنين من حركاتهم ورغباتهم ، منقادون لغيرهم على الدوام وليس لهم مستقر معروف ، وذو المستقبل من الطبقة الرفيعة ينتظر فرص الزمان لينال مالا أو ليكتسب جاهاً حتى يستقر حاله ويتمكن من نفسه تماماً ، وجميع من ذكرناهم محرومون من الزواج عائشون منفردين اضطراباً ، وأول مسهل لهذه الحالة يأتي إلى الذهن هو إجازة الاجتماع لزمان محدود (١) » .

وواضح أن مثل هذه الفتوى إنما يصدر من الاقتناع بأن النفع المادي - سواء كان خاصاً أو عاماً - هو الذي ينبغي أن يكون الغرض الرئيسي من وراء سعي الفرد والمجتمع ، وبناء على ذلك فإن من السهل أن ينقلب ما هو

١ - أصول الشرائع لبنتام ص ٢٧٣ .

٢ - أصول الشرائع لبنتام ص ١٠٦ و ١٠٧ .

رذيلة وشر ، بحد ذاته ، إلى فضيلة وخير ، عندما يساهم في تحقيق رخاء مادي مثلاً .

ومثل هذه النظرية هو الذي يحمل كثيراً من أرباب المعامل والمصانع الكبرى على أن يهينوا لعمالهم تحقيق رغائبهم الجنسية في نظام لا ينخرم كما يهينون لهم أجورهم المادية ، وليس في ذلك شيء من الفضاة ما دام أنه يساعد على تقديم أكبر قدر ممكن من الانتاج (١) .

ثم ان هذه الخاصة هي في الحقيقة نتيجة للخاصة الأولى التي مر بحثها ، اذ ليس من المنتظر ممن لا يعرف أن يعرض تجارب الخير والشر الا في الحقل الدنيوي وحده أن يفهم للمنفعة معنى غير معناها المادي المحسوس ، والمنفعة المعنوية المجردة لا تتبع إلا من النظرة الدينية القائمة على أساس اعتبار حساب جدي لليوم الآخر .

كما أن هذه الخاصة من مستلزمات مبدأ « حب الذات » أيضاً وهو يعتبر قدراً مشتركاً يؤوب اليه معظم الباحثين في المنفعة وفلسفتها وان بدا لأول وهلة أنهم مختلفون في هذا المبدأ .

فلا خلاف في الحقيقة بين « هوبز » حامل لواء الفلسفة الأبيقورية الفردية في العصر الحديث (٢) ، وبنتم حامل لواء المنفعة العامة ، في أن كلا منهما يصدر عن مبدأ واحد ، هو « الأنانية الفردية » أو « حب الذات » وأن كلا منهما ينتهي الى الايمان بضرورة شمول النفع للغير أيضاً ، وإن

١ - يجدر مراجعة كتاب « الساعة الخامسة والعشرون » لجورجيو ففيه عرض لكثير من الأمثلة من هذا النوع ، ونقد شديد لهذه الحياة المادية المفرقة لدى الغرب والشرق على السواء .

٢ - وهي الفلسفة التي تقوم على الايمان بالمنفعة الشخصية الفردية كما سبق بيانه ، يراجع ص ٢٧ و ٢٨ من هذا الكتاب .

اختلفت فيما بينها حيثيات هذه الضرورة (١) •

وإذا كانت الأنانية الفردية هي منبع المنفعة حتى عندما تقدم للغير ؟
وإذا كان المراد من المنفعة إنما هو أن تبذر وسيلتها ، وتحصد نتيجتها في
هذه الحياة الدنيا وحدها - فماذا عسى أن تكون هذه المنفعة إذا سوى اللذة
المادية المجردة مهما كان الشكل الذي قدمت فيه ، ومهما كانت الوسيلة
التي اتخذت إليها ؟

* * *

الخاصة الثالثة : اعتبار الدين عندهم فرعاً للمصلحة ، أي إنه يستعان به
من حيث كونه مؤثراً في تنفيذ وجوه المصلحة المقبرة لديهم •

ولا شك أن اعتبار الدين كذلك يعدّ أمراً طبيعياً بالنسبة لمن جعل
المنفعة الدنيوية هدف الأهداف كلها وغاية الغايات • فحتى الذين لا يجدون
مناصاً من الاعتراف بوجود الله وأهمية دينه ، لا يجدون صعوبة في التوفيق
بين إيمانهم هذا واتخاذ الدين في نفس الوقت سبيلاً لاستثمار المنافع
والمصالح التي تروى لهم • فهم يقولون : إن رحمة الله وحكمته أجل من
أن تعوق مخلوقاته عن نيل منافعهم وملاذهم في حياتهم التي يعيشونها •
ولا ريب أن ظاهر هذا الكلام سليم ، ولكن المغالطة الكامنة فيه تبدو للعيان
حينما يسألون عن نوع هذه المنافع والملاذ التي سخر الله دينه لتحقيقها •

والواقع أن الذي يروى لهم في الجواب على هذا السؤال هو أن يقولوا :
إن لهم أن يخططوا سبيل مصالحهم التي يفهمونها وعلى الدين أن يذل
العقبات التي في هذا السبيل !! ••

لقد عقد بنّام في كتابه أصول الشرائع فصلاً خاصاً عن كيفية وجوب استعمال المؤثر الديني بل والتصرف فيه للاستعانة به في تحقيق ما يراه علماء الأخلاق والقانون من مسالك الخير والشر ، يقول فيه :

« يجب أن يكون سير الديانة موافقاً لمقتضى المنفعة ، فالديانة باعتبارها مؤثراً تتركب من عقاب وجزاء ، فعقابها يجب أن يكون موجهاً ضد الأعمال المضرة بالهيئة الاجتماعية فقط ، وجزاؤها يكون موقوفاً على الأعمال التي تنفعها فقط ، وهذه هي القاعدة الأولية . والطريقة الوحيدة في الحكم على سير الديانة هو النظر إليها من جهة الخير السياسي في الأمة فقط وما عدا ذلك لا يلتفت إليه (١) » .

ولقد تبنى هذه النظرية - على نطاق واسع - وليم جيمس ، وشرحها في كتابه « البراجماتزم » حيث دعا الى التمسك بكل ما من شأنه أن يحقق غاية أخلاقية سليمة ، حتى ولو كان الأمر التمسك به باطلاً في جوهره ، بل ولا يهم أن يكون حقاً أو باطلاً ما دام أنه يحقق نفعاً مرغوباً فيه .

ويقول عنه الدكتور توفيق الطويل في كتابه مذهب المنفعة العامة :

« كان جيمس يهتم بالعقيدة الدينية باعتبارها ظاهرة انسانية ، وهو يريد أن يحقق للناس السعادة ، فإذا كان اعتقادهم بوجود الله كفيلاً بتحقيق سعادتهم وجب أن يعتقدوا في وجوده ، وإذا أثبتت التجربة أنه يكفل سعادتهم كان هذا الاعتقاد حقاً ، حتى ولو عجز العقل النظري عن أن يقيم الدليل المنطقي على أن هذا الاعتقاد حق (١) » .

١ - ص ٣٠٧ من كتاب أصول الشرائع لبنتام .

٢ - ص ٢٦٦ من كتاب المنفعة العامة للدكتور توفيق الطويل . أقول وقد تكونت في الغرب مدرسة قوامها الاستهانة بالعقل وانكار حججه وبراهينه أمام الشعور الفطري لدى الإنسان وما يحققه له هذا الشعور من مصالح =

ثم إنه قد يقول معترض : ان هذه الخصائص التي ذكرتها انما هي من وجهة نظر مفكرين غلبت عليهم النزعة الالحادية ، وسواء كان هؤلاء قلة أو كثرة ، فان في مقابلهم آخرين نظروا الى المصلحة والمفسدة نظرة دينية خالصة ، ووزنوا الخير والشر بميزان « لاهوتي » مجرد . فقد بحث « جون جاي » ١٦٦٩ - ١٧٤٥ في المصلحة على أساس وضعها في معيار متسع لحساب اليوم الآخر وثواب الجنة وعذاب النار . كما جاء من بعده « وليم باليه » ١٧٤٣ - ١٨٠٥ فسلك السبيل ذاته ، ولا ريب أن مباحثهما قد كونت مدرسة وأتباعا ، وإذا فلا يصح أن نجعل هذه الصفات التي مرت ، خصائص للمصلحة عند كافة الباحثين في الأخلاق والتشريع .

= وقد تكونت هذه المدرسة من أمثال جان جاك روسو وكانت ووليم جيمس وغيرهم . وكانت رسالة هؤلاء على حد زعمهم هو « انقاذ الدين من العقل » !! . وتحليل أسباب قيام هذه المدرسة الطريفة سهل يسير : فلقد انبثقت الحاجة لديهم اليها من شعورهم بالتناقض الصارخ بين عقيدتهم الدينية القائمة على ما لا يرضاه العقل من تثليث وتوابعه ، وفطرتهم الانسانية التي تلح عليهم في البحث عن دين يتمسكون به ومعبود يدينون له . وهو اشكال لا ينتهي الا برفض الدين الباطل أو العقل الصحيح . ولكنهم آثروا الثاني على الأول ، فهم بذلك لا بالعقل آمنوا ولا على الدين الصحيح عثروا . ولكنهم أرضوا - بالخداخ - شعورهم الفطري المتعطش الى الدين ، وساروا بمصالحهم بضع خطوات الى ما يريدون .

نقول هذا ليتضح لأولوي الأبصار مبلغ حرص علماء الغرب على دينهم الذي لا يتفق مع العقل ، حتى انهم ليتنازلون عن عقولهم حفظا عليه . على حين يلج سفهاء شرقنا الاسلامي الذين وضع الله بين أيديهم ديننا يسجد العقل لكل جزئياته وأحكامه على خلق هذا الدين من ربقتهم وان اقتضاهم ذلك أن يعموا بصائرهم . وأبصارهم . وان تعجب لشيء فاعجب لهم كيف يسعون في آن واحد الى أخذ الاستهانة بالدين من ملاحظة الغربيين وأخذ الاستهانة بالعقل من متدنييهم !! هذا وليرجع القارىء للاستزادة من هذا البحث الى كتاب « موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين » للشيخ مصطفى صبري ج ٢ ص ١٤٠ - ١٥٤ .

والجواب على هذا من وجهين :

أولا : ليس معنى ما ذكرناه أن المجتمع الذي تعيش فيه بحوث هذه الفلسفة الأخلاقية مجتمع أعلن كفره والحاده ، كيف والكنائس لا تزال قائمة فيه ولا يزال أهله يفشونها في كل مناسبة ، وبحوث « الالهيات » و « اللاهوت » تحتل جانبا كبيرا من معاهد وجامعانه ؟ • بل وإن توهم ذلك يتناقض مع ما قلناه من اتخاذهم الدين مجرد آلة للمصالح والمنافع ، وبناء على ذلك فقد وجد علماء بحثوا فعلا في الأخلاق من زاوية دينية خالصة • غير أن هؤلاء العلماء مع أبحاثهم انما يعدون جزءا من مجموع مظهر الدين الذي يستخر ابتغاء تحقيق المآرب التي رآها علماء القانون والتشريع مصالح ينادي بها الأخلاق • صحيح أنهم جاؤوا بموازين دينية لسلوك الانسان تخالف تلك الموازين المادية الأخرى ، غير أن قيمة هذه المخالفة لا تزيد عن قيمة المخالفة التي يبدونها راكب السفينة ، حينما يسير على ظهرها جنوبا على حين تمخر السفينة طريقها الى الشمال • وما يقال عن موقف هؤلاء العلماء يقال عن سائر المظاهر الدينية الأخرى التي تعجز فوق سفينة من المجتمع المادي الجانح •

ثانيا : ان الاشكال لا يحل بمجرد اعتبار حساب اليوم الآخر في تمييز الخير من الشر ، اذ حتى ولو اتفق الجميع على ضرورة هذا الاعتبار ، فانهم يقفون عند نقطة هامة أخرى ، هي تلمس مقاصد الدين التي بها يصبح سلوك الانسان مصلحة يثاب عليها ، وهي وقفة لا نتيجة لها ، ذلك لأن الشرائع السابقة على الاسلام ، قد لحق بها التغير والتبديل المتكرر ، حتى ضاعت معالمها ، ولم يبق فيها ما يمكن الاعتماد عليه والتمسك به من الاحكام التشريعية •

وعلى هذا فلا مناص من أن يعودوا - وقد ضلوا عن سبيل الاسلام - الى تلك المعايير التي كانت ولا تزال متناقضة مختلفة يلتصقون عندها علم

المصالح والمفاسد ، ليقرظوها بعدئذ بربط الجزاء الأخروي بها •

وعندما أتيج لرجال الدين المسيحي يوما ما ، أن يشرحوا المصالح المتفقة مع مقاصد الدين ، انتهوا الى أن المصلحة انما هي أن لا يستجيب الإنسان لمصالحه الجسمية ، وأن يزهد في كل ما تتطلبه النفس ويحتاجه الجسم ، سعياً إلى تطهير الروح عن طريق تعذيب الجسم !! •• ولا ريب أن هذا الافراط كان من أهم العوامل التي رجحت كفة البحث الفلسفي وأغلقت سميل التفاهم مع هذا المنطق « الديني » اغلاقاً محكماً •



والخلاصة أن المصالح التي آمنت بها أوربا على أيدي علماء الفلسفة الأخلاقية ، ثم اتخذتها أساساً لقوانينها ، مصالح تنبع من أنانية فردية غير مهيبة وإن ظهرت بمظهر السعي الى الصالح العام ، تحوم حول حاجات الجسم وشهواته وان بدت أنها تطرق باب العقل تسأله وتستفتيه ، لاتضع في حساب الوسيلة غاية من وراء الحياة الدنيا وان لم تنكر الدين • ينبغي أن يعلم هذا كل باحث اسلامي كي لا يتشابه عليه الأمر ويقوده تيار التقليد باسم المرونة في الفهم وصلاحية الدين لكل وقت •

٥ - أهم خصائص المصلحة في الشريعة الاسلامية

واذا قلنا « في الشريعة الاسلامية » بعد قولنا سابقاً « في النظم الوضعية » ، فليس المراد أن فهم المصلحة يجوز أن يتم بطريقتين وعلى مذهبين ، وأن نسبة هاتين الطريقتين الى بعضهما كنسبة الدّين أو الزميلين المتناكبين ، فلكل منهما أدلته وشيعته وأتباعه •

لا • ومن الخطأ أن يفهم هذا بحال ما ، وانما هذا الفهم - أو الانفهام -

المغلوط من شأن معظم الباحثين والمستشرقين الأجانب • ولم يكن حديثنا الى الآن الا بحثا في المحاولة التي قام بها فريق من فلاسفة الأخلاق للكشف عن حقيقة الصالح العام الذي يحقق للانسان - فردا وجماعة - سعادته المنشودة ، ولقد تبين أنها كانت ولا تزال محاولة فاشلة لم تكشف لهم الحجاب عن الحقيقة المطلوبة •

أما حديثنا الآن فهو عن هذا الصالح العام كما يكشفه لنا خالق الانسان نفسه • وليس في هذه الجملة ما يحتاج الى عرض أدلة وبراهين ، ما دام المفروض أننا نصدر في بحثنا هذا من نقطة تلي نقطة الايمان بالله وكتبه ورسله واليوم الآخر • فقد جاء كتاب الله تعالى عن طريق رسوله محمد صلى الله عليه وسلم كاشفا لما فيه صالح الناس أجمعين •

والطريقة الموهمة في العنوان ليست الا أسلوبا اقتضته المقارنة لكشف اللبس بين حق وباطل •

ويمكن حصر هذه الخصائص أيضا في ثلاثة أمور :



الخاصة الأولى : أن الزمن الذي يظهر فيه أثر كل من المصلحة والمفسدة ليس محصوراً في الدنيا وحدها بل مكوّن من الدنيا والآخرة معاً .

وبيان ذلك أنّ المصلحة هي المنفعة أو الوسيلة اليها • فكل عمل أثمر لصاحبه منفعة - وان جاءت الثمرة متأخرة - يعتبر عملاً صالحاً • ويختلف مدى تأخر الثمرة من عمل لآخر ، فقد يتأخر الى فترة قليلة كالاكتساب للرزق ، وقد يتأخر الى أكثر كزراع الأرض لجني الثمار ، وقد يكون التأخر أكثر من ذلك أيضا كمن يشحّ على نفسه في الرزق ليوفر حاجته من المال لسن الشيخوخة • وكل عمل يغلب على ظن فاعله أنه يثمر في

المستقبل منفعة راجحة له يعطى حكم المصلحة ، ما دام يربطه بالمستقبل - بعيدا كان أم قريبا - حبل قوي من الأمل ، غير أن المستقبل ينتهي في نظر من غفلوا عن حياة أخرى من بعد الموت ، بانتهاء حياة الانسان هذه . ولذا رأيناهم لا يضعون الأعمال إلا في معيار الزمن الدنيوي وحده ولا يمتد بهم الأمل القوي الى ما بعد الموت بحال . أما معنى المستقبل في يقين من آمن بالله إيمانا صادقا ، لا تقليديا على اللسان ، فهو وحدة زمنية تمتد امتدادا شاسعا إلى ما بعد الموت ، بحيث تفضّل إلى جانبه قيمة هذه الحياة الدنيا كماً وكيفاً . والتنبيه إلى وجود هذه الحياة الآخرة هو من أهم ما بعث من أجله الرسل والأنبياء ، وكتاب الله تعالى يفيض بمختلف الأدلة والبراهين على وجود هذه الحياة .

فإذا تبين ذلك ، فقد أرادت حكمة الله جل جلاله أن يصل بين كل من الحياتين بوشيجة متينة ، هي وشيجة السبب والمسبب ، اذ أمر عباده باتخاذ حياتهم الدنيا وسيلة للسعادة في حياتهم الآخرة فقال : (وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة)^(١) وقال (ومن أراد الآخرة وسعى لها سعيها وهو مؤمن فأولئك سعيهم مشكورا)^(٢) . ثم بين لهم كيفية التسبب في بلوغ سعادة الآخرة بالزامهم بشريعة كاملة يتبعونها ، هي مجموع ما يلتزم مع فطرة الانسان الصافية الأولى ويضمن له في حياته هذه - فضلا عن الحياة الآخرة - السعادة الكاملة . غير أنها في كثير من الحالات لا تلتزم مع ما قد ركب في الانسان من شهوة جامحة وأناية غير مهذبة يلبسان عليه الحق بالباطل . ويغشيان أمامه سبيل الفطرة الأولى والفكر السليم ، ففي اناطة هذه الشريعة بالجزاء الأخروي ما يبعد الانسان المؤمن عن تلك

١ - سورة القصص : ٧٧ .

٢ - سورة الاسراء آية (١٩) .

الأهواء ويشده إلى التمسك بما أمر به ، على ما يجده من بعض الشدة في مخالفة نفسه .

وإذا سأل سائل : فلماذا ركب الله في الإنسان ما بعده عن الطريق إلى مصالحه من شهوات وأهواء ؟ قلنا إن الإنسان لا يحرز استحقاقاً لأجر ولا يتعرض للوقوع في وزر ، إذا لم يقم بين عقله وشهوته صراع على الخير والشر . ولا تتم حقيقة العبودية لله تعالى إذا لم يصحح الإنسان في سبيل مرضاة ربه بهوى أو غرض تنوق نفسه له . وإنما مآل ما يتصف به الإنسان - طوعاً أو كرها - العبودية لله تعالى والتعرض لحياة من الابتلاء بمختلف وجوه الخير والشر . قال الله تعالى (ونبلوكم بالشر والخير فتنة) والينا ترجعون (١) .

وقال (تبارك الذي بيده الملك وهو على كل شيء قدير الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم أحسن عملاً وهو العزيز الغفور) (٢) .

ولا يسأل عن وجه الضرورة في أن يلزم الإنسان صفة العبودية لله تعالى . إذ أن عبودية الإنسان لله فرع عن اتصافه تعالى بصفة الألوهية وهي صفة واجبة للذات العلية جل جلاله لا تقبل تعليلاً ولا انفكاكاً .

وبناء على ما تتصف به المصلحة والمفسدة في الشريعة الإسلامية من هذا الشمول كان أبرز صفة من صفات الشرائع الإلهية باجماع علمائه أنها جاءت لما فيه صلاح الناس في عاجلهم وآجلهم ، أي جاءت بشريعة يلزم من تطبيقها حصول السعادة لهم في دنياهم وآخرتهم (٣) .

١ - سورة الانبياء : (٣٥) .

٢ - سورة تبارك : (١) .

٣ - فسر الشيخ طاهر بن عاشور في كتابه مقاصد الشريعة الإسلامية الأجل هنا بعواقب الأمور في الدنيا ، ولم يرتض أن يفسره كما ذهب إليه =

وبناء على ذلك أيضا فانه لا يجوز للباحث أن يحكم على فعل بأنه مصلحة بناء على ماله من الظواهر والآثار الدنيوية حتى يكون على بينة من آثاره الأخروية أيضا ، وذلك عن طريق النظر في نصوص الشريعة وحدودها •

وليس من خلاف في هذا بين المسلمين • الا أن أهل السنة والجماعة ، نفوا أن يكون - العقل مستقلا بادراك احكام الشريعة وما يترتب على أعمال الانسان في الآخرة من ثواب أو عقاب ، وأما المعتزلة فقد ذهبوا الى أنه قد يستقل بدرك ذلك بناء على أصلهم الذي تمسكوا به من التحسين والتقيح العقلين في الأفعال • وليس لهذا الخلاف أثر في هذا الذي ذكرناه •

ثم انه يترتب على هذه الخاصة أمران :

الأول : أن مشروعية جميع احكام العباد تعود الى قدر مشترك من التعبد • على تفاوت في ذلك ، حتى ولو كانت هذه المصالح متعلقة بمعايشهم ومعاملاتهم الدنيوية • وهذا ما أراده الامام القرافي بقوله : (لا يوجد حق للعبد الا وفيه حق لله تعالى (١)) •

وبيان ذلك أن البالغ العاقل ملزم بحق التكليف من الله تعالى في كل تصرفاته وأعماله المختارة ، على حين لا يتصور أن يلزم الباري عز وجل

= غيره بالحياة الآخرة ، قال : « لأن الشرائع لاتحدد للناس سيرهم في الحياة الآخرة بل جعلها الله جزاء على الاحوال التي كانوا عليها ، »
ولسنا نجد مبررا لهذا التفسير ، لأن كون الاعمال الدنيوية ذات ثمرات صالحة في الآخرة لا يستلزم أن تكون الدار الآخرة دار تكليف كما هو واضح • ولكنه يستلزم أن تصبح هذه الاعمال الدنيوية منطوية على صالح دينوي واخروي معا •

بتحقيق مصالح عباده اذ هو خالقهم ومالكهم ، هذا على رأي جمهور المسلمين ، أما عند المعتزلة فقد أوجبوا على الله الأصلح . فوجه تشريع ما شرعه لهم من الاحكام اذا قيامهم بحق العبودية له في اثمارهم بتنفيذ ما شرع ، مع ظهور حكمته ولطفه بعباده في انه لم يكلفهم إلا بما فيه صالحهم وسعادتهم وان كان في ذلك عليهم كلفة التعب ومشقة المخالفة للمهوى . فليس المراد بالتعب هنا الالتزام بما لا يدرك معناه ، وهو ما يريده الأصوليون في باب القياس .

ومن هنا كان الانسان مثاباً بتنفيذ ما أمر الله جل جلاله ، حتى ولو كان في ذلك استجابة لداعي شهوته ما دام أنه ملاحظ تنفيذ حكمه تعالى . وهذا واضح وصريح في قوله عليه الصلاة والسلام : « وفي بضع أحدكم صدقة (١) » .

ومن هنا أيضاً كان الانسان محروماً من الثواب اذا لم يلاحظ - وهو يسعى الى مصالحه المشروعة - الاستجابة لأمر الله ، حتى ولو كان في سعيه تنفيذ لمقصد من المقاصد الشرعية . وهذا واضح وصريح أيضاً في قوله تعالى : « والذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماءً حتى اذا جاءه لم يجد شيئاً ووجد الله عنده فوفاه حسابه » والله سريع الحساب (٢) ، وفي قوله عليه الصلاة والسلام : « انما الأعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى (٣) » .

وفي بيان هذا يقول الشاطبي في الموافقات :

(لو كانت أوامر الله من حيث هي ، حقاً للعبد ، لصح الثواب عليها

١ - رواه مسلم .

٢ - سورة النور : (٣٩) .

٣ - حديث متفق عليه .

بدون نية ، لأن حق العبد حاصل بمجرد الفعل ، من غير نية ، لكن الثواب مفتقر في حصوله الى نية • وأيضا فلو حصل الثواب بغير نية لأثيب الفاسد اذا أخذ منه المفسوب كرها ، وليس كذلك بانفاق وان حصل حق العبد • فالصواب أن النية شرط في كون العمل عبادة ، والنية المرادة هنا نية الامتثال لأمر الله ونهيه • واذا كان هذا جاريا في كل فعل وترك ثبت أن في الأعمال المكلف بها طلبا تعديا على الجملة (١) • •

ومرد هذا الكلام الى أن الشارع الحكيم انما نظم احكام الاسلام على أساس أن يكون اكتساب مصالح الدنيا سبيلا لنيل سعادة الآخرة • وانما يتم هذا عندما يتخذ الإنسان من جميع مقومات حياته وسعاده الدنيوية سبيلا وواسطة الى اكتساب السعادة الخالدة • وذلك طبقا لما أمر الله تعالى به في قوله : • قل ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين (٢) • • ولقد نبه المعز بن عبد السلام الى هذا في عبارات وجيزة اذ قال :

• الانسان مكلف بعبادة الديان باكتساب في القلوب والحواس والأركان ما دامت حياته ، ولم تتم حياته الا بدفع ضروراته وحاجاته من المآكل والمشارب والملابس والمناكح وغير ذلك من المنافع ، ولم يتأت ذلك الا باباحته التصرفات الدافعة للضرورات والحاجات (٣) • •

الثاني : أن ما درج عليه بعض الباحثين من تقسيم الأحكام الشرعية الى ما هو حق لله وحق للعباد ، لا بد من حمله على محمل التجوز والتغليب فقط ، إذ الاحكام كلها - من حيث ضرورة استسلام العباد لها وارتباطها

١ - الموافقات ج ٢ ص ٣١٧ •

٢ - الانعام • آية (١٦٢) •

٣ - قواعد الاحكام ج ٢ ص (٦٩) •

بالجزاء الأخروي - قائمة على أساس حق الله تعالى في أن يلزم الناس موقف العبودية له بوصفه مالكهم وخالقهم •

غير أن جميع هذه الأحكام تحمل في الوقت نفسه الى الناس مصالحهم التي جعلها الله لهم بمحض فضله حقوقا • فكل حكم من احكام الشريعة قائم اذاً على أساس حق الله ، وكل حكم متضمن في الوقت نفسه حقاً للعباد ، على تفاوت في مدى ظهور هذه الحقوق واختلاف في تعلقها بالدنيا أو الآخرة •

وانظر ، فان مماشاة هذين الحقين لبعضهما وملازمة الواحد منهما للآخر يتجليان فيما ثبت في الحديث الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : " حق الله على العباد أن يعبدوا ولا يشرك به شيء " وحق العباد على الله اذا عبده ولم يشركوا به شيئاً أن لا يعذبهم (١) ، فقد أناط الحديث حق الله على الناس في وقوفهم موقف العبودية ، بكل ما يصدر عن من تصرفات وأعمال • وأناط حق العباد في انابتهم واکرامهم بالتزامهم هذا الموقف من عبودية الله تعالى ، فلم يبق مجال لتقسيم حقوق الأحكام بين الله وعباده •

ولعل أهم ما حمل الباحثين على هذا التقسيم شيان :

الأول : ماظهر لهم من أن في الاحكام ما هو تعبدي ، لا يترآى للانسان ثمرته الدنيوية ، كبعض أنواع الطهارات ، وكالعبادات ، وما هو

١ - رواه مسلم • والحديث من رواية معاذ بن جبل ونصه : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يامعاذ اتدري ما حق الله على العباد قال الله ورسوله أعلم قال ان يعبد الله ولا يشرك به شيء • قال اتدري ما حقهم عليه اذا فعلوا ذلك فقال الله ورسوله أعلم قال ان لا يعذبهم •

ملتزم مع حاجات الناس في معاشهم ومعاملاتهم ، كأحكام البيوع والنكاح
وتحريم السرقة والمسكرات الى غير ذلك ..

الثاني : أنهم رأوا أن صاحب الحق في بعض أحكام الشريعة مخير
في اسقاط حقه بترك الحكم الضامن له • كاسقاط ولي المقتول حق
القصاص ، واسقاط الغرماء حقوقهم في الحجر على الغريم ، واسقاط
الزوجة حقها امام ايلاء الزوج ، واسقاط الزهاد حقوقهم في التمتع باطياب
الطعام • ولذا يقول القرافي في فروقه : « فكل ما للعبد اسقاطه فهو الذي
نعني به حق العبد ، وكل ما ليس له اسقاطه فهو الذي نعني بانه حق الله
تعالى (١) » .

غير أن الذي يظهر بعد الامعان أن الاحكام التبعية وغيرها - أي
ما يخضع منها لمساالك التعليل وما لا يخضع - سواء في عودها بالنفع على
العباد سواء كان ذلك في دنياهم أو اخراهم ، بل ان كل ما يستلزم ثوابا
في الآخرة من الاعمال يستلزم لا محالة نفعا في الدنيا ايضا كما سيأتي
بسطه قريبا ان شاء الله • وهل المراد بحق العبد الا ما ينفعه ويسعده ؟

وأما الاستدلال بصحة اسقاط الانسان بعضا من الاحكام لتنازله عن
حقه فيها ، فينبغي أن نعلم أن ما يسمى بالاسقاط ينقسم الى نوعين : أحدهما
التنازل عن الحق الثابت في الحكم مع الاستسلام والخضوع لشرعة ذلك
الحكم وبقائه ، كمن عزفت نفسه عن التمتع بالملاذ مع ايمانه واستسلامه
لحكم الله فيها من الاباحة وعدم المنع ، وكمن ينفو عن القصاص في حق
الجاني مع التزامه بقبول مبدأ شرعة القصاص • فهذا الاسقاط أعم من أن
يدل على أن ذلك الحكم عائد الى حق العبد وحده • لأنه ليس في حقيقته
اسقاطا بل هو استعمال للحكم الشرعي بكافة وجوهه المشروعة •

وأما الشكل الثاني من الإسقاط ، فهو أن ينبذ الانسان مبدأ الخيرة الذي ينطوي عليه الحكم ، وينسخ حكم الله تعالى بما يلتزمه في نفسه من نقيض ذلك . كالذين حرموا على أنفسهم السائبة والوصيلة ، وكمن يحرم على نفسه أكل اللحوم مثلاً أو يحرم عليها ما أحله الله من الطيبات . فمثل هذا يعتبر إسقاطاً حقيقياً وهو غير جائز في أي حكم من الأحكام لأنه ليس في حقيقته إلا معاندة لحق الله في رسم ما يريد أن يرسمه من الاحكام لعباده .

ومن أجل ما بين الصورتين من الفرق الواضح ، وانحصار معنى الإسقاط الحقيقي في الثانية منهما فقط ، تعلق تحذير الشريعة بها وحدها ، وتكرر النهي عنها في القرآن والسنة . ألا ترى الى استعمال مادة التحريم في قوله تعالى : « قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق (١) » ، وفي قوله تعالى : « قل لا أجد فيما أوحى إليّ محرماً على طاعم يطعمه الا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير (٢) » اذ هي بين أن الإسقاط الحقيقي للحكم هو نسخه بما يخالفه كبديل اباحة الطيبات بتحريمها ، وذلك غير جائز في شرع الله على الإطلاق .

ومثل ذلك في القرآن ، موقف رسول الله صلى الله عليه وسلم من الثلاثة الذين التزموا أحكاماً مشددة غير التي أمرهم الله بها ، فهو إنما أنكر عليهم إسقاطهم لحكم الله تعالى بالتزامهم خلافه ، وتعهدهم بما يناقضه (٣) .

١ - سورة الأعراف آية (٣٢) .

٢ - سورة الانعام آية (١٤٥) .

٣ - الحديث رواه البخاري ومسلم . ولفظه في مسلم من رواية أنس: ان نفراً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم سألوا أزواج النبي صلى الله عليه وسلم عن عمله في السر ، فقال بعضهم لا أتزوج النساء وقال بعضهم =

وإذا فقد ثبت أنه لا مبرر لتقسيم الأحكام الشرعية الى حقوق لله وحقوق للعباد •

وقد وقع الذين سلكوا هذا المسلك في بحوثهم في مناقضات اضطرتهم الى الوقوع في تكلفات كان لهم غنى عنها (١) •

وهذا الذي قررناه لا يتنافى مع القطع بأن بعضا من احكام الله تعالى واضح فيها أنها معالجة لامر معاشهم ومعاملاتهم الدنيوية ، على حين لا يبدو في البعض الآخر ذلك • غير أنه أعم من أن يدل على هذا التقسيم في الأحكام •

* * *

الخاصة الثانية : أن قيمة المصلحة الشرعية لا تنحصر فيما تنطوي عليه من لذة مادية كما آلت الى ذلك المصلحة لدى علماء الأخلاق ، بل هي تابعة من حاجتي كل من الجسم والروح في الانسان •

وربما نازع كثير من المؤمنين بفلسفة الاخلاق في أن للانسان حاجات روحية الى جانب حاجاته الجسمية ، متمسكين بواقع المجتمعات التي من حولهم والتي استقوا منها معظم براهينهم « التجريبية » في نظريات الأخلاق •

= لا آكل اللحم وقال بعضهم لا أنام على فراش فحمد الله واثني عليه فقال ما بال أقوام قالوا كذا وكذا ، لكنني أصلي وأنام وأصوم وأفطر واتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني •

١ - راجع الفروق للقرافي فيما كتبه تحت عنوان « الفرق الثاني والعشرون بين قاعدة حقوق الله وقاعدة حقوق الأدميين وما كتب عليه المعلق • ص ١٤٠ ج ١ ط دار احياء الكتب العربية • وراجع ص ٣٧٥ - ٣٧٨ من كتاب الموافقات للشاطبي ج ٢ تعليق الشيخ عبد الله دراز • •

وأنا لا أجد هنا مجالاً للخوض في عرض الأدلة على أن للإنسان حاجات روحية لا تغني عنها ملاذ ومبتغياته الجسمية ، ولكن يجب أن أوضح أن ما تمسكوا به في اثبات زعمهم ليس دليلاً بحال . إذ المرجح في معرفة الحق في هذا هو الفطرة الأصيلة في الإنسان قبل أن تنحدر بها عوامل التربية والمجتمع . والفطرة الانسانية الصافية نزاعة الى تلمس القوة الكبرى في الكون لتدين لها بالعبادة والخضوع ، دون أن تتصور أنها تلمس ذلك ابتغاء نيل لذة للجسم ، ميالة الى أن تتقيد تقيداً ما ، اطاعة وتقرباً لخالق الكون ، دون أن تتخذ ذلك وسيلة الى قصد مادي معين أو غير معين . وحسبنا من الدليل على هذا في هذا المقام قول الله عز وجل : (فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون (١)) .

والحديث القدسي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم :

(إني خلقت عبادي حنفاء كلهم ثم أتتهم الشياطين فاجتالهم عن دينهم وحرمت عليهم ما أحلت لهم وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطاناً (٢)) .

ولو أن أصحاب فلسفة الاخلاق عثروا على هذه الفطرة قبل أن تشوبها الشوائب لوجدوا مصداق هذا ، ولكنهم هم أنفسهم لم يعالجوا هذه البحوث الا بعد أن اصطبقوا بقوس قزح من ألوان مجتمعاتهم المادية الجانحة ، فضلاً عن الذين اتخذوهم مادة لدليلهم التجريبي .

وإذا فالمصلحة في الشريعة الاسلامية ناطرة - بعدالة - الى نوازع كل من الجسم والروح .

١ - سورة الروم آية (٣٠) .

٢ - رواه مسلم .

صحيح ان تحقق الحاجات الروحية لدى الانسان ، لا يأتي بالسهولة التي تحقق بها حاجاته الجسمية من طعام وشراب ومعاملات • لأن في العوامل الشهوانية لدى الانسان وما سلط عليه من وسواس الشياطين وما يحف به من ظروف ، ما يعرقل عليه السبيل الى تحقيق حاجاته الروحية ، بل ما قد يسكت صوت تلك الحاجات نفسها في بعض الأحيان • ولكن هذا لا يمنع أن يكون السعي إلى تحقيق أغراض الروح مع ذلك مصلحة ضرورية للكون وللانسان • وهذا معنى قوله سبحانه وتعالى : • ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والأرض ومن فيهن (١) • • ولقد سبق أن ذكرنا أن الانسان لا يمكن أن يقف موقف العبودية لله والخضوع لتكاليفه إلا إذا قام صراع في نفسه بين الخير والشر ، وهذا هو الذي يجعله مستأهلاً لثواب الله ورضوانه يوم القيامة •

فإذا ثبت هذا فلنوضح حقيقة الحاجات الروحية لدى الانسان ، بأمثلة لذلك ، فقد تحدث كثير من الناس عن هذا البحث دون أن يوضحوه بأمثلة من الاحكام الشرعية • إن تحقيق الحاجات الروحية يتمثل باختصار - في تحقيق الغاية التي وضعها رسول الله صلى الله عليه وسلم دليلاً على تمام ايمان المؤمن وذلك حين قال : • لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به (١) • • وبيان ذلك أن اخضاع الانسان هواه للشرعية التي جاء بها عليه الصلاة والسلام بحيث يتحول هواه عن موقفه السابق من المعاكسة والمعاداة الى التحييد والتأييد - لا بد أن يكون منسجماً مع أصل الفطرة الانسانية ، وإلا لم يكن الاسلام إذاً دين فطرة كما هو ثابت ، وإذاً فقد أصبحت محاولة الانسان التغلب على أهوائه وسوقها الى التعود على قيود الشريعة ، سعياً لتحقيق حاجاته الروحية ، حتى وإن بدا له في

١ - سورة المؤمنون آية (٧١) •

٢ - رواه الديلمي • ذكره المناوي في كنز الحقائق •

أول الأمر أنه سمي معاكس ، ومن أوضح الأدلة على ذلك أن الانسان يجد نفسه بعد فترة قصيرة من الثبات على هذه المحاولة أمام لذائد وسعادة دونها مختلف لذائد الجسم والأهواء •

أما تفاصيل الاحكام المشروعة لتحقيق هذه الحاجات فكثيرة ، من أهمها ما شرعه الله تعالى من وجوب مدافعة المسلم ومعالجته للأمراض القلبية ، من كبر وحقد وعجب وحسد ورياء ، وهذه المعالجة هي ما يعبر عنه الكتاب الكريم بالتزكية في مثل قوله تعالى : (كما أرسلنا فيكم رسولا منكم يتلو عليكم آياتنا ويزكيكم ويعلمكم الكتاب والحكمة ويعلمكم ما لم تكونوا تعلمون (١)) • وفي مثل قوله : (قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى (٢)) • ولا ريب أن الغرض من شرع هذه التزكية ليس هو الوصول الى مزيد من الربح المادي أو اللذة الجسدية ، ولكنه ابعاد ما من شأنه أن يرين على الروح الانسانية من مثل هذه الأمراض التي لاتتفق مع فطرتها الصافية ، وهو مصلحة مستقلة بذاتها •

ويتصل بهذا ما شرعه الله تعالى لذلك ، كالاكتثار من العبادات والذكر والتسبيح والنوافل وقيام ساعات من الليل ، فكل ذلك من شأنه أن يساعد المؤمن في محاولة سوق أهوائه في طريق الشريعة وأحكامها ، ويزكي النفس من الأمراض العالقة بها ، ومن أجل هذا يذكر الله عز وجل رسوله بتحقيق هذه الاحكام ، كلما اطلع منه على ما قد يعتور البشر من ضيق نفسي بسبب ما كان يعانيه من شأن الدعوة ، كقوله : (فاصبر على ما يقولون وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب ومن الليل فسبحه وادبار السجود (٣)) •

١ - سورة البقرة آية (١٥١) •

٢ - سورة الاعلى آية (١٤) •

٣ - سورة ق آية (٣٩) •

ومن الأحكام التي تحقق أعظم قسط من حاجة الروح ، ضرورة الإيمان نفسه • إذ فيه اتصال للروح الى بغيته المنشودة وهي التعرف على القوى المسخرة للكون لتدين لها بالعبادة والخضوع • وتلك مصلحة كبرى لاتوازىها مصالح توفير الطعام والشراب واللذائذ والأموال ، وإن كانت هي نفسها تعبد الطريق للوصول الى هذه المصالح الجسمية الأخرى •

إنها لمصلحة هامة قطعاً في حياة الانسان إذاً ، أن يستطيع نفخ ما يعلق بفطرته المصلحة الأولى من الأمراض والأوبئة ، بقطع النظر عما يلزم ذلك من النفع المادي وهذا هو المراد بالحاجات الروحية لدى الانسان . والتي تكفلت بها مصالح الشريعة الإسلامية •

هذا كله عدا مصلحة الثواب والأجر الاخروي ، فقد عده أناس في المصالح الروحية ، غير أنني أرى أن شأن الثواب لا يختلف عن شأن أي ثمرة نافعة من ثمرات سعي الانسان في هذه الحياة ، ما دمنا اعتبرنا الوحدة الزمنية التي يلتقي فيها بذر الوسائل مع حصاد النتائج ، مكونة من الدنيا والآخرة معاً • والانسان ينتظر السعادة الأخروية • سواء المادية منها أو الروحية بنفس الهوى والشهوة التي ينتظر بهما السعادة الدنيوية ما دام أنه آمن بالحياة الآخرة ايماناً لاشك فيه •

الخاصة الثالثة : ان مصلحة الدين أساس للمصالح الأخرى ومقدمة عليها ، فيجب التضحية بما سواها مما قد يعارضها من المصالح الأخرى ابقاء لها وحفاظاً عليها • وذلك على العكس مما رأيناه معتبراً لدى علماء الأخلاق والقانون ، فهم إلى جانب كونهم لا يقيمون وزناً لأمر الآخرة والدين بحد ذاته ، يستغلون ما قد يكون لدى عوام الناس من عقيدة أو فطرة دينية ، للاستفادة منها في فرض أفكارهم الخاصة وما يروق لهم من المصالح الدنيوية ، كما رأينا فيما مضى •

ولعل الباحث لا يشك في أن هذه الخاصة من بدهيات الشريعة الإسلامية . ولكنني مع ذلك أرى أن من الضروري دعمها بمزيد من الأدلة والبراهين ، وذلك تذليلاً للمسائل الذي سنسلكه الى تنفيذ أوهام الذين حسبوا المصلحة ديناً ثانياً مستقلاً بذاته ينسخ من الأول ما يشاء ويبطل منه ما يريد . وسنرى عند ابطال وهم هؤلاء أن لهذه الخاصة علاقة وثيقة بقطع دابر مثل هذا الزلل .

وليس في هذا أي تعارض مع ما هو ثابت من أن الشريعة الإسلامية متضمنة بمجموعها لمصالح العباد ، ذلك لأن إحراز مرضاة الله تعالى والخلود في جنته هما أعظم مصلحة على الإطلاق في حياة الانسان ، ولما كان قانون البشرية كلها يقضي بتسخير الأدنى لما هو أعلى رتبة منه ، وانخاذ بعض المصالح وسائل لتحقيق بعضها الآخر بناء على قاعدة اتساع الأكثر فائدة والأعظم نفعا ، فقد كان من المصلحة نفسها أن يسخر الانسان جميع وجوه المنافع والمصالح الفرعية في حياته ، لتحقيق ما هو أعظمها نفعا على الإطلاق .

ومن الأدلة على هذه الخاصة ، الأمور التالية :

أولاً : ما مر من بيان أن الله تعالى قضى بأن يجعل الانسان حياته الدنيا بما فيها واسطة لاكتساب السعادة في الحياة الآخرة (١) ، والأدلة على ذلك منشورة في الكتاب والسنة ، وقد سبق ذكر طرف منها فلا نعود اليها بالتكرار .

ثانياً : المصالح الضرورية كلها منقسمة - كما سيأتي تفصيل البحث فيها - الى خمسة أقسام مرتبة :

فأولها الدين ، وثانيها النفس ، وثالثها العقل ، ورابعها النسل ، وخامسها المال ، أجمع على ذلك المسلمون ، بل وما خلت أمة . كما يقول

الغزالي وغيره الا وكانت هذه الضرورات مرعية عندها (١) ، •

وبناء على هذا الترتيب فقد قصت الشريعة بوجوب إحراز كل مرتبة من هذه المراتب الخمسة ، حتى وان قصت الضرورة بالتضحية بجزء مما دونها • فيجب المحافظة على الدين وتقويم شرعته حتى وان استلزم ذلك فوات ما دونها وهو مصلحة المحافظة على النفس ، ومن أجل ذلك شرع الجهاد • ويجب المحافظة على النفس حتى وان اقتضى ذلك إهمال ما دونها وهو المحافظة على العقل ، ولذا كان من حق الانسان أن يفقدي حياته بالخمير اذا اكره عليها بواسطة القتل • ويجب المحافظة على ضوابط النسل حتى وان استلزم ذلك تفويت مزيد من المال ، ولذا لم يكن من شرعة الاسلام في شيء استخدام المثيرات الجنسية التي قد تغزو المجتمع بالفوضى والانحدار الخلقي مهما يكن ذلك جالبا للربح المادي والسعة في الرزق •

وهذا الترتيب لا يعني في مجموعه سوى شيء واحد هو اعتبار المصالح الدنيوية فرعا عن جوهر الدين الذي يقضي أولاً وآخراً بوقوف الانسان موقف العبودية من خالقه عز وجل •

ثالثاً : المصالح الدنيوية التي جاءت بها الشريعة انما جاءت ضمن خط معين وطبق حدود مرسومة ، رسمتها نصوص الكتاب والسنة والقياس الصحيح عليهما • وهذا دليل واضح على أن المصلحة انما تقف تحت راية الدين ، إذ به صح شرعها وبواسطته تم ضبطها • وبالتأمل في هذا ينبثق المعنى المراد من قوله تعالى : « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا (٢) » وقوله تعالى : « قالوا انما البيع مثل الربا ، وأحل الله البيع

١ - راجع ص ١٤٠ ج ١ من كتاب المستصفى للغزالي طبعة مصطفى محمد ، و ص ١٠ ج ٢ من كتاب الموافقات للشاطبي •
٢ - سورة الحشر آية (٧) •

وحرّم الربا (١) ، وقوله تعالى : « وان هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله (٢) » .

وما دام الدين هو القاضي بشرعة أصل المصلحة وضبط حدودها ووضع قيودها ، فليس معنى ذلك إلا أنها متفرعة عنه آتية من ورائه لاحقة بآثاره .



ويترتب على هذه الخاصة أمور ثلاثة لا بد من مراعاتها :

الأمر الأول : ضرورة سير المصالح في ظل جوهر الدين المكون من صريح النصوص والاحكام وما تم عليه بالاجماع ، بمعنى أنه لا يجوز بناء حكم على مصلحة اذا كان في ذلك مخالفة لنص كتاب أو سنة أو قياس تم الدليل على صحته ، أو اجماع ، الا اجماعا تأسس أمره على مصلحة دينوية غير ثابتة ، فيجوز أن يتغير حينئذ ذلك الاجماع بمثله إذا تغيرت المصلحة الأولى وقامت مصلحة غيرها . مثال ذلك ما لو أجمع المسلمون في وقت ما على ضرورة قتل الاسرى أو استرقاقهم نظراً لمصلحة تستدعي ذلك كالمعاملة بالمثل ، ثم أجمعوا في وقت آخر على خلاف ذلك نظراً لزوال الحالة السابقة . ومثاله أيضاً ما لو أجمع المسلمون في عصر ما على عقد الصلح بينهم وبين الكافرين لمصلحة تستدعي ذلك ، ثم رأى من بعدهم واجمعوا على عدم الصلح لزوال تلك المصلحة .

١ - سورة البقرة آية (٢٧٥) .

٢ - سورة الانعام آية (١٥٣) .

غير أن مثل هذه الأحكام قائمة في الحقيقة على أساس ما يعبر عنه بحق « الامامة » .

ومن المعلوم أن حق الامامة هو أن يتصرف الامام في أمر اعطى الشارع له - أو لمن ينوب عنه من المجتهدين - صلاحية الحكم فيه بعدة وجوه تختلف حسب اختلاف ما يتعلق به من المصالح أو العلل المتبرة . فلقد أعطى الشارع للامام صلاحية الحكم على الأسرى ضمن دائرة تشمل المن والقتل والتفدية والاسترقاق ، نظراً لأن كل عصر قد يحتضن مصلحة تتلاءم مع واحدة من هذه الأمور . واعطاء الشارع أيضاً صلاحية ابرام عقود الصلح مع الكافرين دون ان يلزمه بذلك أو خلافه نظراً الى تقلبات الاحوال التي يدعو بعضها الى الحرب ويدعو بعضها الآخر الى الصلح (١) .

واذا تبين أن هذا الذي يبدو في مظهر التبديل أو النسخ لحكم الاجماع أو الامام انما هو استعمال للصلاحية التي ليست الا حكماً آلهما دائماً - علمنا ان مثل هذه الأحكام لا تنطوي في الحقيقة على نسخ للاجماع، وأن الاجماع الثابت شأنه كالنص الثابت من الكتاب والسنة لا يجوز الخروج عليه بحال ، وأن ما شاع على بعض الألسن من قاعدة « تبدل الأحكام بتبدل الأزمان » إنما يقصد بها هذا المعنى وحده ، أي تبدل الأحكام التي أسسها الشارع وأقامها (بأدلة خاصة) على مصالح تبدل بين عصر وآخر ، حسب حالة تلك المصالح وتطورها . وإنما ينطبق هذا على الأحكام التي تقوم على حق الامامة ، وهي ما مثلنا له آنفاً ، أو على ما أناطه الشارع بأعراف الناس المتبدلة والتي لا يتعلق حكم شرعي بها ، ولكن ينبغي أن تعلم أن هذا لا يعتبر بحال تبديلاً للحكم ، لأن دورانه مع المصلحة

١ - يراجع للوقوف على مزيد من أمثلة الاحكام التي من هذا النوع كتاب الاحكام في تمييز الفتاوى عن الاحكام للقرافي ما بين صفحة ٤٩ ، ٥٥ .

التي أناطه الشارع بها أو العرف الذي قيده به ، إنما هو بموجب حكم شرعي من الباري عز وجل • بل إن هذا الذي يظهر لك في مظهر التبدل والتغير ، إنما هو في الحقيقة استمرار وإدانة لحقيقة الحكم الشرعي الثابت • أما ما عدا ذلك من الأحكام فليس من سبيل إلى أي تغير شرعي فيها ، وسيأتي بسط لهذه المسألة إن شاء الله •

ومن هنا نعلم أن الخلاف الذي بين الأصوليين في أن الاجماع هل ينسخ الاجماع - في بعض الحالات - أم لا ، إنما هو خلاف لفظي ، مآله إلى أن الذين يرونه ناسخا كاليزدوي وصدر الشريعة ، يقصدون به ما يتعلق بالأحكام التي لها أكثر من وجه واحد شرعا يقضي بما يراه منها الامام أو مجموع المسلمين حسب ما تقتضيه العلة الشرعية ، وأن الذين يرونه غير ناسخ لا يذهبون مذهب التجوز في تسمية مثل هذه الأمور نسخا (١) •

١ - ذهب معظم علماء الأصول إلى أن الاجماع لا ينسخ ولا يُنسخ مطلقا ، أي سواء كان الناسخ أو المنسوخ كتابا أو سنة أو اجماعا مثله • غير أن أدلتهم التي يعرضونها على ذلك توضح أن مقصودهم بالاجماع الذي لا يُنسخ ما كان مستنده كتابا أو سنة ، فما كان مستنده ذلك لا يجوز أن ينسخ • لأن أهل الاجماع - كما قال البخيت على المنهاج - لا يعرفون مدة الحكم ، وكون الاجماع ناسخا أو منسوخا إنما هو فرع معرفتهم مدة الحكم وهم لا يعرفونها • وواضح من هذا أن مستند الاجماع إذا كان علة أو مصلحة شرعية معتبرة جاز نسخه ، لأن المجتهدين الراسخين في العلم قد يظهر لهم أن تلك المصلحة تغيرت • إذ من المتصور - كما قال صاحب كشف الاسرار علي اليزدوي - أن ينعقد اجماع لمصلحة ثم تتبدل تلك المصلحة فينعقد اجماع آخر على خلاف الأول • وبدهي أن المقصود بالمصلحة ما كانت معتبرة من قبل الشارع حتى ولو كان ذلك بواسطة الجنس البعيد المتحقق في الضروريات الخمس وهي المصلحة التي تسمى بالمرسلة •

ويتضح من هذا أيضا أن محل النزاع ليس متجدا بين الجمهور القائل بعلم جواز نسخ الاجماع ، وامثال اليزدوي وصدر الشريعة القائلين بجواز ذلك ، وهذا هو السر في أن اليزدوي نفسه ذكر في باب النسخ أنه لا يجوز

وأما يترتب هذا الأمر على هذه الخاصة من خصائص المصلحة الشرعية ، لأنه لو جاز للمجتهد أو الباحث أن يتبع في حكمه المصلحة التي يقتنع بها ، وإن كانت ملغاة بسبب مخالفتها لنص الكتاب أو السنة أو القياس الثابت أو الاجماع - لما صدق كون المصلحة فرعاً للدين ومعرفة بتعريفه لها ، مع أن اللازم باطل لثبوت عكسه بالدليل البديهي كما أسلفنا • إذ كيف يصح أن يكون هذا الشكل من الاستصلاح اجتهاداً ضمن نطاق الدين مع أن الدين ليس إلا ما خرج عليه هذا الاستصلاح نفسه وتجاوزه من حدود ونصوص ؟ •

ولقد بلغ الشاطبي رحمه الله منتهى الدقة حينما قال : « لو جاز للعقل تخطي مأخذ النقل لجاز ابطال الشريعة بالعقل ، وهذا محال باطل ، وبيان ذلك أن معنى الشريعة أنها تحد للمكلفين حدوداً في أفعالهم وأقوالهم واعتقاداتهم ، وهو جملة ما تضمنته • فإن جاز للعقل تعدي حد واحد جاز له تعدي جميع الحدود ، لأن ما ثبت للشيء ثبت لمثله ، وتعدي حد واحد هو معنى ابطاله ، أي ليس هذا الحد بصحيح ، وإن جاز ابطال واحد جاز

= نسخ الاجماع ، ثم ذكر في باب الاجماع مانصه : « والنسخ في ذلك جائز بمثله حتى إذا ثبت حكم باجماع عصر يجوز أن يجتمع أولئك على خلافه فينسخ به الأول » • إذ لا بد أنه قصد في الحالة الأولى مقصد الجمهور ، ثم قصد في الحالة الثانية ما إذا كان الاجماع غير مستند إلا إلى مصلحة معتبرة •

وهذا دليل آخر على أن الخلاف في هذا بين الائمة لفظي ، إذ محل النزاع غير متحد من ناحية ، ومن ناحية أخرى فالتصرف بمقتضى تبدل المصلحة المعتبرة في الشرع لا يسمى في الحقيقة نسخاً كما ذكرنا ، كيف وإن الشارع قد شرع من أول الأمر الأخذ بأي وجه من الوجوه قد تجنح إليه مصلحة المسلمين ، فلئن ظهر التنفيذ من الحاكم أو المجتهد بمظهر الجديد ، فإن أصل التشريع له سابق وقديم • والله أعلم ••

ابطال السائر وهذا لا يقول به أحد لظهور حاله (١) ، •

وسياتي بسط لهذا البحث والأدلة عليه والرد على أوهام الواهين في الباب الثالث من هذا الكتاب ان شاء الله •

الأمر الثاني : ان الصلاح والفساد في الافعال ، انما يعتبر كل منهما أثرا وثمره لأحكام الشارح على الاشياء من تحريم وإباحة وإيجاب •• والا لبطل أن تكون المصالح فرعا للدين كما ذكرنا ، بل تصبح حينئذ أساسا ينبع منه الدين ، كما رأينا ذلك لدى معظم أرباب النظم الوضعية وفلاسفة الأخلاق •

وربما يشكل هذا الكلام على بعضهم ، ويقول : فإذا كان الصلاح والفساد في الاشياء ثمرتين لأحكام الله تعالى عليها ، فكيف يثبت مع ذلك أن أحكام الله تعالى جارية مع مصالح العباد تابعة لما فيه سعادتهم ؟ اذ هو تناقض واضح •

للجواب على ذلك نقول :

أمّا أن أحكام الله تعالى متضمنة لمصالح العباد كقيلة باسعادهم ، فهو ثابت وحق ولا يرد عليه أي اعتراض • وأما أن أحكام الله تعالى متأخرة عن المصالح ، فذلك باطل أنكره جمهور المسلمين وهو الذي يرد عليه الاعتراض ويتناقض - لو قيل به - مع ما تقرر من عدم وجود حسن وقبح ذاتين في الأفعال •

وبيان ذلك أن ما به تتم مصالح العباد فيما يترآى لنا من معاملات وأنكحة وعمران وغير ذلك ليس سبباً ذاتياً لهذه المصالح ، بل هو لا يعدو أن يكون سبباً جلياً جعله الله كذلك ، بأن ربط بينه وبين أمر ما برباط

التأثير ، أو قد لا يعدو أن يكون علامة مجردة وضعها الله تدل على ما نحسب أنه نتيجة ومسبب له كما يقول كثير من علماء السنة (١) .

فاكتساب الرزق الذي يبدو لنا أنه سبب لتحقيق كثير من المصالح ليس الا مجرد أمر وضعه الله بازاء طائفة من حاجات الانسان وربط بينهما برابط ليسخر الناس هذا لذلك ، ولو شاء لما كان بين الأمرين أي صلة أو تناسب ، والشأن في هذا المثال هو عين الشأن في غيره كالزراعة للاستنبات والدراسة لتحصيل العلم والأكل للشبع والتناكح للتلدز والتكاثر . فكل ذلك ليس في أصل ذاته الا أمورا مشورة شتى ، ولكن الفاطر الحكيم أراد أن يبدع هذا العالم على نظام من التسبب والتفاعل فنظم هذه الأشياء المشورة في سلك من التلازم والتسبب . والا فان جوهر الأشياء والأفعال في ذاتها متساوية ، كما يقول الامام الشاطبي : « واذا كان الشارع قد شرع الحكم لمصلحة ما فهو الواضع لها مصلحة والا فكان يمكن عقلا أن لا تكون كذلك ، إذ الأشياء كلها بالنسبة الى وضعها الاول متساوية (٢) » .

فاذا اتضح هذا نقول : إنَّ جَعَلَ الله تعالى بعض الأمور سببا لأمر أخرى ليس إلا بعضا من أحكامه في المخلوقات ، فقد حكم بجعل طائفة من الأفعال سببا لتحقيق ما جعله مصالح للعباد . وحكم في الوقت نفسه أيضا بمشروعية هذه الأفعال ، وبذلك يصدق أن أحكامه سبحانه وتعالى متضمنة لمصالح عباده وما به سعادتهم دون أن يلزم من ذلك كون هذه الأحكام تابعة لمصالح سابقة ثابتة بحد ذاتها ، حتى يلزم منه التناقض مع ما أثبتناه من أن الصلاح والفساد تابعان لحكم الله في الأشياء والأفعال

١ - كالرازي والبيضاوي .

٢ - الموافقات ج ٢ ص : ٣١٥ .

لا سابقان عليه • وغير خفي أنه يستوي في هذا ، الاحكام الشرعية كلها على اختلاف مظاهرها ، أي سواء كانت عن طريق النصوص أو بواسطة طرق الاجتهاد ، وان كان الذي يبدو في الظاهر هو أن الاحكام التي ثبتت عن طريق الاجتهاد ثابتة وآتية من وراء ثبوت المصلحة في متعلقاتها • ذلك لأن عمل المجتهد - مهما تنوع - ليس ايجاداً لحكم جديد ، وانما هو تلمس لحكم إلهي قديم كما هو معروف •

الأمر الثالث : لا يصح للخبرات العادية ، أو الموازين العقلية والتجريبية أن تستقل وحدها بفهم مصالح العباد أو تنسيقها • فلا يجوز الاعتماد على ما قد يراه علماء الاقتصاد وخبراء التجارة من ان الربا لا بد منه لتنشيط الحركة التجارية والنهوض بها • ولا يصح الاعتماد على ما قد يتفق عليه علماء النفس والتربية مثلاً من أن الجمع بين الجنسين في مرافق المجتمع يهذب من الخلق ويخفف شدة الميل الجنسي ، فهو مصلحة ينبغي تحقيقها • ولا يجوز اتباع ما قد يراه الأطباء من أن لحم الخنزير ليس بمسنخبت وأن أكله لا يعقب أي آثار سيئة في الخلق أو الجسم •

اذ لو صح ذلك لكانت الشريعة محكومة بخبرات الناس وأفكارهم وتجاربهم الشخصية ولما صح أن المصلحة فرع عن الدين فهي محكومة به ضبطاً بل ومتوقفة عليه وجوداً •

لا بد اذاً أن يعرض نتاج خبرات الناس وتجاربهم وعلومهم على نصوص الشريعة واحكامها الثابتة ، فان كان بينها اتفاق أخذ بها وكان النص هو المحكم في ذلك • وان كان بينها تعارض بأن كان ما رآه الناس مصلحة يعاكس النص الشرعي الثابت ، وجب اهمال تلك المصلحة • وليس معنى ذلك أن الشارع قد أهمل هنا مصلحة للناس دلت عليها علومهم وتجاربهم ، بل المعنى أن تقدير هؤلاء الناس لهذه المصلحة لا بد أن يكون قد اتصل به نوع من الخلل والفساد ، فنحن نهم تقدير الناس

ولا تنهم نصوص الشريعة ، كيف وان أحكام الناس لا تخلوا في غالب الأحيان عن شائبة الهوى والشهوات والأغراض ، وأعظم دليل على ذلك أنهم لا يفتأون يتهم بعضهم بعضا بذلك في صدد مثل هذه الأحكام •

أما إذا وجدنا أن نصوص الشريعة غير متعرضة لهذه التجارب والخبرات ، سلباً ولا ايجاباً ، فانه يؤخذ بها ، وتصبح معتمدة في حياة الناس ، وتتأسس عليها الأحكام الشرعية التي ربطها الشارع بالظروف والمصالح القائمة على تلك الخبرات •

ومن أوضح الأدلة على هذا صريح قوله تعالى : • ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله ^(١) • وقوله : (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ، وأولي الأمر منكم • فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً ^(٢)) •

فقد تبين إذاً أن خبرة اولي الأمر من ارباب الحل والعقد وعلومهم معتبران فيما ترك لهم مجال البحث والاجتهاد فيه • اما ما لم يُترك فيه ذلك بأن كان حكمه ثابتاً مبرماً ، فليس الحكم فيه الا الى الله ورسوله • وانما يعود بيان الرسول الى حكم الله سبحانه وتعالى • وما ترك المجال فيه للناس لا يعدو أحد قسمين :

أولهما : أمور متعلقة بالدين من عبادات ومعاملات لم ينص الكتاب أو السنة عليها ، لارتباطها بمصالح غير ثابتة مع الزمن • فمثل ذلك ترك المجال فيه على أساس الاجتهاد بما له من شروط وضوابط معروفة •

١ - سورة القصص آية (٥٠) •

٢ - سورة النساء آية (٥٩) •

ودليله اقرار رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك لمعاذ حينما ارسله الى اليمن (١) .

ثانيهما : أمور دينوية محضة لاتعلق لهما بشيء من الأحكام الشرعية كشؤون الصناعة والفلاحة والزراعة من حيث كونها قائمة على التجارب والخبرات الطبيعية ، فمثل هذه الامور موكلون شأنها الى عقول ناس وخبراتهم ومدى ما يحرزونه من مدارك وتجارب . ودليله قول رسول الله صلى الله عليه عليه عن مثل هذه الأمور : « أتم أعلم بشؤون دنياكم » .

* * *

وبعد فانما أردت بهذا التحليل والمقارنة أن أحد دائرة المصلحة التي يتوخاها الشارع لعباده بأبرز خط يفصل بينها وبين ما قد يمتزج بها من شتى النظريات والآراء التي ينادي بها مفلسفوا الأخلاق وواضعوا القوانين ، أو تسوقها رياح الشهوات والأهواء .

وهذا التحديد بالخطوط المتفق عليها ضرورة تدعو اليها القاعدة المعروفة : (الحكم على الشيء فرع عن تصوره) فلكي يتسنى لنا فيما يلي البحث عن أحكام المصلحة الشرعية من حيث شروطها وضوابطها التفصيلية لابد لنا قبل ذلك من تصور هذه المصلحة على حقيقتها المعبرة في الذهن

١ - ولفظه كما أخرجه في التيسير عن أبي داود والترمذي : كيف تصنع أن عرض لك قضاء ؟ قال أقضي بما في كتاب الله قال فان لم يكن في كتاب الله قال فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال فان لم يكن في سنة رسول الله ؟ قال اجتهد رأيي لا آلو : قال فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم صدره ثم قال : الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله .

خالصة عما قد يشوبها ويلتبس بها ، محجوزة عما قد ينصب فيها من عكر
النظم والأفكار والمبادئ الأخرى •

والا فان ابحاثنا الآتية مهما جاءت معززة بالأدلة والبراهين فانها لن
تلجىء المخالف الى قبولها والاستسلام لدلولاتها ، لأن مورد النزاع غير
محدد ، وموضوع البحث غير موحد •

واعتقد أن الخطوط العريضة التي حددنا بها موضوع البحث في
الصفحات الماضية ، خطوط متفق عليها ولا مجال لأي نزاع فيها • فلا
يشك مسلم في أن الميزان الزمني للمصلحة الشرعية هي مجموع الدنيا
والآخرة ، وان هذه المصلحة مقسمة الى مصالح روحية ومادية وأن المصالح
الدينية فرع عن جوهر الدين وأساسه •

واذ قد انتهينا من بيان ذلك فقد آن أن نتحدث فيما يتفرع عن هذه
الامور الثلاثة من تفاصيل الضوابط والاحكام ، على أن نفرد قبل ذلك
بابا للتدليل على أن الشريعة الاسلامية متضمنة لمصالح العباد آخذة بهم الى
حيث ينعمون في دنياهم ويسعدون في آخرهم •

الباب الأول

علاقة الشريعة الإسلامية بالمصالح

- (١) مراعاة الشريعة للمصالح
- (٢) أدلة مراعاة الشريعة للمصالح
- (٣) شبهتان ... وردهما

١ - مراعاة الشريعة للمصالح

رغم أن علماء الأصول اختلفوا (فيما يبدو) في العلة الشرعية للحكم: هل هي مؤثر فيه أم معرف له فقط ، ورغم أن معظمهم اتفقوا في علم الكلام على أن أفعال الله تعالى لا تعلل - فاننا مع ذلك لا نعلم أن أحداً فيهم خالف في أن جميع احكامه سبحانه وتعالى متكفلة بمصالح العباد في الدارين ، وأن مقاصد الشريعة ليست سوى تحقيق السعادة الحقيقية لهم ، بل قد تم اجماع الفقهاء على ذلك ، كما ذكره الآمدي وغيره (١) .

ومع أن خلاف القلة الشاذة لا قيمة له تجاه ما أجمع عليه جمهور الباحثين فأنني أرى ضرورة عرض جملة من الأدلة التي تثبت بوضوح أن الشريعة الاسلامية مراعية لمصالح الناس قائمة على أساس توفير السعادة لهم . ومن ثم فإن هذه المصالح تشكل جزءا كبيرا من الهدي الذي ينبغي أن يستتير به المجتهد لمعرفة حكم الله تعالى فيما لانص فيه .

اذ من يدري ؟ فربما برز بعض أولئك الذين وقفوا حياتهم على حرب شريعة هذا الدين ، يوما ما بسلاح جديد لذلك ، بعد أن تبين لهم أن جميع ما استعملوه من اسلحة قد فلت وكسرت دون أن يستفيدوا منها

١ - راجع الاحكام للآمدي ج ٣ / ٤١١ . هذا وأما ما يقال عن الظاهرية والنظام من مخالفتهم لهذا ، فلعل حقيقة مذهبهم في ذلك ، هو القول بأنه ليس للمجتهد ترتيب الاحكام الشرعية وفق المصالح ، ذهاباً منهم الى أنه لا يدرك حقيقة المصلحة التي هي مناط الحكم ، وهو لا يستلزم القول بأن الشارع لم يرتب احكامه وفق مصالح العباد ، كما هو ظاهر .

شيئا • كأن يزعموا مثلا أن شريعة الاسلام أسمى من أن توزن بميزان ما يسمى المصالح ، وأن احكام الله تعالى لا تقوم على شيء غير محض التعبد ، وأن محاولة استخراج الحكم والمنافع الدنيوية من هذه الأحكام إن هو الا تكلف في تحميل هذا الدين ما لا يحمل وما لم يأت من أجله في شيء • وذلك قصداً منهم إلى قطع الشريان العظيم الذي يصل ما بين شريعة الاسلام وحياة الناس في دنياهم ومعاشهم في رأي العين وبما يوهمون ويخيلون ، في عصر أصبحت الدنيا فيه معرضا هائلا يزخر من حول الناس بأحدث الوسائل وأقربها الى مصالحهم الدنيوية • والناس كانوا ولا يزالون منقادين بالفطرة وراء مصالحهم ومسالك عيشهم ^(١) •

من أجل هذا سأعرض في هذا الباب جملة من الأدلة المتنوعة ، على ما للشريعة الاسلامية من علاقة وثيقة بمصالح الناس ومعاشهم • ثم أعرض لما قد يرد على هذه الحقيقة من الشبه لأناقشها وأثبت بطلانها • وأعود بعد ذلك لتأكيد أن هذه العلاقة القائمة بين الشريعة والمصالح ، علاقة محدودة بضوابط العبودية لله تعالى ، وأن الناس حتى وهم يسعون في سبيل أرزاقهم وأقواتهم إنما ينالهم على ذلك من الأجر الديني ما يقابل تعبدهم لله جل جلاله وقصدهم الى تسخير مصالحهم الدنيوية في سبيل أن يقفوا موقف العبودية له في كل شؤونهم واعمالهم •

١ - ليس هذا الكلام نبوءة عن المستقبل ، فقد ظهرت فعلاً جماعة في بعض البلدان العربية ، تزعم نشراتهم وكتبهم أن احكام الاسلام لا علاقة لها بما يسمى مصالح الناس ، وإنما هي احكام تقوم على التعبد المحض • شأنها شأن « أي » التي هكذا خلقت ! • وهي فئة مشبوهة تسير وراء قيادة مجهولة نبعت أول أمرها في الأردن ثم استقر بها النشاط في لبنان •

٢ - أدلة مراعاة الشريعة للمصالح

اولا - أدلة من الكتاب :

١ - قوله تعالى : « وما أرسلناك الا رحمة للعالمين ^(١) » ، وانما يكون ارسال الرسول رحمة لهم اذا كانت الشريعة التي بعث بها اليهم وافية بمصالحهم متكفلة باسعادهم والا لم تكن بعثته رحمة بهم ، بل نقمة عليهم . فكأنه عز وجل يقول لنبيه : ان ما بعثت به سبب لسعادة الدارين ومنشأ لانتظام مصالحهم . فمن قبل هذه الرحمة وشكر النعمة سعد في الدنيا والآخرة ، ومن ردها وجحدها خسر الدنيا والآخرة ، كما قال تعالى : (ألم تر الى الذين بدلوا نعمة الله كفرا وأحلوا قومهم دار البوار) .

ومثل هذه الآية في المعنى نفسه قوله تعالى : (هذا بضائر للناس وهدى ورحمة لقوم يوقنون ^(٢)) .

٢ - قوله تعالى : (ان الله يأمر بالعدل والاحسان وايتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تذكرون ^(٣)) . وحقيقة العدل بين شيئين أو شخصين المعادلة والموازنة بينهما في أمر ما . فالمقصود به اذا مراعاة التوسط بين طرفي الافراط والتفريط في كل شيء .

وليس حقيقة انتظام مصالح الناس وتناسقها مع بعض ، الا خطأ مستقيما يفصل بين طرفي الافراط والتفريط في شؤونهم ، وهما طرفان ينتهيان بالمفسدة لا محالة . ويبرز هذا المعنى واضحا في تصريح الآية بالمفهوم المخالف للعدل المأمور به وهو النهي عن الفحشاء والمنكر والبغى . وليست

١ - الانبياء الآية (١٠٧) .

٢ - الجاثية الآية (٢٠) .

٣ - النحل الآية (٩٠) .

هذه الثلاث الا جماع المفاسد المختلفة التي تعرقل السبيل الى تنظيم مصالح الناس وتحقيق الخير لهم •

وقد روي عن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال عن هذه الآية : هي أجمع آية في القرآن للخير والشر ولو لم يكن فيه غير هذه الآية لكفت في كونه تبياناً لكل شيء • وهدي • ويتصل بهذه الآية في بيان هذا المعنى قوله تعالى (ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها واذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ^(١)) •

٣ - قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول اذا دعاكم لما يحييكم ^(٢)) فقد جعل ما يدعو إليه الله ورسوله سبباً للحياة ، وانما المراد بالحياة هنا الحياة الكاملة ، وذلك ما تقتضيه صيغة « يحييكم » وتستلزمه ضرورة المعنى • اذ الحياة العاقبة ليست مرتبطة بما يدعو اليه الله تعالى كما هو واضح • ولا تتم الحياة الكاملة للانسان الا اذا تمت له السعادة في شطريها الدنيوي والأخروي ، فقد اناط الله تعالى اذا السعادة الابدية للانسان باتباع دعوة الاسلام والانصياع لهديه • ويتصل بهذه الآية في معناها قوله تعالى : (من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون ^(٣)) •

٤ - قوله تعالى : (ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبه وهو ألد الخصام ، واذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد ^(٤)) • فقد نعى الله على أقوام أنهم يكذبون فيما يدعون من التمسك بهدي الاسلام وتعاليمه ،

١ - النساء الآية (٥٨) •

٢ - الانفال الآية (٢٤) •

٣ - النحل : ٩٧ •

٤ - البقرة : ٢٠٤ •

وأوضح كذبهم فيما يقدمون عليه من أعمال الفساد في الأرض واهلاك الحرث والنسل • وليس العبث بالحرث والنسل إلا عبثاً بأهم ما تقوم عليه معاش الناس ومصالحهم • فقد جعل الله تعالى ميزان الصدق والكذب في السير على تعاليم الاسلام مدى المحافظة على مصالح الناس ومآبه قوام حياتهم وسعادتهم •

٥ - آيات كثيرة أخرى جاءت في معرض التعليل لأحكام جزئية ، مثل قوله تعالى : (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ^(١)) وقوله : (ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم ويتم نعمته عليكم ^(٢)) وقوله : (ولكم في القصص حياة يا أولي الالباب ^(٣)) ، وقوله عن الخمر : (قل فيها اثم كبير ومنافع للناس واثمها أكبر من نفعها ^(٤)) وقوله عنها أيضا : (إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل انتم منتهون ^(٥)) •

اذ ان رفع العسر والحرج عن الناس فيما ألزمهم به من أحكام يقتضي أن تكون تلك الأحكام دائرة مع مصالحهم ومقتضيات سعادتهم ، والا لما ارتفع العسر والحرج بحال ؛ والحياة التي أناطها الله عز وجل بشرعة القصص هي حياة تعايش الناس مع بعضهم في أمان • والاثم الذي أناطه بالخمر وقابل به ما يبدو فيه من نفع هو اثم افساد حياة الناس عليهم بفساد عقولهم وطغيان الشهوات عليهم •

١ - البقرة : ١٨٥ •

٢ - المائدة : ٦ •

٣ - البقرة : ١٧٩ •

٤ - البقرة : ٢١٩ •

٥ - المائدة : ٩١ •

هذا الى جانب آيات كثيرة أخرى يشتمل بمجموعها دليل الاستقراء ،
على أن أحكام الله جارية وفق مصالح العباد ، آية لاسعادهم في معاشهم
الديني ومعادهم الآخروي •

ثانيا - ادلة من السنة :

١ - قوله عليه الصلاة والسلام « الايمان بضع وسبعون شعبة أعلاها
شهادة أن لا اله الا الله وأدناها امانة الأذى عن الطريق ^(١) » ، فقد جمع
رسول الله صلى الله عليه وسلم حقيقة الدين بين طرفين اثنين ، يبدأ أولهما
بعقيدة التوحيد حيث يمتد الدين من هذه البداية منتهيا بآخر الطرف
الثاني ، وهو أبسط نموذج لخدمة المصلحة العامة كإمالة الأذى عن
الطريق • وبذلك تكون جميع وجوه المصالح على اختلاف أنواعها وفوائدها
داخلا في قوامه محصورة بين طرفيه •

ويتصل بهذا الحديث في معناه ، قوله عليه الصلاة والسلام « كل
سلامي من الناس عليه صدقة ، كل يوم تطلع فيه الشمس تعدل بين اثنين
صدقة ، وتمين الرجل في دابته فتحمله عليها أو ترفع له عليها متاعه صدقة ،
والكلمة الطيبة صدقة وكل خطوة تمشيها الى الصلاة صدقة ، وتميط الأذى
عن الطريق صدقة ^(٢) » •

٢ - قوله صلى الله عليه وسلم : « الخلق كلهم عيال الله فأحبههم الى
الله أنفعهم لعياله ^(٣) » ، فقد أوضح رسول الله صلى الله عليه وسلم أن مناط
قرب الانسان من الله تعالى هو مدى تقديمه النفع والخدمة لعباده ، وذلك

١ - سنن النسائي وأبو داود وابن ماجه •

٢ - البخاري ومسلم وأبو داود واللفظ لمسلم •

٣ - الطبراني في المعجم وأبو يعلى في مسنده ، وذكر السخاوي عدة طرق له •

برعاية مصالحهم وتوفير مآبه سعادتهم الحقيقية •

وإذا كان ميزان ما يتقرب به الإنسان الى الله في أعماله هو خدمة مصالح العباد فأحرى أن يكون هذا الميزان هو نفسه المحكم في نظام الشريعة الإسلامية نفسها •

ومن هنا كانت الفضيلة في نظر الإسلام فضيلة بسبب ما تثمر من فوائد للناس في حياتهم ، والرذيلة رذيلة بسبب ما تتركه من آثار الفساد فيما بينهم • ولم يقل أحد من علماء المسلمين أن الفضيلة والرذيلة اسمان يستحقهما جوهر الأفعال بحد ذاتها بقطع النظر عن ثمراتها ونتائجها وأن الوجدان هو الذي يستأثر بمعرفتها ، وتمييز ما بينها كما يقول « كانت » وأشياعه •

٣ - قوله صلى الله عليه وسلم : « لا ضرر ولا ضرار ^(١) » والضرر هو محاولة الإنسان إلحاق المفسدة بنفسه أو بغيره ، والضرار أن يتراسق اثنان بما فيه مفسدة لهما ، وهذه قاعدة كبرى أغلق بها رسول الله صلى الله عليه وسلم منافذ الضرر والفساد أمام المسلمين • فلم يبق في تشريع الإسلام إذا الأكل ما فيه صلاحهم في دنياهم وآخرتهم •

ثالثاً - أدلة من القواعد الشرعية المجمع عليها :

القاعدة الأولى : انقسام المعاصي التي نهى عنها الشارع الى صفائر ، وكبائر ، وتفاوت الاثم المترتب عليها حسب هذا التقسيم • ويان ذلك أنه قد ثبت بصريح القرآن وصحيح الحديث أن في الذنوب ما يعظم إثمه ويشد على المقترف جريرته كالسبع الموبقات التي نهى رسول الله صلى

١ - أخرجه ابن ماجه والدار قطني وغيرهما مسندا •

الله عليه وسلم عنها ^(١) ، وفيها ما هو دون ذلك وهو ما سماه القرآن بالسيئات واللمم وذلك في قوله تعالى : « ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه تكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم مدخلا كريما ^(٢) » ، وقوله : « الذين يجتنبون كبائر الاثم والفواحش الا اللمم ان ربك واسع المغفرة ^(٣) » .

ومن الواضح كما قال العز بن عبد السلام أن الطلب (الجازم) لا يتفاوت من حيث ذاته . فطلب الشارع (الجازم) لأعلى الطاعات كطلبه لتحصيل أدناها في الحد والحقيقة ، كما أن طلبه لدفع أعظم المعاصي كطلبه لدفع أدناها اذ لا تفاوت بين طلب (جازم) وطلب (جازم ^(٤)) .

واذاً ، فقد انحصر سبب تفاوت الجريمة والاثم على المعاصي في تفاوت أثر المعصية وما تجلبه من الشرور والمفاسد للعباد ، كما انحصر سبب تفاوت المثوبة على الطاعات في تفاوت نتائجها من المصالح العائدة إليهم .

وعلى هذا الأساس قاس العلماء على السبع الموبات المنصوص عليها ما يشبهها . اذ قارنوا مفسدة الذنب بمفاسد الكاثر المنصوص عليها فان نقصت عن أقل مفسدة من مفاسدها تبين أنه داخل في الصغائر ، وان ساوت أدنى مفاسد الكبائر أو أربت عليها تبين أنه من الكبائر .

١ - روى البخاري عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (اجتنبوا السبع الموبات . قال يا رسول الله وما هن ؟ قال الشرك بالله والسحر وقتل النفس التي حرم الله الا بالحق ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والتولي يوم الزحف ، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات) .

٢ - النساء : ٣١ .

٣ - النجم : ٣٢ .

٤ - قواعد الأحكام ص ١٩ ج ١ . غير أن كلمة الجازم التي وضعناها بين قوسين لم ترد في كلامه . ولعلها لا بد منها اذ أن الطلب الذي لا تفاوت فيه هو ما كان جازماً أما الطلب المطلق فيتفاوت كما هو معروف .

فقاسوا شتم الرسول صلى الله عليه وسلم على الكفر ، وقاسوا الكذب المستوجب لقتل برىء على القتل نفسه ، وقاسوا امساك امرأة وتسليمها الى من اقترف الفاحشة بها على الزنا ، كما اعتبروا الكذب المستوجب لسرقه مال كثير كبيرة والمستوجب لسرقه شيء نافه صغيرة •

القاعدة الثانية : ثبوت خطاب الوضع في الأحكام المتضمنة لما يسمى بالجوابر •

وبيان ذلك أن مناط التكليف انما هو العقل والبلوغ كما هو معلوم غير أن كل تصرف يصدر من فرد ما من شأنه تفويت مصلحة على أحد من الناس ، يصبح سببا لحكم وضعي يتعلق به سواء كان مكلفا ، أم لا • وذلك ابتغاء استدراك المصلحة المفقودة أو جبرها • ويستوي في مناط هذا الحكم الحمد والسهو والعلم والجهل والرشد والصبي •

مثال ذلك الدية في القتل ، والغرامة في المتلفات ، ومهر المثل في الأنكحة الفاسدة والوطء بالشبهة ، وفدية ارتكاب المحرمات بالاحرام • فتثبت هذه الأحكام وأشباهاها بموجب خطاب الوضع ، سواء توفرت في المحكوم عليه شروط التكليف أم لا •

وواضح أن الحكمة من ثبوت هذه الأحكام هو استدراك المصلحة المفقودة أو جبرها بمثلها • اذ لو توقفت ضرورة جبرها على توفر شروط التكليف لفانت بذلك مصالح كثيرة على العباد ، وتعرضوا لمفاسد كثيرة دون أن يعوضوا عنها شيئا •

وهذا أكبر دليل على أن مدار الأحكام الشرعية في الجملة انما هو تحقيق مصالح العباد ودرء المفاسد عنهم ، بقطع النظر عن نوع الوسيلة الى ذلك وكونها وسيلة مباشرة أو غير مباشرة •

القاعدة الثالثة : مراعاة الشريعة لأعراف الناس بشرط أن لاتعبر عليهم مفسدة ولا تهدر لهم مصلحة ، سواء كانت تلك الأعراف معدودة في ضوابط المصلحة (م ٦)

المقاصد بالنسبة لتصرفاتهم أو معدودة في الوسائل والأسباب .

دليل هذه المراعاة في النوع الأول منها أن الشارع الحكيم أقر جملة من الأحكام التي كان قد تعارف عليها العرب في جاهليتهم ، كالقسامة والدية على العاقلة ، واشترط الكفاءة في الزواج ، والقراض ، وكسوة الكعبة ، وأشبه ذلك مما كان محمودا في الجاهلية ومتفقا مع محاسن العوائد ومكارم الأخلاق . ولقد أكد رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا التقرير بقوله : (انما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق ^(١)) .

وأما دليل المراعاة في النوع الثاني ، وهو ما كان معتبرا في الوسائل ، كأساليب التعبير ، والاصطلاحات ، ووسائل الأفهام ، وطرق تسليم الممتلكات وتسليمها وما شابه ذلك - فهو أن ما يتعارفه الناس من هذا يصبح جزءا من شخصياتهم وأساس حياتهم . وانما بني التشريع عليهما وقام على أساسهما فهما - بما يتضمنانه من هذه العوائد - أدوات لتطبيق أحكام التشريع والوصول الى مقاصده .

وعلى ذلك تصبح اللغة المعتادة ، والأسلوب المتعارف ، والاصطلاحات المتبعة أدوات في تنفيذ عقود المعاملات والايان مثلا . كما تصبح الطرق المتبعة في تسليم وتسليم المبيعات والعرف المتبع في النقد الدارج والتمولات ، وسيلة يصار بها الى تنفيذ صفقات البيع وأنواع المبادلات والتجارات .

وفي مثل هذا قال الفقهاء : « المعروف عرفا كالمشروط شرطا » وقالوا ان الشرط في العقد يكون صحيحا اذا اقتضاه العقد أو ورد به الشرع أو جرى به العرف .

واذا ثبت هذا ، فقد تبين أن الشارع الحكيم راعى في تقريره لعوائد

١ - رواه البخاري في كتاب الادب وأحمد في مسنده ولفظ البخاري « انما بعثت لأتمم صالح الأخلاق » .

الناس أو الغائها ما تقتضيه مصالحهم وما يستدعيه السبيل الى سعادتهم وبذلك تكون أحكام الشريعة كلها قائمة على هذا الأساس •

القاعدة الرابعة : اختلاف شروط صحة المعاملات وصفاتها وآثارها حسب اختلاف طرقها الى تحقيق مصالح العباد •

بيان ذلك أن اللزوم والجواز ، والتوقيت والاطلاق ، والوجود والفقدان ، والمنافع والأعيان - صفات متناقضة ، ومع ذلك فهي كلها معتبرة في مجموع أحكام المعاملات • اذ منها ما شرط فيه اللزوم ومنها ما شرط فيه عدمه ، ومنها ما شرط فيه التوقيت ومنها ما شرط فيه عدمه ... الخ •

ولولا أن اختلاف الطريق لهذه الأحكام الى مصالح العباد هو الذي ألف بين مجموع هذه الصفات ، لكان توزيعها على الأحكام - وهي متضاربة كما رأينا - من قبيل القسمة العشوائية والترجيح بدون مرجح •

فلقد اعتبر الشارع التوقيت شرطاً لا بد منه في مثل الاجارة والمساقاة والمزارعة ، ولو أطلق المتعاقدان لم يصح العقد ، على حين اعتبر الاطلاق في النكاح ، ولو قيداه بوقت لم يجز • ذلك أن المقصود من الاجارة والمساقاة والمزارعة لا يتم الا بتقييد زمني معروف للمتعاقدين ، والمقصود من النكاح لا يتم الا بالدوام المنافي للتوقيت •

ومنع الشارع من بيع المردوم واجارته وهبته ، لما في ذلك من الضرر المفوت لمصلحة المتعاقدين ، على حين لم يمنع من عقود المنافع مع عدمها ، اذ لا يتصور وجودها حال العقد ولا تحصل منافعها للمتعاقدين الا كذلك • ولذلك أجازت الشريعة عقد النكاح بمثل تعليم القرآن ، وهو ليس الا مقابلة منفعة التعليم بمنفعة البضع • وعلى هذا الاساس أجاز الشافعي رحمه الله اجارة المنافع بالمنافع •

واعتبر الشارع اللزوم في عقود أمثال البيع والاجارة والأنكحة

والأوقاف والضمان والهبات ، لأن المقصود من هذه العقود لا يتم الا اذا كانت متصفة باللزوم . اذ لو كان البيع والاجارة جائزتين ، لما وثق كل من المتعاقدين بالانتفاع بما صار الى كل منهما ، ولبطلت فائدة شرعتهما ، ومثلهما الأنكحة والضمانات والوقيات ... على حين اعتبر الشارع الجواز في عقود أخرى ، كالوكالة والجمالة والوصية ، والقراض والعواري ، والودائع ؛ لأن الاستفادة منها اذا تمت اذا كانت كذلك . اذ لو كانت لازمة للزم من ذلك كما قال العزيز عبد السلام ، أن يزهد الوكلاء في الوكالة خوف لزومها فيتعطل عليهم هذا النوع من البر ، ولو لزم من جانب الموكل لتضرر لأنه قد يحتاج الى الانتفاع بما وكل فيه لجهات أخرى كالأكل والشرب واللبس والعق والسكنى وغير ذلك .. وما يقال في الوكالة يقال في العقود الأخرى القائمة على أساس الجواز (١) .

فجملة هذه الأدلة والقواعد المتفق عليها ، تشر دلالة قاطعة على أن الشريعة الاسلامية قائمة في جملتها وتفصيلها على أساس الرعاية لمصالح العباد من حيث تحقيقها والمحافظة عليها .

* * *

تقسيم المصالح الى دنيوية واخروية :

ولما كانت الشريعة حاوية للعقائد والعبادات والمعاملات ، ولا يتضح وجه رعاية المصلحة الا في المعاملات - درج أكثر الباحثين على تقسيم المصالح الى نوعين أخروية وهي التي تكفلت بها العقائد والعبادات ، ودنيوية وهي التي تكفلت بها المعاملات .

ولكنني لا أجد داعيا إلى اتباع سبيل هذا التقسيم في هذا المجال ، اذ

الحقيقة هي أن جميع ما في الشريعة الاسلامية من عقائد وعبادات ومعاملات متكفل بتحقيق كل مصالح العباد بقسميها الدنيوي والأخروي • فالمسلم المتمسك بأحكام الدين في معاملاته مع الناس من حيث إنها أوامر آلهية كلف بالالتزام بها ، ينال جزاء ذلك في الدنيا الوصول الى مصالحه ، وفي الآخرة بلوغ مرضاة الله وجناته •

والمتمسك بالعبادات ، المكثّر من الطاعات والأذكار ، ينال على ذلك في الآخرة ثواب الله ومرضاته ، وينال في الدنيا تيسير السبيل أمامه بسببها الى مراعاة الأحكام المشروعة لتحقيق مصالحه الدنيوية •

أما المعاملات فشأنها فيما ذكرناه واضح ، وأما ما عداها من العقائد والعبادات فنقول في بيان ذلك :

ان كلا من العناصر الثلاثة : العقيدة ، والعبادة والمعاملات - حلقات في سلسلة واحدة تؤدي بمجموعها عملا واحدا في حياة الانسان وتنتهي به الى غاية لا تختلف •

اذ لا بد أولا - لكي يوقن الناس بأن الشريعة التي جاءت تخطط لهم سبيل الخير والسعادة وتحذرهم من طريق الشر والفساد انما هي من عند آله حكيم خبير عادل - من عنصر العقيدة الاسلامية التي تجعل صاحبها يوقن بوجوده سبحانه وتعالى ، وبأنه هو الذي كلف الناس بهذه الشريعة ، وبأنه لم يخلق هذا الكون عبثا ، وانما هناك يوم آخر من بعد الموت ثقيل في طوله وعرضه ، يحاسب فيه الناس جميعا على أعمالهم (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره ^(١)) •

فهذه من أهم حكم العقيدة الاسلامية وفوائدها في نفس المسلم • اذ تكون أعظم عون له في تطبيق أحكام الشريعة سواء ظهر له جانب المصلحة أم لا •

ثم كان لابد - ليظل غرس هذه العقيدة قويا في القلب - من أن يُسقى بماء العبادة بمختلف صورها وأشكالها ، فبذلك تثمر العقيدة في الفؤاد وترعرع ، وتثبت أمام عواصف الحياة وزعازعها إلى جانب أنها تضعف من شدة النفس وأهوائها - وهما دائما العقبة التي توغر السبيل أمام السعي للمتمسك بأحكام الشريعة ومبادئها - فيغدو المسلم بذلك وهو أقوى على تنفيذ هذه الأحكام والوقوف عند ما شرعه الله من حدود .

فهذه أيضا من أهم حكم الطاعات والعبادات على اختلافها . ولقد نبه إليها في صريح تبيانها إذ قال : (أن الصلاة تنهي عن الفحشاء والمنكر ^(١)) وقال : (واستعينوا بالصبر والصلاة وانها لكبيرة إلا على الخاشعين ^(٢)) وقال لنيه : (فاصبر على ما يقولون وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب ومن الليل فسبحه وأدبار السجود ^(٣)) إذ أمره أن يستعين على ما يلاقه من أذى المشركين بكثرة العبادة والتسبيح لما لذلك من أثر في شرح الصدر والقدرة على الصبر .

وبهذا يتضح أنه لا ضرورة تدعو في هذا المجال إلى تقسيم عناصر الدين بين مصالح خاصة بالدنيا وأخرى خاصة بالآخرة . بل الأولى أن نقول : ان مجموع الشريعة الإسلامية بعناصرها الثلاثة ، متكفل بمجموع مصالح الدارين .

اللهم الا أن المعاملات وتوابعها ، تعالج المصالح الدنيوية بشكل مباشر ، على حين أن العقائد والعبادات تيسر السبيل للأخذ بأحكام المعاملات وتوابعها ، فهي تعالج المصالح الدنيوية بشكل غير مباشر . والكل يهيم للمسلم سعادة أخروية خالدة .

١ - العنكبوت : ٤٥ .

٢ - البقرة : ٤٥ .

٣ - ق : ٣٩ .

على أن الدين اعتبروا العقائد والأمور التعبدية قائمة على المصالح الأخروية ، لا يخالفون فيما ذكرناه ، وإنما قصدهم أنها غير مستندة الى وصف مناسب واضح في الأذهان يمكن القياس بموجبه ، بخلاف المعاملات وبقية الأحكام المتصلة مباشرة بمصالح الحياة الدنيوية ، فهي أو معظمها قائم على أساس العلل الواضحة في الأذهان مما يفسح المجال للقياس عليها .

وأنت تعلم أن حديثنا هنا ليس في صدد القياس ومجالات امكانه ، وإنما هو في صدد اثبات أن جملة الشريعة الاسلامية متفقة مع مصالح العباد الحقيقية في الدنيا ، زيادة على كونها في الجملة أساسا لنيل المصالح الأخروية أيضا . وليس يهمنا بعد هذا أن بعض أحكام الشريعة تعالج المصالح الدنيوية بشكل مباشر وبعضها الآخر يعالجها بشكل غير مباشر ، كما لا ينافي ذلك أن يكون هذا البعض الثاني مراعى فيه أولاً وبالذات مجرد تحقيق العبودية لله تعالى .

ثم ان هذا التحقيق يتصل بما سبق ذكره من مناقشة تقسيم الحقوق إلى حق لله وحق للعباد . فارجع إليه إن شئت لتقف على الرابطة التي بينهما^(١)

٣ - شبهتان .. وردتهما

ثم انه على الرغم من اتفاق العلماء على أن أحكام الله تعالى قائمة على أساس تحقيق مصالح العباد ، وعلى الرغم من الأدلة القاطعة التي ذكرناها في ذلك ، فإن ثمة شبهتين يثير كل منهما إشكالا حول هذه القاعدة .

الشبهة الأولى : ما هو معروف من أن الأشاغرة ذهبوا - في بحوث

علم الكلام - الى أن أفعال الله تعالى لا تعلل فهذا من شأنه أن يناقض مذهبوا هم أنفسهم اليه في بحوث علم الأصول ، ومؤداه أن أفعال الله تعالى معللة بمصالح العباد .

ولكي يتجلى للقارىء هذا البحث بوضوح ، أبدأ أولاً بذكر خلاصة المذاهب في مسألة تعليل أفعال الله تعالى ، كما هي في علم التوحيد ، ثم أوضح مظهر التناقض بين كلام الأشاعرة هنا وكلامهم عن العلة وأنواعها في باب القياس ، ثم أعود بحول الله وتوفيقه الى ردّ مظهر هذا التناقض الى حقيقة الاسجاء والوفاء .

فهذه اذاً بحوث ثلاثة :

البحث الأول : وفيه أوضح خلاصة المذاهب في تعليل أفعال الله تعالى ، فأقول :

ان خلاف الباحثين في هذا الموضوع فرع لخلافهم في الحسن والقبح العقليين للأشياء . ومعروف أن المعتزلة ذهبوا الى أن للأشياء حسناً وقبحاً عقليين ، وأن الأحكام الشرعية جاءت على وفقها وتبعاً لها ، فالعقل عندهم من شأنه أن يدرك حسناً وقبحاً في الأفعال ، بمعنى استلزام الثواب أو العقاب لفاعلها ، حتى ولو لم يكن هنالك شرع منزل . وذهبت الماتريدية قريباً من هذا المذهب ، فأنبتوا حسناً وقبحاً عقليين في الأشياء ولكنهم لم يحكموا العقل من الوجهة الشرعية قبل مجيء الشرع ، وذهبت الأشاعرة الى أن الأشياء لا تتصف اتصافاً ذاتياً بالحسن والقبح ، وإنما هما عرضان يتوران الأشياء حسب موافقتها أو مخالفتها للأغراض في تعارف الناس ، أو حسب حكم الله فيها في اصطلاح الشرع .

ولقد اقتضاهم هذا الخلاف أن يختلفوا في المسألة التي نحن بصدددها . اذ هي متفرعة عن نظرهم الى الحسن والقبح في الأشياء . فذهبت المعتزلة

الى أن أفعال الله تعالى معللة بعلة موجبة ، ضرورة أنها تابعة لما ثبت في الأشياء من حسن وقبح • وذهبت الماتريدية إلى أن أفعاله تعالى معللة أيضا بالعلل ، ولكن لا على سبيل الوجوب ، بل على سبيل التفضل والاحسان منه عز وجل • وذهبت الأشاعرة إلى أن أفعاله تعالى لا تعلل •

ويستدل الأشاعرة على مذهبهم هذا - بالاضافة إلى أصلهم الذي تمسكوا به في شأن الحسن والقبح - بأدلة كثيرة ، منها :

١ - لو كان فعله تعالى لغرض ، لكان ناقصا بذاته مستكملا بغيره ، وهو تحصيل ذلك الغرض ، اذ إنه لا يصلح غرضا للفاعل الا ما هو أصلح له من عدمه ، فيكون قد كمل - بعد نقصان - بتحقيق ذلك الغرض ، وهو محال في حقه سبحانه وتعالى • ولما قيل لهم في ردّ هذا الدليل : ان الغرض في أفعاله عائد الى عبادته لا الى ذاته تعالى ، فلاستكمال بأفعاله لهم لا له عز وجل - أجابوا بأن نفع عبادته ان كان أولى به سبحانه وتعالى فقد تفرع عنه غرض عائد اليه ، وهو نفس المحال المذكور وان كان تفهم به وعدمه سواء لم يكن ذلك غرضا أصلا فبطل المدعى •

٢ - لو كان فعله تعالى لغرض لما صح أنه تعالى خالق لجميع الأفعال ، والتالي باطل • ودليل الملازمة أن الغرض من شأنه أن يتبع الفعل الذي هو علة له بدون أن يتعلق الكسب بذاته ، اذ هو كالثمره والنتيجة للواسطة التي توسط بها الفاعل اليه • ولو صح ذلك لكان فعل الله تعالى متعلقا ببعض المخلوقات فقط والبعض الآخر تولد منه بدون أن يتعلق به مباشرة كسبماء وهذا واضح البطلان اذ هو تعالى فاعل لجميع الأشياء ابتداء فليس البعض منها أولى بأن يكون غرضا من البعض ^(١) •

واستدل القائلون بالتعليل - بالاضافة الى أصلهم الذي ذهبوا اليه من التحسين والتقبيح العقليين - بظواهر الآيات والنصوص الدالة على تعليل أفعاله تعالى مثل قوله : (وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ^(١)) وقوله : (وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين ^(٢)) وهو كثير في كلام الله تعالى وحديث رسوله صلى الله عليه وسلم . كما استدلوا أيضا بأن أفعاله لو لم تكن معللة بمصالح الخلق للزم من ذلك العبث على الله تعالى وهو واضح البطلان ، واستدلوا على الملازمة بأنه يكون حينئذ فاعلا لأحد الفعلين بدون مرجح له على الآخر ، وهو عين العبث .

فهذا خلاصة كلامهم عن تعليل أفعال الله تعالى في علم الكلام .

البحث الثاني : وفيه أوضح صورة التناقض الذي تعرض له الأشاعرة في هذا الموضوع . اذ من المعروف أنهم جميعا يقولون بمشروعية القياس في الأصول ، ومعلوم أن من أهم أركانه علة حكم الأصل ، وهي ما يعبر عنه بالوصف الجامع ، وقد نقل بعضهم عن الغزالي والآمدي في تعريفها ما يشبه مذهب المعتزلة كالقول بأنها المؤثر باذن الله أو الباعث على الحكم .

وممن نقل هذين التعريفين صاحب جمع الجوامع ^(٣) ، فأسند الأول - أي القول بأنها المؤثر - الى الغزالي ، والثاني - أي القول بأنها الباعث - الى الآمدي ، وممن نقل التعريف الأول عن الغزالي أيضا الامام الرازي في المحصول وأطال الرد عليه في ذلك ^(٤) .

ومن المعروف أن الغزالي والآمدي ومن تبعهما في تعريفهما للعلة في

١ - الذاريات : ٥٦ .

٢ - البينة : ٥ .

٣ - جمع الجوامع ص ٢٣١ ج ٢ .

٤ - المحصول ورقة (١٩٠) دار الكتب تحت رقم ٣٠ / م .

باب القياس ، ذهبوا مذهب الأشاعرة في الحكم بأن أفعال الله لا تعلق . فكيف يقولون بعد ذلك بأن علة الحكم هي الباعثة عليه أو المؤثرة فيه حتى ولو قيدوا التأثير باذن الله ؟

على أن الذين أنكروا هذا التعريف للعلة كالرازي والبيضاوي ، ذاهبين الى أنها مجرد معرف للحكم ، لم يسلموا من نفس الاعتراضات التي وجهوها الى غيرهم ، إذ أن جميعهم قسموا العلة فيما بعد الى مؤثر وملأثم ، ، وواضح أن العلة المؤثرة لا تصلح (بحسب الظاهر) أن تكون قسما مما هو مجرد معرف للحكم . كما أن جميعهم أطلوا في بيان أن مناط أحكام الله تعالى هي المصلحة . حتى ان الامام الرازي - وهو في مقدمة الذين عرفوا العلة بأنها مجرد معرف للحكم - استدل في محصله بستة أدلة مفصلة على أن الله تعالى شرع أحكامه لتحقيق مصالح عباده (١) .

فمظهر التناقض اذاً في أمرين اثنين :

أحدهما : ما أسند للغزالي والآمدي في تعريف العلة .

ثانيهما : ما اتفق عليه جميع القائلين بالقياس ، من أن أحكام الله تعالى مشروعة لتحقيق مصالح العباد .

البحث الثالث : وفيه أوضح أن مظهر هذا التناقض آيل - بعد التحقيق فيه - الى التناسق والوفاق . ونبدأ في تحقيق الأمر الأول فنقول : ان الغزالي لم يعرف العلة الشرعية في شيء من كتبه بالتعريف الذي نسب اليه ، رغم أنها نسبة شاعت في كثير من كتب وحواشي المتأخرين ، بل ان الذي يفهم من كلامه عن العلة الشرعية تصريحاً وتلميحاً أنها مجرد معرف للحكم كما قال بذلك المنكرون عليه . يقول في كتابه شفاء الغليل :

(والعلة موجبة : أما العقلية فبذاتها وأما الشرعية فبجعل المشرع اياها موجبة ، على معنى اضافة الوجوب اليها كاضافة وجوب القطع الى السرقة ، وان كنا نعلم انه انما يجب بايجاب الله تعالى ولكن ينبغي أن نفهم الايجاب كما ورد به الشرع ، وقد ورد بأن السرقة توجب القطع والزنا يوجب الرجم ^(١)) .

ثم قال في مكان آخر : (فان قيل اذا لم يعقل بين الطول والسواد وبين الحرمان للميراث مناسبة ولا عرف له تأثير فيه فكيف يقال انه علة ؟ قلنا لا سنبل الى جحد كونه أمانة للحكم ومناطاً له ، فان امتنع ممتنع عن تسميته علة فلا مشاحة في الاطلاقات . والعلة الشرعية أمارات ، والمناسب المخليل لا يوجب الحكم لذاته ولكن يصير موجبا بايجاب الشرع ونصبه اياه سبباً له ، وتأثير الأسباب في اقتضاء الأحكام عرف شرعاً كما عرف كون مس الذكر وخروج الخارج مؤثراً في ايجاب الوضوء وان كان لا يناسبه ، وكما عرف كون القتل والزنا والسرقة أسباباً لأحكامها التي تناسبها ^(٢)) .

ثم قال عند البحث في المسلك الرابع للعلة وهي المناسبة :

(أما المؤثر فما ذكرناه وهو الذي دل النص والاجماع على كونه علة للحكم في محل النص أو في غير محله ، فهذا الذي رأينا نلقبه بالمؤثر لتمييز الجنس ، والا فتسمية المناسب والملائم مؤثراً وتسمية المؤثر مناسباً وملائماً متجهة . فكل ما جعل علة للحكم فانما جعل علة لأن الشارع جعله علة لا لمناسبة . ولكن المناسبة قد تكون تعريفاً وتنبيهاً على جعل الشرع اياه علة عند بعض العلماء وما عرف جعل الشرع اياه علة فقد عرف تأثيره اذ لا معنى للتأثير الا حصول الحكم من أثره وبسببه ^(٣)) .

١ - شفاء الغليل ورقة (٥) مخطوط بدار الكتب تحت رقم (١٠٧) .

٢ - شفاء الغليل ورقة (١) .

٣ - شفاء الغليل ورقة (٢٥ و ٢٦) .

فالتأمل في مجموع كلامه هذا عن العلة الشرعية وتحليله لها لا يشك في أنه يراها مجرد معرف للحكم ، وكلمة التأثير الواردة في بعض عباراته ليست الا تعبيراً عن الرابطة التي جعلها الله تعالى بين العلة وحكمها في الشرع . وإذا تأملت في كلامه وجدته يلحّ في تنبيه القارىء أن لا يفهم عن معنى العلية والتأثير غير مجرد هذه الرابطة .

فان قال قائل بأن كلامه لا يزال موهما نوع من التأثير بالمعنى الذي فهمه الناقدون له نقلنا له عبارته الصريحة في كتابه المستصفي ، وهي :

(قلنا لا معنى لعلّة الحكم الا علامة منصوبة على الحكم ، ويجوز أن ينصب الشرع السكر علامة لتحريم الخمر ويقول اتبعوا هذه العلامة واجتنبوا كل مسكر ، ويجوز أن ينصبه علامة للتحليل أيضا ويجوز أن يقول من ظن أنه علامة للتحريم فقد حرمت عليه كل مسكر ^(١)) .

ويقول في موضع آخر من المستصفي أيضا بعد أن يتحدث عن العلة في الأمور العقلية ما نصه :

(وأما الفقهيات فمعنى العلة فيها العلامة ، وسائر الأقسام التي ذكرناها يجوز أن ينصبها الشارع علامة ^(٢)) .

ولا ريب أن هذا كلام واضح لا يترك في الانسان أي مطمح الى البحث أو التحقيق من ورائه .

وإذا ثبت هذا فلا مبرر لما نقله عنه ابن السبكي في جمع الجوامع من أن العلة عنده هي المؤثر باذن الله تعالى ، كما أنه لا داعي الى ما عمد اليه الامام الرازي رضي الله عنه من الإطالة في مناقشته في ذلك ، خصوصا وقد أثبت هو بنفسه بعد ذلك ما أطال في انكاره عليه . فقد ذكر عند تقسيمه

١ - المستصفي ج ٢ ص ٥٧ .

٢ - المستصفي ج ٢ ص ٩٣ .

للموصف المناسب ما خلاصته : أن أقسام المناسب تتفرع حسب التأثير في الحكم وعدمه ^(١) . إذ لا ريب أن التأثير الذي قصده الغزالي - على فرض أنه قد عرف العلة به - ليس غير الذي قصده هو في نسبه للموصف المناسب عند تقسيمه له .

صحيح أن الغزالي عرّف العلة في بعض كتبه بأنها المؤثر في المعلول باذن الله تعالى ، ولكنه كان يتحدث إذ ذاك عن العلة العقلية على أساس من الميزان الفلسفي المجرد ، كالنار بالنسبة للاحراق ، دون أن يأخذ باعتباره المصطلح الشرعي بحال كما صرح هو نفسه بذلك .

ويبدو أن هذا هو سبب اللبس الذي وقع فيه أولئك الذين نسبوا إليه ما لم يقله ، إذ أخذوا كلامه عن العلة في الفلسفة وعلم التوحيد ، ثم ناقشوه فيه ضمن مجال الأصول والتشريع . والدليل على ذلك ما قاله العلامة الشربيني في حاشيته على جمع الجوامع عند تعليقه على تعريف الغزالي للعلة ، نقلا عن صاحب التوضيح ، فقد قال ما نصه :

(قال في التوضيح : كل من جعل العلل العقلية مؤثرة بمعنى أنه جرت العادة الالهية بخلق الأثر عقب ذلك الشيء فيخلق الاحتراق عقب مماسة النار لا أنها مؤثرة بذاتها - يجعل العلل الشرعية كذلك بأن يحكم أنه كلما وجد ذلك الشيء يوجد عقبه الوجوب حسب وجود الاحتراق عقب مماسة النار) .

فالشربيني يشير بهذا الكلام الى الدليل الذي استند إليه كل من نسب هذا التعريف الى الغزالي . ولكننا نقول ان هذا الاستدلال من قبيل القياس في مقابلة النص ، إذ الرجل فرّق في تعريفه بين العلة العقلية والعلة الشرعية . بل وصرح بهذا التفريق حتى في بحوثه الأصولية ، مثل

النصوص التي نقلناها عنه في كتابه شفاء الغليل والمستصفي • واكد أكثر من مرة أنه لا يعني بالعلة في المصطلح الشرعي الا الأمانة والعلامة على الحكم •

أما الأمدي فهو أيضا لم يعرف العلة بأنها الباعث على الحكم كما نسب اليه • وانما جرت كلمة الباعث على قلمه عندما أراد أن يوضح اشتراط المناسبة في العلة وأنه لا يجوز الاكتفاء بصفة الطرد فيها ، حيث فسّر المناسب بما كان في (معنى) الباعث لا بالباعث نفسه حتى يلزم بما نسب اليه •

وهذا هو نص عبارته في الاحكام : (اختلفوا في جواز كون العلة في الأصل بمعنى الأمانة المجردة ، والمختار أنه لا بد وأن تكون العلة في الأصل بمعنى الباعث ، أي مشتملة على حكمة صالحة أن تكون مقصودة للشارع من شرع الحكم ، والا فلو كانت وصفا طرديا لا حكمة فيه بل أمانة مجردة فالتعليل بها في الأصل ممتنع ^(١)) •

فهذا كلام في معرض البحث في اشتراط المناسبة كما ذكرنا ، لا في معرض تعريف العلة ، ومعلوم أنه حتى الذين عرفوا العلة بأنها معرف اشترطوا فيها المناسبة ولم يكتفوا بمجرد الطرد ، ومنهم ابن السبكي نفسه الذي شدد التأكيد على ما نسبته الى الأمدي فقد قال بعد ذلك : (الثامن الطرد ، وهو مقارنة الحكم للوصف والأكثر على رده ، قال علماؤنا : قياس المعنى مناسب وقياس الشبه تقريب وقياس الطرد تحكم ^(٢)) ومن الذي لا يقول بأن الوصف المناسب للحكم هو في معنى الباعث عليه ؟ أي أن العقول السليمة تجد فيه ما يعينها على ذلك الحكم • ولاريب أن هذا

١ - الاحكام ج ٣ ص ٢٨٩ •

٢ - متن جمع الجوامع راجع ج ٢ ص ٢٩١ و ٢٩٢ ط الحلبي •

المعنى غير المعنى الذي ينبثق من القول بأن الوصف المناسب للحكم هو نفس الباعث عليه •

وبهذا يتبين أن كلام عامة علماء الأصول من الأشاعرة عن علة الحكم آيل الى أنها مجرد معرف له سواء كانت مناسبة له في الواقع أم لا • ويتضح حينئذ أنه لا تناقض بين تعريفهم لها في الأصول وكلامهم عن تعليل أفعال الله تعالى في أبحاث التوحيد •

* * *

بقي الأمر الثاني الموهم للتناقض وهو ما اتفق عليه جميع القائلين بالقياس ، من أن أحكام الله تعالى مشروعة لمصالح العباد ، إذ ان هذا ينافي في ظاهره أن تكون العلة مجرد أمارات ما دامت هذه العلة محكومة بالمصالح التي يقولون انها أساس شرع الأحكام • وإذا فهو ينافي أيضا قولهم بأن أفعال الله تعالى لا تعلل •

والجواب أن قولهم في الأصول : أحكام الله مشروعة لمصالح العباد ، وقولهم في علم الكلام : أفعال الله لا تعلل - غير واردين على مراد واحد لهم بالعلة • فالعلة التي يتحدثون عنها في علم الكلام هي العلة العقلية التي يقصدها الفلاسفة ، وهي ما يوجب الشيء لذاته • والدليل على ذلك أن أساس علم الكلام هو فلسفة العقيدة الاسلامية ، ورد أباطيل الحكماء والفلاسفة بنفس موازينهم التي يتداولونها • فلا جرم أن مصطلحاتهم في البحث انما هي عين مصطلحات المناطقة والحكماء ، وأن قصارى همهم هو ابعاد التعليل الفلسفي عن أن يتسرب الى خلق الله وأفعاله في أذهان المسلمين • كما أن حججهم التي يسوقونها في هذا البحث ناطقة بمرادهم هذا من العلة ، إذ ان لزوم الاستكمال بالغير ، وعدم الاختيار في الأفعال ، وما الى ذلك ، كل ذلك من لوازم التعليل بالعلة الحقيقية المقصودة عند الفلاسفة •

ولا ريب أنه لا يصح أن ينسب هذا التعليل الى أفعال الله تعالى بأي حال • بل وإن القول به ينافي بدهيات أسس الايمان بالله تعالى كضرورة اثبات جميع صفات الكمال له سبحانه وتعالى • ولم يثبت حتى عند المعتزلة أنفسهم أنهم عللوا أفعال الله تعالى بالعلة الحقيقية المجردة ، كيف ولو ثبت هذا الزعم عندهم لخرجوا بذلك عن رتبة الاسلام • وانما خلافهم مع أهل السنة في أنهم أوجبوا في حق الله تعليل أفعاله بالصالح من جهة ، وفي أنهم عبروا عن مذهبهم هذا بما يوهم استقلال العلل بالتأثير في أفعاله تعالى ، من جهة ثانية ، حيث قالوا ان أفعاله معللة بالعلل المؤثرة لذاتها •

غير أنهم أقروا في نفس الوقت بأن القوة التي بها تؤثر العلل في معلولاتها ، إنما هي بخلق الله تعالى • وأقروا بهذا أيضا في معرض ادعائهم بأن العبد يخلق أفعال نفسه ، اذ لم ينكروا بأن قدرة العبد مخلوقة لله تعالى •

ولقد أوضح السعد على العقائد جانبا من مذهبهم هذا حينما قال :

(لا يقال : فالقائل يكون العبد خالقاً أفعال نفسه يكون من المشركين دون الموحدين ، لأننا نقول الاشراك هو اثبات الشريك في الألوهية بمعنى وجوب الوجود كما للمجوس أو بمعنى استحقاق العبادة كما لعبدة الأصنام • والمعتزلة لا يشتون ذلك ، بل لا يجعلون خالقية العبد كخالقية الله تعالى لافتقاره الى الأسباب والآلات التي هي بخلق الله تعالى (١)) •

وقال في شرح المقاصد : (ولا نزاع للمعتزلة في أن قدرة العبد مخلوقة لله تعالى ، وشاع في كلامهم أنه خالق القوى والقدر (٢)) •

وإذا ففعليل أفعال الله تعالى بالعلل العقلية المجردة شيء لم يقل به بهذا الشكل حتى المعتزلة أنفسهم • وانما اختلف أهل السنة معهم فيما هو دون ذلك كما ذكرنا •

١ - السعد على العقائد النفسية ص ٩٤ •

ضوابط المصلحة (م ٧)

٢ - المقاصد : ص ١٢٧ •

وعلى هذا فالفرق بين مذهبهم ومذهب الذين قالوا ان العلة هي المؤثر باذن الله ، كالفراشي ، أنه على رأي المعتزلة يستحيل انفكاك القوة التي بها التأثير عن العلة ، وعلى رأي الآخرين يمكن سلبها عن العلة باذن الله فلا يوجد معلولها حينئذ .

أما مراد أهل السنة بالعلة التي يشتونها للأحكام في بحث الأصول ، فهو العلة الجمالية التي تبدو لنا كذلك اذ جعلها الله تعالى موجبة لحكم معين ، بمعنى أنه أناط وجوب ذلك الحكم بوجودها . ولا ريب أن مثل هذا الوصف لا يسمى بحال علة حقيقية ، وان نسبوا اليه اسم التأثير في بعض الأحيان ، أو ربطوا بينه وبين الحكم بلام التعليل . وانما قصدوا من هذه النسبة والربط مجرد الخضوع للنظام الذي سنه الله تعالى لهذا الكون ، إذ لما اقتضت ارادته تعالى أن يربط ما بين الاسكار والحرمة ، والبيع والملكية ، والقرباة والميراث ، والأبوة ومنع القصاص ، وهلم جرا ، وأخذ هذا الربط مأخذ التعليل حتى أصبح ذلك يبدو أمام الأنظار في مظهر المؤثر ، آثروا التعبير الذي ينسجم مع الظواهر التي سنها الله تعالى طبق مخض مشيئته وحكمته .

فمطمح نظر علماء الكلام هو البحث في أصل الخلق من حيث اثبات صفات الكمال لله سبحانه وتعالى ونفي صفات النقص عنه . ومطمح نظر الأصوليين هو البحث فيما سنه من النظام والتشريع في الكون من حيث الخضوع لنظامه والأخذ بتشريعه .

واذاً فليس هناك أي تناقض بين كلا مذهبهم في كل من الباحثين . ولا يرد على كلام الامام الرازي ما أورده الاستاذ مصطفى شلبي عليه في كتابه « تعليل الأحكام » ،^(١) تابعاً في ذلك لبعض من تكلم في هذا البحث ،

من التناقض بين تعريفه للعلّة بأنها مجرد معرف للحكم ، وسرده بعد ذلك الأدلة على أن أحكام الله تعالى مشروعة لمصالح العباد ، إذ إن ربطه لمصالح العباد بأحكام معينة لا ينافي بحال أن تكون هذه المصالح نفسها معرفات لأحكامه تعالى •

الشبهة الثانية :

وهي قاعدة فقهية مؤداها أن الأجر في الطاعات على قدر ما فيها من مشقة ، وبعبير السيوطي في كتابه الأشباه والنظائر : (ما كان أكثر فعلا كان أكثر فضلا) •

وأصل هذه القاعدة ما جاء في صحيح مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعائشة : (أجرك على قدر نصبك ^(١)) ، ومثله ما رواه البخاري ومسلم (ما يصيب المؤمن من وصب ولا نصب ولا هم ولا حزن حتى الشوكة يشاكها إلا كفر الله به من سيئاته) وما جاء في الصحاح من صفة صلاته صلى الله عليه وسلم في الليل وأنه كانت تتورم قدماه من طول وقوفه •

فقد استظهر بعضهم من هذه الأحاديث وأمثالها أن مناط الأجر في الطاعات والقربات إنما هو ما تتضمنه من مشقة وجهد بسبب أدائها •

وإذا صح هذا ، فقد بطل أن يكون مناط هذه الأحكام تحقيق مصالح الناس ، إذ أن مصالحهم تتنافى مع تحصيلهم المشاق ، خصوصا إذا كانت هذه المشاق بحد ذاتها هي مناط الأجر في الأحكام والطاعات •

والجواب على هذه الشبهة يستدعي التحقيق في أمرين :

الأول : دعوى أن تحقيق مصالح العباد يتنافى مع تحصيلهم المشقة في

سييلها •

والثاني : قولهم ان المشقة هي مناط الاجر في الطاعات والأحكام •

فنقول في تحقيق الأمر الأول : ان الذي يتنافى مع مصلحة الانسان - باتفاق العقلاء - هو أن تستلزم تلك المصلحة مفسدة مساوية لها أو راجحة عليها بحيث تذهب بجدواها وقيمتها • كمن تناول دواء ليشفيه من ألم في معدته فأورثه صداعا في رأسه •

أما اذا استلزمت مفسدة أقل ضررا من ضرر فوات المصلحة المستلزمة لها ، فلا يقال حينئذ أنهما متعارضتان ، بل العقل السليم يقضي بتحمل الضرر الخفيف في سبيل تحقيق مصلحة يترتب على فواتها ضرر عظيم •

والمشقة بوصف كونها ألما يشعر به الانسان تعتبر من المفسد ، ولكنها انما تستبعد اذا ارتفعت الى درجة تذهب بجدوى المصلحة ، كمن أراد القيام للصلاة المكتوبة ولكن وقوفه لأدائها سبب له آلاما ذهبت بخشيته القلبية التي هي من أهم مقاصد الصلاة • وكمن احتبس الطعام في حلقه ولا ماء من حوله الا كأس من الخمر ، فأراد أن يمتنع منها لما فيها من مفسدة السكر ، ولكن الامتناع يورثه مفسدة أشد منها وهو مفسدة اذهاق الروح ، فالمصلحة في مثل هذه الحال معارضة بمفسدة توازيها أو ترجع عليها • والشارع الحكيم جل جلاله لم يحمل عباده في أيّ من أحكامه على ما يجزّ لهم مثل هذه المفسد • فقد شرع في المثال الأول الصلاة من قعود أو اضطجاع ، حسب الاستطاعة ، ورخص في المثال الثاني أن يتناول المضطر من المحرّم ما ينجو به من أسباب ضرورته • وهذا القصد في التشريع هو المراد بمثل قوله تعالى : « وما جعل عليكم في الدين من حرج ^(١) » •

أما ان كانت المشقة أدنى من ذلك ، بحيث لا يسميها العرف العام حرجا أو عنتا ، وذلك كالمشقة التي يجدها الانسان بحكم الضرورة في معظم

أعماله ووظائفه اليومية ، ولا ينكرها الا من يوصفون بين الناس بالخمول والكسل - فتلك مشقة لا تتنافى مع ما أنيطت به من الأحكام المشروعة لمصالح العباد • وليست هي المشقة التي نفاها القرآن في مثل قوله : « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر »^(١) ، وقوله : « لا يكلف الله نفسا الا وسعها »^(٢) ، اذ لا يقال في العرف عن مثل هذه المشقة أنها داخلة في معنى العسر وخارجة عن حدود الوسع •

والمشقات التي يستلزمها تحقيق أحكام الله تعالى ، لا تعدو - على تنوعها - هذا القدر اليسير ، فاذا ارتفعت عن هذا الحد للظروف الطارئة أو الخاصة ببعض الناس ، فتح الله أمامها باب الرخصة وأعطى أرباب الحرج والعسر عما يجرهم ويشق عليهم •

بقي في تحقيق هذا الأمر أن نجيب على سؤال هو :

فهل هذه المشقة المعتادة مقصودة في أحكام الله ، تعالى شأنها شأن المصالح ، أم إنها ليست بمقصودة في شرعية تلك الأحكام ؟

والجواب ، أن الأفعال المأمور بها لم تشرع الا لتحقيق ما يترتب عليها من مصالح العباد • أمّا ما تستلزمه هذه الأفعال من المشقة المعتادة ، فحكمته أن العباد مكلفون ، وتكليفهم لا يتحقق الا بأمرهم بما فيه شيء من الكلفة والجهد ، فالمشقة الملازمة للفعل المكلف به مرادة بهذا الاعتبار ، وهي مشقة سيرة لا تخل بالمصالح التي شرعت الأحكام من أجلها • بل هي لا تعدو خروج المكلف بها عن داعية شهواته وأهوائه • ولقد علم من التجارب والعادات - كما يقول الشاطبي - أن المصالح الدينية والدنيوية لا تحصل مع الاسترسال في اتباع الهوى والمشي مع الأغراض ، لما يلزم ذلك من

١ - البقرة : ١٨٥ •

٢ - البقرة : ٢٨٦ •

التهاجر والتقاتل والهلاك الذي هو مضاد لتلك المصالح (١) .

* * *

أما الأمر الثاني ، وهو قول بعضهم : ان المشقة هي مناط الأجر في تطبيق الأحكام ، فنقول في تحقيق ذلك :

ان مستند القائلين بهذا ، هو الأحاديث التي مرَّ ذكرها ، من مثل قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة : أجرك على قدر نصبك مما قد يدل ظاهره على أن قصد المكلف الى التشديد على نفسه في العبادة وسائر التكاليف أمر صحيح مناب عليه .

وينبغي أولاً - - - لتحرير النزاع - أن نعلم أن في هذا البحث جانبين : أحدهما متفق عليه ، والآخر هو محل الشبهة والنزاع .

فأما الجانب المتفق عليه فهو أن كل ما يجده المكلف من المشقات والشدائد في طريق قيامه بالعبادة وسائر التكاليف محسوب له في المثوبة قل ذلك أم كثر ، لم يخالف أحد في هذا إطلاقاً . ودليله صريح قوله تعالى : « فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره » (٢) ، إذ ما من شك في أن المشقة التي يجدها الإنسان لدى سعيه للعبادة والقيام بأحكام الله تعالى ، معدود من صميم عمل الخير ، فلو لم يثب عليه لم يصدق معنى العموم المتفق عليه في قوله تعالى : « فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره » .

وأما جانب النزاع في البحث فهو التحقيق في علاقة المشقة بمقاصد الحكم ، أي هل المشقة من الأسباب الأساسية لشرع الحكم ، وعلى ذلك فهي أصل مقصود فيه ، ومن أجل ذلك كان مناطاً للأجر ، أم ان سبب

١ - راجع الموافقات ج ٢ / ١٧٠ .

٢ - الزلزلة : ٧ .

مشروعية الحكم هو تحقيق مصالح العباد دون نظر الى المشقة الا من حيث أن حكمة الله أرادت أن تكون سبيلا للقيام بتنفيذ أحكامه ؟

فاذا تحرر موضع الشبهة والبحث في هذه المسألة نقول :

ما من ريب في أن المقصود من شرع الحكم هو تحقيق مصالح العباد المتمثلة في المقاصد الخمسة المذكورة ، وما يراه المكلف من مشقة لدى القيام به ، انما هو في حكم الوسيلة الى تلك المصالح ، أي أن الله عز وجل شاء أن تكون الوسيلة الى تطبيق أحكامه بذل شيء من الجهد لحكمة أرادها كما أسلفنا . وعلى ذلك فالأجر الذي يناله المكلف على ذلك الجهد انما يناله من حيث إن ما بذله وسيلة لتحقيق ما كلف به ، ومعلوم أن للوسائل حكم المقاصد نفسها في هذا الشأن .

والدليل على هذا أمور :

أولا : أنه لو كان الأجر على المشقة من حيث ذاتها لا من حيث انها وسيلة ، لما صح أن الله تعالى لم يطالب عباده بما فيه عسر و حرج ، اذ المفروض أنه كلما زاد مناط الأجر قوة وكثرة زاد الأجر نفسه ، فذلك هو شأن المقاصد المطلوبة لذاتها ، مع أن التالي باطل لما ثبت بالنص والاجماع من أنه تعالى لم يشرع لعباده المشقة التي تدخل في حدود العنت والحرج ، ولحديث النهي عن صنيع الثلاثة الذين التزم أحدهم أن يصوم ولا يفطر ، والآخر أن يقوم الليل ولا ينام ، والثالث أن لا يتزوج النساء^(١) .

ثانيا : ما ثبت بالأدلة القاطعة من أن الشريعة قائمة على اساس مراعاة مصالح العباد ، وقد مرّ عرض هذه الأدلة وتفصيلها . وهذا يناقض أن تكون الشريعة قائمة في نفس الوقت على أساس استخراج ما لدى الانسان من جهد وطاقة دون أن يكونا وسيلة الى شيء .

ثالثا : لو كانت المشقة مقصودة لذاتها في التكاليف والطاعات ، لكان للانسان أن يخترع من عنده طاعات وعبادات أخرى يقيسها عليها ، بمجرد أن يتوفر فيها بذل الجهد الذي هو مناط الحكم في الأصل ، والتالي باطل بالاتفاق للأدلة القاطعة على النهي عن البدع والتزيد على أحكام الله تعالى .

رابعا : ثبت بالأحاديث الصحيحة أنه رب طاعة خفيفة على الانسان ، يفضل ثوابها ثواب كثير من الطاعات الشاقة ، كقوله صلى الله عليه وسلم : (كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان حبيبتان الى الرحمن : سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم ^(١)) وقوله صلى الله عليه وسلم : (الايمان بضع وسبعون شعبة أعلاها شهادة أن لا اله الا الله وأدناها امانة الأذى عن الطريق ^(٢)) .

فهذا يدل على أن الطاعات انما تتفاضل عند الله تعالى حسب تفاضلها في الثمرة والشرف ، لا في المشقة والجهد ، والا لكانت امانة الأقدار عن الطريق وما يشبهه أجزل ثوابا من النطق بكلمة التوحيد ^(٣) .

فاذا ثبت ما قلنا وتبين أنه الحق ، لزم منه أنه ليس لأي مكلف أن يتقرب الى الله تعالى بذات المشقة بقطع النظر عما هي وسيلة اليه ، وانما له

١ - البخاري ومسلم .

٢ - مر تخريجه .

٣ - قد يقال : ولكن هذا الدليل يوهم أن المصلحة أيضا ليست مناطا للأحكام والثواب عليها . اذ الظاهر أن خدمة المجتمع التي رمز اليها عليه الصلاة والسلام بامانة الأذى عن الطريق ، مصلحتها أكثر من مجرد النطق بالشهادة ومع ذلك فان أجر النطق بها أوفر . والجواب أن النطق بالشهادة عن عقيدة وحضور قلب يعتبر منبع المصالح كلها اذ المسلم لا يخدم مجتمعه ولا يجاهد في سبيل الله ولا يتصلق بماله الا بعد امتلاء قلبه بكلمة الشهادة ، فهي أم لجميع الفضائل . على أنه لا يوجد تقابل تضاد بين النطق بكلمة الشهادة والأعمال الأخرى حتى يصبح عمل أحدهما مفوتا للآخر .

أن يتقرب الى الله تعالى بالفعل الذي أمر به نفسه وما شرع له الفعل ،
وانما يأتي تقربه اليه بالمشقة التي تستلزمه تبعاً لذلك •

ولقد قرر العز بن عبد السلام في كتابه قواعد الأحكام هذه القاعدة
فقال : (لا يصح التقرب بالمشاق ، لأن القرب كلها تعظيم للرب سبحانه
وتعالى وليس عين المشاق تعظيماً ولا توقيراً • ويدل على ذلك أن من تحمل
المشقة في خدمة انسان فانه لا يرى ذلك له لأجل كونه شق عليه ، وانما
يراه له بسبب تحمل مشقة الخدمة لأجله ، وذلك كالإغتسال في الصيف
والربيع بالنسبة الى الإغتسال في شدة برد الشتاء فان أجرهما سواء
لتساويهما في الشرائط والسنن والأركان ويزيد أجر الإغتسال في الشتاء
لأجل تحمل ^(١) مشقة البرد ^(٢)) •

وعلى ضوء هذه القاعدة ينبغي أن يفهم معنى حديث عائشة السابق
وغيره مما جاء في معناه • وسنحاول فيما يلي أن نحقق في معنى كل ما ورد
في ذلك على انفراد •

(أولاً) : حديث عائشة ، ونصه في مسلم : (•• قلت يا رسول الله ،
يصدر الناس بنسكين وأصدر بنسك واحد ؟ قال انتظري فاذا طهرت
فأخرجي الى التنعيم فأهلي مني ، ثم القينا عند كذا وكذا ، • قال - أي
الراوي عن عائشة - أظنه قال - أي الرسول - غدا ، ولكنها - أي المنوبة -
على قدر نصبك ، أو قال نفقتك) •

فأنت ترى أن الفقرة التي فيها محل الشاهد مشكوك فيها من قبل
الراوي : هل قال الرسول : على قدر نصبك أم قال على قدر نفقتك • فعلى

١ - أي من حيث أن تحمل مشقة البرد وسيلة لا بد منها في الشتاء ،
لا من حيث القصد اليه لذاته •

فرض الثانية يسقط الشاهد في الحديث ، اذ لا يتعين أن تكون علة الأجر على النفقة ما فيها من مشقة وجهد ، بل يحتمل - وهو الظاهر - أن تكون العلة ما في ذلك من المصلحة ، وعلى احتمال الأولى ، يكون معنى الحديث : ان المشقة التي تستلزم العبادة يتفاوت الأجر عليها حسب تفاوتها شدة وضعفا ، لا من حيث كونها مشقة ، بل من حيث توقف فعل الطاعة عليها . والأجر على هذه المشقة غير الأجر على العبادة نفسها ، فأجر العبادة ثابت أصالة ، وأجر المشقة ثابت تبعا . وهذا عين ما قررناه في الموضوع ، وهو ما قصده الامام النووي رحمه الله في شرحه لهذا الحديث اذ قال : (هذا ظاهر في أن الثواب والفضل في العبادة يكثر بكثرة النصب أو النفقة . والمراد بالنصب الذي لا يذمه الشرع) أقول : والنصب الذي لا يذمه الشرع هو ما كان وسيلة ، غير متكلف بها ، الى عبادة مشروعة . فلو اصطنع المشقة اصطناعا للقيام ببعض الطاعات لم ينسب عليها ، بل ربما أُوخذ بسببها .

(ثانيا) : حديث البخاري ومسلم : (ما يصيب المسلم من نصب ولا وصب ولا هم ولا حزن ولا أذى ولا غم ، حتى الشوكة يشاكها الا كفر بها من خطاياها) وهذا الحديث تختلف دلالاته عن الأول ، من حيث إنه يوضح أن المصائب والمشقات من حيث ذاتها محسوبة للانسان في عقابه ، بقطع النظر عن كونها جاءت في سبيل الطاعات أم لا ، فهو ألصق بشبهة البحث .

ولكن الحديث كما ترى انما علق على المصائب تكفير السيئات فقط دون استحقاق الثوبة والأجر ، وهما مختلفان ؛ اذ ان تكفير اثم السيئات ، يكفي أن يناط بأي ما يسمى عقوبة ، والمقوبات ليست سوى انفعالات تنزل بالانسان ، لا حيلة له في دفعها سواء كانت أخروية أم دنيوية ، ومنها ولا شك وقوع المصائب المختلفة بالانسان من مرض وفقر وهم وغير ذلك .

أما احراز الأجر فانما يناط بالأفعال المقصودة المكتسبة لا بالانفعالات ،

ضرورة أن السعي الى احراز الأجر نتيجة للتكليف ، وانما يؤدي الانسان حقوق التكليف بأفعاله المقصودة لا بانفعالاته القسرية •

ومن الأدلة على أن الحديث انما هو شاهد للتكفير وحده ما ساقه القسطلاني في أول شرحه لهذا الحديث فقد قال :

(روى أنه لما نزلت آية « من يعمل سوءا يجز به »^(١) ، قال أبو بكر الصديق كيف العلاج بعد هذه الآية ؟ فقال صلى الله عليه وسلم غفر الله لك يا أبا بكر ، ألسنت تعرض ؟ ألسنت تنصب ؟ ألسنت تحزن ؟ ألسنت تصييك اللأواء ؟ قال : بلى • قال فهو ما تجزون به • رواه أحمد وعبد بن حميد وصححه الحاكم^(٢)) ثم نقل قريبا من هذا عن عائشة من رواية الترمذي وغيره ، وكلها انما تنص على التكفير وحده •

وعجيب أن القسطلاني رحمه الله بعد أن أورد هذه الأحاديث المصرحة بما ذكرنا قال ما نصه : (وفيه رد على قول القائل ان الثواب والعقاب انما هو على الكسب ، والمصائب ليست منه ، بل الأجر على الصبر عليها والرضى بها • فان الأحاديث الصحيحة صريحة في ثبوت الثواب بمجرد حصولها^(٣)) •

مع أن ما ذكره من الأحاديث صريح في أن المصائب كفارات فقط وليس فيها ما يفيد أنها بحد ذاتها مثية لصاحبها أيضا •

نعم ، لقد جاءت في صحيح مسلم روايات أخرى لمثل هذا الحديث أشار بعضها الى تعلق الأجر أيضا بالمصائب • وذلك مثل ما جاء من رواية عائشة « قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ما من مسلم يشاك

١ - النساء : ١٢٣ •

٢ - ارشاد الساري ج ٨ ص ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥ •

٣ - ارشاد الساري ج ٨ ص ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥ •

شوكة فما فوقها الا كتبت له بها درجة ومحيت عنه بها خطيئة » •

وقد ذكر الامام النووي في شرحه عليها ما نصه (في هذه الأحاديث بشارة عظيمة للمسلمين ، فانه قلما ينفك الواحد منهم ساعة من شيء من هذه الأمور ، وفيه تكفير الخطايا بالأمراض والأسقام ومصائب الدنيا وهمومها وان قلت مشقتها • وفيه رفع الدرجات بمثل هذه الأمور وزيادة الحسنات ، وهذا هو الصحيح الذي عليه جماهير العلماء ، وحكى القاضي عن بعضهم أنها تكفر الخطايا فقط ولا ترفع درجة ولا تكتب حسنة • قال وروي نحوه عن ابن مسعود ، قال الوجع لا يكتب به أجر ، ولكن تكفر به الخطايا فقط واعتمد على الأحاديث التي فيها تكفير الخطايا ، ولم تبلغه الأحاديث التي ذكرها مسلم المصراحة برفع الدرجات وكتب الحسنات) • •

والجواب على هذه الأحاديث التي عناها الامام النووي أنها جاءت مطلقة عن قيد الرضى وعدمه ، فأما تكفير السيئات فنستطيع أن نبقي الأحاديث على إطلاقها في ذلك ، لعدم وجود ما يقتضي التقييد من هذه الناحية لا من المعقول ولا من المنقول • وأما رفع الدرجات فلا مناص من تقييد ظاهر الإطلاق بقيد الصبر والرضى وذلك لدليلين :

١ - دليل العقل ، وهو ما مضى بيانه من أن المصائب انفعالات مجردة والثواب والعقاب فرع الأوامر والنواهي وهي انما تتعلق بالأفعال •

٢ - أدلة صريحة من القرآن من مثل قوله تعالى : (وأن ليس للانسان الا ما سعى ^(١)) •

وقوله (انما تجزون ما كنتم تعملون ^(٢)) فقد حصر الله تعالى تعلق الجزاء بالعمل والسعي فقط •

١ - النجم : ٣٩ •

٢ - الطور : ١٦ •

ولقد ردَّ أبو القاسم بن الشاط في تعليقاته على فروق القرافي هذا الدليل قائلا : « يتعين حمل مثل هذه الآيات على الخصوص جمعا بين الأدلة ^(١) » أي انه يرى تقييد عموم الآية بما وراء الذي نص عليه الحديث . ولكننا نقول له وللذين ذهبوا هذا المذهب ، فماذا تفعلون بقوله تعالى : (ولنبلونكم بشيء من الخوف والجوع ونقص من الأموال والأنفس والثمرات ، وبشر الصابرين الذين اذا أصابتهم مصيبة قالوا انا لله وانا اليه راجعون أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة وأولئك هم المهتدون ^(٢)) .

فالآيات هنا خاصة بمورد الحديث نفسه وهو المصائب ، ومع ذلك فقد خصصت بشرى المثوبة التي عبر عنها بالصلوات والرحمة ، بالصابرين وحدهم ، فالآية خاصة من كل وجه ، على حين أن الحديث مطلق من حيث التقييد بالصبر وعدمه ، فلم يبق وسيلة للجمع بينهما الا تقييد الحديث بما صرحت الآيات به من اشتراط الصبر والرضى لحصول الأجر على المصيبة .

واذا اتضح أن هذا هو المعنى المتعين للحديث ، لم يبق فيه ما يثير أي شبهة حول قاعدة مراعاة الأحكام للمصالح ، اذ ان الأمر بالصبر والرضى بقضاء الله من أهم ما تقوم عليه مصالح العباد ومن أشد الأسباب الموجبة لسعادتهم .

(ثالثا) : ما ورد من صفة عبادة الرسول صلى الله عليه وسلم والتشديد على نفسه في الطاعات ، فمن ذلك ما روي عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال قام رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تورمت قدماءه ، فقيل له : قد غفر لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر ، قال : (أفلا أكون عبدا

١ - حاشية ابن الشاط على الفروق للقرافي ج ٤ ص ٢٣٣ . وانظر ماكتبه القرافي في الموضع نفسه تحت عنوان : الفرق الثالث والستون والمائتان بين قاعدة المكفرات وقاعدة أسباب المثوبات .

شكورا^(١)) ومنه ما ورد بما يشبه التواتر عن أحوال كثير من الصالحين الذين ركبوا في العبادة لربهم أعلى ما بلغته طاقتهم حتى نسوا حفظوا نفوسهم •

ولابدَّ لاماطة الشبهة عن مثل هذه الأحاديث من بيان أمرين :

الأول : أن المنوع شرعا والمعارض لمراعاة المصالح ، انما هو أن يقصد المكلف بالعبادات الشاقة عين المشقة ، حتى لتكاد العبادة تكون في قصده مجرد وسيلة الى تحمل المشقة والجهد •

الثاني : انما وقف التكليف ، بالعباد عند حد طاقتهم دون أن يتجاوز بهم الى الحرج والغت لسبيين : الأول أن لا تتراكم آثار المشقة على النفس حتى تقعدا عن واجباتها وتورثها بغض العبادة والتكاليف ، بدليل قوله تعالى : « لو يطعمكم في كثير من الأمر لعنتم »^(٢) ، الثاني أن لا يتسبب عن العسر والغت خلل في النفس أو الجسم أو العقل ، وهذا السبب مآله الى مثل مآل السبب الأول ، وهو القعود أخيرا عن التكاليف كلها أو معظمها . وقد حذر الرسول صلى الله عليه وسلم من الوترع في ذلك بقوله : (ان المنبت لا أرضا قطع ، ولا ظهرا أبقى »^(٣)) •

فاذا تبين هذا نقول :

١ - ان الشدة التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعانيها في بعض العبادات لم تكن مقصودة له لذاتها ، أي فهو عليه الصلاة والسلام لم يكن يبالي أن تتورم قدماء أو لا تتورم ، وانما كان كل مقصوده وهمته

١ - أخرجه في التيسير عن الخمسة الا أبي داود •

٢ - الحجرات : ٧ •

٣ - ذكره في الاحياء بلفظ (إن هذا الدين متين فأوغل فيه برفق فان المنبت لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى قال العراقي في تخريجه : رواه أحمد من حديث أنس والبيهقي من حديث جابر) •

أداء عظيم حق الله عليه وذلك بالامعان في تحقيق مظاهر العبودية له • ومثل الرسول صلى الله عليه وسلم في هذا كل من درج على سيرته من الصحابة وبقية الصالحين • أما قصد المشقة لذاتها في العبادات فهو قصد باطل لادليل عليه من شرع رسول ولا فعل صحابي • وانما ذلك من شأن أرباب بعض الديانات الأخرى ، حيث يزعمون أن الامعان في تعذيب الجسد ، يحد ذاته ، قربة الى الله !

٢ - واذا كان وقوف التكليف عند حد اليسر للمسيقين السالفين ، فمعنى ذلك كما قال الشاطبي رحمه الله أن ثمة علة لهذا الحكم ، وانما يدور الحكم مع العلة حيث دارت ^(١) ، وهذه العلة قد تفقد بالنسبة لبعض الناس ، كالأنبياء والمقربين وأصحاب الأحوال ، فهؤلاء قد لا يدخل عليهم الملل والكسل ، لو ازعجهم هو أشد في نفوسهم من الشعور بالمشقة ، فيخفف بذلك عليهم ما يشغلهم على غيرهم ، اذ يذوب الاحساس بالجهد لديهم في ضرام المحبة والشوق وتأثير تاجع معنى العبودية في نفوسهم • ومن هنا كان وقوفه في الصلاة الطويلة راحة له عليه الصلاة والسلام حتى انه كان يقول : « أرحنا بها يا بلال » على حين أنها تعب وجهد بالنسبة لغيره •

ومن الأدلة على أن الشارع قد راعى هذه العلة وجودا وعدما ، أنه شرع التخفيف في الصلاة للإمام ، نظرا لعموم حال المصلين ، حتى اذا كان اماما في محصورين أذنوا له بالتطويل ، أو كان يصلي منفردا كان له أن يطيلها كما يشاء •

ومن الأدلة على ذلك أيضا أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن الوصال في الصوم ، فقالوا انك تواصل ، فقال : (اني لست مثلكم اني أظل يطعمني ربي ويسقيني ^(٢)) •

١ - الموافقات ج ٢ ص ١٣٢ •

٢ - البخاري ومسلم والترمذي ، والألفاظ مختلفة •

ولقد أجاد الشاطبي رحمه الله إذ فرَّق بين عامة المؤمنين الذين دخلوا في رتبة التكليف بدافع عموم إيمانهم وإسلامهم ، وخواصَّهم الذين دخلوا في رتبة هذه التكليف يسوقهم ما هو أشد من مجرد الإيمان والإسلام . يقول :

« فالضرب الأول حاله حال من يعمل بحكم عهد الإسلام وعقد الإيمان من غير زائد ، والثاني حاله حال من يعمل بحكم غلبة الخوف والرجاء أو المحبة ، فالخوف سوط سائق ، والرجاء حاد قائد ، والمحبة تيار حامل ، فالخائف يعمل مع وجود المشقة ، غير أن الخوف مما هو أشق يحمل على الصبر على ما هو أهون وإن كان شاقا . والراجي يعمل مع وجود المشقة أيضا غير أن الرجاء في تمام الراحة يحمل على الصبر على تمام التعب . والمحِب يعمل بذل المجهود شوقا إلى المحبوب فيسهل عليه الصعب ويقرب عليه البعيد ، وتفتي القوى ولا يرى أنه أوفى بعهد المحبة ولا قام بشكر النعمة (١) ، » .

* * *

وبتمام هذا القول يتضح أن المشقة لذاتها ليست مطلوبة في شرع شيء من الأحكام ، وأن الأحاديث الموهمة لذلك منسجمة مع هذا الحق لدى التحقيق فيها . وإذا فُحِّل فيها شبهة أي تعارض مع الأصل المتفق عليه وهو : مراعاة الأحكام لمصالح العباد .

وبتمام القول في هذا يتم خلاصة الاستدلال على أن الشريعة قائمة على أساس مراعاة مصالح الخلق ، وردَّ ما قد يحوم حول ذلك من شبه . وحسبنا هذه الخلاصة لتنتقل بعدها إلى لب موضوعنا ، وهو تعداد ضوابط المصلحة وتفصيل القول فيها .

الباب الثاني

ضوابط لمصلحة الشرعية

- ١ - تمهيد
- ٢ - الضابط الاول : اندراجها في مقاصد الشارع •
- ٣ - الضابط الثاني : عدم معارضتها للكتاب •
- ٤ - الضابط الثالث : عدم معارضتها للسنة •
- ٥ - الضابط الرابع : عدم معارضتها للقياس •
- ٦ - الضابط الخامس : عدم تفويتها مصلحة أهم منها أو مساوية لها •

تمهيد

ليس من شك في أن هذا البحث من أهم ما ينبغي أن يهتم به المجتهد أو الباحث في الشريعة الإسلامية ، إذ هو لن يهتدي الى الحق فيما يجد بالبحث فيه ، إلا اذا اتخذ من ضوابط المصلحة الشرعية منارا في طريق بحثه ؛ ولا يزيغ الى باطل الا عندما يتهاون في التقيد بهذه الضوابط ، أو لا يدقق النظر في حقيقتها . كما أن هذه الضوابط تعتبر محكاً لمدى براعة المجتهد وفقهه ، لما تكلفه من الجهد في تتبع جزئيات النصوص والأحكام ، والوقوف على مختلف الأدلة الكلية والجزئية . وما يتهاون أكثر الذين يكتفون باسم المصلحة فيما يرونه من أحكام ، الا هربا من جهد لم يأخذوا أنفسهم به ولم يتمرسوا عليه .

ولا بدّ قبل أن نبدأ بذكر هذه الضوابط وشرحها ، من أن نوضح السبب الذي من أجله ترتبط المصلحة الشرعية بها ، بحيث لا تكون معتبرة في التشريع الا اذا كانت مقيدة ومنضبطة بها .

وأقول في ايضاح ذلك : ان المصلحة بحدّ ذاتها ليست دليلا مستقلا من الأدلة الشرعية شأنها كالكتاب والسنة والاجماع والقياس ، حتى يصح بناء الأحكام الجزئية عليها وحدها كما قد يتصورها أي باحث . وانما هي معنى كلي استخلص من مجموع جزئيات الأحكام المأخوذة من أدلتها الشرعية ؛ أي اننا رأينا من تتبع الأحكام الجزئية المختلفة قدرا كليا مشتركا بينها ، هو القصد الى مراعاة مصالح العباد في دنياهم وآخرتهم .

فتحقيق مصالح العباد معنى كلي ، والأحكام التفصيلية المناطة بأدلتها

الشرعية جزئيات له • ولما كان الكلي لا يقوم الا بجزئياته ، فقد كان لابد
لاعتبار حقيقة المصلحة في أمر ما ، من أن يدعمه دليل من الأدلة الشرعية
التفصيلية ، أو أن يدعم بفقد ما يخالفه على الأقل ، والا لبطل دليل
الاستقراء الذي به تم الدليل على جريان الأحكام وفق المصالح ، وبالتالي
تبطل قيمة المصالح نفسها من حيث انها معنى كلي مبثوث في جزئيات
الأحكام • وحينئذ لا يجوز الاعتماد عليها أصلا •

من أجل هذا كان لابد لاعتبار المصلحة في التشريع من تقيدها
بضوابط تحدد معناها الكلي من ناحية ، وتربطها بالأدلة التفصيلية للأحكام
من ناحية أخرى ، حتى يتم التطابق بذلك بين الكلي وجزئياته ^(١) •

والعلاقة بين فهم المجتهد للمصلحة باعتبارها مناطا كليا للأحكام ،
والأدلة التفصيلية باعتبارها مناطات جزئية لها - يشبه الى حد كبير العلاقة
بين تخريج المناط وتحقيقه ^(٢) ؛ فمعرفة المجتهد أن مناط الشريعة الاسلامية
هو مصالح العباد ، تخريج له ، ثم هو مطالب بعد ذلك بتحقيقه في الجزئيات
المشورة ، وانما يتحقق ذلك بواسطة الأدلة التفصيلية في الكتاب والسنة
والقياس الصحيح عليهما ، لأنها هي التي خطت سبيل المصلحة ونسقت لنا
مراتبها •

١ - راجع ما كتبه الشاطبي في الموافقات ج ٣ ص ٥ وما بعدها فقد
جاء فيه نحو من هذا الكلام •

٢ - تخريج المناط هو أن يبحث المجتهد عن علة الحكم حتى يستخرجها
باحدى طرقها المعروفة كاستنباط علة السكر في تحريم الخمر • وتحقيق
المناط هو تلمس العلة فيما عدا الاصل من الجزئيات الكثيرة الأخرى ،
كتلمس السكر في النبيذ والبيرا والمسكرات الأخرى • وكتشخيص صفة
الاجتهاد في الأفراد بعد معرفة كونها مناطا لصحة القضاء • وتكون احدى
مقدمتي القياس الاقتراني دائما تحقيقا للمناط والأخرى تخريجا له •
كقولنا : هذا مسكر ، وكل مسكر محرم •

لا يقال ان العقل يستطيع أن يستقل بفقه المصلحة في جزئيات الأمور ،
لسببين :

أولاً : لو كان كذلك لكان العقل حاكماً قبل مجيء الشرع ، والثاني
باطل عند جمهور المسلمين لما مرَّ بيانه •

ثانياً : لو صح ذلك ، لبطل أثر كثير من الأدلة التفصيلية للأحكام ،
ولو تم ذلك لما ثبت الدليل على أن الأحكام جارية وفق مصالح العباد ، إذ
الدليل انما هو الاستقرار المأخوذ من هذه الأدلة التفصيلية نفسها ، على أننا
نقول : لو استطاع العقل وحده أن يستقل بمعرفة الصورة التامة لمصالح
البشر وترتيب درجاتها ، لما وقع علماء الأخلاق والفلسفة فيما وقعوا فيه من
اضطراب وتهافت حيال محاولتهم لوضع حد ثابت لها ، كما مر بيان ذلك •

ومن هنا تعلم أن موقع الضوابط الآتية من المصلحة هو موقع كشف
وتحديد لا موقع استثناء وتضييق • أي ان ما وراء هذه الضوابط ليس داخلًا
في حدود المصلحة وان توهم متوهم أنه قد يدخل فيها ، ومن ثم فلا
يتصور التعارض بين المصلحة الحقيقية وأدلة الأحكام بحال • وانما التعارض
إذا وقع - كائن بين أدلة الأحكام وما توهمه الباحث مصلحة • فإذا توهم مفكر
أن مصلحة الناس تقضي بحرية تعاملهم بالربا ، فالتعارض ليس الا بين
وهمه وكلام الله تعالى ، أما حقيقة المصلحة فهي ما قضى به كتاب الله من
ضرورة اغلاق باب الربا ••• وإذا توهم باحث أن المصلحة داعية الى منع
تعدد الزوجات ، فالتعارض انما هو بين كلام الله تعالى ومجرد ما توهمه
هو • أما المصلحة التي يفترض عنها ذلك الباحث فهي كامنة في حكم الله
تعالى باباحة التعدد •• وهلم جرا (١) •

١ - ومن أجل تأكيد هذه الحقيقة أثرت استعمال كلمة « ضوابط »
على « الشروط » إذ الضابط هو ما يحجز الشيء عن الانتباس بغيره ، أما
الشرط ففيه - كما هو معروف - معنى الاستثناء ، فهو يوهم أن ما لم

واذ قد انتهينا من عرض هذا التمهيد الذي لابدّ من أخذه بعين الاعتبار بين يدي تعداد ضوابط المصلحة الشرعية وشرحها ، فلنبداً بذكرها . وهي خمسة ، أولها يتعلق بكشف المعنى الكلي للمصلحة ، والأربعة الأخرى تضبطها من حيث ربطها بالأدلة التفصيلية للأحكام .

تتوفر فيه الشروط خارج عن الاعتبار مع دخوله في أصل المصلحة .
أمّا ما قد يرد على هذا الاستعمال من أن صفة الضبط التام إنما هي ثابتة لمجموع الضوابط الآتي ذكرها لا لكل فرد منها على حدة مع تسميته ضابطاً - فيمكن أن يجاب على ذلك بأن الواحد من الضوابط قد ثبتت له صفة الضبط ، غاية الأمر أنه ضبط غير تام . والخطب فيه يسير لا يختلف عن الخطب في استعمال كلمة « الأدلة » ، إذ كثيراً ما تطلق على عدة أمور لا تثبت صفة الدلالة التامة إلا لمجموعها .

الضوابط الأولى

اندراجها في مقاصد الشارع

ومقاصد الشارع في خلقه تنحصر في حفظ خمسة أمور : الدين ، النفس ، العقل ، النسل ، المال . فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة ، وكل ما يفوّت هذه الأصول أو بعضها فهو مفسدة .
ثم ان وسيلة حفظ هذه الأمور الخمسة تتدرج في ثلاثه مراحل ، حسب أهميتها . وهي ما أطلق عليه علماء الأصول اسم : الضروريات والحاجيات ، والتحسينيات .

فالضروريات : ما لا بد منه في حفظ هذه الأمور الخمسة ، ويكون ذلك باقامة أركانها وتثبيت قواعدها وبدء الفساد الواقع أو المتوقع عليها .
فقد شرع لحفظ الدين - من حيث تقويم أركانه - الإيمان والنطق بالشهادتين وتوابعهما من بقية أركان الاسلام . وشرع لحفظه - من حيث درء الفساد الواقع أو المتوقع - الجهاد وعقوبة الداعي الى البدع .

وشرع لحفظ النفس - من حيث الوجود - اباحة أصل الطعام والشراب والمسكن مما يتوقف عليه بقاء الحياة ، وشرع لحفظها - من حيث المنع - عقوبة الدية والقصاص .

وشرع لحفظ النسل - من حيث الوجود - النكاح واحكام الحضنة والنفقات ، كما شرع لحفظها - من حيث المنع - حرمة الزنى ووضع الحدود عليها .

وشرع لحفظ العقل - من حيث الوجود - ما شرعه لحفظ النفس من

تناول الغذاء الذي يتوقف عليه بقاء الحياة والعقل ، كما شرع لحفظه - من حيث المنع - حرمة المسكرات والعقوبة عليها •

وشرع لحفظ المال - من حيث الوجود - أصل المعاملات المختلفة بين الناس ، كما شرع لحفظه - من حيث المنع - تحريم السرقة والعقوبة عليها •

وأما الحاجيات : فهي تلك التي قد تتحقق من دونها الأمور الخمسة ، ولكن مع الضيق ، فشرعت لحاجة الناس الى رفع الضيق عن أنفسهم كي لا يقعوا في حرج قد يفوت عليهم المطلوب •

مثالها فيما يتعلق بحفظ الدين شرع الرخص المخففة ، كالنطق بكلمة الكفر لتجنب القتل ، وكالفطر بالسفر ، والرخص المناطة بالمرض •
ومثالها فيما يتعلق بحفظ النفس اباحة الصيد والتمتع بالطيبات ، وهو ما زاد على أصل الغذاء ومثالها فيما يتعلق بحفظ المال ، التوسع في شرعة المعاملات كالقراض والسلم والمساقاة • ومثالها فيما يتعلق بحفظ النسب شرع المهور والطلاق ، وشرط توفر الشهود على موجب حد الزنا •

وأما التحسينات : فان تركها لا يؤدي الى ضيق ، ولكن مراعاتها متفقة مع مبدأ الأخذ بما يليق ، وتجنب ما لا يليق ، وتمشية مع مكارم الأخلاق ومحاسن العادات • مثالها فيما يتعلق بالدين ، أحكام النجاسات والطهارات وستر العورة وما شابه ذلك • وفيما يتعلق بحفظ النفس آداب الأكل والشراب ومجانبة ما استخبت من الطعام ، والابتعاد عن الاسراف والتقتير • وفيما يتعلق بحفظ المال المنع من بيع النجاسات وفضل الماء والكأ ، وفيما يتعلق بحفظ النسب ، أحكام الكفاءة في اختيار الزوجين وآداب المعاشرة بينهما •

والدليل على انحصار معاصد الشارع في هذه الأمور الخمسة الاستقرار فقد دل تنوع جزئيات الأحكام الشرعية المختلفة على أنها كلها تدور حول

حفظ هذه الكليات الخمسة • غير أن بعضهم زاد عليها سادسا وهو :
« العرض » • وقد آثرنا الاستغناء عنه ، لأن حفظ العرض داخل في الحقيقة
ضمن حفظ أحد الكليات الخمسة عند التحقيق ، وانفكاكهما في بعض
الجزئيات لا يחדش عموم التلازم ، كما أن انفكاك السكر عن الخمر لدى
بعض الناس ، لا يחדش عموم الحكم المعلن بالسكر •

المقاصد الخمسة وسائل لتحقيق غاية كلية واحدة :

بقيت حقيقة هامة تتعلق بفهم هذه الأمور الخمسة لابدّ من اعتبارها •
وهي أن هذه الأمور وسيلة الى تحقيق غاية كلية واحدة ، هي أن يكون
المكلفون عبيداً لله في التصرف والاختيار ، كما هم عبيد له بالخلق
والاضطرار •

فمبادئ حفظ الدين : من عقائد وعبادات ، ووسائل حفظ النفس
من طعام ومسكن ولباس ، ووسائل حفظ المال من عقود ومعاملات ، ووسائل
حفظ النسب من أنكحة وتوابعها ، ووسائل حفظ العقل - كل ذلك انما
شرع ليتخذ منه الانسان وسيلة الى نهاية هي غاية الغايات كلها ، وهي
معرفة الله عز وجل ولزوم موقف العبودية له ، حيث ينال بذلك الخلود
في جناته وظل مرضاته ، وهذه هي رابطة الحياة الآخرة بالدنيا •

والأدلة على هذا مستفيضة في كتاب الله تعالى وسنة رسوله • فمن ذلك
قوله تعالى : « وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ^(١) » ، وقوله : « وابتغ
فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا ^(٢) » ، اتفق عامة
المفسرين على أن المقصود بنصيب الانسان من الدنيا ما استفاد منها لآخرته ^(٣) ،

١ - الذاريات : ٥٦ •

٢ - القصص : ٧٧ •

٣ - راجع تفاسير الطبري والبغوي وأبي السعود وغيرها •

وقوله تعالى : « أفحسبتم انما خلقناكم عبثا وأنكم إلينا لا ترجعون^(١) » ، إذ لو لم يكن هناك أي قصد في الخلق وراء تحقيق هذه الأمور الخمسة فيهم ، للزم من ذلك أن تنتهي مقاصد الخلق بطيئ الحياة الدنيا وزوالها ، إذ المفروض حينئذ أن نعيم الآخرة وعذابها ليسا الا حافزين لتطبيق هذه المقاصد فقط ، وهو عين العتب الذي نفاه الله تعالى . ذلك لأن هذه الأمور الخمسة لا يحتاجها الناس الا بعد وجودهم ؛ فهي بمجرد ما لا تصلح علة لخلقهم ، إذ من العتب أن يوجد إنسان لمجرد حفظ حياته وعقله والظاهر من أحكام دينه وانما يصلح مثل هذا علة لتنظيم حياتهم .

أما أساس الخلق من العدم كله فلا جرم أن له مقصدا آخر هو معرفة الله عز وجل وممارسة العبودية له ، وتهيئتهم بذلك للحياة الحقيقية التي ارتضاها لهم .

ثم يأتي دور هذه الأمور الخمسة في تنظيم جوانب حياتهم ، فمن استعان بها لأداء الوظيفة التي خلق من أجلها كان من الشاكرين الذين صرفوا جميع ما أنعم الله به عليهم الى ما خلقوا من أجله ، ومن استعان بها لغير ذلك كان موقفه من الندامة والحسرة يوم القيامة موقف من وصفه الله في كتابه بقوله : « يقول يا ليتني قدمت لحياتي » أي يا ليتني استعملت نعيم الدنيا لأحراز حياتي الآخرة .

ومن أدلة السنة حديث مسلم الذي سبق ذكره « حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئا^(٢) » وما رواه ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من جعل همه هما واحدا ، هم المعاد ، كفاه الله ما أهمه

١ - المؤمنون : ١١٥ .

٢ - راجع نص الحديث في الباب الأول من هذا الكتاب عند الحديث عن حقوق الله وحقوق العباد .

من أمر الدنيا والآخرة ؟ ومن تشاغت به الهموم ، لم يبال الله في أي أودية الدنيا هلك ^(١) . وما رواه عمرو بن ميمون الأزدي مرسلًا أنه صلى الله عليه وسلم قال : « اغتنم خمسا قبل خمس شبابك قبل هرمك ، وصحتك قبل سقمك ، وغناك قبل فقرك ، وفراغك قبل شغلك ، وحياتك قبل موتك ^(٢) » . ومنها قوله صلى الله عليه وسلم « الدنيا ملمونة ، ملمون ما فيها ، الا ذكر الله وما والاها ، وعالم أو متعلم ^(٣) » .

ووجه دلالة هذه الأحاديث على المطلوب ظاهر لا حاجة إلى الإطالة في شرحه .

وهذه الحقيقة هي التي تعيد إلى الوفاق التام ما يبدو من تعارض بين الأحاديث والآثار المشجعة على الكسب والاقبال على الدنيا ، والأحاديث الأخرى التي توحى بالزهد فيها . فالترغيب فيها من حيث إنها مزرعة وقنطرة للآخرة ، والتحذير منها من حيث الاقبال على لذائذها لذاتها ، وابتغاء تلبية مجرد داعي الشهوة والهوى . فلا تنافي بين القصدين ، انما المقصود منك معرفة الفرق بينهما ، فالقصد الأول يستهدف وضع نظام كامل للسعادة في الدنيا والآخرة لمن تمسك به ، والآخر معناه أن الشارع يطلب من العبد الدخول تحت هذا النظام والانقياد له لا لمجرد هواه .

وخلاصة الفرق أن مقصد أصل الخلق انما هو محض معرفة الله

١ - رواه ابن ماجه والترمذي بالفاظ متقاربة .

٢ - ذكره البغوي في تفسيره بهذا اللفظ مرسلًا ، وقال حديث صحيح ، وذكر الترمذي لفظًا قريبًا منه أوله : « بادروا بالأعمال سبعًا .. » من رواية أبي هريرة ، وقال حديث حسن غريب .

٣ - ابن ماجه والترمذي .

والتعبد له • أما مقصد التشريع الذي ترتب على الخلق ، فهو تحقيق ما به حياة الناس وسعادتهم •



محترزات هذه المقاصد :

فاذا اتضح المعنى الكلي للمصلحة الشرعية المعبرة ، وما تتفرع اليه من الأمور الخمسة المذكورة ، وما هو ثابت وراء هذه الأمور من المقصد الاسمى للكون - فمن السهل أن نوضح بعد ذلك ، المحترزات التي تخرج عن دائرة المصلحة الحقيقية •

وهي تنقسم الى نوعين :

الأول : ما يخالف في جوهره المقاصد الخمسة المذكورة • • كالتحلل من قيود العبادات والقصد الى متعة الزنا ، والاعتداء على النفس المحرمة بدون حق ، وتعاطي المسكرات • فكل ذلك ، وإن شابه المصلحة من حيث كونه مشتملا على بعض اللذائذ ، ولكنه داخل في الحقيقة ضمن نطاق المفاصد • اذ هو مناقض للمقاصد الخمسة التي بها انضبطت كلية المصالح الشرعية •

الثاني : ما لا يخالف في جوهره المقاصد الخمسة ، ولكنه ينقلب بسبب سوء القصد الى وسيلة لهدم روح تلك المقاصد أو الاخلال بها ، وهذا النوع لا يختص بأمور دون أخرى ، بل ان جميع ما هو مصلحة شرعية يمكن أن ينقلب - بسبب سوء القصد - الى المفسدة •

وأساس هذا النوع الثاني - بالاضافة الى ما أوضحناه من أن المقاصد الخمسة بمجموعها وسيلة للزوم الاسان موقف العبودية لله تعالى - حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : « انما الأعمال بالنيات وانما لكل امرئ »

مانوى (١) « فسلامة القصد وسوءه محكمان في اعتبار المصالح وعدمه شرعا .
ويقول الشاطبي مستدلا على هذا : « ان الآخذ بالمشروع من حيث
لم يقصد به الشارع ذلك القصد ، آخذ في غير مشروع حقيقة ؛ لأن الشارع
انما شرعه لأمر معلوم بالفرض ، فاذا أخذ بالقصد إلى غير ذلك الأمر
المعلوم لم يأت بذلك المشروع أصلا ، واذا لم يأت به ناقض الشارع في ذلك
الأخذ ، من حيث صار كالفاعل لغير ما أمر به والتارك لما أمر به (٢) » .

وسنورد فيما يلي أمثلة تحمل في طيها الأدلة على ما نقول :

المثال الأول - سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يقاتل
شجاعة ويقاتل حمية ويقاتل رياء أي ذلك في سبيل الله ؟ فقال : « من قاتل
لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله (٣) » فظاهر الجهاد واحد ،
ولكنه يتردد بين المصلحة والمفسدة حسب اختلاف القصد ، ومثل هذا سائر
الطاعات والعبادات التي يجبطها الرياء ، اذ هي بدلا من أن تحرز لصاحبها
الأجر تعرضه للعقوبة .

المثال الثاني - ما رواه الطبراني في معاجمه الثلاثة أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم كان جالسا مع أصحابه ذات يوم فنظروا الى شاب ذي جلد
وقوة وقد بكر يسعى ، فقالوا ويح هذا ، لو كان شبابه وجلده في سبيل الله .
فقال صلى الله عليه وسلم : « لا تقولوا هذا فانه ان كان يسعى على نفسه
ليكفها عن المسألة ويغنيها عن الناس فهو في سبيل الله ، وان كان يسعى على
أبوين ضعيفين أو ذرية ضعاف ليغنيهم ويكفيهم فهو في سبيل الله ، وان كان
يسعى تفخيرا وتكاثرا فهو في سبيل الشيطان (٤) » . فقد ردّد رسول الله

١ - متفق عليه .

٢ - الموافقات ص ٣٣٤ ج ٢ .

٣ - متفق عليه .

٤ - رواه الطبراني في معاجمه الثلاثة من حديث كعب بن عجرة .

صلى الله عليه وسلم سعيه في الكسب بين المصلحة والفسدة ، حسبما يقصده من وراء كسبه •

المثال الثالث - أن التجميل في الملبس والتمتع بأطياب الطعام وفاخر المسكن ، مما يصلح أن يقصد به الوصول الى المقاصد الخمسة المذكورة ، ولكنه ينقلب الى عكس ذلك عندما يراد به التفاخر والتباهي على الآخرين • فيصبح مناط شر وذم بعد أن كان سبب خير وصلاح ، مع أن اللباس والطعام والمسكن في كلا الحالتين يؤدي مصلحة حفظ النفس • ولذا يقول صلى الله عليه وسلم فيما يرويه مسلم : « لا ينظر الله الى من جرَّ ثوبه خيلاء » مع أنه قال في حديث آخر : « لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر ... » فقال له رجل انه يعجبني أن يكون ثوبي حسنا ونعلي حسنة ، قال ان الله يحب الجمال • ولكن الكبر من بطر الحقّ وغمص الناس ^(١) ، ذلك لأن بطر الحقّ وغمص الناس قصدان في النفس يصلح كل منهما أن يتجلى في أي عمل من الأعمال ، كاللباس والطعام والمسكن ، فيكون شرا ان صاحب قصد الكبر ، ويكون خيرا ان خلص من ذلك •

ولعل هذه بعض الحكمة في تحريم الشارع بعض أنواع اللباس على الرجال كالحرير والذهب ، اذ من شأن كل منهما أن يوقظ شعور الخيلاء والتباهي في النفس ، فتذهب بسبب ذلك جدوى المصلحة التي فيها • ولا معنى لاختلاف غير الذهب والحرير عنهما اذا قصد به المستعمل ما من أجله حرم الذهب والحرير •

وانما جاز هذا للمرأة لأن في تزينها مصلحة أساسية وفطرية لها ، وذلك من شأنه أن يصرفها عن قصد الخيلاء والتباهي على الغالب والدليل على هذا أن الحكم بالنسبة لها لا يختلف عن الرجل فيما لا علاقة له بأمر زيتها

المشروعة ، كاستعمال صحاف الذهب والفضة •

ومن أجل أن القصد محكم في قيم الأعمال الانسانية المختلفة ، كانت مظاهر المدنية والحضارة الانسانية عنصر فساد وشر في أيدي الأمم التي استولت على قلوبها الأهواء ، واستبدلت بعبادة الله عبادة المادة والشهوات ، حتى انقلب نور هذه المدنية والحضارة فيما بينهم الى نار تهدد العالم بالدمار ، مع أن هذه الحضارة والمدنية نفسها ، حينما يهيا لها مسلمون وفقوا عند حدود الاسلام في أعمالهم ومقاصدهم ، من شأنها أن تظللهم والعالم كله بظلال السعادة الوارفة والطمأنينة والاستقرار •

واعلم أنه لاعلاقة لهذا الذي ذكرناه ، بأمر الصحة والفساد المناطين بظاهر العمل الشرعي ، إذ رب تصرف يكون في ظاهره الشرعي صحيحاً ، ولكنه يكون باطلاً فيما يدين به صاحبه بينه وبين الله تعالى ؛ ومعلوم أن الجانب القضائي في الأحكام يتعلق بظاهر الأركان والشروط ، أما جانب الديانة فيها فيتعلق بكل من الظاهر والباطن •

ونحن إنما نعني بالمفسدة التي تنقلب اليها المصلحة بسبب سوء القصد المفسدة في حكم الديانة ، لا القضاء المجرد •

أما حكمها قضاء ، أي في ظاهر الأحكام الدنيوية ، فخاضع لتفصيل غير هذا • وخلاصته أن كل حكم كانت الصلة فيه بين العبد وربّه ، بحيث لا يتوخى من ورائه فائدة عاجلة وانما المقصود فيه نيل الأجر في الآخرة ، فالنية مشروطة فيه ، مثل عامة أنواع العبادات • أمّا ما يكون العلاقة فيه بين الناس ، بعضهم مع بعض كعامة أنواع المعاملات ، فالعمدة فيه على ظاهر الأركان والشروط ، دون أن يكون للنية أثر في الصحة أو الفساد قضاء ، وإن كان فساد القصد يجعل صاحبه مسؤولاً وآثماً أمام الله تعالى • •

ولهذا البحث تفصيل واسع ، سيأتي ان شاء الله في مكانه المناسب ،

عند الحديث عن الحيل الشرعية وموقعها من المصلحة وضوابطها •

* * *

بقي مما يتعلق بهذا الضابط الأول من ضوابط المصلحة الشرعية ،
بيان الحكم عند تعارض بعض هذه المقاصد الخمسة مع بعضها الآخر •
ومكان تفصيل هذا البحث عند ذكر الضابط الخامس للمصلحة ان شاء الله •

الضابط الثاني عدم معارضته للكتاب

ويتناول البحث فيه الأمور التالية :

- أولا - الدليل على صحة هذا الضابط .
- ثانيا - بيان المقصود بمعارضة المصلحة للكتاب .
- ثالثا - الرد على من زعم أن في فقه عمر ما يخالف الكتاب .

أولاً في بيان الدليل

إن جملة ما يدل على هذا الشرط دليلان : عقلي ، ونقلي :

أما العقلي فهو ما تقدم ذكره من أن معرفة مقاصد الشارع إنما تمت استنادا إلى الأحكام الشرعية المنبثقة من أدلتها التفصيلية ، والأدلة عائدة كلها إلى دليل الكتاب . فلو عارضت المصلحة المعتبرة شرعا كتاب الله تعالى ، لاستلزم ذلك أن يعارض المدلول دليله ، وهو باطل .

وأما الدليل النقلي فمنه ما ثبت بصريح القرآن نفسه ، من وجوب التمسك بأحكامه وتطبيق أوامره ونواهيه ، كقوله تعالى : (وَأَن أَتَمَّعُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ) وقوله (إِنَّا أَنزَلْنَاهُ بِالْحَقِّ لَنُحْكِمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنَ لِلْخَائِثِينَ خَصِيماً)^(١) وقوله : (فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ

١ - المائدة : ٤٩ .

٢ - النساء : ١٠٥ .

الى الله والرسول (١) وقوله : (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون (٢)) .

ومنه ما ثبت بالسنة :

فمن ذلك ما رواه شعبة عن معاذ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعثه الى اليمن قال : كيف تصنع ان عرض لك قضاء ؟ قال : أقضي بما في كتاب الله ، قال فان لم يكن في كتاب الله ؟ قال : فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال فان لم يكن في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : أجتهد رأيي ولا آلو ؟ قال فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم صدري ثم قال : الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله صلى الله عليه وسلم (٣) . فقد أقر النبي صلى الله عليه وسلم سبيل معاذ في القضاء ، وهو أن لا يعدل بكتاب الله شيئاً .

ومن ذلك ما رواه عروة عن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ان الله لا ينزع العلم بعد ان أعطاكموه انتزاعاً ، ولكن ينزعه مع قبض العلماء بعلمهم ، فيبقى ناس جهال يستفتون فيفتون برأيهم فيضلون ويضلون (٤) » ، فقد اعتبر الحكم بدون سند من دليل صحيح جهلاً مودياً للضلالة ، فضلاً عن الحكم بما يخالف ما ثبت في كتاب الله تعالى .

ومن أوضح أدلة السنة أيضاً على هذا الشرط ما رواه ابن عباس أن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن سحماء عند النبي صلى الله عليه وسلم - وساق ابن عباس حديث اللعان الى أن روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله عن زوجة أمية : « أبصروها ، فان جاءت به أكحل العينين سابغ

١ - النساء : ٥٩ .

٢ - المائدة : ٤٤ .

٣ - أخرجه في التيسير عن أبي داود والترمذي .

٤ - رواه البخاري .

الايّتين خدّلع الساقين فهو لشريك بن سحماء ، وان جاءت به كذا وكذا فهو لهلال بن أمية ، فجاءت به على النعت الأول ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لولا ما مضى من كتاب الله لكان لي ولها شأن ^(١) » يريد بالشأن والله أعلم أنه كان يحدثها لمشابهة ولدها الرجل الذي رميت به ولقنعة وجدان الرسول بذلك ، ولكن كتاب الله أسقط كل قول وراءه . ففي هذا الحديث دليل قاطع على أن المجتهد وان توهم المصلحة في حكم ما - ليس له اتباع تلك المصلحة اذا كان في ذلك تجاوز عن حكم قضى به كتاب الله تعالى ، حتى وان كان ذلك المجتهد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ومنه اجماع الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة على هذا الذي دلت عليه أدلة الكتاب والسنة . ولا عبرة بمن جاء من بعد هؤلاء فشد عن اجماعهم مثل نجم الدين الطوفي ^(٢) ولا داعي الي أن نطيل في عرض كلام الصحابة والتابعين والأئمة وسوق نصوصهم التي اجتمعت على أنه ليس بعد كتاب الله من دليل يصح اتباعه ، فكلامهم في هذا كثير ومعروف .



ثانياً : المقصود بمعارضة المصلحة للكتاب

تنقسم المصلحة التي قد تعارض الكتاب الى نوعين :

النوع الأول : مصلحة موهومة لا تستند الى اصل تقاس عليه .

وانما المقصود في هذا النوع أن تعارض المصلحة المتوهمة نصاً قاطعاً ،

١ - رواه البخاري ومسلم .

٢ - نجم الدين الطوفي من علماء القرن السابع ، وله رأي شاذ في أمر المصلحة وعلاقتها بالنص ، وسيأتي عرض مفصل لرأيه هذا مع مناقشته والكشف عن بطلانه .

أو ظاهرا ، جليا أو غير جلي ، من الكتاب •

أما النص فأمره واضح ، إذ إن دلالة قطعية ، واحتمال المجاز والنسخ والتخصيص والاضمار ، وإن كان واردا عليه من حيث الأصل ، ولكنه غير وارد الآن ؛ إذ احتمال النسخ والتخصيص وما يشبههما ، قد رفع بوفاء الرسول صلى الله عليه وسلم وانقطاع الوحي ، من ناحية ، وبالبحت الذي فرغ منه الأئمة السابقون من ناحية أخرى ، وإنما نغني بالنص ما اتضح أن لا اضمار فيه ولا تخصيص ولا تقديم أو تأخير • وهو فيما نقصده شامل للمحكم الذي يراه الحنفية أخص من النص بسبب عدم احتماله للنسخ •

فإذا اتضحت قطعية دلالة اتضح سقوط احتمال المصلحة المظنونة في مقابله حتى ولو كان لها شاهد من أصل تقاس عليه • إذ مما هو ثابت في بحث التعارض والترجيح أن الاجتهاد في الترجيح إنما هو فرع لصحة التعارض بين دليلين ، والدليل الظني لا يعارض القطعي بحال ، لامتناع اجتماع العلم والظن على محل واحد •

يقول الامام الغزالي في المستصفى : (فإن قيل فهل يجوز أن يجتمع علم وظن ؟ قلنا لا • فإن الظن لو خالف العلم فهو محال لأن ما علم كيف يظن خلافه • وظن خلافه شك فكيف يشك فيما يعلم ، وإن وافقه فإن أثر الظن يمتحي بالكلية بالعلم فلا يؤثر معه ^(١)) •

مثال دلالة النص ، دلالة قوله تعالى : « وأحل الله البيع وحرم الربا »^(٢) ، على الفرق بين البيع والربا في الحل والحرمة ، ودلالة قوله تعالى : « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة »^(٣) ، على

١ - المستصفى ج ٢ ص ١٢٦ و ١٢٧ •

٢ - البقرة : ٢٧٥ •

٣ - النور : ٤ •

وجوب جلد القاذف ثمانين جلدة ، ودلالة قوله تعالى : « فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع »^(١) ، على جواز اجتماع أربع زوجات في عصمة الزوج . ودلالة قوله تعالى : « يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين »^(٢) ، على أن الابن يأخذ من الميراث ضعف البنت .

فلا أثر البتة لما قد ينقدح في ذهن بعض الباحثين من مصلحة تخالف دلالة مثل هذه النصوص . لأن دلالة المصلحة على الحكم دلالة ظنية مهما قويت وترجحت ، ودلالة النص قطعية .

وأما الظاهر : وهو ما دل على معنى بالوضع الأصلي أو العرفي واحتمل غيره احتمالا مرجوحا^(٣) - فإن دلالته على ما هو ظاهر فيه وإن لم تكن قطعية ، ولكن وجوب العمل بمقتضى تلك الدلالة قطعي ومتفق عليه^(٤) ، على حين لم يقل أحد بوجوب العمل بالمصلحة المجردة إذا خالفت ظاهرا في كتاب الله تعالى ، فلا تعارض إذاً بين قطعية وجوب العمل بالظاهر وظنية وجوب العمل بالمصلحة المجردة ، لما قلنا من أنه لا يصح التعارض بين قطعي وظني ، وبالتالي فلا معنى للترجيح بينهما ، بل لا مفر من أعمال العمل بالمصلحة المتوهمة للمصير إلى العمل الواجب قطعاً بظاهر كتاب الله .

الفرق بين الاجتهاد ضمن دلالات الالفاظ والخارج عليها :

ولمعترض أن يقول : ان مدلول الظاهر الواجب اتباعه يختلف حسب اختلاف نظر المجتهد فيه ، اذ ما دامت دلالاته مترددة بين أكثر من مدلول واحد فقد تعلق الاجتهاد باستخراج حكمه وتعيينه ، وإن كانت علاقته بأحد

١ - النساء : ٣ .

٢ - النساء : ١١ .

٣ - هذا التعريف للآمدي . الاحكام ص ٧٣ ج ٣ .

٤ - راجع الازميري على المرأة ج ١ ص ٣٩٧ .

المدلولات أقوى وأوضح من حيث الأصل ، أذ ربما ترجَّح غيره بقرائن خارجية تقويه وتضعف المتبادر الأصلي • ولذلك ثبت الاجتهاد - ومن ثم وقع الخلاف - في مدلولات كثير من ظواهر الكتاب والسنة ، كخلافهم في المدلول المراد بقوله تعالى : « أو لامستم النساء »^(١) ، والمراد بقوله صلى الله عليه وسلم لغيلان حين أسلم على عشر نسوة : « أمسك أربعا وفارق سائرهن »^(٢) ، ••• وإذا كانت القرائن المختلفة التي يراها المجتهد ، محكمة في تحديد المقصود من ظواهر الكتاب فما الفرق بين أن تكون القرينة هي المصلحة التي قصدتها الشارع في جملة أحكامه أو أي قرينة أخرى ؟

والجواب : أن الاجتهاد فيما تعرَّض له الكتاب بنص أو ظاهر من القول ينقسم الى قسمين :

أحدهما : اجتهاد ينتهي بالتزام ما يعارض الكتاب ، وذلك اما بأن يعارض دلالة النص الواضحة ، أو يعارض جميع دلالات الظاهر المحتملة ، فهذا اجتهاد باطل لم يقل به أحد لا في مجابهة النص ولا الظاهر ، والاجتهاد القائم على هذا الأساس منقوض من أصله ، كما ينص على ذلك الأصوليون في باب نقض الاجتهاد •

ولا فرق فيما أرى بين أن يخالف المجتهد ظاهرا جليا - كما قيد بذلك صاحب جمع الجوامع^(٣) - أو ظاهرا أدنى من ذلك ، مادام أن جميع

١ - فسر الشافعية الملامسة بمعناه الحقيقي ، وذهب الحنفية الى أنها مجاز عن الوطء •

٢ - فقد ذهب الشافعي الى أن المراد امساك الأربعة دون تجديد لنكاحهن ، وذهب أبو حنيفة الى أن المقصود تجديد نكاحهن بعد ترك ما زاد عليهن •

٣ - راجع ج ٢ ص ٣٩١ ط الحلبي ، عند قوله : مسألة لا ينقض =

احتمالاته معارضة لما ذهب اليه المجتهد ، بل ولو أمعنا النظر لوجدنا هذا الظاهر المحتمل في دلالاته الايجابية ، نصا قاطعا في الدلالة على نفي الوجه الذي لا يَحتمله ، واللفظ الواحد قد يكون - كما قال الغزالي (١) - نصا ، وظاهرا ، ومجملا ، بالإضافة الى ثلاثة معان تنبثق منه ، فمثل هذا الاجتهاد هو في حقيقته في مقابل نص لا ظاهر .

ثانيهما : اجتهاد مقيد ضمن دائرة النص أو الظاهر ، مهمته الامعان في تحديده وتجليته وسبر غور مدلولاته ، وجميع اجتهادات الأئمة في نصوص القرآن وظواهره إنما هو من هذا القليل وحده . وقد حصر الماوردي سبل هذا الاجتهاد في سبعة أقسام ، تدور كلها حول استخراج غلة النص أو ضبط مدلولاته أو الترجيح بين احتمالاته أو الكشف عن عمومه ومخصصاته ، وزاد عليها قسما ثامنا هو الاجتهاد فيما لم يرد فيه نص - بمعناه العام - من كتاب ولا سنة (٢) .

والاجتهاد الذي وقع في (الظاهر) من ألفاظ الكتاب والسنة لا يعدو هذا الحدث المشروع ، فهو ليس الا بذل الجهد لمعرفة أظهر احتمالات الملازمة مثلا في قوله تعالى : (أو لامستم النساء) وأظهر احتمالات المراد

= الحكم في الاجتهادات وفاقا ، فان خالف الحكم نصا أو ظاهرا جليا ... الخ . وربما كان قصده بمخالفة الظاهر الجني التمسك بالمرجوح الخفي من احتمالاته . فكانه يريد أن يقول : فان خالف الحكم نصا أو جلاء ظاهرا جلي ... الخ . وعلى هذا فهو يلتزم القول ببطلان اجتهاد الحنفية في مخالفتهم لظاهر حديث « في كل أربعين شاة شاة » اذ يقولون أن المقصود هو نفع الفقراء بما هو أعم من الشاة أو ثمنها . مع أن الحديث معتبر من الظاهر الجلي في وجوب اخراج عين الشاة .

١ - المستصفى ج ١ ص ١٥٧ .

٢ - راجع ارشاد الفحول للشوكانى ص ٢٤٠ ط السعادة .

بقوله صلى الله عليه وسلم (أمسك أربعا وفارق سائرهن) ، ومعلوم أن مجرد توهم المصلحة لا يمكن أن يتحكم في مدلولات النصوص والألفاظ .

فإن عاد السائل ليقول : فما هو الحد الذي يقف عنده احتمال دلالات الألفاظ حتى يصبح ما وراءه مخالفا لها ومعارضاً إياها ؟ وما هي طبيعة هذا الحد ؟

فلنا في الجواب : إن أمر هذا الحد من أهم ما يتوقف على فهمه عمل المجتهد ، والذين اتخذوا مما يسمونه « روح التشريع والنص » سبيلا اشتطوا به عن التقيد بكتاب الله تعالى - لم يمرقوا عنه هذا المروق الآثم لأهمالهم الوقوف عند الحد الذي يفصل بين ما يصدق أن يكون روح التشريع ومدلول النصوص ، وما لا يمكن إلا أن يكون خلاف روحه ومدلولات نصوصه .

وهذا الحد يتلخص في جملة الشروط التي ذكرها علماء الأصول لصحة التأويل . وفي مقدمتها كون التأويل موافقا لوضع اللغة وعرف الاستعمال وعادة صاحب الشرع ^(١) ، وجملة الشروط التي ذكروها لصحة التعليل ، وفي مقدمتها أن لا تعود العلة على الأصل بالابطال ^(٢) .

وبيان ذلك أن الله قد تعبدنا في فهم ما خاطبنا به ، باللغة العربية إذ جعلها هي ترجمان كلامه النفسي إلينا ، وهو معنى قوله : « كتاب أنزلناه مبارك ليدبروا آياته » ^(٣) ، . وسواء قلنا إن ألفاظ هذه اللغة وضوابطها ، توقيفية أو اصطلاحية ، فإنها هي المحكمة في فهم معانيها ومدلولاتها ، وإن اتسعت دلالاتها في كثير من الحالات لأكثر من معنى واحد . لا يقال إن

١ - ص ١٦٥ من المرجع السابق .

٢ - راجع ابن الحاجب ص ٢٢٨ ج ٢ وغيره من كتب الأصول .

٣ - ص : ٢٩ .

انفتاح باب المجاز في اللغة يجعل كل تفسير لألفاظها محتملا ، لأن المجاز لا يصار إليه عرفا ولا شرعا ، الا بعد قيام القرائن على استبعاد ارادة الحقيقة .

والقرينة الصارفة عن المعنى الظاهر أو الحقيقي في كلام الله تعالى ، إما أن تكون حكما شرعيا ثابتا بدليل آخر من كلامه تعالى أو سنة نبيه ، وذلك كالقرينة الصارفة عن المعنى الحقيقي للمباشرة في قوله تعالى : « ولا تبashروهن وأنتم عاكفون في المساجد »^(١) ، الى المعنى المجازى وهو الوطء . • واما أن تكون دليلا عقليا ، كالقرينة الصارفة عن الحقيقة في مثل قوله تعالى : « واسأل القرية التي كنا فيها »^(٢) ، وقوله : « الله يستهزئ بهم »^(٣) ، • واما أن تكون دليلا لغويا بحيث يكون الاستعمال اللغوي نفسه غير صالح للحقيقة كقوله : « فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم »^(٤) ، اذ القصاص لا يسمى اعتداء الا من قبيل المجاز والمشاكلة • واما أن تكون دلالة العرف العام ، كالدلالة الصارفة للدابة والفائط عن معناها اللغوي الى معنى الحمار والنجو • وانما يعتد هنا بالعرف الذي كان لدى العرب في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم ، أما الأعراف التي تجددت بعد ذلك ، فلا أثر لها في صرف ظاهر القرآن عن الحقيقة اللغوية كما هو واضح •

فاذا انتفت هذه القرائن الأربعة ، وجب العمل بظاهر اللفظ من حيث المفردات والتركيب ، ولم يجز فرض إضمار أو مجاز أو اشتراك ، أو تقديم أو تأخير ، أو تخصيص عموم ، أو تعميم خصوص أو غير ذلك من أوجه الخروج باللفظ عن حقيقته اللغوية - لمجرد توهم أن المصلحة في

١ - البقرة : ١٨٧ •

٢ - يوسف : ٨٢ •

٣ - البقرة : ١٥ •

٤ - البقرة : ١٤٩ •

ذلك . لأن هذا يكون حيثئذ تجاوزا عن تأويل الظاهر إلى مناقضته وإهماله .

ولولا قيود هذه القرائن ، لكان لكل شخص أن يفسر ما يلقي إليه من القول ، حسبما يخيله إليه هواه الذي يترأى له في شكل المصلحة ، مستغلاً لذلك باب المجاز والاستعارات والكنائيات ، وبذلك تضعيف قيمة اللغة ويفقد الناس اصطلاحات التفاهم والتخاطب فيما بينهم . على أن المجاز مهما جانب الحقيقة الأصلية ، فإن حبلاً قوياً من الصلة يظل رابطاً بينهما ، كما هو معلوم من تحليل أنواع المجاز في كتب البلاغة ، وليس كذلك بتر الكلام عن جميع قيوده وروابطه اللغوية ليصار إلى ربطه بمعنى آخر لا صلة بينهما إلا خيال مصلحة مجردة قائمة في رأس المتخيل لها .

والذين يحتاجون بضرورة البحث عن روح التشريع والنصوص ، يفوتهم أن مدلولات النصوص اللغوية هي في ضرورة الأخذ بها كضرورة الجسد لبقاء الروح . فلا معنى لروح التشريع وروح النص بعد تعطيل مدلوله اللغوي المقصود أولاً وبالذات . ولذلك شرط عامة علماء الأصول ، لصحة العلة المأخوذة من الأصل ، أن لا تعود تلك العلة عليه بالابطال . إذ الأصل محل وممكن للعلة ، فكيف يصح اعتبارها إذا كانت معطلة وملغية لمحلها الذي به تقوم وعليه تأسست ؟

مثال ذلك ما لو أفتى أحدهم بصحة صرف أموال الزكاة إلى المشاريع العامة ، كبناء المستشفيات والقناطر وشبه ذلك ، مجادلاً عن معارضته لصريح قوله تعالى : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين .. » الآية ، بأن ما يراه هو المصلحة المتوخاة ، وأن ذلك هو روح التشريع ، وأن الارتفاع بشأن المجتمع عامة هو العلة في مشروعية الزكاة .

فقل هذه الاجتهادات في نصوص الكتاب والسنة باطل من أساسه ، إذ المصلحة ، وروح التشريع ، وعلة الحكم - كل ذلك ألفاظ استنبطت

مدلولاتها من نصوص الشريعة ، وإذا كان هذا هو سر اعتبارها والأخذ بها ، فإن معاني النصوص ومنطوقاتها القريبة أولى وأجلد بالاعتبار فضلاً عن حرمة تركها وإهمالها . فإذا رأينا بين الاعتبارين تعارضاً ، كان ذلك دليلاً قطعياً على بطلان المصلحة أو العلة المستنبطة .



النوع الثاني : مصلحة مستندة الى أصل قيسست عليه بجامع بينهما .

فهذا الذي انتهينا من ذكره إنما هو فيما إذا كان الكتاب معارضاً بمصلحة لا شاهد لها من أصل تقاس عليه ، أما إذا كانت فرعاً لأصل ربطت بينهما علة قياسية صحيحة ، وكان التعارض بينهما جزئياً ، كالذي يكون بين الخاص والعام ، والمطلق والمقيد ، فالتعارض في الحقيقة حينئذ بين دليلين شرعيين ، هما الظاهر من الكتاب والقياس الصحيح لا بين نص من كتاب ومجرد مصلحة متخيلة . وأمر التأويل والترجيح في هذه الحال عائد الى اجتهاد الأصولي الثبت في فهمه وعلمه . ولقد ذهب مالك والشافعي وأبو حنيفة الى صحة تأويل الظاهر بما ينسجم مع مقتضى القياس من تخصيص وأضمار وغير ذلك . وبذلك يكون قد تم إعمال الدليلين على وجههما الشرعي .

مثال ذلك قوله تعالى : ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم . فظاهر هذه الآية الشمول لكل أنواع الأموال ولجميع الأوقات .

وهذا معارض بحكم جواز أخذ المضطر من مال الغير عنوة قدر ضرورته ، قياساً على جواز أكل الميتة للمضطر ؛ فمثل هذا داخل في حيز الاجتهاد ؛ والظاهر ، كما ذهب اليه أكثر الأئمة ، أن عموم الآية يخص

بمقتضى هذا الحكم الذي اثبتته القياس الصحيح على نص صريح في القرآن •
ومردّ مثل هذا التأويل إلى النوع الأول من القرائن الأربعة التي يجوز
الاعتماد عليها في تأويل الظاهر ، وهو القرينة الشرعية •

والخلاصة أن العمل بمقتضى دلالة الظاهر واجب اتفاقا ، ما لم تقم
قرينة من الشرع ، أو العقل ، أو اللغة ، أو العرف العام تخرجه عن
ظاهره ، فيؤوّل حينئذ حسبما تقتضيه تلك القرينة • ولما كان مجرد تخيل
المصلحة المعارضة لدلالة الظاهر ليس قرينة من هذه القرائن الأربع ، كان
الأخذ بها مناقضة للظاهر لا تأويلا له ، وهو غير جائز اتفاقا •



ثالثاً : الرد على من زعم

أن في فقه عمر رضي الله عنه ما يخالف الكتاب

وانما قال هذا بعض من جاء على قدم الطوفي من المتأخرين ،
والمعاصرين الذين يرون المصلحة دليلا شرعيا مستقلا ، يناكب النص في
القوة بل وقد يرجح عليه ، حيث اتخذوا من بعض اجتهادات عمر رضي
الله عنه أقوى برهان لهم على ذلك •

فقد جاء في كتاب « المصلحة في التشريع الاسلامي ونجم الدين
الطوفي » للدكتور مصطفى زيد قوله :

(ولم يقف الصحابة عند هذا الحد في رعاية المصلحة حيث لا نص
ولا اجماع ولا قياس ، فقد أوقع عمر الطلاق الثلاث بلفظ واحد ثلاثا ،
مخالفا بذلك ما جرى عليه العمل في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وعهد
ابي بكر ، بل في صدر من عهده هو ايضا ، لأنه رأى أن هذه هي الوسيلة

لمنع المسلمين من الحلف بالطلاق الثلاث ، أي للمصلحة وحدها • وأجاز قتل الجماعة بالواحد إذا اشتركوا في قتله ، لأنه رأى في عدم قتلهم به اهداراً لدم معصوم ، وتشجيعاً على القتل الحرام بالاشتراك فيه ، ولم يقطع يد سارق أو سارقة في عام المجاعة لأنه رأى أن هذه السرقة كانت لحفظ الحياة ، وحفظ الحياة مقدم على حفظ المال ، هذا مع أن آية القصاص صريحة في أن النفس بالنفس ، وآية حد السرقة صريحة في الأمر بقطع يد السارق والسارقة دون قيد (١) •

ويقول الاستاذ علي حسب الله في كتابه « أصول التشريع الاسلامي » تحت عنوان : المصلحة عند التعارض ما نصه :

(اذا استعرضنا ما قدمناه من الفروع الماثورة في رعاية المصلحة وجدنا منها ما اعتبرت فيه المصلحة مع معارضتها للكتاب أو السنة أو القياس • فمن النوع الأول اسقاط عمر سهم المؤلفة قلوبهم محافظة على مال الدولة حينما وجد أن اعطاءهم لا يأتي بالغرض المقصود منه ، وقد يؤدي الى نقيضه ، وذلك معارض لقوله تعالى في آية الصدقات « والمؤلفة قلوبهم » • ومنه اسقاط حد السرقة عام المجاعة ، محافظة على النفس • • وذلك معارض لقوله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » ، ومنه قتل الجماعة بالواحد • • وذلك معارض لقوله تعالى : « الحر بالحر والعبد بالعبد » (٢) •

ويقول أحمد أمين في كتابه فجر الاسلام :

(• • بل يظهر لي أن عمر كان يستعمل الرأي في أوسع من المعنى الذي ذكرنا ، ذلك أن ما ذكرنا هو استعمال الرأي حيث لا نص من كتاب ولا سنة ، ولكننا نرى عمر سار أبعد من ذلك فكان يجتهد في تعرف

١ - المصلحة في التشريع الاسلامي للدكتور مصطفى زيد ص ٣١ فقرة : ٢١ •

٢ - أصول التشريع الاسلامي ص ١٥٦ •

المصلحة التي لأجلها كانت الآية والحديث ثم يسترشد بتلك المصلحة في أحكامه ، وهو أقرب شيء الى ما يعبر عنه الآن بالاسترشاد بروح القانون لا بحرفيته ^(١) •

والواقع أن عمر رضي الله عنه لم يخالف النص في اجتهاد رآه ولا في حكم قضى به ، وما توهمه بعض الكاتين من ذلك مخالفا لنص الكتاب ، هو بعينه الدليل على شدة تمسكه بالنص وحرصه على أن لا يخرج عليه •

وانما يتأتى التمسك الشديد بالنص ودقة الأخذ به ، ممن أتقن معرفة طرق دلالاته وفطن لبيانه ومخصصاته ، والأث وصل من حيث يريد التمسك بالنص الى مخالفته وإهماله • ذلك أن من فاته ملاحظة مجموع ملاسبات النص من مخصص أو بيان أو مفهوم ، أو علة صحيحة ومعتبرة من الشارع - تنكب لا محالة عن جوهر الدليل كله • وقد كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه من أبرع الصحابة في فقه النص والدقة في فهمه ، وكان لهذا من أشدهم التزاما به ووقوفا عنده ، وأبعدهم عن الرأي المخالف له • ذكر الشافعي في كتاب اختلاف الحديث أنه قضى أن الدية للعاقلة ولم يورث المرأة من دية زوجها ، فأخبره الضحاك بن سفيان أن رسول الله كتب اليه أن يورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها ، فرجع اليه عمر • وسأل مرة من عنده علم عن النبي صلى الله عليه وسلم في الجنين ، فأخبره حمل بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى فيه بغرة • فقال عمر بن الخطاب : ان كدنا أن نقضي في مثل هذا برأينا ^(٢) •

أفيعقل أن يرجع عن رأيه لحديث نقل اليه أحادا ، ثم يخالف نصا بل نصوصا في كتاب الله تعالى انتصارا لرأي رآه أو مصلحة أهمه شأنها ؟!

١ - فجر الاسلام ص ٢٣٨ •

٢ - اختلاف الحديث ص ١٩ ، ٢٠ على هامش الام ج ٧ • وانظر الرسالة ص ٤٢٦/ف ١١٧٤ •

ولكن المسألة هي أن النظر السطحي الى النص ، كما يوهم أن كثيرا مما يخالفه موافق له ، كذلك يوهم أن كثيرا مما يندرج في مدلوله القريب مخالف له .

وفيما يلي أستعرض أهم المسائل التي قيل ان عمر خالف فيها نص الكتاب لاتباع المصلحة ، موضعا مدى تمسكه فيها بالنص والتزامه اياه :

المسألة الاولى : الغاؤه لسهم المؤلفة قلوبهم من الزكاة ، فقد توهم بعضهم أن ذلك منه معارض لقوله تعالى : « والمؤلفة قلوبهم » عطفا على الفقراء في قوله : « انما الصدقات للفقراء .. » الآية .

والواقع أن قضاء هذا متفق مع منطوق الآية وروحها .

وبيان ذلك أن الله تعالى أناط حق الزكاة بشعاني فئات من الناس ، منهم : الذين تُتَآلَف قلوبهم من الداخلين حديثا في الاسلام . ومناط هذا الحق في كلام الله تعالى ليس ذوات الداخلين في الاسلام باعيانهم ، ولا مجرد دخولهم . وانما هو صفة استجلاب المسلمين لقلوبهم ، اذ معنى « والمؤلفة قلوبهم » : والذين تستجلبون قلوبهم بالألفة والمودة . فاستجلاب قلوبهم اذا ليس حكما ثابتا بالشرع ، وانما هو مناط لحكم علقه الله عليه ، فكلما تحقق هذا المناط تحقق الحكم المتعلق به ، وهو اعطاؤهم من الزكاة ، وكلما فقد - بأن لم يجد المسلمون حاجة الى التودد اليهم - فقد ما كان متعلقا عليه ، فوصف التآلف للقلب ، شأنه كوصف الفقر ، والعمل على جمع الزكاة ، والجهاد في سبيل الله ، في أنها هي مناطات استحقاق الزكاة في تلك الأصناف لا أعيانهم المجردة .

ولقد كان اجتهاد عمر في هذا متعلقا بتحقيق المناط . فلقد رأى أن الاسلام وصل شأنه الى القمة في القوة والمنعة ، سواء من الناحية المعنوية المتعلقة بسطوع حجته وبرهانه ، أو من الناحية المادية المتعلقة بكثرة أهله

وسعة انتشاره • أفلا يزال مناط حق الوافدين جديدا الى الاسلام ، في الزكاة ، متحققا بعد ؟ وهو كما قلنا حاجة التودد اليهم كي لا يندوا عن الاسلام بعد أن دخلوا فيه • ومعلوم أن الاجتهاد المتعلق بتحقيق مناط الحكم لا علاقة له بأمر النص ، وإنما هو استجلاء لحقائق الاشياء وادراكها على ما هي عليه لتعلق حكم شرعي بها ، كاستجلاء حقيقة البلوغ في الصبي ، وتعيين المثلي لضمان التلف • ولذلك قال الشاطبي : « ان الاجتهاد في تحقيق المناط لا يفتر الى العلم بمقاصد الشارع كما أنه لا يفتر فيه الى معرفة علم العربية ، لأن المقصود من هذا الاجتهاد العلم بالموضوع على ما هو عليه ^(١) » •

ولقد تبين لعمر رضي الله عنه ، ان مناط حق هؤلاء في الزكاة لم يعد متحققا في عهده ، فالاسلام في منعة وعزة لا يحتاج معهما الى أن يخطب ودهم بالمال • فالنفي عطاءهم ، موافقة لنص الآية التي ربطت حق عطائهم بتألف المسلمين اياهم ، ومثل هذا ليس فيه أدنى مساس بالحكم من حيث ذاته ، وإنما هو ممارسة له على الوجه المشروع ، كما يمارس المسلم حكم التيمم اباحة ومنما حسب حال العلة وجودا وعد

ولذلك قال صاحب مسلم الثبوت عن حكم عمر في هذا : انه من قبيل انتهاء الحكم لانتفاء العلة ، وقال الشارح : وفي التعبير عنهم بالمؤلفة قلوبهم اشارة الى ذلك ^(٢) •

ولكن هذا لا يقضي أن لا يختلف المجتهدون في أمر المؤلفة قلوبهم ، اذ ان عمل عمر كما قلنا اجتهاد في تحقيق المناط ، وقد ينقدح من هذا الاجتهاد لدى غيره ما يخالف رأيه ، كالذي ذهب اليه عامة الشافعية ، من

١ - الموافقات ج ٤ : ١٦٥ •

٢ - مسلم الثبوت ج ٢ : ٨٤ •

أن المسلمين بحاجة الى استمالة من دخل في الاسلام حديثا ، في كل وقت ، ومن ثم فالحكم المتعلق به باق ، وقد يظهر لغيرهم مثل ما رآه عمر رضي الله عنه ، كالذي ذهب اليه عامة الحنفية •

والمهم أن الاجتهاد في هذا الأمر أيا كانت ثمرته لا يعارض النص بحال لأنه اجتهاد في تحقيق مناط الحكم •

المسألة الثانية : عدم قطعه يد السارق عام المجاعة ، مع أن الله تعالى يقول : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » (١) ، وفي ذلك - حسب ما ظنه البعض - معارضة لنص الكتاب ، ولا بد أن عمر رجح المصلحة عليه •
والحقيقة أن آية « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » ليست نصا بالمعنى المقابل للمظاهر ، بل هي عام قابل للتخصيص ، فهي لا تستقل وحدها - قبل البحث عن الميّنات والمخصصات - بالدلالة على حكم السرقة بالتفصيل الشامل لكل الجزئيات •

ولدى البحث ، نجد في السنة مخصصات أو ميّنات كثيرة لهذه الآية ، سواء من فعل الرسول صلى الله عليه وسلم أو قوله • منها ما يتعلق بالقدر الذي ينبغي أن لا يقل عنه المسروق ، ومنها ما يتعلق بنوع المكان الذي ينبغي أن يسرق منه ، ومنها ما يشرط أن لا يكون في المال شبهة حق للسارق •

وإذاً فإن التمسك بظاهر الآية وحدها دون النظر الى ما يتعلق بها من مخصصات وميّنات في السنة الصحيحة انما هو تنكّب عن جملة الدليل كما قلنا •

وانما يتعلق الغرض هنا من مخصصات هذه الآية ، بالحديث الذي صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من رواية ابن عباس : « ادروا

الحدود بالشبهات ، ، وفي لفظ آخر من رواية عائشة ، ادراؤا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فان وجدتم للمسلم مخرجاً فخلوا سبيله ، فان الامام لأن يخطيء في العفو خير من أن يخطيء في العقوبة (١) ، فهذا الحديث مخصص لكافة الآيات التي شرعت الحدود ، ومنها حد السرقة .

ولم يخالف أحد من الأئمة والمجتهدين في كل عصر ، أن حد السرقة يسقط بوجود شبهة حق للسارق فيما سرق ، ولكنهم اختلفوا بعد ذلك في تحقيق معنى الشبهة وضبط صورها وجزئياتها ، فالبحت هنا أيضا إنما هو في تحقيق المناط ، أي تحقيق السبب الذي علق عليه الشارع سقوط الحد ، وهو كما ترى متعلق بالحديث الذي جاء مخصصا للآية ، وليس فيه أي معارضة لها .

فكان مما رآه عمر رضي الله عنه ، أن من الشبه التي علق الرسول صلى الله عليه وسلم عليها الأمر بالناء الحد ، أن يسرق الرجل المال أثناء مجاعة عامة ، اذ تتعلق شبهة حق له حينئذ ، فيما سرقه ، وذلك أن المضطر يجوز له أن يأخذ من مال غيره ما يسد ضرورته ولو من دون اذنه ، سواء قلنا انه يعتبر قرضا عليه ، يلزم بوفائه بعد اليسر كما يقول الشافعية ، أم قلنا انه حق مملوك له ، كما يقول به كثير من الحنفية . فربما كانت هذه الضرورة أو قريب منها هي التي دفعته الى ما صنع .

وسواء كان الذين رأوا هذا الرأي من بقية الأئمة والمجتهدين قلة أم كثرة ، فان الكل اتفقوا على أن التحقيق في مظان الشبه وصورها موضع بحث واجتهاد . وقد اتفق جمهورهم على كثير من هذه الصور ، كسرقة الزوج من مال الزوجة وسرقة الولد من مال أبيه اذا كانت السكنى واحدة . واختلفوا في بعضها الآخر كالسرقة من بيت المال ، وسرقة القريب من

قريبه اذا اختلف مسكنهما ^(١) ، والسرقه في زمن المجاعة ، وواضح أن هؤلاء الأئمة لم يعارضوا باجتهاداتهم هذه نص الكتاب •

المسألة الثالثة : قولهم انه قضى بقتل الجماعة بالواحد معارضا بذلك قول الله تعالى : « الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى » ^(٢) ، أو قوله تعالى : « وكبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس » الآية ^(٣) ترجيحاً للمصلحة الداعية الى ذلك !

فأما قولهم ان مصلحة الزجر التي من أجلها شرع القصاص لا تتحقق اذا لم يقتل الجماعة بالواحد ، فهو صحيح • وأما القول بأن في ذلك معارضة لنص الكتاب وأن عمر رضي الله عنه آثر المصلحة أمام هذا التعارض ، فهو غير صحيح •

وبيان ذلك أن قوله تعالى : « وكبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس » • •

١ - قال الحنفية : لا يقطع السارق اذا سرق من مال ذوي الأرحام ، مطلقاً • وقال الشافعي ذلك في الأصول والفروع فقط • أما المالكية فذهبوا إلى أن الذي لا يقطع ، إنما هو الاب فيما سرق من مال ابنه فقط ، واستدلوا بقوله عليه الصلاة والسلام « أنت ومالك لأبيك » •

أما ما يكون من السرقه بين الزوج والزوجة ، فمذهب الحنفية انه لا قطع في ذلك • وفصل مالك ، فقال بعدم القطع إذا اتحد المسكن ، وقال بالقطع إذا كان كل واحد ينفرد ببيت فيه متاعه • أما الشافعي ، فقد نقل عنه في ذلك قولان • • والذي رجحه النووي منهما ، هو قطع أحد الزوجين بسرقة مال الآخر مطلقاً ، إذا كان محرراً عنه •

راجع : المبسوط ج ١٥١/٩ ونهاية المحتاج : ج ٤٢٣/٧ ، ٤٢٤
وبداية المجتهد ص ٤٤٢ •

٢ - البقرة : ١٧٨ •

٣ - المائدة : ٤٥ •

الآية ، ليس نصا على عدم مشروعية قتل الجماعة بقتلهم الواحد ، لأن هذه الآية - كما قال عنها عامة المفسرين والفقهاء - إنما هي إخبار عن شريعة قوم موسى ، والراجح أن شرع من قبلنا ليس شرعا لنا إذا لم يثبت في شرعنا ما يؤيده •

على أن الآية ليست في صدد نفي مقتل الجماعة بالواحد أو اثباته ، وإنما هي بصدد تعداد أنواع القصاص ، فمنها القصاص بالنفس ، ومنها بالاطراف كالعين والاذن • • الخ فهي إنما تنص على أن قتل النفس يوجب قتل النفس ، وقطع الاذن يوجب قطع الاذن • • وهكذا •

وأما قوله تعالى : « الحر بالحر والعبد بالعبد » • • الآية • فهو أيضا ليس نصا على نفي قتل الجماعة بالواحد ، إذ الآية إنما تعني انكار ما كان عليه العرب في جاهليتهم إذ كانوا يأخذون البريء بظلم القاتل عندما يقدمون على الثأر لمن قتل منهم ، إمعانا في التشفي والتعاضم • ولذا فهي ليست نصا أيضا في عدم قتل الرجل بالمرأة •

يقول الشافعي رضي الله عنه في كتابه الأم بعد أن بين أن الجماعة تقتل بالواحد والرجل يقتل بالمرأة •

« فإن قال قائل : أرأيت قول الله عز وجل كتب عليكم القصاص في القتلى • • هل فيه دلالة على أن لا يقتل حران بحر ولا رجل بامرأة ؟ قيل له لا نعلم مخالفا في أن الرجل يقتل بالمرأة • فإذا لم يختلف أحد في هذا ففيه دلالة على أن الآية خاصة • •

ثم ذكر سبب نزول الآية شاهدا على كلامه فقال : « أخبرنا معاذ بن موسى عن بكير بن معروف عن مقاتل بن حيان قال قال مقاتل : أخذت هذا التفسير من نفر - حفظ منهم مجاهد والضحاك والحسن - قالوا قوله تعالى :

كتب عليكم القصاص في القتل الآية ، كان بدء ذلك في حين من العرب
اقتتلوا قبل الاسلام بقليل ، وكان لأحد الحيين فضل على الآخر ، فأقسموا
بالله ليقتلن بالأنثى الذكر وبالعبد منهم الحر ، فلما نزلت هذه الآية رضوا
وسلموا ^(١) .

فاذا سقطت دعوى المعارضة بين ما قضى به عمر ونص الكتاب ، فان
غاية ما في الامر أن تكون الآية ساكنة عن هذا الحكم ، وحيث يكون سنده
الاستحسان عند من يقولون به أو المصالح المرسله عند الآخرين ، وبهما
استدل كثير من الفقهاء ^(٢) .

هذا غاية ما قد يمكن قوله في إبعاد حكم قتل الجماعة بالواحد عن
دلالة الكتاب . ومع ذلك فالذي يراه الباحث بعد التدقيق أن كلا من آيتي
القصاص السالفتين يحمل دلالة واضحة على هذا الحكم . واليك بيان ذلك :

علق الله في الآيتين حكم القصاص بالقتل على قتل مثله ، فجعل القتل
علة للقصاص ، وعليته ثابتة بطريق النص ، لأن الآية دالة عليها بباء السببية .
فمعنى الآية : تقتل النفس بقتل النفس ، أو يقتل الحر بقتله الحر . والقتل
انما هو الفعل الذي يؤدي الى ازهاق الروح . ومما لا ريب فيه أن كل فرد
من الجماعة التي اشتركت في قتل الواحد ، قام بالفعل المزهق للروح لو لم
يشاركه في فعله أحد - اذ هذه هي صورة البحث ^(٣) - ولكن الشبهة تحوم

١ - الأم ج ٦ ص ٢١ .

٢ - راجع تخريج الفروع على الاصول للزنجاني ص ١٧٠ و ١٧١
و ١٧٢ وما كتبه المحقق من تعليقات عليه .

٣ - محل القول بقتل الجماعة بالواحد أن يوجد من كل واحد منهم
فعل مزهق للروح فقد وحز ، أو لا يكون فعل كل مزهقا في أصله ، ولكنه
يكون بحيث لو أنفرد لأفضى الى القتل . راجع نهاية المحتاج للرملي ج ٧
ص ١٤ - ١٥ ط الحلبي .

هنا للبعض ، لأن هذه العلة الصادرة من القاتلين تواردت كلها على معلول واحد ، فلا يظهر أثر كل منهما على انفراد ، وذلك يوهم - لأول وهلة - أن ليس ثمة إلا علة واحدة وإن تعدد القاتلون .

غير أن جمهور علماء الأصول متفقون على صحة توارد أكثر من علة على معلول واحد في الشرعيات ، وبعضهم أجاز ذلك في العلة العقلية أيضاً^(١) .

ومعنى هذا أن الأثر الشرعي للعلة لا يختلف ، سواء انفردت في تعلقها بالمعلول أو شاركتها فيه علة أخرى ، ولذلك اتفق عامة الفقهاء على أنه لو حلف أن لا يقتل شخصاً ثم اشترك مع آخرين في قتله حنت في يمينه ، أي فلو حلف جميعهم حنت الكل .

فإن قيل فلماذا لا يطالب كل منهم بالدية كاملة عند عفو ولي المقتول عليها ؟ فالجواب أن الدية إنما هي لصيانة المقتول عن أن يذهب دمه هدراً ، لا أنها جزاء على القتل .

ولقد أوضح السرخسي هذا في مبسوطه قائلاً : (.. وفي الخطأ يجب على كل واحد منهم الكفارة كاملة ولا تجب الكفارة إلا بقتل كامل . فأما الدية بمقابلة المحل فلصيانته عن الإهدار لا أن يكون ذلك جزاء الفعل ، والمحل واحد فلا يجب بمقابلته الأدية واحدة^(٢)) .

فاذا تبين هذا ، اتضح أن آية القصاص دالة على أن الجماعة تقتل بالواحد ، بحكم تنصيبها على العلة ، وبحكم وجود العلة كاملة في كل من أفراد الجماعة على حدة ، فكيف يقال عن هذا الحكم الذي قضى به عمر وأجمع عليه عامة الفقهاء ماعدا الظاهرية وبعض الحنابلة : أنه حكم معارض للنص ؟ بل ولعمري كيف يقول البعض أن دليله الاستحسان أو المصلحة المرسلة ؟

١ - انظر كتب الأصول في بحث شروط العلة بباب القياس .

٢ - المبسوط للسرخسي ج ٢٦ ص ١٢٨ .

المسألة الرابعة : قولهم انه الزم المطلق ثلاثا بلفظ واحد ، بما التزم به وهو ثلاث طلاقات ، مخالفا بذلك قوله تعالى : « الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريع باحسان » وذلك ترجيحاً للمصلحة الداعية الى عقوبة الذين استعجلوا ما استمهلهم الله فيه ، كي لا يستهينوا بالفاظ الطلاق ويكثر منها •

وقد استدلوا على مخالفته للقرآن بدليلين :

أولهما ما يفيد ظاهر قوله تعالى : « الطلاق مرتان » من التكرير مرة بعد مرة ، والثاني ما جاء في حديث ابن عباس : كان الطلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وستين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة ، فقال عمر بن الخطاب : ان الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة ، فلو أمضيته عليهم ، فأمضاه عليهم ^(١) فهذا الحديث يدل على أن المراد بقوله تعالى : « الطلاق مرتان » واحدة اثر أخرى ، فان اوقعها بلفظ واحد كان العدد غير معتبر ولم تقع الا واحدة • وعلى هذا فان عمر رضي الله عنه لم يخالف القرآن وحده بل خالف أيضا السنة التي قضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ودرج عليها الصحابة ردحا من الزمن! ••

تحقيق في عمل عمر ، وفي حكم الطلاق ثلاثا بلفظ واحد :

والحقيقة أنه ليس في قضاء عمر هذا أي مخالفة لكتاب أو سنة •

فأما الكتاب فليس في قوله تعالى : « الطلاق مرتان •• » الآية ، ما يدل دلالة قاطعة ولا ظاهرة ظهورا جليا ، على أن المراد مرة بعد مرة ، بحيث لو لم يقع كذلك لم يقع الطلاق أو لم يقع الثلاث • واذا سلمنا أن فيه إشارة الى ذلك ، فان مما يبطل هذه الإشارة ويلغيها دلائل كثيرة في كتاب الله تعالى وسنة رسوله •

فاما دلائل الكتاب ، فمنها قوله تعالى : « ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه » بعد قوله « يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن^(١) » . وقوله في آخر الآية التي تلي هذه « ومن يتق الله يجعل له مخرجا » فقد فسر ذلك عمر وابن مسعود وابن عباس وعائشة وأبو هريرة وغيرهم من الصحابة ، بأن الزوج اذا طلق بغير العدة أو لم يفرق بين الطلقات كما أمر ، فقد ظلم نفسه ولم يجعل الله له مخرجا مما أوقعه بنفسه ان لحقه ندم ، وذلك على العكس مما لو اتبع سبيل السنة في التطلق فقد جعل الله له مخرجا عند الندم وهو الرجعة .

ومنها قوله تعالى : « نؤتها أجزها مرتين^(٢) » اذ لم يقل أحد من المفسرين ان معنى الآية : نؤتها الأجر مرة بعد أخرى بانفصال بينهما ، وانما المقصود - والله اعلم - بيان تعدد جهة الاستحقاق في المثوبة والأجر لزوجات الرسول ان استقمن على طريق الحق ، كما بين قبل ذلك تعدد جهة الاستحقاق في العذاب لهن ان تكبن عن الطريق المستقيم بقوله : « من يأت منكن بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين » ولو تعين التفسير الذي ذهبوا اليه في آية الطلاق لكان هو نفسه متعيينا هنا أيضا .

واما دلائل السنة : فمنها حديث عويمر العجلاني الذي ذكره الشيخان في باب اللعان ، فقد قال بعد أن لاعن زوجته في مجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم : كذبت عليها يا رسول الله ان امسكتها ، هي طالق ثلاثا . ولا يخدش شيئا من دلالة هذا الحديث أن طلاق عويمر لا أثر له لوقوعه بعد بينونة أعظم من بينونة الطلاق ، اذ كان من مقتضى ضرورة التعليم والارشاد أن يخبره الرسول صلى الله عليه وسلم أن طلاق الثلاث بلفظ

واحد ليس بشيء ، أو هو طلاق واحد ، حتى وإن صادف محلاً صحيحاً ، كما أن تلفظ عويمر بالطلاق الثلاث دليل واضح على أنها كلمة مطروقة مستعملة ، ولا تكون كذلك إلا حيث يكون لها الأثر المطلوب ، وإلا فما الذي يشيعها فيما بينهم ويدفعهم إلى استعمالها وهم الصدر الأول الذي استقبل جذور أحكام الشريعة وأصولها عذبة صافية ؟ ثم هم العرب الفصحاء الذين لا يقلون عن أمثال ابن تيمية فهما لفلسفة « المرة » في قوله تعالى : « الطلاق مرتان » فكيف يتنكب أحدهم عن الفهم العربي الصحيح لها ويجمع ثلاث طلاقات بلفظ واحد في مجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟!

ومنها ما رواه الشيخان عن عائشة أن امرأة رفاعة القرظي جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يارسول الله إن رفاعة طلقني فبت طلاقاً ، وإني نكحت بعده عبد الرحمن بن الزبير القرظي وإن ما معه مثل الهدية ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلك تريدان أن ترجعي إلى رفاعة ، لا ، حتى يذوق عسيلتك وتذوقي عسيلته . قال الشافعي : « فإن قيل فقد يحتمل أن يكون رفاعة بت طلاقها في مرات ، قلت ظاهره في مرة واحدة ، وبت إنما هي ثلاث مرات إذا احتملت ثلاثاً ^(١) » .

ومنها حديث فاطمة بنت قيس في الصحيحين قالت : طلقني زوجي ثلاثاً فلم يجمل لي رسول الله صلى الله عليه وسلم نفقة ولا سكنى . وقد عقد ابن ماجه في سننه باباً بعنوان « باب من طلق ثلاثاً في مجلس واحد » ساق فيه حديثاً عن عامر الشعبي أنه قال : قلت لفاطمة بنت قيس : حدثيني عن طلاقك ، قالت طلقني زوجي ثلاثاً وهو خارج إلى اليمن فأجاز ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ففي حديث ابن ماجه هذا تأكيد لما يقتضيه ظاهر روايات مسلم

وغيره من أن الطلاق الثلاث كان مرة واحدة ، ولم يضعفه أحد من رجال الحديث فهو زيادة ثقة مقبولة •

ومنها ما أخرجه البيهقي في سننه والطبراني وغيرهما بسند صحيح أن عائشة بنت الفضل كانت عند الحسن بن علي ، فلما بويغ بالخلافة هنأته • فقال الحسن : أتظهرين السماتة بقتل أمير المؤمنين ؟ انت طالق ثلاثا - ومعتها بعشرة آلاف - ثم قال : لولا أنني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم جدي ، أو سمعت أبي يحدث عن جدي صلى الله عليه وسلم أنه قال : اذا طلق الرجل امرأته ثلاثا عند الاقراء أو طلقها ثلاثا مبهمة لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره لراجعتهما •

ومنها ما رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه والدارقطني والشافعي ، أن ركانة طلق زوجته البتة ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم الله ما أردت الا واحدة ؟ قال الله ما أردت الا واحدة ، فردها اليه • فهذا دليل صريح على أنه لو أراد الثلاثة لوقعن والا لم يكن لتحليفه معنى • قال النووي : أما رواية أن ركانة طلق ثلاثا ، فجعلها الرسول واحدة ، فرواية ضعيفة عن قوم مجهولين ، وانما الصحيح منها ما قدمناه أنه طلقها البتة ، ولفظ البتة محتمل للواحدة وللثلاث ، ولعل صاحب هذه الرواية الضعيفة اعتقد أن لفظ البتة يقتضي الثلاثة فرواه بالمعنى الذي فهمه فنلظ في ذلك (١) ، كما أن أبا داود والدارقطني وعامة رجال الحديث ، اعتمدوا هذه الرواية ، خصوصا وان الشافعي يروي حديث ركانة بهذه الرواية عن عمه ، ويقول القرطبي نقلا عن الدارقطني ان رواية الشافعي هذه لحديث ركانة عن عمه أتم ؟ وقد زاد زيادة لا ترددها الأصول فوجب قبولها ، لثقة ناقلها ، والشافعي وعمه وجده ، أهل بيت ركانة من نبي المطلب بن عبد المناف ، وهم أعلم

بالقصة التي عرضت لهم ^(١) . والرواية التي جاء فيها أن ركانة طلق ثلاثاً وأنه عليه الصلاة والسلام اعتبرها له واحدة ، هي من رواية أحمد فقط عن سعد بن إبراهيم قال : أنبأنا أبي عن محمد بن اسحاق قال حدثني داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : طلق ركانة زوجته ثلاثاً في مجلس واحد فحزن عليها حزناً شديداً ، فسأله النبي صلى الله عليه وسلم كيف طلقته ؟ قال طلقته ثلاثاً في مجلس واحد . قال إنما تلك واحدة فراجعها إن شئت .

وقد كذب مالك وسليمان التميمي ويحيى القطان وهشام بن عروة محمد بن اسحاق ، قالوا وكان يدلس عن الضعفاء وينقل عن كتب أهل الكتاب من غير أن يتبين ، وداود بن الحصين من الدعاة إلى مذهب الخوارج . وقال ابن المدين وأبو داود : ما رواه ابن الحصين عن عكرمة فمكرر ، وقال سفيان بن عيينة : كنا ننفي حديثه ، وقد أكثر رجال الجرح والتعديل من الحديث عنه في هذا ، وفي مقدمتهم الذهبي في كتابه ميزان الاعتدال ^(٢) .

ومنها الأحاديث والآثار الكثيرة التي بلغت مبلغ التواتر المعنوي فيمن طلق ألفاً أو مائة أو تسماً وتسعين فاستقر في حقهم الثلاث ، سواء منها ما كان مروياً عن الرسول صلى الله عليه وسلم أو عن الصحابة الفقهاء أو التابعين ، تجد ذلك في الموطأ ومصنف ابن أبي شيبة وسنن البيهقي وغيرها .

فقد ثبت الدليل إذاً ، من الكتاب والسنة ، على أن قضاء عمر رضي الله عنه بإيقاع الطلاق ثلاثاً بلفظ واحد ثلاثاً - ليس فيه ما يخالف نصاً أو ظاهراً من الكتاب ولا السنة . وفي هذه الأحاديث التي ذكرناها إيضاح وتبيين للمراد بقوله تعالى : « الطلاق مرتان » وإزالة للشبهة التي دخلت على بعضهم بسبب كلمة : مرتان . وإذا كان مما قوى شبهتهم هذه أن الشاهد

١ - الجامع لاحكام القرآن ص ١٢٨ و ١٢٩ و ١٣٠ ج ٣ .

٢ - راجع ميزان الاعتدال ج ١ ص ٣١٧ و ج ٣ ص ٢٢ و ٢١ ط السعادة .

لا يقال انه شهد مرتين الا بتكرار لفظ الشهادة مرتين وأن الملاعن لا يقال انه حلف خمس مرات الا اذا كرر الفاظ القسم خمسا ، فانا نقول فم اذا تقولون فيمن اعتق خمسة من العبيد بلفظ واحد ، وطلق نسوته الأربع بكلمة واحدة ، وأقر على نفسه بدين لزيد وخالد وبكر مجملا أيهم بكلمة واحدة ، مع أن الصور كلها صور اشياء لا اخبار ؟ لا جرم اذا ، أن الشرع هو المحكم فيما يترتب على الألفاظ من النتائج والثمرات الشرعية ، وقد رأينا حكم الشرع على ذلك فيما مر من الأحاديث السالفة الذكر .

على أن مدعاهم ، هو أن الطلاق الثلاث لا يقع الا اذا جاء ثالثها بعد رجعتين من الزوج ، فبذلك تتم الحكمة التي من أجلها يلفون الثلاث بكلمة واحدة . مع أن دلالة الآية - على التسليم بتأويلهم لها - تقتضي وقوع الثلاث اذا قال « طلقك » ثلاث مرات متواليات قاصداً في كل منها الاستئناف . فدليلهم في الآية أعم من مدعاهم الذي يدللون عليه .

بقي أنه يقال : فما معنى حديث ابن عباس الذي رواه مسلم : « كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وستين من خلافة عمر ، طلاق ثلاث واحدة » فقال عمر بن الخطاب : ان الناس قد استعجلوا في أمر قد كانت لهم فيه أناة فلو أمضيناه عليهم فأمضاه عليهم ، وكيف تعمل بظاهر التناقض بين هذا الحديث والأحاديث السابقة التي ذكرتها ؟ ..

والجواب من وجهين :

الأول - أن حديث ابن عباس هذا ، ضعفه كثير من رجال الحديث ، وفي مقدمتهم ابن عبد البر ، فقد أنكر رواية طاوس لهذا الحديث وقال : رواية طاوس وهم وغلط ، لم يعرج عليها أحد من فقهاء الأمصار والشام والعراق والمشرق والمغرب ، وذكر القرطبي نقلا عن الطحاوي أن سعيد بن جبير ومجاهداً وعطاء ، وعمر بن دينار ومحمد بن اياس والنعمان بن

أبي عياش ، رروا عن ابن عباس فيمن طلق امرأته ثلاثا أنه قد عصى ربه
وبانت منه امرأته ولا ينكحها الا بعد زوج ٠٠ وفي ذلك ما يدل على وهن
رواية طاوس وغيره ، أه (١) ومعلوم أن كثيرا من علماء الحديث ، كيجي
بن معين ويحيى بن سعيد القطان وأحمد بن حنبل وابن المديني ، ذهبوا
الى تضعيف الحديث عند مخالفته لمذهب الصحابي الرواي له ، فكيف وهذا
الحديث ليس مخالفا لمذهب راويه ابن عباس فقط بل مخالف لمذهب عامة
الصحابة والتابعين وجملة ما روي من احاديث عن الرسول صلى الله عليه
وسلم في هذا الباب ! ٠٠

ولقد رمى ابن قيم الجوزية - في كتابه اعلام الموقعين بصدد دفاعه
عن هذا الحديث - كثيرا من الأئمة بأنهم يقفون من الحديث الذي خالفه
راويه ، حسب قول من يقلدونه « فاذا جاء الحديث يوافق قول من قلده
وقد خالفه راويه يقول : الحجة فيما روى لا في قوله ، وإذا جاء قول الراوي
موافقا لقول من قلده والحديث بخلافه قال : لم يكن الراوي يخالف مارواه
الا وقد صح عنده نسخه » ثم يقول : « وهذا من أقبح التناقض (٢) » .

ولعمري انها لدعوى عريضة في حق الأئمة الذين لا يسعهم في جنب
الله الا بذل أقصى الفكر والجهد للوقوف على أحكام الله تعالى ، سواء وافقت
رأي ابن القيم وشيخه أم لم توافق ؟ ومعلوم من بدهيات الشريعة أن
اساءة الظن بالمسلمين من المحرمات التي صرح القرآن بالتحذير عنها ،
فكيف اذا كان ذلك في حق ائمة المسلمين وعلمائهم السالفين ؟ ٠٠ وفي
ماذا ؟ في أمر يملكون أقوى الأدلة عليه . واذا كانت هذه الأدلة لم تنقدح
في ذهن ابن القيم وأمثاله فلا أقل من أن تمنعه من اساءة الظن في حق من

١ - تفسير القرطبي ج ٣ ص ١٢٨ .

٢ - اعلام الموقعين ج ٣ ص ٥١ - ٥٢ .

اقتنعوا بها وارتضتها موازينهم العلمية ، فكانت عذراً لهم في عدم الخروج عليها •

ثم الحديث ليس مخالفاً لرأي راويه فقط ، حتى يخاصم ابن القيم عنه بهذا الكلام ، وانما هو مخالف لجميع الأحاديث التي ذكرناها ، ولعامة الصحابة كعبد الله بن مسعود وعائشة وابي هريرة وعلي ابن طالب وغيرهم ولقتوى عامة التابعين •

الوجه الثاني في الجواب ، أن الحديث على فرض صحته ، لا يتضمن مخالفة عمر رضي الله عنه لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا للقرآن ، وانما توهم هذا من لم يفتن الى معناه الذي يدل عليه ظاهر لفظ الحديث نفسه •

ومعنى الحديث كما ذكر القرطبي نقلاً عن أبي الوليد الباجي : « أن الناس ^(١) كانوا يوقعون طلبة واحدة بدل ايقاع الناس الآن ثلاث تطبيقات ، ويدل على صحة هذا التأويل أن عمر قال : ان الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة ، فأنكر عليهم أن أحدثوا في الطلاق استعجال أمر كانت لهم فيه أناة • فلو كان حالهم ذلك في أول الاسلام في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، ما قاله ولا عابه عليهم أنهم استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة • »

ثم قال القرطبي : « قلت ، وما تأوله الباجي ، هو الذي ذكر معناه الطبري عن علماء الحديث • أي إنهم كانوا يطلقون طلبة واحدة ، هذا الذي يطلقونه ثلاثاً ، أي ما كانوا يطلقون في كل قرء طلبة ، وانما كانوا يطلقون في جميع العدة واحدة الى أن تبين وتنقضي العدة ^(٢) » فحديث ابن

١ - يقصد بالناس أكثرهم ، والا فقد وجد من طلق ثلاث مرات بلفظ واحد كما مر بيانه في الأحاديث السابقة •

٢ - تفسير القرطبي ج ٣ ص ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ •

عباس إذا إخبار عن اختلاف عادة الناس لا عن تغير الحكم في المسألة .
وقريب من هذا التفسير أيضا ما قاله النووي : « الأصح أن معناه أنه
كان في أول الأمر إذا قال لها أنت طالق أنت طالق أنت طالق ولم ينو
تاكيدا ولا استثنافا يحكم بوقوع طلقة لقله أرادتهم الاستثناف بذلك ، فحمل
على الغالب الذي هو ارادة التأكيد ، فلما كان في زمن عمر رضي الله عنه
وكثر استعمال الناس لهذه الصيغة وغلب منهم ارادة الاستثناف بها ، حملت
عند الاطلاق على الثلاثة ، عملا بالغالب السابق الى الفهم منها في ذلك العصر »
ثم ذكر التفسير الذي نقله القرطبي عن الباجي والطبري (١) .

وكل من هذين التفسيرين أشبه بظاهر الحديث ولفظه ، عند التدقيق
فيه ، من التأويل الذي ذهب اليه القائلون بعدم وقوع الثلاث بلفظ واحد ،
فضلا عن أنه هو المنسجم مع بقية أحاديث الباب ومذهب الصحابة ، والمتفق
مع الحق الذي كان عليه عمر رضي الله عنه ، من التمسك بالكتاب والسنة
وعدم الخروج عليهما بحال من الاحوال .

ولا يبرر تفسير أمثال ابن القيم للحديث ، أن عمر أراد بقضائه ذاك
أن يعاقب الذين لا يستعملون سبيل السنة في التطليق ، بايقاع الثلاث
عليهم ، مع علمه بمخالفة ذلك كتاب الله وسنة رسوله . إذ أن أحداً من
أئمة المسلمين ، لم يقل بجواز إبطال حكم الكتاب والسنة ، ابتغاء انزال
العقوبة أو التعزير بالناس .

فكتاب الله ليس فيه ما يدل على منع وقوع الثلاث بلفظ واحد .
وأحاديث رسول الله الكثيرة الصحيحة ، مؤكدة لوقوع الثلاث
بلفظ واحد .

وحديث ابن عباس على فرض صحته ، لا يجوز أن يؤول على وجه
يناقض ما في كتاب الله وأحاديث رسول الله •

* * *

فهذه المسائل الأربعة ، هي عمدة الذين يدعون اليوم أن عمر رضي
الله عنه خالف نص الكتاب ترجيحاً منه للمصلحة ، ليستدلوا بذلك على أن
المصلحة إذا تعارضت مع النص فلا بأس في ترجيحها عليه • وقد تبين مما
ذكرناه أن هذه المسائل ليست إلا دليلاً على شدة تمسكه رضي الله عنه
بالكتاب والسنة ، ولكن المراعاة الدقيقة للنص ، قد تبدو لمن لا دقة لديه
في فهمه أنها مخالفة له •

وبهذا ينتهي البحث في الضابط الثاني من ضوابط المصلحة الشرعية ،
وهو عدم مخالفتها للكتاب •

المضابط الثالث عدم معارضتها للسنة

ويتعلق البحث هنا بمسالتين :

الأولى : التحقيق في معنى السنة المقصودة هنا •

الثانية : الكشف عن حقيقة ونوع « المصلحة » التي تعارضها السنة ، وإزالة ما قد يوجد من لبس بينها وبين أنواع أخرى من المصلحة ، يتوهم معارضة السنة لها وهي ليست بمعارضة •

ونبدأ بحثنا على هذا المنهج فنقول :

المسألة الأولى : المقصود بالسنة هنا ما ثبت سنده متصلا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير ، سواء ورد متواترا أو آحادا •

فأما القول ، فأمره واضح لا كلام فيه ، وأما الفعل فانما يقصد منه ما لم تقم قرينة دالة على اختصاصه به ، ولا قرينة دالة على عدم تعلق القرينة به من حيث ذاته ^(١) • فلا كلام فيما دلت القرينة على أنه خاص به ، كاجتماع أكثر من أربع زوجات تحت عصمته ؛ ولا فيما ثبت أنه من محض دواعي بشريته ، كعامة ما يتعلق بطعامه وشرابه • فإذا خلا فعل من أفعاله صلى الله عليه وسلم من كلا القريتين ، فنظر : إن ظهر دليل على أن فعله هذا يتسم بقصد القرينة إجمالا ، فهو دليل على المشترك بين الواجب

١ - احتراز عما يصلح تعلق القرينة به من حيث تحرير النية عنده •

ضوابط المصلحة (م ١١)

والمندوب ، وينصرف الى أحدهما بالأدلة المرجحة . وان لم يظهر دليل ما على قصد القرية فيه ، فهو دليل على القدر المشترك بين الإباحة والندب والوجوب ، وهو عموم الاذن . وينصرف الى احد الثلاثة بالأدلة المرجحة (١) .

والمقصود بمعارضة المصلحة لهذا النوع من السنة ، معارضة القدر المشترك الذي تدل عليه ، وهو هنا محض الاذن ، أما تعيين واحد مما يصدق عليه القدر المشترك ، فداخل في حيز الاجتهاد والترجيح ، وكلامنا ليس فيه . وأما التقرير ، فانما يقصد منه سكوته صلى الله عليه وسلم على ما علم به من تصرف قولي أو فعلي ، لمكلف مسلم ، وكان قادرا على انكاره . وأقل ما يدل عليه الاقرار : عدم الحرج . وهو جنس لأنواع الواجب والمندوب والمباح .

والمقصود بعدم معارضة المصلحة له ، أن لا يعارض هذا الجنس . أما معارضتها لنوع من أنواعه ، فهو كما قلنا قابل للبحث والاجتهاد ، وانما كلامنا في الضوابط القطعية التي لا تخضع للاجتهاد .

فاذا ثبتت السنة ، فسيان فيها أن تكون مروية بالتواتر أو الآحاد .

أما المتواترة فلأنها قطعية الثبوت ، والبحث فيها واضح لا يحتاج الى بيان . وأما الآحاد وهي ما كان دون التواتر فلأنها ثابتة ظنا ، وكل ما ظن ثبوته وجب العبل به قطعاً ، غير أن بيان هذا يحتاج الى مزيد توثيق وایضاح فلتناول منه ما يتصل بموضوعنا الذي نحن بصدده وينحصر في ثلاثة أمور:

١ ذكر ابن الحاجب خمسة مذاهب فيما لم تعلم جهته من فعله صلى الله عليه وسلم ، خامسها وهو المختار عنده ، أنه ان ظهر قصد القرية فيه حمل على الندب ، والا حمل على الإباحة . والذي يعيننا هنا هو أن المصلحة لا يجوز أن تخالف القدر المشترك الذي تلتقي عليه معظم المذاهب ، وهو عموم الاذن فيما لم تظهر فيه قرينة ، ومطلق الطلب فيما ظهر فيه ذلك .

أولا : شرط وجوب العمل بخبر الآحاد :

فليس كل ما روي آحاداً يجب العمل به فضلاً عن معارضة المصلحة له ، وإنما يشترط فيه أن لا يكون مما تتوافر الدواعي على نقله متواتراً ، عند جمهور العلماء ، خلافاً للشيعة ، كما يشترط فيه - عند معظم الحنفية - أن لا يكون مما تم به البلوى .

فالخبر الآحاد الذي اتفق عامة المسلمين على وجوب العمل به ، هو ما لم تتوافر الدواعي على نقله متواتراً ، ولم يكن مضمونه متعلقاً بما تم به البلوى .

مثال ما خرج بالقيد الأول ، ما لو انفرد واحد بالأخبار عن قتل خطيب على المنبر يوم الجمعة ، فمثل هذا لا يرتقي إلى درجة الظن الموجب للعمل به ، بل هو خبر كاذب كما قال ابن الحاجب (١) . ومثال ما خرج بالقيد الثاني ما رواه ابن مسعود في مس الذكر أنه ينقض الوضوء ، فقد ذهب الكرخي وتبعه بعض الحنفية إلى عدم وجوب العمل به ، محتجين على ذلك بأن العادة تقضي في مثله بالتواتر ، إذ هو أيضاً مما تتوفر الدواعي على نقله ، بسبب أن متعلق الخبر مما يتبلى به عامة الناس ، فيبعد أن لا يكونوا قد تناقلوه فيما بينهم .

والذي يعيننا هنا ليس هو التحقيق في هذا الخلاف أو عرض أدلة الجماهير ، وإنما هو تحرير مكان القطع في وجوب العمل بخبر الواحد ، وتمييزه عن مجال الخلاف وإن كان خلاف فئة صغيرة مع الجمهور ، وذلك كي نبتعد ببيان هذه الضوابط عما هو مجال لاجتهاد الأئمة ، وبذلك تكون الحجة فيما نقول قاطعة لا تقبل الجدل .

ثانياً : بيان قطعية وجوب العمل بخبر الواحد :

قد يجادل البعض ممن يحلو لهم التوسع في الاعتماد على مطلق ما

يسمى بالمصلحة ، في قطعية وجوب العمل يخبر الآحاد ، خصوصاً وأنه
إنما يفيد الظن فقط ؛ وهو وهم لا بد من تبديده لاثبات الحق الذي نحن
في صدد بيانه •

ف نقول : ان ظنية ثبوت خبر الآحاد لا يتنافى مع قطعية وجوب العمل
به ، اذ الظن والقطع غير متواردين على محل واحد كما هو ظاهر • فبعت
الظن إنما هو المخبر عنه من حيث مطابقته في الواقع للكلام المخبر ، وبعت
القطع إنما هو حكم الله تعالى ، ولا تنافي في أن يحكم الله تعالى بوجوب
العمل بمقتضى الظن •

فإذا قيل : فبأي خبر ثبت حكم الله تعالى بوجوب العمل بخبر الآحاد ،
حتى تقولوا انه حكم قطعي ؟ قلنا انه ثبت بالتواتر المعنوي ، بل ولقد دل
التواتر على هذا الحكم بطريقتين : أحدهما اجماع الصحابة على قبول خبر
الواحد والعمل به ، والثاني تواتر الأحاديث المتفقة على أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم أنفذ الولاية والرسالة الى البلاد وكلف أهلها بتصديقهم فيما
نقلوه من الشرع • وليس هذا مجال عرض هذه الأحاديث وسردها ،
وإنما مجال ذلك كتب الأصول ^(١) •

وربما احتج المنكر بمثل ما روي في الصحيح من ردّ عمر بن الخطاب
حديث أبي موسى الأشعري في الاستئذان ، وردّه حديث فاطمة بنت قيس
في سكنى المبتوتة ورد عائشة خبر ابن عمر في تعذيب الميت ببكاء أهله عليه ^(٢) •
والجواب ، أن رد عمر وعائشة ، ليس من حيث إن الحديث نقل
لهما بطريق الآحاد ، اذ ان كلا منهما - كسائر الصحابة - قبل أحاديث

١ - انظر المستصفى للغزالي ج ١ ص ٩٥ والرسالة للشافعي ص ٤٠١ •

٢ - أخرجه في التيسير عن الستة الا أبي داود بلفظ « ان الميت يعذب
ببكاء الحي عليه » وأخرجه ابن حجر في التلخيص الحبير بلفظ « ببكاء أهله
عليه » وقال : هذا حديث متفق عليه •

الآحاد وعمل بها ، ولقد ذكرنا أن عمر رضي الله عنه قضى أن الدية للمعاقل ، ولم يورث المرأة من دية زوجها ، فأخبره الضحاك بن سفيان أن رسول الله كتب إليه أن يورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها ، فرجع إليه عمر (١) .

ويقول الشافعي في هذا : (٠٠ إنه لا يجوز على إمام في الدين ، عمر ولا غيره ، أن يقبل خبر الواحد مرة - وقوله له لا يكون إلا بما تقوم به الحجة عنده - ثم يرد مثله أخرى . ولا يجوز هذا على عالم عاقل أبدا ، ولا يجوز على حاكم أن يقضي بشاهدين مرة ويمنع بهما أخرى ، إلا من جهة جرحهما أو الجهالة بعدلهما . وعمر غاية في العلم والعقل والأمانة والفضل (٢)) .

ولكن السبب في حديث الاستئذان ، هو مجرد حب التثبت فيما رواه له أبو موسى الأشعري ، بدليل أنه لما رجع مع أبي سعيد الخدري وشهد له ، قال عمر : أما اني لم أتهمك ولكني خشيت أن يتقول الناس على رسول الله . وعلى كل ، فقد آل الأمر الى قبول عمر رضي الله عنه للحديث آحادا ، فالقصة بمومها حجة على المنكر ، لا له .

أما سبب رده لحديث فاطمة بنت قيس ، فهو استبعاد "منه لتبتهأ في الرواية والحفظ ، وذلك في مقابل ما اطمأن اليه من دليل الكتاب ، ولذلك قال في رده لها : « لا ندع كتاب ربنا وستة نبينا لقول امرأة لا ندرى أصدقت أم كذبت ، ونحن انما نقول بوجوب العمل بحديث الآحاد بعد أن تتوفر مقومات ثبوته ، من ضبط الرواة وعدالتهم ؟ أرأيت لو أن أحد رجال الحديث اتهم راويا فيما روى ، أليس ذلك مضعا للأخذ به ؟ فعمر

١ - انظر ص ١١٣ من هذا الكتاب .

٢ - الرسالة . ص ٤٣٥ .

رضي الله عنه أولى بأن يتوقف في العمل بحديث ما لاستبعاده أو الشك في روايته .
ويشبه هذا سبب رد عائشة لحديث ابن عمر السابق . اذ هي رأت
فيه حسب اجتهادها مغالطة لصريح قوله تعالى : « ولا تزر وازرة وزر
أخرى » ، فرجحت صريح الكتاب على الخبر المظنون .

ومثل هذه الاسباب لا يتنافى مع قاعدة وجوب العمل بخبر الآحاد
ولا يعتبر خدشا لها بحال .

فاذا تبين هذا ، فقد ثبت أن شأن خبر الآحاد ، في وجوب العمل به ،
كشأن الآية من كتاب الله في وجوب ذلك ، لا يختلف الواحد منهما عن
الآخر في شيء .

ثالثا : الفرق بين تصرف الرسول بالفتوى وتصرفه بالامامة :

ينبغي أن نعلم أن معنى وجوب العمل بالسنة - مطلقا - ينقسم الى
قسمين :

أحدهما التزام العمل بمدلولها دون أي تبديل أو تحريف فيه الى يوم
الدين ، من غير أي اعتبار لحكم حاكم أو اذن امام ، وهذا المعنى هو المراعى
في الغالب من سنته صلى الله عليه وسلم ، وقد ضبطه العلماء بأنه ما تصرف فيه
عليه الصلاة والسلام بالفتوى والتبليغ ، وذلك كسنته في الصلاة والزكاة
 وأنواع العبادات ، والتصرف في الممتلكات بعقود البيوع والهبات وغيرها .
إذ إن عمله في مثل هذا ، لا يعدو ترجمة حكم الله تعالى وبيانه التفصيلي
للمخلوق ، وليس له في ذلك من خيرة لأي تغيير أو تبديل .

ثانيهما ، التزام خطته ومبدئه صلى الله عليه وسلم في سياسة الامور
ومعالجة القضايا ؛ وخطته فيهما إنما هي تحريكي حكم الله عز وجل فيما
لا شاهد قاطعا فيه بالوسائل والاسباب الحكيمة . ولما كانت قيمة الوسائل
والاسباب ، وطرق الحكمة وحسن التدبير - كل ذلك يختلف من حين

آخر وبين بلدة وأخرى ، كان التزام خطته ومنهجه ، ليس باتباع جزئيات أعماله ووقائع أحواله من حيث هي ، أي مفصولة عن أساسها ودستورها الكلي ، بل إن ذلك حري أن يكون ابتعادا عن مبدئه ومنهجه في كثير من الظروف والحالات ، وإنما يكون ذلك بالالتزام الأساس الكلي والمبدأ العام الشامل لتلك الجزئيات وأشباهها • ولا تخلو سنته الشريفة من الكثير من هذا النوع ، وقد ضبطه العلماء بأنه ما تصرف فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بوصف كونه إماماً وحاكماً •

وأساس الفرق بين هذين النوعين يعتمد على الفرق الواضح بين منصبَي الإمامة والفتوى ، وهما منصبان منبثقان من جملة السنة الشريفة وهديتها •

يقول القرافي رحمه الله في كتابه « الأحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرف القاضي والإمام » بصدد ذكر الفرق بين منصبَي الإمامة والفتوى :

« ان للإمام أن يقضي وأن يفتي •• وله أن يفعل ما ليس بفنائه ولا قضاء كجمع الجيوش وإنشاء الحروب وحوز الأموال وصرفها في مصارفها وتولية الولاية وقتل الطغاة ؛ وهي أمور كثيرة تختص به لا يشاركه فيها القاضي ولا المفتي ، فكل إمام قاض ومفت ••• ونبه على هذه الخصائص قوله عليه الصلاة والسلام : أقضاكم علي وأعلمكم بالحلال والحرام معاذ بن جبل ، وأشار إلى إمامة أبي بكر الصديق رضي الله عنهم أجمعين بقوله عليه السلام « مروا أبا بكر فليصل بالناس » •

ثم قال « قال العلماء : وإذا كان معاذ أعلم بالحلال والحرام فهو أقضى الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين فما معنى قوله « أقضاكم علي » ؟ •• أجابوا رضي الله عنهم بأن القضاء يرجع إلى التفطن لوجوه حجاج الخصوم ، وقد يكون الإنسان أعلم بالحلال والحرام وهو يسيد عن التفطن للخدع

الصادرة من الخصوم والمكايده والتنبه لوجه الصواب من أقوال المتحاكمين .
فهذا باب آخر عظيم يحتاج الى فراسة عظيمة ويقظة وإبرة وقريحة باهوية
ودربة مساعدة وإعانة من الله تعالى عاضدة . فهذا كله محتاج اليه بعد
تحصل الفتاوى ، فقد يكون الأقضى أقل فتيا حينئذ . فلا تناقض بين قوله
عليه السلام « أقضاكم علي » وبين قوله عليه السلام « أعلمكم بالحلال
والحرام معاذ بن جبل » ، وظهر حينئذ أن القضاء يعتمد الحجاج ، والفتيا
تعتمد الأدلة ، وأن تصرف الامام الزائد على هذين يعتمد المصلحة الراجحة
أو الخاصة في حق الأمة ^(١) .

وتصرفه صلى الله عليه وسلم بمقتضى محض الامامة في كثير من
الشؤون ، متفق عليه في الجملة لدى الأئمة ، وإن وقع الخلاف بينهم في
تفصيل جزئياتها .

فمن أمثلة المتفق عليه من ذلك ، عطائنه وأقطاعانه صلى الله عليه
وسلم فيما عدا الفنائم ، فقد اتفق العلماء أن الله سبحانه وتعالى جعل لنبيه
أن يعطي من يشاء ، من المال ما يشاء . وليس على من جاء خليفة من بعده
أن يقلده في عين مافعل ، فيعطي من أعطاهم ويمنع من منعهم . وقد ورد
في الصحيحين عن حكيم بن حزام ، أنه قال : سألت رسول الله فأعطاني ،
ثم سأله فأعطاني ، ثم سأله فأعطاني . ثم قال يا حكيم : إن هذا المال
خضرة حلوة ، فمن أخذه بسخاوة نفس بورك له فيه ، ومن أخذه بأشراف
نفس لم يبارك له ، وكان كالذي يأكل ولا يشبع واليد العليا خير من اليد
السفلى . الحديث ، ولم يقل أحد من الصحابة ولا من التابعين ولا من
بعدهم ، إن على الحاكم إذا سأله سائل فكرر المسألة ، أن يفعل ما فعل
رسول الله صلى الله عليه وسلم في عطائه لحكيم . وإنما قالوا إن عليه أن

يتبع الحكمة التي قصد اليها رسول الله صلى الله عليه ، والحكمة في كل ساعة ومع كل إنسان على حسبها وحسبه .

ومن ذلك أيضا تجهيشه للجيوش ، بما في ذلك من تنظيم لها وترتيب في مواقيتها وأمكنتها . ومن أوضح الأدلة على ذلك ، قول الحباب بن المنذر لرسول الله صلى الله عليه وسلم حينما اختار لهم مكاناً يتخذونه في غزوة بدر : أرأيت هذا المنزل ، أمنزلاً أنزلكه الله ، ليس لنا ان تقدمه ولا تتأخره عنه ، أم هو الرأي والحرب ، فقال بل هو الرأي والحرب فأشار الحباب الى مكان اليق منه ، فتحول اليه ^(١) .

ومن أمثلة المختلف فيه : قوله صلى الله عليه وسلم « من أحيا أرضاً ميتة فهي له » ^(٢) ، فقد ذهب الحنفية الى أن هذا الحديث من قبيل تصرفه عليه الصلاة والسلام بالامامة ؛ فللامام من بعده أن يعيد النظر في السماح بذلك حسب المصلحة ، ولذلك لا يجوز لأحد ان يحيي أرضاً الا بأذن الامام . وذهب الشافعية والمالكية الى أنه من قبيل التصرف بالفتوى لأنه الغالب من تصرفاته عليه الصلاة والسلام ، فلمن شاء أن يحيي موات الارض ، دون استئذان من الامام ^(٣) .

ومن المختلف فيه أيضا ، تقسيم الأرض التي أفتتحها المسلمون غنوة ، فقد ذهب المالكية والحنفية الى أن تقسيمه صلى الله عليه وسلم خير بن الغزاة ، انما هو من قبيل التصرف بالامامة ، فللامام من بعده أن يجتهد في ذلك حسب المصلحة ، وذهب الشافعي وأحمد الى أنه تصرف بالفتوى ،

١ - سيرة ابن هشام ج : ٢ ص ١٥ ط بلاق .

٢ - رواه أحمد والترمذي وصححه . وروى البخاري بلفظ « من عمر أرضاً ليست لاحد فهو أحق بها » .

٣ - راجع الاحكام للقرافي ص ٢٦ وما بعدها .

لأتباعه صلى الله عليه وسلم في ذلك نص كتاب الله تعالى ^(١) .

ولسنا هنا في صدد بيان أحكام الامامة ومدى حظها من تصرفاته صلى الله عليه وسلم . ولكن الذي ينبغي التنبيه اليه - في صدد بحثنا ، أن سنته صلى الله عليه وسلم ليس كلها ترجمة وتبليغاً لجوهر حكم الله تعالى ، وإن كان غالبها كذلك . بل فيها ماهو مجرد تلمس لحجج الأحكام ، أو سير المصالح ، وفيها ماهو مجرد سياسة لذراء منكر ، أو الحمل على معروف ، وإن كان جملة هذا كله داخلاً في أمر الله وشريعته .

فمن الأول : حديث أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « انما أنا بشر وإنكم تختصمون الي ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي له على نحو ما أسمع منه ، فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذ منه شيئاً ، فإنما أقطع له قطعة من النار ^(٢) » ، قال الشافعي : « فيه دلالة على أن الحكم على الناس يجيء على نحو ما يُسمع منهم مما لفظوا به ، وإن كان قد يمكن أن يكون نياتهم أو غيهم غير ذلك ^(٣) » وقال منها الى الحكمة من أن عمل الرسول في مثل هذا انما هو تلمس للحكم لا إبداء للحكم نفسه : « تولى الله السرائر وعاقب عليها ولم يجعل لأحد من خلقه الحكم إلا على العلانية ، فاذا حكم الحاكم بالظاهر الذي جعل اليه لم يتعاط الباطن الذي تولى الله دونه ^(٤) » ، ومنه ما ثبت من أنه صلى الله عليه وسلم قد قطع نخيل وشجر الكفار يوم بني النضير فلما أسرع فيه

١ - راجع تفصيل المذاهب في هذا ، في كتاب بداية المجتهد لابن رشد

ج ١ ص ٣٨٧ .

٢ - متفق عليه .

٣ - الأم ج ٦ ص ٢٠٢ .

٤ - الأم ج ٦ ص ١٩٩ .

قطعا قيل له : قد وعدكها الله فلو استبقيتها لنفسك ، فكف عن القطع •
فقصده الرسول صلى الله عليه وسلم في ذلك - سواء كان قطعاً أو كفاً - إنما
هو تحقيق المصلحة وتلمس السبيل إليها ، إرشاداً وتعليماً للأئمة من بعده •
وبهذا علّل الامام الشافعي أمر أبي بكر بالأحراق والقطع حينما ارسل
خالدا الى طليحة وبني تميم مع نهيهِ عن ذلك في حروب الشام فقال :
« ولعل أمر أبي بكر بأن يكفوا عن أن يقطعوا شجراً مثمراً ، إنما هو لأنه
سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يخبر أن بلاد الشام تفتح على المسلمين ،
فلما كان مباحاً له أن يقطع ويترك ، اختار الترك نظراً للمسلمين ^(١) » •

ومن الثاني : وهو ما يبتغي به سياسة درء المنكر أو الحمل على
المعروف ، ما ورد في الصحيحين أنه لما أمسى الناس في اليوم الذي فتحت
فيه خيبر ، أوقدوا نيراناً كثيرة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما هذه
النيران ؟ على أي شيء توقدون ؟ قالوا على لحم • قال أي لحم ؟ قالوا لحم
الحمير الأنسية • فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أهريقوها واكسروها
فقال رجل : أو يهريقوها ويفسلوها ، فقال : أو ذاك •

فواضح من سياق الحديث أن الأمر بكسر القدور ، ليس حكماً مستقلاً
بلغّه الرسول إياهم كتبليغة حرمة لحوم الحمير الأهلية ، وإنما هو أمر
اقتضته سياسة الحزم في اغلاق باب كاد أن يفتحه المسلمون ، وهو أكل
الحمير الأهلية ؟ يدل على ذلك تراجمه عنه بعد إذ آنس سرعة التأهب
لتنفيذ أمره • ولقد قال النووي في شرح هذا الحديث : « أن هذا محمول
على أنه صلى الله عليه وسلم اجتهد في ذلك فرأى كسرها ، ثم تغير اجتهاده
واوحي اليه بفسلها ^(٢) » أه • ولكنني أحسب أنه لا موجب لأقحام الوحي

١ - الأم : ج ٧ ص ٣٢٤ •

٢ - شرح مسلم عن النووي •

فيما بين لحظتي الأمر بالكسر ثم الأمر بالنسل ، خصوصا وقد جاء سماحه لهم بالثاني بعد أن رأى تجاوبهم مع أصل مادعاهم اليه وهو إراقة اللحم .

ومنه ما رواه النسائي وأحمد وغيرهما أنه صلى الله عليه وسلم قال : في كل ابل سائمة ، في كل أربعين ، ابنة لبون ؟ لا يفرق إبل عن حسابها ، من أعطاهم مؤتجرا فله أجرها ومن أبى فانا آخذوها وشطر ابله عزمة من عزمات ربنا ، لا يحل لآل محمد منها شيء . . . فقد ذهب كثير من الأئمة الى أن هذا منه عليه الصلاة والسلام سياسة سلكها في حمل الناس على دفع زكاتهم في صدر الاسلام ، كقوله في الثمر المعلق : من خرج بشيء منه فعليه غرامة مثليه والعقوبة ، وكقوله في ضالة الابل المكتومة : غرامها ومثلها معها .

وذهب الشافعي في قوله الجديد ، الى أن هذا حكم شرعي منسوخ ، وقال كان ذلك حيث كانت العقوبات في المال ، ثم نسخت (١) .

وفي الجملة فقد سلك رسول الله صلى الله عليه وسلم في تصرفاته مسلكين : أحدهما تنفيذ جوهر الاحكام الباقية الى يوم الدين ، والثاني استعمال الوسائل الى تنفيذها ؛ واتباع السنة في استعمال الوسائل يكون من حيث التوصل الى تنفيذ حكم الله تعالى ، لا من حيث الجمود عند جزئياتها بقطع النظر عن نتائجها .

وقد ذكر الامام مالك في موطأه ، أن عاملاً لعمر بن عبد العزيز كتب اليه يذكر له أن رجلاً منع زكاة ماله ، فكتب اليه أن دعه ولا تأخذ منه زكاة مع المسلمين ، قال فبلغ ذلك الرجل فاشتد عليه ، فأدى بعد ذلك زكاة ماله . فكتب عامل عمر اليه يذكر له ذلك ، فكتب إليه عمر أن خذها منه .

١ - ذكره السيوطي في شرحه على النسائي . باب عقوبة منع الزكاة
ج ١ ص ٣٣٥ .

قال الزرقاني نقلاً عن ابن عبد البر : يحتمل أنه علم من الرجل منعها من العامل دون منعها من أهلها ، ولم يكن عنده ممن يمنع الزكاة ، وتفرس فيه أنه لا يخالف جماعة المسلمين الدافعين لها إلى الإمام فكان كما ظن ، ولو صح عنده منعه للزكاة ما جاز له تركها عنده ، لأنها حق للمساكين يلزمه القيام لهم (١) .

وإذ قد انتهينا من التحقيق في معنى السنة ومتعلقاتها ، بالقدر الذي يتعلق به الغرض هنا ، وهي المسألة الأولى ، فلننبئ عليها حديثنا في المسألة الثانية .

المسألة الثانية : وتتعلق بتحقيق « المصلحة » التي قد يراها الباحث مخالفة للسنة . فنقول :

إن ما يراه المجتهد أو الباحث مصلحة ، لا يعدو أحد نوعين :

إما أن تكون مصلحة ثابتة بمحض الرأي ، لا شاهد لها من أصل معتبر في الكتاب أو السنة . وأما أن تكون ثابتة بشاهد من أحد الأصولين وليس عمل الرأي فيها إلا التنبه لذلك والقياس عليه ، ولكل من النوعين حديث وحكم يختص به .

فأما النوع الأول ، وهو المصلحة الثابتة بمحض الرأي ، فينبغي أن يعلم أن ميزان صدق الرأي في هذا هو أن لا يخالف كتاباً ولا سنة . فإذا تبين مخالفته للسنة - بالمعنى الذي فرغنا من تحقيقه - تبين أنه ليس مصلحة حقيقية ، وإنما شَبَّه بها فقط ، ومن ثم فلا يجوز العمل بها ، سواء كانت المخالفة بينهما مخالفة كلية ، وهي ما يطلق عليها « المعارضة » بحيث لا يمكن الجمع بينهما بتخصيص أو تقييد ، أو كانت المخالفة دون ذلك بحيث يمكن الجمع بينهما بتخصيص السنة أو تقييدها ؛ إذ لا يجوز أن يخصص السنة

أو يقيدھا الا ما ثبت اعتباره شرعا ، والمصلحة المخالفة لها لم يثبت اعتبارھا بعد ، حتى تقوى على التقييد أو التخصيص •

ولا داعي الى عرض الأدلة على هذا ، بعدما أسلفنا - في مبحث الضابط الثاني - من الأدلة على وجوب اتباع كلام الله وعدم الخروج عليه ، وانما كلام الرسول وسنته بيان لكلام الله وحكمه ، فهما من بعض ، والتلازم بينهما شامل ، قال الله تعالى « قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله (١) » •

ولكننا - على هذا - نورد أدلة الاجماع على ذلك ، غير مبالين بكونه من بدهيات الدين الجلية ، توطئة لكشف التليس الذي أبى الا أن يموه به الطوفي - لغرض في نفسه - جليات هذا الدين وحقائقه • ولولا ثلة من الذين فتنوا بهذا الزيف من المدينة الغربية ، وعثروا في شذوذ الطوفي على ما يسترون به عن الناس حقيقة زيفهم وتجايفهم عن أساس الدين الذي يتظاهرون بالدينونة به ، فراحوا يجعلون من لغو الطوفي بوقا يصرخون فيه بين الناس ذات الشمال وذات اليمين - أقول : لولا ذلك لحفظت الوقت الثمين من تضييعه في الرد على كلام لو بحث المناطقة عن أمثلة يستعملونها للتقريب ، في باب شرح السفسطة ، والمغالطة في الأدلة ، لم يجدوا خيرا منه لذلك •

وليس أدل على زيف المصلحة التي يخالف أو يعارض الباحث بها سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من إجماع الصحابة على ذلك • فقد ورد ورودا متواترا توأصيهم بتجنب الرأي ، وكلام أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس وزيد ابن ثابت وغيرهم ، مكرر في ذلك ومعروف ، لا لزوم لعرضه وإطالة البحث فيه • ومن المعروف أنهم

جميعا قاسوا الفروع على الأصول في اجتهاداتهم وبذلوا الفكر والجهد فيما ليس فيه نص ؛ فلم يبقى معنى للتحذير من الرأي إلا الرأي الذي يعارض به صاحبه نص سنة أو كتاب ، أو يرتأيه قبل أن ينقب عن أدلته من الكتاب والسنة . وهو ما يدل عليه صريح كلامهم ، كقول عمر رضي الله عنه : « أصحاب الرأي أعداء السنن ، أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها وتفلّت منهم أن يعوها ، واستحيوا حين سئلوا أن يقولوا لا نعلم ، فعارضوا السنن برأيهم ، فاياكم واياهم ^(١) » .

قال ابن قيم الجوزية : الرأي الباطل أنواع ، أحدها الرأي المخالف للنص ، وهذا مما يعلم بالاضطرار من دين الاسلام فساداه وبطلانه . ولا تحل الفتيا به ولا القضاء ^(٢) .

وما عرض لأحد من الصحابة رأي ، ثم وقف فيه على سنة من رسول الله ﷺ مخالفة له ، إلا راغ عن رأيه إلى اتباع السنة ؛ روى الشافعي عن سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب كان يقول : الدية للعاقلة ، ولا ترث المرأة من دية زوجها شيئا ؛ حتى أخبر الضحاك ابن سفيان أن رسول الله كتب إليه : أن يورث امرأة اشيم الضبائي من دية ، فرجع إليه .

وروى الشافعي أيضا بسنده عن عمر رضي الله عنه أنه قال : أذكرُ الله امرءا سمع من النبي في الجنين شيئا ؟ فقام حمل بن مالك النابغة فقال : كنت بين جارين لي ، يعني ضربتين ، فضربت احدهما الأخرى بمسطح ، فألقت جنينا ميتا ، فقضى فيه رسول الله بغرة ، فقال عمر : لو لم أسمع فيه لقضينا بغيره .

١ - راجع مزيدا من هذه الآثار عن كثير من الصحابة في اعلام الموقعين لابن القيم ج ١ ص ٥٣ وما بعدها .
٢ - اعلام الموقعين : ج ١ ص ٦٧ .

قال الشافعي : فقد رجع عمر عما كان يقضي به ، لحديث الضحاك ، الى ان خالف حكم نفسه ، وأخبر في الجنين أنه لو لم يسمع هذا لقضى فيه بغيره ، وقال : إن كدنا أن نقضي في مثل هذا برأيتنا . ثم قال الشافعي ، مبيناً الرأي الذي كان سيتبعه عمر : يخبر - والله أعلم - ان السنة اذا كانت موجودة بأن في النفس مائة من الابل ، فلا يعدو الجنين أن يكون حراً فيكون فيه مائة من الابل ، أو ميتا فلا شيء فيه . فلما أخبر رضي الله عنه بقضاء رسول الله فيه ، سلم له ، ولم يجعل لنفسه الا اتباعه (١) .

وقد قضى عمر - وتبعه الصحابة ردحا من الزمن - بأن تقسم دية اليد على الأصابع ، عند العدوان بقطعها ، متفاوتة حسب تفاوت منافعها ، فجعل في الابهام خمس عشرة من الابل ، وفي المسبحة والوسطى عشرة عشر ، وفي التي تلي الخنصر تسعا ، وفي الخنصر ستا ، إلى أن وجد كتاب عند آل عمرو بن حزم كتبه رسول الله لعمرو بن حزم ، وفيه أن في كل اصبع عشرة من الابل . فصار الناس كلهم اليه وتركوا ما قضى به عمر ، ولا ريب أن عمر لو اطلع عليه كما اطلعوا قبله وترك ما حكم به .

قال الشافعي في كتاب اختلاف الحديث : « ولا أحسبه قال بما قال ، من ذلك ، وقبيل ذلك من قبيله من المقضي له والمقضي عليه وغيرهم ، الا أنه وإياهم قد علموا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في اليد بخمسين من الابل ، وكانت اليد خمسة أطراف ، فاجتهد فيها على قدر منافعها وجمالها ، ففضل بعضها على بعض ، ولو لم يكن عن رسول الله أن في كل اصبع عشرة ، صرنا الى ما قال عمر أو ما أشبهه ، وعلمنا أن الخنصر لا تشبه الابهام في الجمال ولا المنفعة ، وفي هذا دليل على ما قلت من أن الخبر عن رسول الله يستغنى بنفسه ولا يحتاج الى غيره ، ولا يزيده غيره

ان وافقه قوة ، ولا يوهنه ان خالفه غيره ، وأنَّ بالناس كلهم الحاجة اليه والخبر عنه ، فانه متبوع لا تابع ، وأنَّ حكم بعض أصحاب رسول الله ان كان يخالفه فعلى الناس أن يصيروا الى الخبر عن رسول الله وأن يتركوا ما يخالفه (١) .

فليس أبلغ من هذا وما قبله ، دليلا على اجماع الصحابة ، على أن لا مصلحة ولا رأي أمام السنة النائية . وبهذا الاجماع تمسك من بعدهم من التابعين والأئمة فلم يجتهدوا إلا حيث لا نص ، أو عند القياس على النص . ولقد اختلف الأئمة الاربعة في بعض أسس الاجتهاد . ولكنهم اتفقوا على أن الأصل كتاب أو سنة ، فإذا ثبت أحدهما فلا يصار الى غيرهما .

الرد على ما زعمه بعض الكتاتين في حق بعض الأئمة :

غير أن بعض الكتاتين نظروا الى الظواهر السطحية لفتاوى وردت عن بعض الصحابة أو الأئمة ، فخيل اليهم لدى عدم الأمان فيها أنها فتاوى معارضة للسنة ، وراحوا يجمعون منها دليلاً على أن المصلحة لها أن تعارض السنة وتتقدم عليها .

فمن ذلك ما جاء في كتاب « أصول التشريع الاسلامي » للاستاذ علي حسب الله تحت عنوان : مدى الاعتداد بالمصالح المرسلة . فقد قال : « فإذا عارضت المصلحة نصاً أو قياساً ، كان ذلك مجالاً للبحث ، ثم قال : « اذا استعرضنا ما قدمناه من الفروع الماثورة في رعاية المصلحة وجدنا منها ما اعتبرت فيه المصلحة مع معارضتها للكتاب أو السنة أو القياس » ثم أخذ يذكر أمثلة للنوع الأول ، حيث عدد بعض اجتهادات عمر التي ظنها معارضة للكتاب . وقد أتينا على بيانها بالتفصيل في الضابط الثاني من ضوابط المصلحة . وأخذ بعد ذلك يعدد أمثلة للنوع الثاني وهو معارضتها للسنة فقال :

١ - اختلاف الحديث : ص ١٨ و ١٩ .

ضوابط المصلحة (م ١٢)

« ومن النوع الثاني ترك التفریب فی حد الزنا محافظة علی الدین ، وهو معارض لقوله صلی الله علیه وسلم : البکر بالبکر جلد مائة وتفریب عام . ومنه قتل الزندیق المستر وان تاب اذا خیف ضرره ، محافظة علی الدین ، وهو معارض لقوله صلی الله علیه وسلم : أمرت أن أقاتل الناس حتی یقولوا : لا اله الا الله ، فاذا قالوها عصموا منی دماءهم وأموالهم الا بحقها . ومنه دفع الأذى أو الحرج والضیق باباحة إعطاء الصدقة الی بنی هاشم ، وجواز التسعیر عند الحاجة الیه ، وجواز تلقي الركبان اذا كثرت السلع ، وجواز تفضیل بعض الأولاد فی العطية اذا وجد ما یقتضي الزیادة أو النقص ، وجواز قطع الشوک من فروع الشجر بالحرم اذا اعترض طریق الحجاج وآذاهم . وقد نهت السنة عن کل ذلك (١) . »

وقبل أن أوضح للقارئ أن جمیع هذه الصور آيلة بعد التدقیق فیها الی الوفاق مع السنة الشریفة ، أحب أن نتساءل : کیف وضع الاستاذ حسب الله کل هذا الكلام عن معارضة المصلحة للكتاب والسنة تحت عنوان: مدى الاعتداد بالمصالح المرسله ؟ !

فالثابت المعروف لدى جمیع الأئمة وعلماء الأصول ، أن المصلحة المرسله هي التي لم یکن لها من الكتاب أو السنة شاهد یؤیدها ولا دلیل یعارضها ، ولذا سمیت بالمرسله - فکیف یدخل فیها کل هذه الصور من الاحکام التي یراها معارضة للسنة ؟ لا جرم أنها (إذا كانت معارضة لها كما یقول) لیست من المصالح المرسله بل من التي نص الشارع علی الغائها .

وقد أجمع عامة علماء المذاهب الاربعه فی أصولهم ، علی عدم اعتبار المصلحة التي دل الشرع علی بطلانها ، ولا داعي الی ان نطیل البحث فנסرد کلامهم المتفق علی هذا فی باب القیاس وغیره . أفیکونون قد عارضوا

نفسهم إذاً فيما اجمعوا عليه من بطلان كل ما عارضه كتاب أو سنة ؟ •
وبكلمة موجزة أقول : ان شيئاً من الأمثلة التي ساقها ليس فيها ما يعارض السنة • والأئمة الذين ذهبوا فيها الى ما ذكر ، لم يذهبوا اليه من حيث انهم عارضوا سنة بمصلحة فقدموا الثاني على الأول ، بل من حيث انهم اما رأوا للسنة مخصصاً من كتاب أو سنة أو قياس صحيح ، أو ثبت لديهم أن ما عارضته المصلحة هو مما تصرف فيه الرسول صلى الله عليه وسلم بمقتضى الامامة وسياسة الحكم كما ذكرنا ، أو لم يثبت عندهم روايته ، وهي كلها ماثرات للاجتهد الصحيح في حدود كتاب الله وسنة رسوله • هذا ما يقال في الجواب على هذه الأمثلة وشبهها اجمالاً •

أما التفصيل فإليك بيانه :

١ - القول بترك التغريب في حد الزنا مما ذهب اليه الحنفية ، وحجتهم في هذا ما يقوله السرخسي رحمه الله :

« وحجتنا فيه قوله تعالى : فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ، فقد جعل الجلد جميع حد الزنا ، فلو أوجبنا معه التغريب كان الجلد بعض الحد ؛ فيكون زيادة على النص ، وذلك يعدل النسخ ؛ وروى أن محدجا سقيماً وجد على بطن أمة يفجر بها ، فأتى به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اضربوه مائة فقالوا ان بدنه لا يحتمل الضرب ، فقال صلى الله عليه وسلم خذوا عنكالا عليه مائة شمراخ فاضربوه بها ، ولم يأمره بالتغريب ، ولو كان ذلك حدا لتكلف له كما تكلف للحد (١) » •

فقد دلهم اجتهادهم القائم على أصولهم الثابتة عندهم - ومنها أن الزيادة على النص نسخ - على أن التغريب لا يمكن أن يكون إلا من نوع التعزير ، اذ لو كان حداً لاقتضى ذلك نسخ المتواتر بالآحاد ، وهو غير جائز في مذهبهم ،

واذا كان التغريب تعزيراً فأمره عائد إلى رأي الامام ، ولأنه من السياسة الشرعية التي تصرف فيها الرسول بمقتضى الامامة • يقول الجصاص : « وليس نفيه بحد ، وإنما هو موكل إلى رأي الامام ، ان رأى نفيه فعل ، كما يجوز حبسه حتى يحدث توبة ^(١) » •

٢ - قتل الزنديق المستر وان أظهر التوبة ، مذهب ذهب اليه المالكية وروي عن أبي يوسف وأبي حنيفة رضي الله عنهما ، على اختلاف - لا مجال لذكره - في شرط ذلك ، وأصح ما ثبت في ذلك عند الامام مالك ما نقله عبد الواحد السفاقي قال : قال مالك لا تقبل توبة الزنديق الا اذا كان لم يطلع عليه وجاء تأثباً ، فانه تقبل توبته ^(٢) . وهو ما حكاه أيضاً الملا علي القاري في شرح مشكاة المصابيح ، فقد قال : (وذهب مالك الى أنه لا تقبل توبة الزنديق ، وهو من يظهر الاسلام ويتخفي الكفر ويعلم ذلك ، بأن يقر أو يطلع منه على كفر كان يخفيه ^(٣)) •

وحجة القائلين بهذا قول الله تعالى : « اذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا ولا تقولوا لمن ألقى اليكم السلام لست مؤمناً ^(٤) » ، فقد أمر عز وجل بتبين حاله والتثبت منه • ولذا نهى عن نفي سمة الايمان عنه ، وليس في النهي عن نفي سمة الايمان عنه اثبات أو حكم به ، ولكن يطلب منا - بمقتضى ظاهر الآية - أن نتحرى ونثبت حتى نعلم حاله •

غير أن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم (أمرت أن أقاتل الناس

١ - أحكام القرآن للجصاص : ج ٣ ص ٣١٤ •

٢ - العيني علي البخاري : ج ١ ص ٢١٢ ط استانبول •

٣ - مرقاة المفاتيح ، شرح مشكاة شكاة المصابيح للملا علي القاري : ٧١ ط ميمنية •

٤ - النساء : ٩٤ •

حتى يقولوا لا اله الا الله ، فاذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها) أوضح أن التثبت المطلوب في الآية هو بما لا يتجاوز الأدلة الظاهرة . فأخرج ذلك المنافقين الذين يبطنون الكفر ويظهرون الإيمان ، ولا يؤخذ عليهم من الادلة الظاهرة ما يكفرهم ، ولذلك لم يكن عليه الصلاة والسلام يتعرض لشأنهم •

الا أن الزنديق الذي عناء مالك ومن معه ، ليس كهؤلاء المنافقين ، وانما هو كما قلنا : من أخفى الكفر ، ولكن ذلك علم منه ، بأن أقر أو اطلع منه على الكفر الذي يخفيه ، كـ بعض كتبه ، أو شهود شهدوا عليه بذلك ، أو كما لو تواتر عنه دعوة الناس الى الضلال أو الالحاد • فمثل هذا يجب - بمقتضى صريح الآية - تبين حقيقة حاله في دعوى انكاره للكفر ، إذ إن هذه الأدلة ليست من الخفيات التي نهى رسول الله عن اقتحام قلوب الناس اليها ، وانما هي من الظواهر التي تناط بها أحكام الشريعة الاسلامية ، فاذا ثبتت في حق هذه الأدلة ، فإن ظهوره بمظهر المنكر أو التائب انما هو جزء من حقيقة الزندقة ، فهي لا تكاد تزيد الريبة ، ولا تؤثر في الأدلة الا تشيئا • اذ الزنديق يرى التقية عين الزندقة كما يقول الامام الغزالي (١) . على أن حديث امرت ان أقاتل الناس ... الخ انما هو في حق المشركين عبدة الأوثان كما قال الجصاص وغيره ، ولذا ذهب كثير من العلماء إلى أن اسلام النصراني أو اليهودي لا يتم بمجرد النطق بالشهادة ، اذ هو قد يلتقي مع عقيدتهم ، بل لا بد من التصريح بتبرئه من كل دين غير دين الاسلام •

فهذا انما هو اجتهاد ينزع به صاحبه ايّما نزوع الى درك حقائق

١ - المستقصى : ج ١ ص ١٤١ ويأتي تفصيل أوسع لهذه المسألة في باب المصالح المرسله ان شاء الله •

التصوص والاحاطة بمراميها ، فضلا عن أن يقصد معارضة نص بمحض مصلحة ! •

٣ - جواز التسعير عند الحاجة إليه روي عن مالك ، وذكر الصنعاني أن كثيرا من الأئمة المتأخرين أيضا ذهبوا إليه • والحديث الذي يوهم أنه معارض له ، هو ما رواه أنس رضي الله عنه ، قال : غلا السعر في المدينة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال الناس يارسول الله غلا السعر فسعر لنا • فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان الله هو المسعر القابض الباسط الرازق ، اني لأرجو أن القى الله وليس أحد فيكم يطلبني بمظلمة في دم ولا مال ^(١) •

غير أنه - بقليل من التدقيق والبحث - يعلم أنه ليس معارضا للقول بجواز التسعير عند الحاجة ، بل هو مما قد يتقدح لدى المجتهد من النظر في الحديث نفسه وأحاديث أخرى • ومناورات هذه الدلالة ثلاثة أشياء :

الأول - احتمال أن يكون هذا من تصرفاته صلى الله عليه وسلم بمقتضى الامامة وأنه عليه الصلاة والسلام راعى المصلحة التي كانت تدعو اليها تلك الظروف •

الثاني - قوله صلى الله عليه وسلم « اني لأرجو أن القى الله وليس أحد فيكم يطلبني بمظلمة في دم ولا مال » دليل صريح على أن علة ما قرره في أمر التسعير هو مراعاة أن لا يُظلم أحد من الناس سواء كان بائعا أو مستريا ، وهو يكون بالمحافظة على ميزان العدالة بينهم • وذلك ، كما يكون بحماية البائع من الزام المشتري اياه بسعر دون الذي يريد ، كذلك يكون بحماية المشتري من الزام البائع اياه بالغبن الفاحش واستغلال ضرورته لايقاع الظلم به • ولا ريب أنه صلى الله عليه وسلم لو رأى من

الباعة ميلا الى هذا الظلم لأخذ على أيديهم وألزمهم بحد لا يتجاوزونه ، وذلك بمقتضى قوله « اني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد فيكم يطلبني بمظلمة في دم ولا مال » ، وبمقتضى حديث « لا ضرر ولا ضرار » .

الثالث - نهيه صلى الله عليه وسلم عن الاحتكار ، فقد روى معمر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال « لا يحتكر الا خاطي »^(١) ، وانما علة النهي عنه ، ظلم الناس بمنعهم عن الوصول الى ما يحتاجونه من أقوات وشبهها . وهي علة قطعية في هذا الباب . فيقاس على الاحتكار بجامع هذه العلة رفع الاسعار دون موجب الى حيث لا تصل اليه طاقة الناس ؛ بل يشبه أن يكون هذا صورة من صور الاحتكار نفسه ، إذ هو لا يعدو أن يكون حسبا لأقوات الناس عنهم ، وان لم يكن كذلك فهو على كل حال ليس أدنى من القياس الجلي . ومن المتفق عليه لدى القائلين بالقياس ، أن مثل هذا القياس يخص خبر الواحد . فحديث التسمير اذاً مخصص بالقياس على النهي عن الاحتكار ، وهذا لا علاقة له بالمصلحة المجردة أو المرسلة اطلاقاً .

فهذه ثلاث منارات في السنة نفسها توحى للمجتهد بجواز التسمير عند حاجة الناس اليه ، وان واحداً منها يكفي دليلاً في ذلك فكيف والثلاث مجتمعات معا ؟ .

٤ - القول بجواز تلقي الركبان إذا كثرت السلعة التي يحملونها معهم ، في السوق ، بحيث تضيق معها فائدة تلقي التجار لهم خارجه ، ليس فيه ما يعارض الحديث الوارد في النهي عنه . بيان ذلك أن كلمة « تلقى الركبان » لغة ، انما هي استقبالهم مطلقاً : على أي حال من الأحوال وفي أي مكان من الامكنة ، سواء كان ذلك لغرض التجارة أو غيرها ، وسواء

كان ذلك في سوق داخل المدينة أو في صحراء خارجها • فهذا هو المدلول اللغوي لكلمة « تلقي الركبان » الواردة بهذا الاطلاق في الحديث •

غير ان هذا ليس هو المقصود قطعاً بنهيه صلى الله عليه وسلم ، وانما الكلمة منصرفة إلى معنى اصطلاحى خاص ، دل عليه العرف السائد بين الناس عند اطلاقها في صدد التجارة والبيع ، شأنها في ذلك كشأن بيع الحصاة ، والملاسة ، وما أشبه ذلك •

والمعنى المتعارف عليه لكلمة « تلقي الركبان » هو أن يستقبل آحاد التجار الباعة الوافدين ، على مشارف المدينة ، قبل دخولهم أسواقها واطلاعهم على الأسعار ، ليتمكنوا من شراء ما معهم بأقل من نسبة سعر السوق • وعلة النهي عن هذا الشكل من الشراء هو ما ينطوي عليه من تفرير بالبائع ، بدليل أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أثبت له حق الخيار عند اطلاعه على حال السوق ، وذلك في حديث ابي هريرة أنه قال : لا تتلقوا الجلب فمن تلقى منه شيئاً فاشتره فصاحبه بالخيار اذا أتى السوق ^(١) •

فلا يدخل اذاً في المنهي عنه ، تلقي الركبان الذين يعلمون حال السوق ولا تخفى عليهم أسعار السلع ، ولا يدخل فيه تلقي الركبان الذين يفضلون بيع بضائعهم في ضواحي المدينة غير عابئين بأسواقها ، ولا يدخل فيه أيضاً - عند المالكية ^(٢) - ما لو تلقاهم المشتري على مسافة بعيدة من المدينة ، ومثل ذلك أن يقال : يشترط أيضاً أن لا يكون البضاعة التي معهم تفرم السوق بحيث لا يطعم التجار في المسابقة اليها ، وان كان ذلك مما يخضع للبحث والاجتهاد •

بل ولقد شرط الجويني - من أئمة الشافعية - للتحريم أن يكذب

١ - رواه الشيخان •

٢ - بداية المجتهد الابن رشد : ج ٢ ص ١٦٦ •

المتلقي في سعر البلد ويشترى منهم بأقل من ثمن المثل ، وشرط المتولي من الشافعية أيضاً أن يخبرهم بكثرة المؤونة عليهم في الدخول (١) .

ولا ريب أن هذا كله ليس معارضة لحديث النهي عن تلقي الركبان ، بل متفرع عن دلالة الحديث نفسه ، إذ المراد بالحديث ليس هو المعنى اللغوي العام ، بل المعنى الاصطلاحي المتعارف عليه ، في ذلك العصر ، للعلة التي ذكرناها ، وهي علة مجمع عليها . وهذه الصور التي ذكرناها خارجة عنه .

٥ - تفضيل الرجل بعض أولاده في العطية على بعض ، جائز عند جمهور الفقهاء على اختلافهم ، مطلقاً ، وليس كما ظن الاستاذ حسب الله ، عند الحاجة الى ذلك فقط . ولكنه مكروه إذا لم يكن ثمة حاجة . اللهم الا أهل الظاهر ، فقد ذهبوا الى أن ذلك لا يجوز ، حيث استدلوا بظاهر حديث النعمان بن بشير أنه قال ، ان أباه بشيراً أتى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني نحلتي ابني هذا غلاماً كان لي ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أكلَ وَلَدُكَ نحلتهم مثل هذا ؟ قال لا . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فارتجعه (٢) .

والتحقيق الذي يتفق مع دلالة السنة ، ما ذهب اليه الجمهور ، من جواز التفضيل ، فضلاً عن أنه لا يمكن أن يعارضها .

وعمدة الجمهور أن الاجماع منعقد على أن للرجل أن يهب في صحته جميع ماله للأجانب دون أولاده ، فإذا جاز ذلك للأجنبي فهو للولد أخرى . فهذا قياس جلبي ينبغي أن يصرف النهي به في حديث النعمان الى الكراهة ، عملاً بالدليلين ، وفي بعض روايات الحديث ما يوضح ذلك ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : (ألتست تريد أن يكونوا لك في البر

١ - الشوكاني على منتقى الأخبار : ج ٥ ص ١٤٢ .

٢ - متفق عليه .

واللطف سواء ؟ قال نعم . قال فأشهد على هذا غيري) . كما احتجوا بحديث أبي بكر رضي الله عنه أنه كان نحل عائشة جذاذ عشرين وسقاً من مال الغابة ، فلما حضرته الوفاة ، قال والله يا بُنَيَّة ما من الناس أحد أحب إليّ غنيّاً بعدي منك ولا أعز عليّ فقراً بعدي منك ، واني كنت نحلّك جذاذ عشرين وسقاً ، فلو كنت جَذَذْتِه واحْتَرَزْتِه كان لك ، وانما اليوم هو مال وارث (١) .

فأين هذا من معارضة السنة الثابتة بالمصلحة ؟ ..

٦ - جواز قطع الشوك المؤذي للناس بالحرم ، هو من قبيل تخصيص الحديث بالقياس الصحيح . وهو من المخصصات المتفق عليها لدى جميع القائلين بالقياس كما سيأتي ، وليس من قبيل تخصيص الحديث بالمصلحة الذي لم يقل بجوازه أحد .

وبيانه أن الحديث الصحيح نص على جواز قتل الفواسق الخمسة المؤذية في الحرم ، بل أمر الرسول بذلك ، مستتبها إياها من الصيد المحرم (٢) . فقام الفقهاء عليها الشوك المعترض في طريق الناس بجامع الأذى في كل ، فكان هذا القياس مخصصاً لحديث : لا ينفر صيدها ولا يختلي شوكرها ... الخ ، على أن في الفقهاء من عمل بعموم هذا الحديث ، وقدمه على القياس ، وانما العجب في هذا ممن يخلط بين القياس الواضح البين أركانه ، والمصالح المرسله المعروفة في حقيقتها وشروطها .

٧ - القول بجواز اعطاء الصدقة الى بني هاشم ، عند عدم وصول خمس الخمس اليهم - قول رواه أبو عصمة عن أبي حنيفة رحمه الله

١ - بداية المجتهد لابن رشد : ج ٢ ص ٣٢٣ .

٢ - نص الحديث من رواية عائشة رضي الله عنها : « خمس من الدواب كلهن فواسق ، يقتلن في الحل والحرم : الغراب والحيدأة والعقرب والفأرة والكلب العقور » . متفق عليه .

تعالى • وليس مبني هذا القول عنده - اذا صح - تقديم المصلحة على النص ، بل العمل بمقتضى النص نفسه •

ففي الكتاب ^(١) رواية عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : يا بني هاشم ان الله كره لكم غسالة أيدي الناس وأوساخهم ، وعوضكم منها بخمس الخمس ^(٢) • فصول خمس الخمس اليهم هو علة منعهم من أخذ الزكاة بصريح هذا الحديث ، واذا بطلت العلة انتفى الحكم ، وإذا ذهب المانع عاد الممنوع ، كما هو معروف في قواعد الفقه والأصول •

• على أن كتب الحنفية لم توثق هذه الرواية عن أبي حنيفة • ولم تعتمد على هذا الحديث • فقد جاء في حاشية قاضي زاده على فتح القدير ، بعد ذكر هذه الرواية ودليلها عن ابي حنيفة قوله : لكن هذا اللفظ أي لفظ هذا الحديث غريب • والمعروف ما في مسلم : (•• ان الصدقات لا تبغي لآل محمد • انما هي أوساخ الناس ^(٣)) •

وذكر ابن نجيم في كتابه البحر على الكنز ما نصه : (•• وأطلق الحكم في بني هاشم ولم يقيده بزمان ولا بشخص ، للإشارة الى ردّ رواية أبي عصمة عن الامام أنه يجوز الدفع الى بني هاشم في زمانه لأن عوضها - وهو خمس الخمس - لم يصل اليهم لاهمال الناس أمر الغنائم وإيهالها الى مستحقها ، واذا لم يصل اليهم العوض ، عادوا الى المعوض ^(٤)) •

وأيّا كان المفتى به ، فكلما القولين مخرّج على دلالة السنة نفسها ، ولم يلاحظ في أي منهما مخالفة النص لترجيح جانب المصلحة المجردة •

١ - يطلق على كتاب محمد بن الحسن •

٢ - رواه الطبراني •

٣ - قاضي زاده على فتح القدير ج ٢ ص ٢٤ ط بولاق •

٤ - البحر على الكنز ج ٢ ص ٢٦٦ •

ومثل هذا ، كل الأمثلة التي أتينا على ذكرها ؛ فقد يكون البعض منها قولاً ضعيفاً وقد يكون البعض هو المعتمد ، ولكنها كلها مخرجة على دلالة السنة نفسها حسب ما أدى إليه اجتهاد الذين قالوا بها • ولو سمع أحدهم في تخريج القول الذي ذهب إليه ، أنه إنما رأى ترجيح جانب المصلحة على النص ، لأنكر ذلك أيما انكار •

الرد على من ظن أن مالكا كان يخص خبر الآحاد بالمصلحة :

ومن ذلك أيضاً - أي مما اعتمد عليه بعض الكتّاب في جواز تخصيص السنة بالمصلحة - ما يراه بعضهم من أن مالكا رحمه الله تعالى كان لا يبالي أن يخص أخبار الآحاد بالمصلحة المرسل •

فقد جاء في كتاب المدخل إلى علم أصول الفقه ، للدكتور معروف الدواليبي ما نصه : (والطائفة الثالثة تأخذ بالمصلحة المرسل ولو لم يكن لها في الشريعة أصل يشهد لها بالاعتبار ، غير أنهم يقفون بها موقف المعارضة للنصوص ، ويخصّصون بها النصوص التي لا تكون قطعية ، سواء في دلالتها لتخصيص العام في القرآن أحيانا بالمصلحة المرسل ، أو في نبوتها لتخصيص أخبار الآحاد بالمصلحة المرسل • • وقد أخذ بذلك المالكية (١) •

والواقع أنه لا يوجد في فقه الإمام مالك ما يسمى بتخصيص المصلحة المرسل أو المجردة للسنة أو الكتاب ، بل ولا يتصور - كما قلنا - أن تأتي المصلحة المرسل مخالفة لكتاب أو سنة إذ إن ذلك إخلال بأرسالها • ولكن الأمر قد يشتبه على من لم يقف على أصوله في الاجتهاد عند تعارض النصوص مع بعضها أو تعارض النصوص مع القياس •

وأصوله في ذلك قائمة على ثلاثة مبادئ :

المبدأ الأول : تقديم ظاهر القرآن على مقتضى خبر الآحاد ، إلا إذا

عاضد خبر الأحاد دليل آخر • مثاله تقديمه ظاهر قوله تعالى « قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير فإنه رجس » ، أو فسقاً أهلاً لغير الله به ^(١) ، على حديث • نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذي ناب من السباع وكل مخلب من الطير ^(٢) • • ولذا يقول ابن رشد المالكي في كتابه بداية المجتهد (• • •) وأما سباع الطير فالجمهور على أنها حلال لمكان الآية المتكررة ، وحرما قوم لما جاء في حديث ابن عباس أنه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير • إلا أن هذا الحديث لم يخرج الشيخان وإنما ذكره أبو داود ^(٣) •

المبدأ الثاني : ترك خبر الأحاد ، وكل ظني مثله ، إذا عارض أصلاً شرعياً مقطوعاً به ، على معنى أنه يرى في هذه المعارضة ما يدل على ضعف الحديث وعدم ثبوته عن الرسول صلى الله عليه وسلم • والأصل المقطوع به ما كان عائداً إلى نص واضح من القرآن أو سنة متواترة ثابتة • ومستنده في هذا رد عائشة رضي الله عنها حديث « ان الميت ليعذب ببكاء أهله عليه » لمعارضته الأصل الثابت بقوله تعالى « إلا تزر وازرةٌ وزرٌ أخرى » وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ^(٤) • • مثال ذلك تركه لحديث الأمر بفصل الأناء سبعا من ولوغ الكلب فيه • عملاً بالأصل الثابت بالقرآن وهو مشروعية أكل صيده • ولذا كان يقول عن الحديث : « جاء الحديث ولا أدري ما حقيقته » ويقول مشيراً إلى تضعيفه له : « يؤكل صيده فكيف يكره لعابه ^(٥) ؟ ! » •

١ - الانعام : ١٤٥ •

٢ - رواه أبو داود •

٣ - بداية المجتهد : ج ٢ ص ٤٥٥ •

٤ - النجم : ٣٨ و ٣٩ •

٥ - الموافقات للشاطبي ج ٣ ص ٢١ •

المبدأ الثالث : تقديمه عمل أهل المدينة على خبر الآحاد . وانما عمل أهل المدينة عنده في قوة الحديث الذي يقارب المنواتر ، لأنهم لم يصدروا في أعمالهم الا عن استرشاد بالرسول صلى الله عليه وسلم . ومثاله تركه حديث ابن عمر وغيره : « المتبايعان كل واحد منهما بالخيار مالم يتفرقا^(١) » لما ثبت عنده من أن عمل أهل المدينة على خلافه . قال النووي : (. . .) وأما مالك فقال : العمل عندنا بالمدينة خلاف ذلك ، فان فقهاء المدينة لا يشتون خيار المجلس ، ومذهبه أن الحديث اذا خالف عمل أهل المدينة تركه^(٢) .

فهذه هي الأصول التي بنى عليها الامام مالك فهمه للنصوص واعتباره لها . وهذا أمر لا علاقة له البتة بالمصلحة المرسلة وتخصص السنة بها . وانما يعمل الامام مالك بالمصلحة اذا لم يعارضها نص من كتاب أو سنة ولا أصل من الأصول الشرعية الثابتة ، كما سنذكر ذلك مفصلاً في باب « المصالح المرسلة » إن شاء الله .

ومن الغريب أن يدعي بعض الكتّاب أن ثمة طائفة من فتاوى مالك ، خصص فيها النص بالمصلحة ، مستندا في ذلك الى فتواه بعدم وجوب الارضاع على الزوجة اذا كانت شريفة تتضرر به ، مع أن الآية صريحة - على حد فهم هذا البعض - في وجوب الارضاع على الوالدات ، وهي قوله تعالى : « والوالدات يرضعن أولادهن » ومستندا الى فتواه بسجن المتهم بالسرقة وضربه تعذيباً له حتى يقر ، مع أن حديث « واليمين على من أنكر » يخالف ذلك .

فمن قال ان آية الرضاع صريحة في إيجاب الارضاع على الأم ؟ . . .
إن جماهير العلماء من المالكية والشافعية والحنفية ، على أن الآية انما

١ - رواه الشيخان .

٢ - المجموع : ج ٩ ص ١٨٦ .

تعني أن الرضاع من حق الأم ، فليس للزوج أن يمنعها من هذا الحق إذا ارادت ممارسته ، مستدلين بقوله «فإن تعاسرتم فسترضع له أخرى» وقوله «فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن» وقالوا ولو كان المراد ايجاب الرضاع عليها لقال : وعلى الوالدات رضاع أولادهن ، كما قال «وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن» .

بل وإن مالكا رضي الله عنه ، ليلدو أشد تمسكا بظاهر الآية من غيره كالشافعية والحنفية . فهو يرى أن الآية اذ تحتل أن يراد بها أن الرضاع حق للأم ، وأن يراد بها أنه حق عليها ينبغي أن يحكم في تبينها العرف ، وهو يرى أن العرف العام كان جارياً في عصره ﷺ على أن تلزم الأم برضاع طفلها ، والمضطرد عرفاً كالمشروط فيجب عليها الإرضاع ، الا إذا كانت شريفة مرفهة ، فالعرف في مثلها أن لا ترضع ، فلا تلزم به^(١) . فيا سبحان الله !! هل زاد مالك في اجتهاده هذا الا تمسكا بالنص واتباعا لمقتضياته ؟ .

وأما الفتوى بسجن المتهم بالسرقة وضربه ليعترف فاستناد ذلك إلى مالك غير صحيح ، وإنما هو رأي خاص لسحنون ، وسنذكر تحقيق ذلك مفصلاً في باب المصالح المرسله إن شاء الله . على أن هذا القول ليس مصادماً لنص في السنة ، بل هو - في اجتهاده - اتباع لها . فقد ورد عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ حينما صالح أهل خيبر على أن يجلوها منها ولهم ما حملت ركا بهم ولرسول الله ﷺ الصفراء والبيضاء ، وأن لا يكتموا شيئاً ولا يغيبوا شيئاً كان لحبي بن اخطب حلي ومال ومسك ، فغيبوه عن المسلمين . فقال رسول الله ﷺ لعمر حبي بن اخطب : ما فعل مسك حبي الذي جاء به من النصير ؟ فقال أذهبت النفقات والحروب . قال : العهد قريب

والمال أكثر من ذلك ، فدفعه رسول الله إلى بعض الصحابة فمسه بعذاب فأشار إلى خربة هناك وقال : قد رأيت صبيا يطوف هنا ، فذهبوا إلى حيث قال ، فوجدوا المسك في الخربة ^(١) .

ففي مثل هذا الحديث ما يمكن أن يعتمد عليه المجتهد لترجيح أنه من قبيل التصرف بحكم الامامة وأن على الإمام من بعد الرسول صلى الله عليه وسلم أن يتأسى به في تحري المصلحة واتباع الحق ، على أننا لا نقول ان هذا القول هو الراجح ولكن ما نريد إيضاحه هو أن مبنى هذا الاجتهاد ليس تخصيص النص بالمصلحة كما توهم البعض بل هو اجتهاد في فهم النص نفسه .

على أن هذا لا ينافي أن المالكية يأخذون بالمصالح المرسله ويعتمدون عليها في كثير من الفروع إذا لم تكن معارضة لنص من الكتاب أو السنة .
ومكان تفصيل الحديث عنها ، عند ذكر مراتب المصلحة الشرعية ، حيث سنفرد ان شاء الله بحثا خاصا بالمصلحة المرسله .

ثم ان الدكتور الدواليبي أحال في النص الذي نقلناه من كتابه ، الى كتاب أحمد بن حنبل للأستاذ أبي زهرة . والاستاذ أبو زهرة لم يتحدث هناك عن مالك وحكاية تخصيصه السنة بالمصلحة ، إلا عبارة وجيزة لا تدل بحال على ما فهمه الدكتور الدواليبي ، ولو رجع الى كتابه : مالك ، لوقف من كلام الاستاذ أبي زهرة على عكس ذلك في تفصيل واضح . حتى انه ليرد على من زعم أن مالكا كان يرى تخصيص خبر الأحاد بالقياس مطلقا ، ناهيك عن المصلحة المجردة أو المرسله ، ويقول في هذا الصدد : « وبعد هذا التبع لأقوال أولئك العلماء المتنازعين في التخريج

١ - راجع الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية لابن القيم ص : ٨ وما بعدها .

في الفقه المالكي لا نقر ما تشير الى ترجيحه عبارة القرافي ، وهو تقديم القياس على خبر الواحد على الاطلاق ، بل نرى أن القياس يقدم على خبر الواحد اذا اعتمد على قاعدة قطعية ولم يكن خبر الواحد معاضدا بقاعدة أخرى قطعية ، وانما قدم القياس في هذه الحال لأن خبر الآحاد يكون معارضا للنصوص التي استنبطت منها هذه القاعدة ، والاحكام المتضافرة التي وردت من الشارع الحكيم ، والتي تكونت منها هذه القاعدة حتى صارت من الأصول للفقه الاسلامي (١) .

فاذا اتضح ما ذكرناه ، فقد ثبت بالدليل الذي لا يقبل الريب أن اجماع الصحابة والتابعين وأئمة الفقه ، قد تم على أن المصلحة لا يمكن لها أن تعارض كتابا ولا سنة ، فان وجد ما يظن أنه مصلحة ، وقد عارضت أصلا ثابتا من أحدهما ، فليس ذلك بمصلحة اطلاقا ولا تعتبر بحال .
وجميع فروع الفقه والفتاوى التي صدرت عن أئمة المذاهب متفقة مع مقتضى هذا الاجماع .



المصلحة المدعومة بشاهد قيسست عليّة :

النوع الثاني من المصلحة ، ما كان مدعما بشاهد من أصل في الكتاب أو السنة ، أي ما اعتمد على القياس الصحيح .

فمثل هذه المصلحة اذا خالفت مقتضى السنة ، يكون من قبيل القياس اذ يخالف النص . فينظر حينئذ في نوع التخالف بينهما ، فان كان تضادا ومعارضة ، وكان النص المعارض قاطعا في دلالة وثبوته كصریح الكتاب والمتواتر من السنة ، بطل القياس وحرم الأخذ به إجماعا ، إذ لا صحة

للقياس في شيء مع قيام الدليل القاطع على خلافه ، وذلك كمحاولة قياس الربا على البيع أو السلم • أما ان كان النص المعارض غير قطعي ، وذلك كخبر الآحاد - وهو ما يدور حديثنا حوله - فالنظر في مآل التعارض بينهما خاضع ، في جملة ، للاجتهاد • وهو اجتهاد في تنسيق نصوص الشريعة مع بعضها والوقوف على كيفية الفهم منها ، لا في ترجيح مصلحة على نص •

ومن المناسب أن نذكر خلاصة آراء الأصوليين في مثل هذا التعارض ، إذ من شأن بيان ذلك أن يكشف الغموض الذي قد يكتنف الفرق - لدى البعض - بين معارضة القياس للسنة الظنية ، ومعارضة المصلحة المجردة لها • حتى انهم ليجيزون الثاني حيث يجيزون الأول •

فقول : ذهب اكثر الأصوليين ، وهم الشافعية والحنابلة وبعض الحنفية ، الى أن خبر الآحاد مقدم على القياس مطلقا ، سواء كانت العلة أو الأصل قطعيا أم لا • قال صاحب جمع الجوامع عند تعدادة لشروط الفرع في باب القياس : (•• وان لا يقوم خبر الواحد على خلافه عند الأكثر ، فيقدم عندهم على القياس ^(١)) واليه مال صاحب مسلم الثبوت وشارحه من الحنفية • اذ قال : « ومن شروط الفرع أن لا ينص على حكمه ، والا لم يجز القياس ، لأن النص مقدم عليه عند المعارضة بالقياس ^(٢) » •

ودليلهم في هذا ما ذكره البناني على جمع الجوامع ، اذ قال : وتمسك الجمهور بأن خبر الواحد أصل بنفسه يجب اعتباره ، لأن الذي أوجب اعتبار الأصل المقيس عليه نص الشارع عليه ، وذلك موجود في خبر الواحد ، فيجب اعتباره ^(٣) •

١ - جمع الجوامع وشرحه : ج ٢ ص ٢٢٦ •

٢ - مسلم الثبوت وشرحه : ج ٢ ص ٢٦٠ ط بولاق •

٣ - البناني على جمع الجوامع ج ٢ ص ١٣٢ ط الحلبي •

ومن أشهر الأمثلة على ذلك حديث « لا تُصَرَّوا الأبل ولا الغنم فمن ابتاعها بعد ، فانه بخير النظرين بعد ان يحلبها ، ان شاء أمسك ، وان شاء ردها وصاعا من تمر ^(١) » فرد الثمر بدل اللبن مخالف للقياس الذي يقضي بضمان مثل التالف أو قيمته • غير أن الجمهور لم يبتلوا الواحد منهما بالآخر • فقدموا النص فيما ورد فيه وأعتبروه أصلا برأسه •

وزهد ابن الحاجب وكثير من الحنفية الى التفصيل • حيث صنفوا صور القياس المعارض بخبر الآحاد الى ثلاثة صور •

الصورة الأولى - أن يكون قياساً مبنياً على نص قطعي ، بأن يكون الحكم المنصوص عليه قد نص عليه في مصدر قطعي الثبوت ، وعرفت العلة فيه بنص راجح على خبر الآحاد ووجدت قطعاً في الفرع ، ففي هذه الحال لا يقبل الخبر المعارض لرجحان القياس عليه حينئذ •

الصور الثانية - أن يكون مبنى القياس على أصل قطعي كالصورة الاولى ، ولكن وجود العلة في الفرع مظنون لا مقطوع • وفي هذه الحال يغلب الوقف لتساوي الخبر والقياس حينئذ ، وربما انقدح في رأي المجتهد رجحان أحدهما على الآخر فيعمل بمقتضى اجتهاده •

الصورة الثالثة - أن لا تعرف العلة في الأصل بنص راجح على خبر الآحاد ، بأن عرفت باستنباط أو نص مساو للخبر أو مرجوح عنه ، ففي هذه الحال يقدم الخبر على القياس ، لتكاثر الظنون في القياس ، من حيث ثبوت العلة في الأصل ، وانتقالها الى الفرع ^(٢) •

ولعل المرويَّ عن أبي حنيفة في هذا ، هو تقديم خبر الآحاد مطلقاً

١ - رواه الشيخان واللفظ للبخاري •

٢ - انظر خلاصة مذهب الحنفية في جمع الجوامع وشرحه : ج ٢ ص ١٣٥ و ١٣٦ وفي ابن الحاجب : ج ٢ ص ٧٣ ط ميرية وانظر أيضاً تفصيل هذه الاقسام في كشف الاسرار للبزدوي ج ٢ ص ٦٩٩ •

إذا كان الرواي له فيها ، إذ إن كثيراً من فروعها الفقهية تدلّ على ذلك .
منها تقديمه لخبر القهقهة في الصلاة على القياس ، إذ مقتضى عدم نقض
القهقهة للوضوء خارج الصلاة أن لا تنقضه في داخلها أيضاً ، قياساً على
خارج الصلاة ، وهو قياس واضح الحجة والاركان ، ومع ذلك فقد رجح
عليه خبر الآحاد ، وهو أن أعمى تردى في بئر والنبي صلى الله عليه وسلم
يصلي بأصحابه ، فضحك بعضهم ، فأمره أن يعيد الوضوء والصلاة .

وأما عند مالك رحمه الله تعالى فينظر : ان عاضد الخبر عمل أهل
المدينة لم يبق للقياس مكان أمامه ، وإن لم يعاضده ذلك نُظِرَ ، فإن كان
مدعوماً من أصل شرعي عام قدّم على القياس مطلقاً ، وذلك كتقديمه لخبر
الترخيص في العرايا على القياس المقتضي لتحريمها ، ولم يبال بأن القياس
مستند إلى قاعدة منع الربا لأن الحديث مستند إلى قاعدة المعروف ورفع
الخرج .

أما إذا لم يستند الخبر إلى ذلك ، وكان القياس الذي في مقابله صحيحاً ،
رجح القياس عليه ، نظراً منه إلى ان القياس مدعوم بأصل شرعي قطعي
فهو مقدم على الخبر الظني . ولذلك ترك مقتضي حديث المصراة الذي
مضي ذكره مرجحاً عليه القياس بحجة أنه مدعوم بأصل « الخراج
بالضمان » وبأن غرامة الشيء يكون بالمثل أو القيمة .

يقول الشاطبي في هذا نقلاً عن ابن العربي : « ومشهور قول مالك
والذي عليه المول أن الحديث ان عضدته قاعدة أخرى قال به ، وإن كان
وحده تركه ، ثم ذكر مسألة مالك في ولوغ الكلب ، قال : لأن هذا الحديث
عارض أصليين عظيمين : أحدهما قوله تعالى « فكلوا مما أمسكن عليكم » .
الثاني أن علة الطهارة هي الحياة وهي قائمة في الكلب . وحديث العرايا
إن صدمته قاعدة الربا عضدته قاعدة المعروف ^(١) » .

والخلاصة أن النظر في تعارض خبر الواحد مع القياس ، خاضع للاجتهاد ، ولا حرج أن يجتهد الباحث في استنباط الحق عند ذلك ، اذا توفرت لديه وسائل الاجتهاد وتحلى بدين قويم واخلاص متين لا يتركان للاهواء سبيلا الى قلبه وفكره . ومن أبسط وسائل الاجتهاد وشروطه أن يعلم أن القياس الذي قد يعارضه الخبر ويكون للاجتهاد فيه مجال ، هو غير المصلحة المجردة اذ يعارض بها السنة ، فهذا لا منفذ للاجتهاد في تجويزه بحال .

هذا كله فيما اذا كان التخالف بينهما من قبيل التعارض الكلي ، اما اذا كان دون ذلك وأمكن الجمع بينهما ، بأن كان من قبيل مخالفة الخاص للعام ، فجمهور العلماء على أنه يجوز تخصيص الكتاب والسنة بالقياس مطلقا ، لأن في ذلك اعمالا لدليلين صحيحين ، واذا أمكن ذلك فلا يصار الى غيره .

وشرط أبو علي الجبائي لذلك أن لا يكون القياس خفيا ونقل بعضهم عنه المنع مطلقا ، وشرط عيسى ابن ابان وكثير من الحنفية لذلك أن يكون النص قد خص من قبل ، اذ دلالة العام عندهم على أفراد قطعية اذا لم يخص . والقياس ظني فلا يمكنه التصرف فيما هو قطعي^(١) .

وقال ابن الحاجب : « المختار ، ان ثبتت العلة بنص أو اجماع ، أو كان الأصل مخصصا^(٢) ، خص به ، والا ، فالمعتبر القرآن في الوقائع ، فان ظهر ترجيح خاص فالقياس والا فعموم الخبر^(٣) » .

١ - راجع تفصيل المذاهب في هذا ، في جمع الجوامع لابن السبكي ، والمستصفى للفرزالي والمختصر لابن الحاجب ، بباب التخصيص .

٢ - أي او كان الأصل المقيس عليه مخصصا لعموم أحد النصوص ، اذ ان ذلك يكسب الفرع المقيس عليه قوة تهينة لمثل ذلك .

٣ - المختصر لابن الحاجب : ج ٢ ص ١٥٣ .

وهذا الذي رجحه ابن الحاجب ، هو أقرب ما يتفق مع دقة الترجيح والاجتهاد فيه ، فليس كل قياس أرجح من عموم أي خبر في السنة ، وليس عموم كل نص فيها مقدما على أي قياس . إذ لكل منهما ملاسبات قد تكتفه فتضعفه ، أو تقويه . فأخذ هذه الملاسبات بعين الاعتبار ضرورة لابد منها عند محاولة تبين أو تخصيص أحد الدليلين للآخر . بل ويمكننا تخريج مذهب الجمهور في الاطلاق بجواز تخصيص النص بالقياس على هذا المعنى ، أي أن جواز التخصيص بالقياس مطلقا ، انما هو من حيث المبدأ العام والنظر الى جنس القياس ، أما النظر في تفصيلات الأقيسة والنصوص المتخالفة وما يكتنفها من قرائن ، وأخذها بعين الاعتبار - فشيء لا ينافي اطلاق الجواز بالنظر للجنس . وتطبيقات الفروع الفقهية في هذه المسألة متفقة وهذا التخرج ، في غالب الأحيان .

فمن أمثلة ذلك تخصيص عموم قوله صلى الله عليه وسلم : « الا وأن دماءكم وأموالكم عليكم حرام »^(١) . . . وعموم قوله تعالى « ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم »^(٢) بالقياس على جواز أكل الميتة والدم ولحم الخنزير للمضطر المنصوص عليه في قوله تعالى « فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه ان الله غفور رحيم » إذ يقاس عليه جواز الأكل من مال الغير ولو بدون اذنه عند الضرورة ، فهذا قياس اتفق العلماء على تخصيصه لعموم النهي في الحديث والآية المذكورتين ، وثمة قرائن ترجح هذا التخصيص لدى المجتهد ، منها النص ، على علة القياس في الأصل بطريق الايماء وهي الاضطرار ، ومنها أن حكم القياس مدعم بقاعدة « الضرورات تبيح المحظورات » وبحديث « لا يشبع الرجل

١ - من خطبته صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع .

٢ - النساء : ٢٩ .

دون جاره ^(١) » •

ومن أمثلة ذلك أن السنة قضت بطلان الصلاة ، بالأكل فيها ، وثبت في السنة أيضا أن الصوم لا يبطله الأكل ناسيا ، لقوله صلى الله عليه وسلم « من أكل ناسيا وهو صائم فليتم صومه فانما اطعمه الله وسقاه ^(٢) » والعلة في ذلك واضحة معقولة وهي أن الناسي لم يوجد منه القصد الى ارتكاب المحرم • فأقتضى ذلك أن يقاس على الأكل غيره من المنهيات ، وأن يقاس على الصوم ما يشبهه كالصلاة • ولكن العلماء لاحظوا - الى جانب هذا الاقتضاء عموما - وقائع القرائن في هذه المسألة خصوصا • فرأوا أن مجال الصلاة للأكل نسيانا فيها أضيق من مجال نهار الصائم في العادة كما لاحظوا أن وقت الصوم معيار له ، فان بطل الصوم فيه لم ينب عنه الا القضاء ، على حين أن وقت الصلاة يتسع لتكرارها عدة مرات ، فذهبوا - بناء على ذلك - الى أن قليل الاكل نسيانا لا يبطل الصلاة ، قياسا على الصوم ؛ أما كثيره فybطل لها تمسكا باصل السنة في ذلك • فهذا المثال لم يخلص فيه اطلاق تخصيص القياس للسنة ، كما أنه لم يخلص فيه ترك القياس الى السنة ، وانما أخذ فيه بهذا وذاك اعمالا للقرائن المحيطة بالمسألة • وفي مقدمة من أخذ بهذا الأخذ ، الشافعية الذين هم في مقدمة القائلين بتخصيص القياس للعموم •

ومن أمثلة ذلك أيضا أن السنة جاءت في النهي عن قطع نبات الحرم

١ - رواه أحمد بن حنبل والطبراني • هذا والعجيب ان الاستاذ علي حسب الله اعتبر هذا المثال مما عارضت فيه المصلحة المجردة النص • مع أن جواز أكل المضطر من مال الغير حكم تدعمه ثلاثة أنواع من الأدلة : نص الحديث ، وقاعدة « الضرورات تبيح المحظورات » ، والقياس على أكل الميتة • !!

٢ - متفق عليه •

بما يعم أنواع الشوك ، وهي قوله صلى الله عليه وسلم : .. فلا ينفر صيدها ولا يختلى شوكتها .. الحديث (١) . غير أن مقتضى القياس على قتل الفواسق الخمسة التي دعا الرسول الى قتلها ولو في الحرم ، أن يجوز قطع الشوك اذا كان مؤذيا للمارة ، بجامع علة الأذى في كل ، ومن مرجحات الأخذ بهذا القياس أن أصله وهو جواز قتل الفواسق الخمسة قد خص به عموم حرمة تنفير الصيد وقتله ، وبهذا أخذ كثير من العلماء كالشافعية ، كما مضى بيانه . ومع ذلك فقد رجح بعضهم كالتولي والنوي عدم تخصيص القياس للنص هنا وابقاء النهي عن قطع شوك الحرم على عمومته (٢) ، مع أنهم يقولون بأصل تخصيص القياس للنص اجمالا . وليس علة ذلك الا أنهم يعملون في كل مسألة تفكيرهم في البحث عن قرائن الأدلة والأحوال الى جانب اعتبارهم لأصل القواعد .

فالنظر في مثل هذا التخالف بين السنة والقياس ، خاضع أيضا للاجتهاد وهو اجتهاد ، كما قلنا ، في فهم النصوص والوقوف على جملة المراد منها ، وإن بدا أنه اجتهاد في تقديم قياس على نص .

* * *

فيؤخذ من مجموع هذا الذي ذكرناه أن على الباحث في أمر تخالف المصلحة مع النص أن ينتبه الى حقيقتين مهمتين :

الأولى - أن المصلحة التي تخالف النص تنقسم الى مصلحة مجردة لا شاهد لها في أصل معتبر وهي المرسلة ، والى مصلحة لها شاهد معتبر وهي ما استند الى دليل القياس .

١ - متفق عليه .

٢ - راجع النووي على مسلم ج ٣ ص ٢٨٢ ط كستلية .

الثانية - أن التخالف بينهما اما أن يكون تخالف معارضة بحيث لا يمكن الجمع بينهما ، وأما أن يكون تخالفا جزئيا بحيث يمكن الجمع بينهما بتخصيص ونحوه .

فأما المصلحة التي لا شاهد لها من أصل تقاس عليه ، فلا يجوز اعتبارها عند مخالفة النص لها سواء كانت مخالفة كلية أو جزئية أو غيره ، وسواء كان النص قطعيا أو غير قطعي . أجمع على هذا كافة الصحابة والتابعين وأئمة المذاهب ؛ ومثلها المصلحة القائمة على أساس القياس اذا عارضت نصا قطعيا كآية صريحة من القرآن أو سنة متواترة . فهو قياس فاسد لا يؤخذ به ، اجمع على ذلك أيضا عامة المسلمين .

وأما المصلحة التي لها شاهد من أصل معتبر تقاس عليه ، وكان بينها وبين النص تخالف يمكن ازالته عن طريق التخصيص ، أو كان بينها وبين النص تعارض ولكنه نص غير قطعي كخبر الآحاد - فالامر في هذا خاضع لاجتهاد العالم المثبت ، لانه في حقيقته اجتهاد في توفيق النصوص مع بعضها ، لا في ترجيح مصلحة مجردة على نص .

وكل ما استند اليه بعض الكاتبيين - لتجوير تقديم المصلحة المجردة على النص في بعض الحالات - من اجتهادات وفتاوى الأئمة ، فانما هو من هذا النوع وليس فيه أي شاهد على ما يريدون ، كما مضى تفصيله .

الطوفي

وخروج على الاجماع

فهذا الاجماع الذي بدأ منذ عصر الصحابة ، لم يزل ساري المفعول لدى مختلف طبقات الأئمة والعلماء على اختلاف آرائهم واجتهاداتهم ، الى أوائل النصف الثاني من القرن السابع الهجري . حيث ظهر في هذه الفترة رجل من علماء الحنابلة اسمه « سليمان بن عبد القوي الطوفي » ، وما لبث أن نادى في بعض مؤلفاته بضرورة تقديم المصلحة مطلقا على النص والاجماع عند معارضتها لهما ^(١) .

١ - الطوفي ، نسبة الى طوفى وهي قرية من سواد بغداد . ولد بها عام ٦٥٦ على ما ذكره ابن حجر في كتابه : الدرر الكامنة . ولعل من المناسب أن نذكر هنا خلاصته عن عقيدة هذا الرجل ومذهبه ، فلعل ذلك يلقي ضوءا على أسباب شدوذ ما ذهب اليه في أمر المصلحة وتقديمها على النص ، فنقول :

أما أصل مذهبه فحنبلي ، ولكنه لم يكن ملتزما لعامة أصوله وإفروعه ، ومن أبرز أمثلة ذلك رأيه هذا في المصلحة ، وربما علل ذلك بعض المعاصرين بالجرأة وحرية الرأي والفكر - وهما أشد ما يجب أن يتجمل به كثير من الباحثين اليوم ولكن العلماء الذين ترجموا له ، لم يعللوا حاله هذه بالجرأة وحرية الفكر ، وإنما يدل كلام كثير منهم على أنه كان قاصر الفهم عن هضم وتحليل جميع ما يحفظه ويطلع عليه . فقد نقل ابن حجر عن الكمال جعفر أنه قال عن الطوفي : كانت قوته في الحفظ أكثر منها في الفهم (الدرر الكامنة لابن حجر : ١٥٤/٢) .

وهو في أصل عقيدته التي نشأ عليها معدود من أهل السنة والجماعة ، ولكنه لم يلتزم كافة مبادئها . بل انحرف الى التشيع ، وغال في ذلك حتى انحرف الى الرفض . قال ابن رجب في طبقاته (. . . وكان شيعيا منحرفا =

= عن السنة (ذيل طبقات الحنابلة ج ٢ ص ٣٦٦ و ٣٧٧) وقال ابن العماد نقلا عن أحمد بن مكنوم (اشتهر عنه الرفض ، والوقوع في أبي بكر رضي الله عنه وابنته عائشة رضي الله عنها ، وفي غيرهم من جملة الصحابة رضي الله عنهم ، وظهر له في هذا المعنى اشعار بخطه نقلها عنه بعض من كان يصحبه ويظهر موافقة له . منها قوله في قصيدة :

كم بين من شك في خلافته وبين من قيل إنه الله

فرفع أمر ذلك الى قاضي الحنابلة سعد الدين الحارثي وقامت عليه بذلك البيه ٠٠ الخ) (شذرات الذهب لابن العماد : ٢٣٩/٦) .

ولم يجمع الذين ترجموا لحياته على شيء ، كاجماعهم على اشتهار الرفض عنه وانه عوقب على ذلك في مصر على يد القاضي الحارثي ، وانه عثر على ما يدينه بأشنع مظاهر الرفض فيما كتبه بخط يده ، كما أنهم قالوا انه توجه (بعد أن أطلق سراحه في مصر) الى قوص حيث نزل هناك عند بعض النصاري !! ٠٠٠ (راجع المصادر السابقة) .

وعجيب أن يذكر الدكتور مصطفى زيد في كتابه « المصلحة في الشريعة الاسلامية ونجم الدين الطوفي » أن واحداً فقط من الذين ترجموا له ، قطع بأن الطوفي كان شيعيا ، وهو ابن رجب ! ٠٠٠ مع أن ما ذكره عنه ابن العماد في شذرات الذهب لا يقل عما ذكره ابن رجب . وهذا هو نص كلام ابن العماد ، (٠٠ وكان مع ذلك كله شيعيا منحرفا في الاعتقاد عن السنة ، حتى انه قال في نفسه : اشعري حنبلي رافضي ، هذه احدى العبر . ووجد له في الرفض قصائد ، ويلوح بها في كثير من تصانيفه ، حتى انه صنف كتابا سماه العذاب الواصب على أرواح النواصب) ثم أكد كلامه هذا بما نقله عن تاج الدين أحمد بن مكنوم ، وهو ما ذكرناه آنفا (شذرات الذهب : ٣٩/٦) .

هذا مع أن الدكتور زيد اطلع على كتاب شذرات الذهب ووقف على كلامه هذا عن الطوفي كما يتضح ذلك في ثبت مراجعه بآخر الكتاب . ولكنه تجاهله ، واكتفى بأن قال عنه ما يوهم عكس ذلك ، فقد قال : (وابن رجب يذكر في صدر ترجمته له أنه كان فاضلا صالحا فقيها اصوليا متفطنا ، وكذلك يصفه ابن العماد اذ يترجم له ٠٠٠) (المصلحة في الشريعة الاسلامية ونجم الدين الطوفي ص ٧٢) .

.

= ولقد حاول الدكتور زيد ابعاد سمة التشيع والرفض عنه بدليلين اثنين :

أحدهما أن الشيعة أنفسهم لم يعتبروه منهم في تراجمهم للشيعة . وهذا ليس بدليل اطلاقا ؛ فالطوفي لم يكن وهو سني ملتزما لمبادئ اهل السنة والجماعة ، ولم يكن وهو شيعي ملتزما للقصد والاعتدال الذين يراهما عامة الشيعة قصداً واعتدالا ، ولذا فانهم يعتبرونه مغاليا متطرفا ، ويرون في اعتباره واحداً منهم ما يجزئ عليهم نقمة خصومهم ، وما يضعهم في مكان المحتمل لكافة أغلاطه وانحرافاتة التي لا يقبلون بها هم أنفسهم .

وهذا ما يصرح به واحد من أكبر أئمتهم اليوم ، وهو الشيخ عبد الحسين شرف الدين شيخ علماء جبل عامل وامامهم . فقد كتب مقالا في مجلة العرفان يرد فيها على ما جاء في كتاب (المدخل الى علم أصول الفقه) للدكتور معروف الدواليبي حول المصلحة والنص عند الشيعة ونجم الدين الطوفي ، جاء فيها:

(نحن الامامية اجماعا لا نعتبر المصلحة في تخصيص عام ولا تقييد مطلق ، الا اذا كان لها في الشريعة نص خاص يشهد لها بالاعتبار ، فاذا لم يكن لها في الشريعة أصل شاهد باعتبارها ايجابا أو سلبا ، كانت عندنا مما لا أثر له (٠٠٠) الى أن قال : (وقبل أن نختم هذا البحث نرى لزما علينا أن ننبه الأستاذ الدواليبي حفظه الله الى تدارك ما نقله عن الامامية من كتابه أصول الفقه من الاخذ بالمصالح المرسلة وتقديمهم اياها على النصوص القطعية ، فان هذا مما لا صحة له ٠٠٠٠٠ وسليمان الطوفي من الغلاة الذين ما زالت خصومنا تحملنا أوزارهم) (المدخل الى علم أصول الفقه للدكتور الدواليبي ص ٢١٥ و ٢١٦ ط ثانية) على أن السيد محسن الأمين العاملي ، ترجم في كتابه أعيان الشيعة للطوفي . وسرد كل الروايات والاخبار التي ذكرها المترجمون في مجال الاستدلال على تشيعه أو رفضه . غير أنه رجح في آخر ترجمته له القول بأنه تاب عن الرفض (راجع اعيان الشيعة : ٢٣٠/٣٥ - ٢٣٦) .

ثانيهما - أنه كان يخطئ الشيعة والرافضة في كثير من آرائهم-وذلك بعد أن يطيل القول في بيان وجهة نظرهم - ويلعنهم في كثير من المناسبات - فهذا أيضا ليس بدليل اطلاقا ، بل هو كما قال الأستاذ أبو زهرة في تقديمه =

• • • • •

= لكتاب الدكتور زيد ، ينطوي على دليل الاثبات نفسه ، وكل نص ساقه دليلاً للنفي ، هو في مغزاه ومرماه وباعثه دليل الاثبات (راجع مقدمة الاستاذ أبو زهرة لكتاب المصلحة في الشريعة الاسلامية للدكتور مصطفى زيد ص ١١) .

فمن الذي قال له أن يعلن الشيعة في كتاباته ؟ ... وهل يعتبر لعنه للمسلمين ولو كانوا شيعة ، الا صيّر انحرافاته اليهم ووقوعه في حق عمر وابي بكر وغيرهما ؟ ..

ان اسلوبه هذا في الحديث عنهم انما يدل على أنه انما يحاول أن ينفذ عن كاهله - أمام الناس - ما علق به من درن اشتهر به بينهم ، وهو يؤكد اذاً ما قاله المترجمون له من أنه قد انحرف الى الرفض وقالة السوء عن الصحابة ، ولا يدل بحال ما على أنه عاش بريئاً من هذا .

نعم ، يمكن أن يستدل بأقواله التي ساقها الدكتور زيد ، على أنه اظهر التوبة عن الرفض والتشيع ، وهذا شيء ذكره المترجمون له . فقد نقل ابن حجر عن الذهبي قوله ويقال أنه تاب عن الرفض . ولكن يبقى أمر التحقيق في توبته : هل كانت توبة صادقة أم تقية فزع اليها للخلاص من العقوبة ، عائداً الى علم الله عز وجل . ولعمري ان من يعلن توبته ، ثم يذهب فيقيم عند النصارى ليكتب هناك المصنفات الاسلامية ، جدير أن لا يصدق في شيء .

وبعد هذا كله ، فلست أدري ما الذي حمل الدكتور زيداً على أن يتكلف كل هذا التكلف لمسح سمة الرفض والتشيع عن حياة سليمان الطوفي ؟ ..

أهو الخوف على أن لا يستفيد الناس من أفكاره وآرائه ، وهو في أبرز ما أتى به من جديد ، انما جاء بهوسات ومغالطات تدل على سقم في تفكيره ان لم نقل أنها تدل على زيغ في قلبه ؟ ..

أم هو التقدير لسعة علمه وفهمه أن لا تشان بما عرف عنه ، ومعظم الذين ترجموا له اتفقوا على أن حفظه كان أكثر من فهمه ، وأنه لم يكن له يد في الحديث وفي كلامه خبط كثير ؟ ...

على أن حقيقة الرجل - كما يشهد لها عامة تراجم المؤلفين له - لم تكن حقيقة رجل شيعي مشى على خطة الشيعة ومبادئهم في الفقه والعقيدة =

فقد ألف كتابا في شرح الأربعين حديثا ، وأفاض في الكلام عند شرحه لحديث لا ضرر ولا ضرار ^(١) ، وبعد أن بين أنه يقتضي رعاية المصالح اثباتا ، والمفاسد نفيا ، وجعل أدلة الشرع في حسابه تسعة عشر دليلا ، قال ما نصه :

(وهذه الأدلة التسعة عشر أقواها النص والاجماع • ثم هما إما أن يوافقا رعاية المصلحة أو يخالفها ، فإن وافقها فيها ونعمت ولا نزاع ••• وان خالفها وجب تقديم رعاية المصلحة عليهما بطريق التخصيص والبيان لهما ، لا بطريق الافتئات عليهما والتعطيل لهما ^(٢)) •

وعمدة دليله على كلامه هذا ، اعتباره المصلحة دليلا أقوى من كل من النص والاجماع ، فهو يقول : (ان رعاية المصلحة أقوى من الاجماع ويلزم من ذلك أنها أقوى أدلة الشرع ، لأن الأقوى من الأقوى أقوى ^(٣)) •

= كما أنه لم يثبت على صراط أهل السنة والجماعة في شؤون العقيدة والفقه ايضا ، رغم انتماؤه الى مذهب أحمد بن حنبل • ولكنه كان يتطرح في كثير من المسائل والابحاث بين وساوس وأوهام مختلفة تأخذه وترده • وأعظم مصداق على هذا قوله عن نفسه :

اشعري حنبلي ظاهري رافضي ، هذه احدى العبر

ومن المؤسف أن تسمى هذه الوسوس ، التي من شأنها أن تكون ثمرة لكثرة الاطلاع مع قلة الفهم ، جرأة وحرية في الرأي ؛ ومعلوم أن مثل هذه الجرأة والحرية قد عوفي عنه ولله الحمد أعلام الاسلام ، من صحابة وتابعين وأئمة •

١ - راجع نص شرحه لهذا الحديث في ملحق كتاب « المصلحة في الشريعة الاسلامية » للدكتور مصطفى زيد •

٢ - ص ١٧ من المرجع السابق •

٣ - ص ١٨ منه •

وجعل عمدة دليله على أن المصلحة مقدمة في الرعاية على النص والاجماع أمرين :

« أحدهما - أن منكري الاجماع قالوا برعاية المصالح ، فهي إذاً محل وفاق ، والاجماع محل خلاف • والتمسك بما اتفق عليه أولى من التمسك بما اختلف فيه •

ثانيهما - أن النصوص مختلفة متعارضة ، فهي سبب الخلاف في الاحكام المذموم شرعا ، ورعاية المصالح أمر حقيقي في نفسه لا يختلف فيه ، فهو سبب الاتفاق المطلوب شرعا ؛ فكان اتباعه أولى ^(١) » •

مناقشة هذه الأوهام وردها :

وقبل أن نرد على ما تخيله من أدلة لزعمه هذا ، ينبغي أن نشير للقاريء الى ما وقع فيه هذا الرجل من تناقض عجيب وهو يقرر أدلته هذه • فلقد بدأ فساق كل الأدلة الشرعية التي قيل بها ، والتي أحصاها في تسعة عشر دليلاً ، سواء منها ما كان متفقاً عليه ، وما كان مختلفاً فيه ، وذكر منها المصالح المرسله ؛ ثم اعترف بأن النص والاجماع هما أقوى هذه الأدلة كلها • ولكنه مع ذلك عاد فقال في معرض استدلاله على وجوب تقديم المصلحة عليهما : ان رعاية المصلحة مقدمة على الاجماع واذاً فهي أقوى أدلة الشرع كلها • أفىكون تناقض أبلى من هذا وأوضح ؟!

وايضاً فقد ذكر عند تحليل لفظ حديث « لا ضرر ولا ضرار » ما نصه (ثم المعنى لا لحوق ضرر شرعاً الا بموجب خاص مخصص ^(٢)) ، وعاد فأكد هذا الكلام بعد ذلك فقال (ان النص والاجماع اما أن لا يقتضيا ضرراً ولا مفسدة بالكلية أو يقتضيا ذلك ، فان لم يقتضيا شيئاً من ذلك فهما

١ - ص ٣٥ منه •

٢ - ص ١٥ من ملحق كتاب المصلحة في الشريعة الاسلامية •

موافقان لرعاية المصلحة ، وان اقتضيا ضررا فاما أن يكون الضرر مجموع مدلوليهما أو بعضه ، فان كان مجموع مدلوليهما ، فلا بد أن يكون من قبيل ما استثنى من قوله عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا ضرار ، وذلك كالحدود والعقوبات على الجنايات ، وان كان الضرر بعض مدلوليهما ، فان اقتضاه دليل خاص اتبع الدليل ، وان لم يقتضه دليل خاص وجب تخصيصهما بقوله عليه الصلاة والسلام (لا ضرر ولا ضرار) جمعا بين الأدلة ^(١) .

فماذا عسى أن يكون الموجب الخاص المخصص في كلامه الأول ، أو الدليل الخاص المقتضي للضرر في كلامه الثاني غير نص الكتاب أو السنة أ والاجماع المترتب على أحدهما ؟ • وما دام كذلك فكيف تكون المصلحة مع ذلك أقوى اعتبارا من النص والاجماع ؟! •••

إمّا أن المصلحة أقوى اعتبارا من النص والاجماع كما يقول ، فلا معنى إذا لتحكم أحدهما في استثناء بعض صور المصالح عن الاعتبار ، سواء كان الضرر كل مدلوله أو بعض مدلوله ، وسواء أكد هذا البعض دليل خاص آخر أم لا ، لا فرق بين كل هذه التتبعات المتكلفة ما دام أصل دلالتها آتيا من النص أو الاجماع ، وما دامت المصلحة في ذاتها أقوى منهما في ذاتهما •

وإمّا أن النص والاجماع أقوى اعتبارا من محض ما يسمى مصلحة ، وعلى ذلك يأتي الموجب الخاص فيخصص عموم حديث لا ضرر ولا ضرار كما قال ، فما معنى التفريق إذا بين نص كان الضرر كل مدلوله ونص آخر كان الضرر بعض مدلوله ، مادام الدال على كل نصا ، وما دام النص أقوى من المصلحة المتوهمة ؟ وما معنى القول بترجيح هذا التوهم على النصوص والاجماع ؟ •

فهاتان الصورتان من التناقض الصارخ في كلامه ، كافيان لاسبال حجاب
الأهمال على مجموع أدلته وبراهينه التي ساقها الى دعواه •

ومع ذلك فلتناقش أدلته وان كانت واضحة البطلان ، خشية أن
يفتن بها الذين يتلمسون السبيل في هذه الأيام الى مثل دعواه •

فنبول أولا : ان الاساس الذي بنى عليه زعمه هذا ، اساس محال غير
متصور الوقوع ، الا وهو فرض كون المصلحة مخالفة للنص أو الاجماع •
والعجيب أنه هو نفسه مهد لبيان كونه محالا دون أن يشعر • إذ إنه
ساق البراهين على أن كتاب الله انما جاء متضمنا لمصالح الخلق ، واستخرجها
واحدة بعد أخرى من قوله عز وجل (يا أيها الناس قد جاءكم موعظة
من ربكم وشفاء لما في الصدور وهدى ورحمة للمؤمنين ^(١)) •

وبدهي أن كتاب الله تعالى انما يكون متضمنا للرحمة بالعباد والرعاية
لمصالحهم ، اذا كانت نصوصه متفقة مع هذه المصالح ، واذا فمن المحال ان
تجد آية فيه تدعو الى ما يخالف المصلحة الحقيقية ، والذي يترآى من
ذلك لأول وهلة ، انما هو بتأثير الشهوات والأهواء وقصور معظم العقول
عن ادراك كنه المصالح الحقيقية • ومن ثم فمن العبث الشنيع أن يفكر
الانسان بالمرحج والحل عند ذلك •

واذا تصورنا المحال وفرضنا أن نجد في نصوص الكتاب - والسنة
مثله - ما يخالف المصلحة ، فقد سقط اذاً البرهان الذي بنى عليه الطوفي
دعواه من أن الشريعة لم تأت الا لرعاية مصالح العباد ، اذ تصبح النصوص
- على هذا الفرض - أعم من أن تلتزم بمقتضى المصالح ، وبذلك يغدو
ميزان المصالح قاصرا عن درك أحكام الشريعة •

فالتيجة ، أن ما فرضه الطوفي من امكان مخالفة المصالح للنص أو
الاجماع اما أن يكون فرضا ممكنا أو محالا ، وهو في كلا الحالتين دليل
واضح على عكس دعواه •

قد يقول قائل : ولكن الطوفي اذ يقدم المصلحة على النص أو الاجماع ،
يحاول أن يسلك الى ذلك طريق التخصيص لاحدهما لا هدره والغاءه ،
كما قد يتوهم ذلك ، أي فالنص يكون مراعى لتلك المصلحة في الحقيقة
لا معارضا لها •

فالجواب : أما أن يتخصص الاجماع بمخصص من مصلحة أو غيرها ،
فهذا ما لم يُسمع ولم يقل به أحد • اذ الاجماع بعد ثبوته دليل قطعي من
كل نواحيه ، فمن أين ينفذ التخصيص اليه ؟ وأما أن يتخصص النص
بالمصلحة « أي بما يقال انه مصلحة » فهذا أيضا ما لا يمكن أن يتصور ،
والا لانهار الفرق - على جلائه - بين التخصيص والنسخ ، ولأمكن لأي
يد أن تشطب على جملة شريعة الله بدعوى التخصيص •

ومعلوم أن من أبرز مظاهر الفرق بين التخصيص والنسخ أن التخصيص
اخراج جزء من المدلول لم يكن المتكلم قد أراد بلفظه الدلالة عليه ، على
حين أن النسخ ابطال ما أراده المتكلم ، وأن التخصيص اخراج جزء فقط
من المخصص على حين أن النسخ يمكن أن يكون ابطالا للكل ^(١) •

والطوفي إنما يدعو الى تقديم المصلحة على جملة مدلول النص عند
معارضتهما ، فكيف ينطبق معنى التخصيص على ذلك ؟ وعلى فرض أن
المصلحة عارضت جزءا من مدلول النص ، فمن أين له أنها مصلحة حقيقية
وأن الشارع لم يرد بالنص الدلالة على الحكم المخالف لها ، وماذا يقول في

١ - ذكر الآمدي في الاحكام عشرة فروق بين التخصيص والنسخ
راجعها في ج ٣ ص ١٦١ •

قرون متطاولة من قبله أخذ أهلها - مثلاً - بكل مدلوله ولم يفهموا إلا أن المصلحة هي ما تضمنته جملته ؟ ثم إن الرعيل الأول من المسلمين ، وهم الصحابة والتابعون رضوان الله عليهم ، لم يتركوا لبساً في مدلولات النصوص القابلة للتخصيص - بما وصل إلينا من أفعالهم وعلومهم وأقوالهم - فما سكتوا عن تخصيصه ، وعبدوا الله بالتمسك بمجموع دلالاته فهو غير قابل للتخصيص بعد ذلك ، والا للزم من ذلك جهل الصحابة بمدلولات النصوص والقدر المراد منها ، أو نسخ ما ثبت حكمه واستقرت على الناس تبعته • ونعوذ بالله من الوقوع في أي الضالين •

ثانياً : إن اعتبار المصلحة أقوى من الاجماع والنص ، فرع لاعتبارها مستقلاً عنهما ، كما هو واضح • وقد ذكرنا في تمهيد هذا الباب أن رعاية المصلحة مجردة ليست في حقيقتها دليلاً مستقلاً عن النص حتى يمكن اعتبارها قسماً له • وإنما هي معني كلي استخلص من تتبع جزئيات الاحكام القائمة في أساسها على النصوص ، والكلي لا يوجد إلا في جزئياته - كما هو معروف - والا لم يكن كلياً لهما • ولذا فقد كان لا بد لاعتبار حقيقة المصلحة في أمر ما من أن يدعمه دليل من الأدلة الشرعية التفصيلية القائمة في أساسها على النصوص ^(١) أو أن لا يوجد ما يخالفها من ذلك على الأقل • فكيف تصح بعد ذلك أن تكون المصلحة قسماً بل وندا للنص والاجماع يشطب بها عليهما حيثما قضى بذلك الوهم والخيال ؟

ثالثاً : وفي استدلال الطوفي على كون المصلحة أقوى من الاجماع ، أبرز صورة للمغالطة التي تشبه أن تكون مقصودة ، إذ هي من الواضوح بحيث لا يجهلها من مارس كتب العلم والاطلاع عليها مهما قلَّت بضاعته منها • فقد استدل على كونها أقوى من الاجماع بقوله : (إن منكري الاجماع

قالوا برعاية المصالح ، فهي اذا محل وفاق والاجماع محل خلاف) !! ..
فاذا كان يريد بذلك ، أن منكري الاجماع قالوا كثيرهم بأن نصوص
الشريعة قائمة على أساس المصالح ، فهذا صحيح . ولكن ما علاقة هذا
بدعواه ؟ .. وهل يلزم من الاتفاق على كون الشريعة قائمة على اساس
المصالح ، الاتفاق على تقديم ما توهم أنه مصلحة على الاجماع أو النصوص ؟
ان من الواضح بمكان أن اجماعهم الذي يشير اليه يدعوهم الى الحذر من
الوقوع في هذا الضلال ، فضلا عن أن يتفقوا على الوقوع فيه .

واذا كان يريد بذلك أن منكري الاجماع ، قالوا بمثل رأيه في شأن
المصالح ، فهذا كذب وافتراء . وما من أحد من المسلمين قبله خطر له
أن يقول بمثل ما أتى به ؛ سواء منهم جماهيرهم القائلون بالاجماع ،
والقلة الذين لم يقولوا به .

ثم تأمل كيف نسي نفسه ، وهو يقلل من أهمية الاجماع في جنب
المصلحة المجردة ، فراح يستدل على ذلك نفسه بالاجماع !! .. فأصبح
معنى كلامه : الاجماع أضعف من رعاية المصلحة ، لأن رعاية المصلحة
مجمع عليها ، والاجماع غير مجمع عليه !! .. وهل يقول هذا الكلام عاقل ؟ ..

رابعا : وفي استدلاله على كون المصلحة مقدمة على النص ، مغالطة
أكبر وأشنع ، اذ استدل على ذلك ، كما ذكرنا ، بأن النصوص مختلفة
متعارضة ، ورعاية المصالح أمر حقيقي في نفسه لا يختلف ! ...

فكيف تكون نصوص الشريعة مختلفة متعارضة ، وهي آتية من عند
الله عز وجل ؟! ولو كانت مختلفة متعارضة كما يقول ، لكان ذلك أكبر
دليل على أنها من عند غيره سبحانه وتعالى ، ولذا نبه الله عباده الى أن تناسق
القرآن وتوافق نصوصه وآياته ، أكبر دليل على أنه من عند الله عز وجل .

ولقد استدل الطوفي على هذا الزعم العجيب بالخلاف الذي وقع بين

الأئمة والفقهاء بسبب النصوص ، ولست أدري كيف يتصور عاقل من الناس ضرورة الصلة بين هذا الدليل وذلك الزعم . فالخلاف الذي وقع بين الأئمة في الفروع ، إنما هو خلاف في فهم النصوص والوصول الى حقيقة مدلولاتها ، لتفاوت الافهام فيما بينهم ؛ لا خلاف بين النصوص في ذاتها ؛ وهذا الخلاف أمر متصور الوقوع في الاجتهاد ، ومعلوم أن اختلاف المذاهب في الاجتهاد لا يعني بحال اختلاف النصوص في مدلولاتها ، ولكنه يعني أن واحدا غير معين قد وافق الحقيقة وأخطأها الآخرون ، وقد رفعت الشريعة عنهم تبعة هذا الخطأ على لسان النبي صلى الله عليه وسلم اذ قال (اذا اجتهد المجتهد فاصاب فله أجران ، واذا اجتهد فخطأ فله أجر واحد) ، ذلك أن الله لم يلزم أهل العلم بأكثر من بذل الجهد للوقوف على ما اشتبه عليهم من الأحكام ، وهو في ذاته نوع من العبادة ، تعبدهم الله به لحكمه .

وانما شأن الطوفي في هذا ، كشأن من رأى ثلاثة في الصحراء اجتهدوا في معرفة جهة القبلة ، فصلى كل واحد منهم الى الجهة التي هداه اجتهاده اليها . فاستدل من عملهم على أن القبلة موزعة في ثلاث جهات ، وانها متعارضة المكان تسبب للمسلمين الخلاف ! ..

واذا تأملت في كلامه ، وجدت أنه إنما يقصد بالنصوص حقيقتها لا الفهم لها ، اذ هو يقول عن المصلحة في مقابلها ، ورعاية المصالح أمر حقيقي في نفسه ، فهو اذا إنما يقابل ذات النصوص بذات المصالح ، ثم يفوه بما لا يقول به مسلم من أن النصوص متعارضة متخالفة في نفسها .

هذا عن مغالطته فيما وصف به نصوص الشريعة .

أما مغالطته فيما قال عن المصلحة فكأمانة في أنه بنى وهمه هذا على مقدمتين لا رابطة بينهما ولا حد متكرراً فيهما . اذ هو ينظر أولاً الى جزئيات المصالح المتصورة في الخارج ، ومعظمها جزئيات اعتبارية مختلف فيها

- فيقول : (هذه مصالح) • ثم ينظر الى الجنس المعنوي لها - وهو كلي متفق على رعايته في جميع الأذهان - فيقول (والمصلحة رعايتها حقيقة مجمع عليها) • ثم يُزْهَى بالنتيجة المغلوطة قائلاً (فرعاية المصالح - أي الجزئية - أمر حقيقي مجمع عليه) •

فهذا القياس الملفق هذا التلفيق ، يشبه ما يذكره المناطقه مثالا على السفسطة ، وهو أن يشير الانسان الى صورة فرس على الجدار فيقول : هذا فرس ، ثم يشير الى جنس الفرس القائم في الذهن فيقول : وكل فرس صاهل • ثم يأتي بمثل نتيجة الطوفي فيقول عن الصورة : فهذا صاهل •

ولا ريب أن التخالف بين جزئيات المصالح المختلف فيها بين الناس ، وحقيقتها القائمة في الذهن ، ليس أقل من التخالف بين صورة الفرس على الورق وحقيقته الماثلة في العقل •

فالحقيقة الذهنية للمصلحة ، حقيقة متفق على رعايتها كما قال ، ولكن ليست هي التي يقع بها التعارض مع النص ، على فرض صحة وقوعه • وانما يكون التعارض بما يوجد من صور جزئية لها في الخارج •

وهذه الصور الجزئية ، هي شيء غير الحقيقة الذهنية المجردة • وهي ليست أمورا متفقا عليها بحال من الأحوال ، لأن هذه الصور انما يصار اليها عن طريق تحقيق المناط فكل أمر أنيط بتحقيقه نفع " ما فهو مصلحة • ومعظم المنافع كما قلنا في صدر هذا الكتاب أمور اعتبارية تختلف حسب اختلاف المشاعر والعادات والاخلاق • ولقد رأينا كيف أن علماء الاخلاق - وقد أجمعوا على تقدس المصلحة - لم يتمكنوا أن يصيروا الى أي اتفاق على مسمياتها الجزئية ، حينما حكموا في ذلك عقولهم وحدها ، بل ولم تتمكن عقولهم من الاستقلال بالنظر والحكم ، اذ سرعان ما تغلب عليهم وحي الشهوات والأهواء ومقاصد الأنانية والأثرة • وليته قد تخلف به

الزمان حتى رأى عصرنا الحاضر وتعقد مسائله ، وحيرة أهله وتضارب آرائهم وتباين مذاهبهم إذاً لوجد أن المصلحة التي سماها حقيقة لا تختلف ، ليست إلا سرايا قد ضل سعي الناس وراءه •

من أجل هذا جاءت نصوص الشريعة ، مفتاحاً لما استغلق على الناس فهمه ، وهدايةً إلى الحق الذي التبس عليهم أمره ، إذ الخالق أدرى حيث تكمن مصلحة عباده وحيث تكمن مضارهم • ومن هنا كانت المصلحة الحقيقية ما عرفت بهدي النصوص أو توابعها ، ولا عبرة بمن قد يحسبها مفسدة ؛ وكان كل ما خالفها مفسدة ، ولا عبرة بوجه من ظنها مصلحة •

وصدق الله القائل في محكم كتابه : (وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم ، وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم ، والله يعلم وأنتم لا تعلمون) •

وحسبنا هذا القدر من الكلام في الضابط الثالث من ضوابط المصلحة الشرعية والله أعلم •

الضابط الرابع عدم معارضتها للقياس

ويتناول البحث في هذا الضابط بيان الأمور التالية :

- ١ - النسبة بين القياس ومطلق المصلحة .
- ٢ - تعريف موجز بالقياس مع بيان أهم ما يختلف به القياس عن مجرد المصلحة .
- ٣ - الدليل على اعتبار هذا الضابط ، والجواب عما قد يرد عليه .

وعلى هذا الترتيب نبدأ فنقول :

النسبة بين القياس والمصلحة المطلقة

والقياس انما هو مراعاة مصلحة في فرع ، بناء على مساواته لأصل في علة حكمه المتصوص عليه . فينبغي من النسبة إذاً ، العموم والخصوص المطلق ، اذ القياس فيه مراعاة لمطلق المصلحة ، وفيه زيادة على ذلك العلة التي اعتبرها الشارع . ومراعاة لمطلق المصلحة أعم من أن توجد فيها هذه الزيادة أو لا كما هو واضح . فكل قياس مراعاة للمصلحة ، وليس كل مراعاة للمصلحة قياساً ، اذ تنفرد هذه الثانية في كل ما يسمى بالمصالح المرسله ، وهي المصالح التي يراها المجتهد مما لا شاهد يؤيده من أصل يقاس عليه ، ولا دليل يلغيه من نص كتاب أو سنة .

على أن هذا لا يعني أن المصالح المرسله مجردة عن أي دليل تستند

اليها كما أنها مجردة عن أي دليل يلقيها ، فلو كانت كذلك لما أمكن للمجتهد جعلها دليلا على حكم من أحكام الشريعة بحال ، إذ أن احكام الدين كلها داخلية تحت أمر الله ونهيه ، فكيف يكون ما لا صلة له بالبتة بأمر الله أو نهيه داخلا ضمن أحدهما ؟ •

لا جرم إذاً أن المصالح المرسله لا بد أن تكون مستندة الى دليل ما قد اعتبره الشارع غير أنه دليل لا يتناول أعيان هذه المصالح بخصوصها ، وانما يتناول الجنس البعيد لها ، كجنس حفظ الارواح ، والعقول والانساب .. أي فهو قاصر عن دليل القياس الذي يتناول عين الوصف المناسب بواسطة النص عليه كما في الوصف المؤثر ، أو بواسطة جريان حكم الشارع على وفقه كما في الملائم •

مثال المصلحة المرسله ، جمع أبي بكر رضي الله عنه للقرآن ، فليس له أصل يقاس عليه بواسطة وصف مناسب معتبر يجمع بينهما ، ولكنه داخل ضمن « حفظ الدين » وهو جنس شامل لأنواع المصالح الدينية كلها . ولو أنه عثر لهذا العمل على أصل شبيه به منصوص عليه ، لكان الدليل الشرعي حينئذ دالاً عليه بعينه أيضا ، لا على جنسه البعيد فقط •

ومن هنا تعلم أن النسبة بين مصلحة القياس والمصلحة المطلقة ، هي نفسها التي بين دليليها • ذلك لأن دليل القياس هو دليل المصلحة مطلقا ، وزيادة • وهي أن الشارع لم يعتبر جنسها البعيد فقط ، بل اعتبر أيضا الوصف المناسب لها (وهو العلة الجامعة بين المقيس والمقيس عليه) وذلك بالنص عليه أو بجريان حكم شرعي على وفقه •

هذا ، وان للحديث عن المصلحة المرسله مكانا لاحقا في هذا الكتاب ان شاء الله ، وانما أردت أن استعين باستعجال ذكر طرف منها هنا ، لايضاح النسبة بين كل من مصلحة القياس والمصلحة المطلقة ودليليها •

٢ - تعريف موجز بالقياس

وبيان أهم ما يختلف به عن المصلحة المطلقة

والذي يسوقنا الى عرض موجز لمعنى القياس ، هو التمهيد لبيان أن عدم معارضة المصلحة للقياس الصحيح ، هو أحد موازين صدقها ، وأن معارضتها له دليل على زيفها ويطلائها ، وانما يتم هذا بعد فهم - ولو موجز - للقياس ، من حيث حقيقته ، ومصدر دلالاته على الاحكام ، ونسبته الى الكتاب والسنة .

ولعل أقرب واخصر تعريف له هو : مساواة فرع لأصل في علة حكمه (١) .

أما حقيقته فتتكون من أربعة أمور :

- ١ - أصل ، وهو الأمر الذي ورد في حكمه نص من كتاب أو سنة .
- ٢ - فرع ، وهو الأمر الذي لم يرد نص على حكمه في كتاب ولا سنة .
- ٣ - حكم الأصل الثابت بدليل من الكتاب أو السنة .
- ٤ - علة الحكم ، وهو الوصف المناسب له عقلا ، والمعتبر معه شرعا .

والركن الأول ، هو الذي يمتاز به دليل القياس عن دليل المصلحة مطلقا . فهذا الدليل الثاني ، انما يعتمد على ركنين فقط : فرع ، أي أمر لم يرد بحكمه نص من كتاب ولا سنة ، وعلة يتلاءم مراعاتها - في نظر المجتهد - مع المصالح الشرعية المقبولة عموما . فان توفر الى جانب هذا

١ - هذا التعريف ذكره ابن الحاجب في كتابه المختصر .

أصل منصوص على حكمه ، تكوّن من مجموع ذلك دليل القياس • ولكنه لا يصبح دليلاً شرعياً صحيحاً ، ما لم تتوفر في أركانه هذه شروط معينة ، بعضها متفق عليه ، والبعض منها مختلف فيه •

ولا يعنينا عرض عامة هذه الشروط وأطالة البحث فيها ، بصدد ما نحن فيه • ولكننا سنجتزئ منها ما لا بد منه لفهم ما ينبغي أن يفعله المجتهد عند تعارض أنواع من المصالح أو حتى الأقيسة ذاتها •

ولقد عدد العلماء شروطاً ، لكل ركن من أركان القياس على حده ، ولكن معظمها يدور حول العلة ، ويكاد يؤول الى شروط لها ، ولذا كانت العلة هي مدار معظم أبحاث القياس ، حتى إن كثيراً من الحنفية ذهبوا الى اعتبار القياس مكوّناً من ركن واحد فقط ، هو العلة •

فلنجعل علة الحكم إذاً ، هي مدار الشروط التي سنذكرها فيما يلي :

فمنها أن تكون معتبرة في الأصل ، اعتباراً شرعياً ؛ وذلك إمّا بأن ثبت علّيتها بنص أو اجماع ، أو بأن يكون حكم الأصل جارياً على وفقها •

ومنها أن تكون هذه العلة نفسها موجودة في الفرع ، أي ماهيتها ، سواء قلنا بعد ذلك ان الموجودة في الفرع هي عين التي في الأصل ، أو قلنا انها مثل التي فيه ، وسواء تساوت في كل من الأصل والفرع بالعين أو الجنس •

ومنها أن لا يكون اعتبارها سبياً في ابطال حكم الأصل ، أو ابطال جزء منه • اذ ان ذلك يكون حينئذ دليلاً على أنها ليست هي العلة المعتبرة من الشارع ، كما لو عللنا مشروعية الهدى في الحج بمطلق بر الفقراء ، وحينئذ نرى أن البر بهم متحقق باعطائهم من قيمتها أيضاً ، فلو قسنا قيمة الهدى على الهدى نفسه في القيام مقامه ، لكان في ذلك ابطال لحكم الأصل المدلول عليه بالنص ، وهو ما اتفق عليه المسلمون من أن الهدى لا يكون

الا بأحد الأزواج الثمانية من النعم ، وأنه لا يقوم مقام ذلك شيء آخر •
فقد تبين بذلك أن ما توهمناه علة ، ليس كذلك وان جرى الحكم على
وفقها بحسب الظاهر •

ومنها أن تكون وصفاً ظاهراً منضبطاً في نفسه ، حتى تنضبط به
الحكمة المقصودة من الشارع ، والا لم يجز تعدية الحكم بها ، وان سلّم
أنها غير خالية عن الحكمة التي أرادها الشارع جل جلاله ؛ إذ الحكمة
نفسها لا تكفي لأن تناط بها الأحكام لعدم جلائها وانضباطها وذلك كما
لو عللنا صحة البيع بالتراضي بدلاً من الإيجاب والقبول الدالين عليه •

وإذا تأملت هذه الشروط ، وجدتها تدور حول مقصد واحد ، هو
التأكد من كون العلة معتبرة في الشرع ، بدليل ان توفرها لا يفيد أكثر
من تأكيد هذا الاعتبار ، وفقد واحد منها يكون خدشاً وتشكيكاً فيه •

فاذا تبينَ هذا ، فاعلم أن شرط اعتبار العلة أو المصلحة هو مدار
صحة اجتهاد المجتهد في كل ما لا نص فيه • فليس بعد التأكد من أن
الشارع قد اعتبر العلة التي يراها المجتهد علةً أيّ مانع يمنع من الأخذ
بها والتحويل عليها ، كما أنه ليس بعد التأكد من أن الشارع قد ألفاها من
الاعتبار أيّ مبرر يجيز الأخذ بها أو بناء الأحكام عليها •

غير أن أدلة الاعتبار ترقى في درجات متفاوتة القوة والوضوح ، إذ
يبدأ الاعتبار الشرعي للوصف المناسب عند المجتهد ، باضعف درجة من
الاعتبار ، وهو أن يكون الشارع قد اعتبر الجنس البعيد له ، كما لو كان
داخلاً ضمن أحد الكليات الخمسة التي مر ذكرها ، ثم ترقى صور اعتباره
من درجة الى أخرى الى أن تصل الى أعلى رتبة في الاعتبار ، وهو ثبوت
النص أو الإجماع على كونه علة للحكم •

ومن هنا تتصور كيفية وقوع التعارض بين المصلحة والقياس ، أو بين
الاقيسة نفسها ، ويتضح أيضاً السبيل الذي ينبغي أن يصار اليه عند ذلك •

ولكن نستعرض أولا درجات اعتبار العلة بشي من التفصيل ، فإن ذلك أدعى الى فهم ما سنذكره بعد ذلك وتذوقه .

درجات الوصف المناسب من حيث الاعتبار وعدمه

ولنبداً بأول ما ينطلق منه المجتهد ، اذ هو يبدأ بحثه في الوصف عندما يخيّل اليه أنه وصف مناسب لحكم شرعي معين ، بحيث يترتب على اعتباره علة له ، تحقيق مصلحة أو دفع مفسدة . غير أن ما خيّل إليه رأيه ، لا يكفي في صحة بناء الحكم الشرعي ؛ ولذا فلا بد من البحث عن أدلة اعتبار الشارع له . وعند البحث لا بد أن يكون الوصف داخلاً ضمن أحد الدرجات التالية :

الدرجة الأولى - أن يكون الشارع قد ألغاه من الاعتبار . وذلك بجريان الحكم الشرعي على خلافه . وحكم مثل هذا الوصف السقوط وعدم صحة بناء الأحكام عليه ، مهما وافق رأي المجتهد وهواه ، ومن أشهر أمثلة هذا الوصف ما أفتى به أحد تلامذة الامام مالك في حق بعض ملوك المغاربة - وقد جامع في نهار رمضان - من أنه يجب عليه صوم شهرين متتابعين بخصوصه ، ولا يجزئه سواء ، اذ قد خيل اليه أن المقصود من الكفارة هو مجرد الزجر ، ومن شأن الملك أن لا ينزجر بالاعتاق لسهولة ذلك عليه . ولكن الشارع لم يعتبر خصوصية الصوم للكفارة في حق أحد من الناس ، فعلم من ذلك أن الوصف المستلزم له ملغى بنظر الشارع .

الدرجة الثانية - أن لا يثبت إلغاء الشارع له ، ولكن لم يثبت أيضاً أن الشارع قد اعتبره ، وذلك بأن لم يثبت حكم شرعي على خلاف عين ذلك الوصف ولا على وفقه . فعلى المجتهد هنا أن ينظر في جنس الوصف الذي رآه مناسباً للحكم وجنس ذلك الحكم ، وأن يمعن النظر فيما قد يكون من علاقة بينهما أو بين جنس أحدهما ونوع الآخر في نظر الشارع .

ولا يخلو الأمر حينئذ من أحد الحالين الآتين :

الحالة الأولى : أن لا يكون بين جنس الوصف وجنس الحكم ولا بين جنس أحدهما ونوع الآخر أي علاقة معتبرة من الشارع ^(١) . فمثل هذا الوصف في هذه الحالة ، حكمه حكم الوصف الذي ثبت الغاؤه شرعاً ، اذ ليس اهمال اعتبار نوعه ولا جنسه في نوع حكم شرعي ولا جنسه الا مثيلاً لما نص على الغائه والا كان الانسان متروكاً في ذلك سدى ، وذلك ما نفاه الله في محكم بيانه - ولقد أطلق ابن الحاجب على هذا الوصف اسم المرسل الغريب وسواء وافقه سائر الاصوليين على هذه التسمية أم خالفوه فيها ، فحكمهم في المسمى متفق عليه ^(٢) ولقد مثل الغزالي لذلك في شفاء الغليل بمصلحة أكل الجماعة من الناس واحداً منهم عند المخصصة قائلاً انها من المرسل الغريب البديع فهي غير جائزة . وفي اعتقادي أن هذا النوع من المصلحة ، وهمي - فرضي ، لا يمكن انطباقه على أي واقعة من الوقائع ، إذ لا يمكن لأي واقعة إلا أن تدخل أخيراً إما في المعتبر أو الملقى .

الحالة الثانية : أن تثبت علاقة اعتبار شرعية بين جنسي الوصف والحكم ، أو بين أحد الجنسين ونوع الآخر . مع أنه لم تثبت علاقة هذا الاعتبار بين نوعي الوصف والحكم بخصوصهما . وقد أطلق ابن الحاجب

١ - يراد بالجنس هنا - أي في أقسام المرسل - ما هو أعم من الجنس العالي للوصف وما دونه .

٢ - ولا عبرة بما توهمه صاحب مسلم الثبوت ، من أن غريب المرسل هذا هو المعنى بالمصالح المرسل المشهورة عن مالك ، اذ هو أولاً مخالف صراحة لقصد ابن الحاجب - وهو صاحب هذا التقسيم - اذ هو نص في مختصره على أن غريب المرسل مردود اتفاقاً ، وهو ثانياً غير المرسل الذي ذهب اليه مالك ومن نحى نحوه ، اذ لا بد فيه من تأثير جنسه ولو كان عالياً فيه أو في جنسه ، اذ هو عمدتهم وبه يخاصمون مخالفينهم . وهو ما ينطبق عليه اسم (ملائم المرسل) الآتي بيانه بعد (راجع مسلم الثبوت ج ٢ ص ٢٦٦) ط بولاق .

على الوصف في هذه الحالة اسم (ملائم المرسل) وأراد به ما يسمى بالمصالح المرسلة (١) .

١ - تقسيم المرسل الى غريب وملائم على غرار ما يأتي في المناسب - مسلك مسلكه ابن الحاجب رحمه الله تعالى . وعامة الاصوليين يقفون في الحديث عن المرسل عند تعريفه بأنه ما لم يثبت دليل على اعتباره ولا الغائه . ولعل مسلك ابن الحاجب رحمه الله أقرب الى الدقة والتحقيق ، فان ما يقصد بالمصالح المرسلة لا يخلو جنسها العالي من الاعتبار كما هو معلوم ، ولذا أصبحت جديرة بالاجتهاد والنظر فيها . وما لم يثبت حتى اعتبار جنسه في جنس الحكم - وهو ما اخرج ابن الحاجب من عموم المصالح المرسلة وسماه المرسل الغريب - جدير به أن يلحق بالقسم الملغى الاعتبار ، ولا ريب أن القائلين بالمصالح المرسلة لا يقولون بهذا النوع ولا يعتبرونه .

هذا وستجد أننا سلكتنا مسلك ابن الحاجب في عامة تقسيمات الوصف المناسب من حيث الاعتبار وعدمه ، اذ ان مسلكه في ذلك أقرب المسالك كلها الى التدقيق الطبيعي والتنسيق الخالي عن التكلف . ومن الغريب أن الدكتور مصطفى زيد أشار في كتابه « المصلحة في التشريع الاسلامي ونجم الدين الطوفي » ص ٣٥ الى تقسيمات الوصف المناسب هذه ، ومر بها قائلاً (وندع عبارات الاصوليين في بيان أنواع المناسب لانها مضطربة شديدة الاضطراب والتناقض) وذكر على كلامه هذا تعليقا فقال : (تستطيع أن تقرأ من نماذج هذا الاضطراب ما كتبه الشيخ ابن الحاجب وشرح مختصره . . .) ثم قال (وقد استخرجت منه جدولا يوضح أن في عبارته تناقضا لا اضطرابا فقط ، وتحققت من سلامة عبارته طباعة بمراجعة طبعتين منه) !! ثم كتب بعد ذلك جسدولا لايضاح ما سماه بالتناقض والاضطراب في كلام ابن الحاجب . ويبدو أنه انما توهم التناقض والاضطراب في كلامه بسبب أنه جعل الغريب نوعين : نوع في المناسب وآخر في المرسل ، ومعلوم أن الاول اعتمده كثيرون والثاني باطل لا يعتمد عليه . كما جعل الملائم ايضا نوعين نوع في المناسب وآخر في المرسل وهو ما يسمى بالمصالح المرسلة . كما يبدو أن الدكتور زيداً فاته أن « المناسب » يطلق باطلاقين : احدهما المناسب في نظر المجتهد ، وهو ما جعله ابن الحاجب مقسماً للأنواع كلها ، ثانيهما المناسب بمعنى الوصف الذي اعتبره الشارع وهو قسم المرسل . وحسبي لالقات نظر القارئ الى مدى دقة وتحقيق ابن الحاجب وشرحه ان ينظر في تنمة التقسيمات الآتية في هذا الكتاب . فاني لم ازد على مسلكه شيئا سوى تفصيل العبارة وتوضيح الامثلة .

مثال هذا الوصف افتقار الدولة الى تكثير الجند لسد الثغور وحماية الملك المتسع الاقطار ، وقد خلا بيت المال بسبب صرف ما فيه الى المصالح المشروعة ؛ فهذا الوصف مناسب في نظر المجتهد لأن يفرض الامام على الاغنياء ما يصلح حال الدولة ولا يضير بمصالحهم .. وواضح أنه لم يثبت شرعا اعتبار هذا الوصف لهذا الحكم ، لا بالنص أو الاجماع على عليته ، ولا بجريان حكم شرعي على وفقه ، وقد يكون السبب هو اتساع مال بيت المال في الصدر الأول من الاسلام ، لكثرة ما يضمه المسلمون من جهة ولضعف رقعة الدولة الاسلامية من جهة أخرى (١) .

والجنس الذي تدرج تحته المصلحة المنبثقة من هذا الوصف المناسب هو مطلق الخطر الذي يهدد الحكم الاسلامي ، اذ تدرج تحته أنواع مختلفة لهذا الخطر ، منها وقوع الدولة في فقر مالي .

وجنس الحكم المذكور هو مطلق الجهاد في سبيل الله ، اذ هو جنس يندرج تحته أنواع مختلفة ، منها الجهاد بذل المال .

ولا ريب أن الخطر الذي يتهدد المسلمين أو الحكم الاسلامي قد اعتبره الشارع مؤثرا في جنس الجهاد ، بل واعتبره مؤثرا في النوع المالي منه أيضا ، بدليل قوله « انما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله أولئك هم الصادقون » (٢) .

ولا ريب أن خصوص الوصف المناسب يتقوى أثره بمثل هذا الاعتبار ،

١ - لا يعتبر تبرع الصحابة بأموالهم لتجهيز جيش العسرة شاهداً لفرض مال على الاغنياء عند حاجة الدولة ، لان عمل الصحابة كان تبرعا ودعوة الرسول لهم الى ذلك كان ندبا . والحكم الذي يراد هنا اثباته هو فرض اتاوة معينة على الاغنياء .

٢ - الحجرات : ١٥ .

ومن ثم كان هذا الوصف مجالا لاجتهاد الأئمة والاصوليين ، ولكنا لن نتحدث عنه هنا لأن له مكانا لاحقا في هذا الكتاب ان شاء الله •

الدرجة الثالثة - من الدرجات التي يرقى فيها الوصف المناسب من حيث الاعتبار أن لا يكون الشارع قد تعرض له بواسطة نص أو اجماع على عليته للحكم ، ولكن ثبت حكم شرعي - بنص أو اجماع - وعلى وقفه • أي أن المجتهد اطلع على حكم ثابت بنص أو اجماع ، يتماشى ويتلاءم مع الوصف المناسب الذي استخرجه ورآه ، وان لم يكن ثمة أي نص أو اجماع على عليته الوصف لذلك الحكم • وذلك كحكم القصر في السفر ، فانه حكم ملائم لوصف المشقة الداعية الى التخفيف ، وكحكم عدة الطلاق ، فانه ملائم لوصف جهالة ما في الرحم الداعي الى التريث للاستبراء • والوصف الذي في هذه الدرجة يسمى بالمناسب ، والملاحظ في هذه التسمية مقابلتها للوصف المرسل الذي مر ذكره أي المناسب في نظر الشارع ، فهي أخص من اطلاق اسم المناسب على مطلق الوصف الذي يستسيغه المجتهد للحكم • اذ المقصود بالمناسب هناك في نظر المجتهد (١) •

ثم ان الوصف الذي يكون في هذه الدرجة من الاعتبار ، لا يخلو من أحد حالين اثنين أيضا :

الحالة الاولى : أن يكون اعتبار الشارع له محصورا في مجيء حكم شرعي على وفق خصوص ذلك الوصف ، أي بدون أن يثبت بنص أو اجماع تأثير جنس الوصف في جنس الحكم ، أو تأثير جنس أو نوع الأول في

١ - يطلق المناسب كما ذكرنا آنفاً إطلاقين : احدهما اطلاق عام يراد به المناسب في نظر المجتهد فهو يشمل المناسب المرسل الذي مضى ذكره ، ثانيهما اطلاق خاص ، بمعنى ما اعتبره الشارع ، فهو خاص بما يدخل في حدود القياس • والمراد هنا المعنى الثاني •

نوع أو جنس الثاني ^(١) . فكأن الحكم الشرعي الذي جاء ملائماً لهذا الوصف حكم مستقل بذاته لا يتصل بأي معنى عام أو مبدأ كلي يمكن اعتباره دليلاً على مثله ودستوراً له . والوصف المناسب في هذه الحالة ، يسمى (المناسب الغريب) . ومثاله : ارتكاب جناية محرمة استعجالاً لئيل غرض كميرات ونحوه ، فهو وصف مناسب عقلاً لمنع الجاني من الوصول الى غرضه ذاك ، ولدى البحث عن مدى اعتبار الشارع له ، لا نجد سوى أن حكماً شرعياً واحداً جاء على وفقه ، وهو منع ميراث القاتل ، لقوله صلى الله عليه وسلم (لا يرث القاتل ^(٢)) ، وليس وراء ذلك أي اعتبار آخر ، لا عن طريق ثبوت تأثير جنس الوصف في جنس الحكم ، ولا جنس أو نوع الأول في نوع أو جنس الثاني . وجنس الوصف في هذا المثال هو : استعجال الشيء قبل أوانه ، اذ هو صادق بالجناية وغيرها ؛ وجنس الحكم هو : معاقبته بحرمانه ، اذ هو صادق بالميراث وغيره مما يشبهه . وواضح أنه لم يثبت بنص ولا إجماع تأثير الأول في الثاني ، كما رأينا تأثير جنس الخطر على الحكم الاسلامي في جنس الجهاد ، في المثال السابق ، كما أنه لم يثبت تأثير جنس الوصف في نوع الحكم - وهو حرمان القاتل من الميراث - ولا عكس ذلك . ولذا كان انفراد هذا الحكم عن جنس شرعي ينضوي تحته ، غريباً ، ولذا أيضاً كان أضعف درجات الاعتبار الشرعي في أنواع الوصف المناسب . الا أنه صالح في الجملة للاعتماد عليه في القياس ، ولذا قيس المطلق لزوجته في مرض الموت على القاتل ، بجامع

١ - المراد بالجنس هنا - أي في أنواع المناسب المقابل للمرسل - ما كان دون الجنس العالي ، وهو كليات المصالح الخمس .

١ - ليست العلة هي عين القتل من حيث كونه عدواناً ، وانما هي تهمة استعجال الشيء قبل أوانه ، ولذا كان الراجح في الحكم الفقهي هو عدم ميراث القاتل سواء كان بحق أو بغيره (راجع المذهب : ٢٤/٢) .

ما بينهما من ارتكاب الفعل المحرم للغرض الفاسد •

الحالة الثانية : أن يكون الوصف - بالاضافة الى ترتيب الحكم على وفقه - ذا علاقة أخرى بالحكم بواسطة تأثير جنسه في جنسه أو تأثير جنس أو نوع الوصف في نوع أو جنس الحكم - أي على سبيل التخالف - وذلك بنص أو اجماع • فالوصف في هذه الحالة يسمى (ملائم المناسب) •

وهذا الوصف ينقسم ، من حيث ما بينه وبين الحكم من تأثير ، الى ثلاثة أقسام :

- ١ - ما ثبت تأثير جنسه في جنس الحكم •
- ٢ - ما ثبت تأثير جنسه في نوع الحكم •
- ٣ - ما ثبت تأثير نوعه في جنس الحكم •

مثال القسم الأول : (القتل العمد والعدوان) • فهو وصف رتب الشارع على وفقه حكم القصاص في النفس ، دون أن يدل نص أو اجماع على علية هذا الوصف بذاته للحكم • بدليل أن من الممكن أن يكون للسلاح المحدد مدخل في العلية •

ثم ان جنس القتل العمد والعدوان ، هو (الجناية المتعمدة) الشامل للجناية على النفس والأطراف والمال • وجنس القصاص في النفس هو (مطلق القصاص) الشامل للقصاص في النفس والأطراف وغيرهما ، وإذا نظرنا الى ما بينهما من علاقة ، نجد أن جنس الجناية المتعمدة مؤثر شرعا في جنس القصاص ، بقطع النظر عن التفصيل الذي قد يوجد تحت هذا الجنس من الانواع ، وذلك باجماع المسلمين وبنص قوله تعالى (ولكم في القصاص حياة يا أولي الالباب) وانما القصاص هو معاقبة الجاني بمثل جنايته •

ومن هنا جاز قياس القتل بالمثل على القتل بالمحدد ، بجامع ما يربط بينهما من وصف (الجناية المتعمدة) • ولو كان خصوص القتل العمد العدوان مؤثرا في خصوص القصاص في النفس بنص أو اجماع لما احتج الى قياس المثل على المحدد ، لان كليهما داخل في القتل العمد العدوان^(١) •

مثال آخر : (حرج تكرار قضاء الصلاة للحائض) فهو وصف ملائم لاسقاط القضاء عنها ، وقد جاء حكم الشارع مرتبا على وقفه دون نص أو اجماع على أن ذلك هو العلة • وجنس تكرار قضاء الصلاة للحائض ، هو (مطلق الحرج) وجنس اسقاط القضاء عنها هو (مطلق التخفيف) وقد ثبت بالنص والاجماع تأثير جنس الحرج في جنس التخفيف كما هو معروف •

مثال القسم الثاني ، وهو ما ثبت تأثير جنسه في نوع الحكم : (حرج السفر الكائن لكثرة الاشغال وخوف الضلال) فهو ملائم للجمع بين

١ - اعترض بعضهم على هذا المثال قائلا : انه من قبيل المؤثر لاجماع العلماء على ان القتل العمد العدوان مؤثر في القصاص بالنفس ، كما أن نص القرآن دال على ذلك أيضا ، ويرد هذا البعض على الدليل الذي ذكرناه على أنه من قبيل الملائم ، وهو انه يمكن أن يكون للسلاح المحدد مدخل في التعليل ، كما هو ظاهر رأي الحنفية - يرد على ذلك بأن الحنفية لم يذهبوا الى أن العلة هو أكثر من مجرد القتل العمد العدوان ، غير أنهم يقولون ان دليل العمدية ينتفي في القتل بالمثل ، فاختلفهم عن غيرهم في وجوب القصاص بالمثل لا يחדش الاجماع على أن علة القصاص في النفس هي مجرد القتل العمد العدوان •

وهذا الرد من المعارضين يحتمل اخذا وردا ، غير أن الافاضة فيه لما كانت خروجا بالبحث عن صده ، اكتفينا بالتنويه الى ما قيل حول هذا المثال ، واتبعناه بمثال آخر لنفس هذا النوع من الملائم ليست فيه غاشية لبس ولا نزاع •

الصلاتين فيه ، وقد جاء حكم الشارع على وفقه ، ولكن بدون نص أو اجماع على أن (حرج السفر) بخصوصه هو العلة في (صحة الجمع) ، اذ من المحتمل أن تكون خصوصية السفر لاجية وانه لا دخل له في المناط ، كما يحتمل أن تكون جزءا من العلة وأحد مقوماتها •

أما جنس « الحرج » بقطع النظر عن خصوصية الانواع التي تحته ، فمؤثر في حكم صحة الجمع بالنص والاجماع ، لاعتبار الشارع اياه في السفر والحج ، فقد ثبت تأثير جنس الحرج في نوع الحكم وهو : صحة الجمع بين الصلاتين •

وبناء على ذلك يمكن قياس المطر على السفر في هذا الحكم ، بجامع جنس الحرج الموجود في كل منهما • ولو أنه ثبت بالنص أو الاجماع عليه خصوص (حرج السفر) لصحة الجمع ، لما جاز التفكير في قياس المطر عليه ، لأن علة الحكم غير متوفرة فيه حينئذ ، أما جنس الحرج الموجود فيه فانما هو جزء منها •

مثال القسم الثالث ، وهو ما ثبت تأثير نوعه في جنس الحكم :
(الصفر) لولاية النكاح فهو نوع من وصف العجز ، ولا ريب أن من الملائم عقلا تأثيره في حكم الولاية على نكاح من ثبتت لها هذه الصفة ، وهذا الحكم نوع من عموم حكم الولاية •

وقد جاء حكم الشارع في نكاح الصغيرة على وفق هذا الوصف وما يلائمه كما هو معروف ، ولكن لم يثبت ما يدل على أن خصوصية (الصفر) هي العلة في ذلك ، من نص أو اجماع ، اذ من المحتمل أن تكون العلة هي مجموع الصفر والبكارة أو البكارة وحدها ، كما اختلف في ذلك الفقهاء •

أما جنس (الولاية) التي هي أعم من ولاية المال والنكاح فقد ثبت تأثير الصفر فيها ، بدليل تأثيره في ولاية المال بالاجماع ، اذ ان تأثير الوصف

في أحد النوعين من جنس الحكم يعتبر تأسيراً في الجنس نفسه لوجود الجنس في قوام النوع • وأنت خير أن ذلك لا يستلزم تأثيره في جميع الأنواع التي تحته ، لأن التأثير في الأعم لا يستلزم التأثير في الاخص ^(١) •

الدرجة الرابعة - أن يكون الحكم قد جاء على وفقه مع ثبوت النص أو الاجماع على عليته له ، والوصف حينما يكون بهذه الدرجة من الاعتبار يسمى (مؤثراً) لتأثير نوعه في نوع الحكم • والتأثير يعني في هذه الحال عن المناسبة وان كانت هي وحدها تستقل في افادة العلية ، ذلك لأن فائدة المناسبة انما هي الاستثناس بها لمعرفة علة الحكم ، واذ قد ثبتت هذه العلية بنص الشارع أو اجماع المسلمين ، فذلك وحده كاف للاعتبار والقياس ؛ ولله اذا شاء أن ينيط أحكامه بما لا مناسبة بينها وبينه من الصفات •

مثال هذا الوصف ، الصغر بالنسبة لولاية المال • فقد ثبت بنص الكتاب وباجماع المسلمين تأثير الأول منهما في الثاني • ومثله السرقة بالنسبة لقطع اليد ، وحاجة الجماعة القادمين من سفر الى لحوم الاضاحي ، بالنسبة

١ - لاحظ أن مورد المثال هو مناسبة وصف « الصغر » بالنسبة لولاية النكاح ، بقطع النظر عن فكرة قياسه على ولاية المال • وقد استشكل الكمال بن الهمام في كتابه التحرير هذا المثال • واعترض بانه من قبيل المؤثر لا الملائم • وسبب استشكله أنه اعتبر التمثيل وارداً على تعليل ولاية المال بالصغر وقياس ولاية النكاح عليه ، ووضح أن تعليل ولاية المال بالصغر مجمع عليه • غير أن مورد التمثيل ليس كذلك كما ذكرنا ، ولكنه مجرد وصف الصغر لولاية النكاح ، وهو وصف جاء حكم الشارع على وفقه حينما أثبت بالنص وجوب الولاية في انكاح على البكر الصغيرة ، ولكن لم ينص على أن العلة هي الصغر أم البكارة أم مجموعهما ، كما لم يثبت اجماع على شيء من ذلك أيضاً •

هذا وقد كان العلامة ابن السبكي رحمه الله دقيقاً في عرض هذا المثال خيفة ان لا يفهم على وجهه فقال : مثال الأول ، ولاية النكاح بالصغر ، حيث تثبت معه وان اختلف في انها له أو للبكارة أو لهما • راجع جمع الجوامع ج ٢ ص ٢٨٣ •

للمنع من ادخارها ، ومنع أن يكون المال دولة في يد الاغنياء فقط بالنسبة لحكم الفيء ، فكلها صفات ثبتت عليتها لأحكامها بالنص كما هو معلوم .

* * *

فاذا تبينت هذا ، فاعلم أن هذه هي مجموع الدرجات التي يرقى فيها الاعتبار الشرعي للمصلحة المتضمنة لترتيب الحكم على الوصف المناسب^(١) .
فهذا الوصف يبدأ بمجرد مناسبة عقلية يشعر بها المجتهد ، وينتهي بثبوت نص أو اجماع على عليته للحكم . وقد تجد أن علماء الأصول يختلفون في أسامي هذه الدرجات والاصطلاحات المعبرة عنها ، ولكن المسميات متفق عليها . فالكل متفقون على أن تأثير نوع الوصف في نوع الحكم هو أقوى درجات الاعتبار ، وأن ملائم المناسب دونه في ذلك ، وإن كان الحنفية يطلقون عليه أيضا اسم المؤثر^(٢) إذ انهم يعتبرون ولا ريب أن ما أثر نوعه في نوع الحكم أقوى مما لو كان التأثير بين جنسيهما أو بين جنس ونوع كل منهما . والكل مجمعون على أن مسمى المناسب الغريب هو أضعف

١ - هذه الدرجات تنبثق من الوصف المناسب الذي يرى المجتهد في مراعاته تحقيقا لمصلحة أو دفعا لمفسدة ، أما طرق اثبات العلة مطلقا فتضم إلى جانب ما ذكرنا السبر والتقسيم ، والدوران ، والطرذ ، والشبه . وهي طرق مختلف فيها ونحن لم نعرض لها هنا ، لأنها بعيدة عن غرضنا في البحث ، وهو تصنيف درجات (المصلحة) المعتبرة شرعا .

٢ - يشترط عند الحنفية في الوصف المناسب أن يكون مؤثرا . بيد أن التأثير عندهم هو تأثير نوع الوصف في نوع الحكم أو تأثير جنس الوصف في نوع الحكم أو العكس . فالملائم مطوي في المؤثر في اصطلاحهم . ثم إن للآمدي والرازي والاسنوي طرقا أخرى أيضا في تصنيف هذه الدرجات وعرضها ، ولكن مضمون هذه الأساليب والاصطلاحات كلها واحد عند البحث . وقد آثرت أن لا اشغل القارئ بعرضها والمقارنة بينها لأن ذلك يبعدنا عن مجرى بحثنا الذي نحن بصدده ، ولأنه تطويل لا طائل تحته .

أنواع المناسب اعتبدا • وأن الوصف المرسل يأتي من وراء كل ذلك ، وأن ما ثبت الحكم على خلافه فهو وصف ملغى لا قيمة له •



فإذا انتهينا من بحث الاعتبار ودرجاته ، فلنعد الى الموضوع الذي سقنا هذا البحث من أجله ، وهو تعارض المصلحة مع القياس أو تعارض الأقيسة نفسها مع بعض •

وقد أصبح من السهل الآن أن نتصور كيفية تعارض المصالح مع بعضها عموما وتعارض الأقيسة مع بعضها خصوصا • إذ ان ذلك يأتي من هذا التفاوت في درجات اعتبار المصالح أو الأقيسة • وصورته أن تجد في محل الحكم وصفين ، كل منهما يناسب حكما معينا له وأحدهما أقوى من الآخر من حيث الاعتبار • كأن يكون (ملائما) والآخر (مرسلا) فالوصف المرسل يكون حينئذ معارضا بوصف ملائم ، أو قل ان المصلحة المرسله معارضة بالقياس ؛ أو كأن يكون أحدهما ملائما ، والآخر مؤثرا •

ومثاله : شرب (البيرة) فقد يرى بعضهم فيه وصفاً مناسباً لحلته ، من لذة أو قاندة متخيّلة عند الطعام مثلا ، ولكن فيه وصفاً آخر ، هو جنس الاسكار الذي هو علة في حرمة الخمر ، ومقتضى ذلك ، القياس عليه في الحرمة • فقد عورض ما خيل كونه مصلحة مرسله بالقياس الذي هو أعلى رتبة منه (١) •

١ - نقول (ما خيل كونه مصلحة مرسله) حتى لا يحسب القارىء ان هناك تعارضا حقيقيا بين المصلحة المرسله والقياس ، أو القياس وقياس مثله • إذ المصلحة المرسله والقياس لا يطلق عليهما ذلك - حقيقة - الا اذا سلم كل منهما من عوارض الابطال والالغاء •

ومثاله أيضا : التعامل باوراق (اليانصيب) فقد يرى البعض فيه وصفاً مناسباً لتبريره وحله ، من امكان كسب مادي فيه مع ما قد يكون فيه من المساهمة في أعمال خيرية ، بيد أن فيه أيضا نفس الوصف الذي من أجله حرم الميسر ، وهو الفرر المفضي الى العدواة والبغضاء رغم ما قد كان يقصد به أيضا من مبرات وأعمال خيرية ، ومقتضاه القياس عليه في الحرمة ، فقد عورض هنا أيضا ما خيل أنه مصلحة مرسله بانقياس القائم على وصف مناسب معتبر شرعا •

ومثاله أيضا قطع يد السارق ، فقد يرى البعض أن فيه وصف الحد ، ومن المناسب قيامه مقام الضمان ، وقد جاء على وفقه حكم القصاص وهو قيامه مقام الدية ، فيقيس القطع على القصاص في اسقاط حكم ضمان السارق لما شرفه ، اقامة للقطع مقامه •

ولكننا نقول ان في السرقة وصفا آخر هو تلف مال تحت يد عادية ، وقد جاء هذا الوصف مؤثرا في ضمان المصنوب ، اذ اجمع جمهور المسلمين على أن هذا الوصف هو علة ضمانه لان الضمان حق العبد •

فقد عارض القياس الأول (وهو قائم على الوصف الملائم) القياس الثاني (وهو قائم على الوصف المؤثر) •

ومثاله أيضا : عرض كثير من المناظر في أشرطة السينما والتلفزيون مثلا ، فقد يتعلق من يبررها بأن فيها تسلية للنفس ، وهي صفة جاء على وفقها عمل الرسول صلى الله عليه وسلم ، وهو تمكين عائشة رضي الله عنها من النظر الى رقص الأجاش ، فيقاس هذا على ذاك بجامع هذا الوصف الذي فيهما • غير أن فيها أيضا وصف الفتنة وهي العلة التي من أجلها شرع الله الحجاب للمرأة ونهى عن اختلاطها بالأجانب من الرجال ، وذلك بقوله تعالى (.. ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها ، وليضربن بخمرهن

على جيوبهن ولا يدين زيتهن الا لبعولتهن أو آبائهن (١) (٠٠٠) الآية .
وعلى الفتنة لهذا الحكم مجمع عليها ، فهي علة مؤثرة لا ملائمة فقط .
ومقتضى ذلك قياس الفرغ المذكور عليه ، بجامع ما فيهما من وصف الفتنة .
فقد عورض هنا أيضا ما خيل أنه قياس شرعي بعله ملائمة ، بقياس آخر
بعلة مؤثرة .

فالحكم في هذه الأمثلة وكل ما شابهها ، هو الغاء الاعتبار أو القياس
الادنى والاخذ بما فوقه . بمعنى أن معارضته لما هو فوقه في قوة الاعتبار ،
كشف عن زيف عليته المتوهمة والمصلحة المبنية عليه ، والا فلا يمكن أن
يقع تعارض حقيقي بين حكمين قائمين على دليل شرعي صحيح . إذ من
المعلوم أن تكامل صور أركان القياس في مسألة ما لا يعد دليلا شرعيا حتى
تعرضه على الكتاب والسنة والقياس الذي هو أقوى منه ، ثم لا تجد بينه
وبين شيء منها أي تعارض .

فقياس هذه المناظر على رقص الاحباش في الحل بجامع التسلية ، ليس
في الحقيقة قياسا صحيحا البتة ، ذلك أن تعارضه مع القياس على تبرج المرأة
واختلاطها بالرجال في الحرمة بجامع ما فيهما من فتنة - كشف عن أن
علة التسلية المعتمدة في القياس الأول ليست هي عين العلة الموجودة في
المقيس عليه وهو رقص الاحباش ، إذ هي هناك تسلية غير مثيرة أو فاتنة أما
هنا فهي من شأنها أن تبعث على الفتنة والاثارة فكان هذا الفرق حاجزا
استوجب تفاير حكميهما واستحالة القياس بينهما .

وما يقال في هذا المثال ، يقال في جميع صور المصالح أو الاقيسة التي
تعارض مع ما هو فوقها في الاعتبار .

وقد اتضح لك مما ذكرنا أن التعارض اذا وقع بين وصفين في رتبة

واحدة من الاعتبار كما لو كانا مرسلين ، أو ملائمين ، أو مؤثرين - فهو خارج عن مدار بحثنا في هذا الضابط • وانما مآل الأمر في مثل هذه الحال إلى اجتهاد المجتهدين وتحرياتهم على اساس عوارض الأدلة والمرجحات ، فربما رجح بعضهم أحد الوصفين على حين يرجح آخرون الوصف الثاني • والفرع الذي يتجاذبه مثل هذين الوصفين الى أصلين مختلفين في الحكم ، يسمى (قياس الشبه) • ومثاله : الوضوء ، فهو يشبه التيمم من حيث انه طهارة عن حدث ، ومقتضاه حمله عليه في ايجاب النية ^(١) • وهو يشبه أيضا ازالة النجاسة من حيث انه طهارة بمائع ، ومقتضاه قياسه عليه في عدم ايجابها •

فالفرع هنا خاضع في هذا التجاذب لبحث المجتهدين ، ولذلك اختلفت نتيجة أبحاثهم فمن قائل باشتراط النية فيه ومن قائل بعدم اشتراطها •

ونحن في هذه الضوابط التي نببحثها انما نقصد الى تلك التي لا مجال للخلاف فيها ، فبذلك تكون ميزانا عاما ترجع اليه جميع مسالك البحث والاجتهاد •



٣- دليل اعتبار هذا الضابط

ويتم الاستدلال على صحة اعتبار هذا الضابط بمسلكين من البحث :

الاول : ما سبق أن ذكرناه من أن التعارض (الحقيقي) انما يتصور

١ - هذا المثال لقياس الشبه ، إنما يصلح في رأي من لا يشترطون تأخر الفرع عن الأصل في بحث القياس ، أما من يشترطون ذلك ، فلا يصلح هذا المثال عندهم لقياس الشبه ، لتأخر مشروعية التيمم عن الوضوء •

بين أمرين متساويين في القوة ، وحيتذ لا بد كما قال الغزالي ^(١) أن يكون أحدهما ناسخاً والآخر منسوخاً عند معرفة التاريخ ، أو لا بد من التوقف الى أن يظهر دليل مرجح لأحدهما ، وهذه حالة تقديرية وليست واقعية .

أما اذا كان أحدهما قطعياً والآخر ظنياً أو كان أحدهما مطلقاً والآخر دونه في ذلك ، فلا يمكن أن يقع التعارض بمعنى الحقيقي بينهما بحال ما ، لان الأمر القطعي لا يمكن أن يقابله الا الخطأ ، والمظنون لا يمكن أن يقابله الا الوهم . فإذا تبين لك ذلك ، فليس ما قد تراه من التخالف بين مصلحتين أو قياسين متفاوتين في القوة الا من قبيل مخالفة اليقين للخطأ والجهل ، أو مخالفة الظن للوهم . ومعلوم أن الوهم والخطأ المحض لا يمكن أن يقاوم بهما يقين أو ظن . وأدنى ما تقتضيه هذه الحقيقة العقلية هو أن الطرف الأقوى صحيح الاعتبار ثابت الدليل .

الثاني : ان الطرف الاقوى - وقد ثبتت صحة اعتباره - انما يؤول الى دليل الكتاب والسنة ، اذ هما ميزان اعتباره ، وبهما تقوى على مخالفته ، وقد استقر الدليل فيما اسلفناه على أن من ضوابط المصلحة عدم مخالفتها لكتاب ولا سنة . فلو صح - مع ذلك - الاخذ بالطرف الأدنى من المصلحتين المتقابلتين ، لصح اذا أن يقضي ما توهم كونه مصلحة أو قياساً ، على كتاب الله وسنة رسوله . وذلك باطل بالبدهة .

ليس في الأخذ بالاستحسان ما يخالف هذا الضابط

ولقائل أن يعترض : فاذا كان هذا الضابط للمصلحة محل اتفاق كما نقول ، فكيف صح أن يتمسك الحنفية وآخرون كالمالكية بالاستحسان في مقابلة القياس ؟ وهل ذلك الا ترجيح للمصلحة على القياس ؟

وللجواب على هذا نقول : لا بدّ أولاً من تحرير مسمى الاستحسان عند القائلين به ، فإن هذه الكلمة متسعة لمقاصد مختلفة كثيرة ؛ ولعل هذا هو السبب في كثرة ما وقع حولها من جدال وتدافع بين الباحثين . ولا ريب أن محلّ البحث والجدال ليس هو مجرد استعمال كلمة « الاستحسان » من حيث كونها مجرد تعبير واصطلاح ، لأن هذا محل اتفاق على صحته ، ولم يخالف أحد في أن لكل باحث أن يعبر عن مقصوده السليم بما يشاء ، كيف وإن الشافعي ، وهو من ابرز المنكرين للاستحسان ، كان يستعمل هذا التعبير ، كقوله مثلاً : استحسّن في المتعة أن تكون ثلاثين درهما :

فلا بد إذاً أن ننظر الى الاستحسان من جهة المعنى .

وكل ما يمكن أن يعتبر مقصداً للقائلين بهذا الدليل ، لا يخرج عن أحد هذه المعاني التالية :

المعنى الأول - أنه دليل ينقدح في ذهن المجتهد ويعسر عليه التعبير عنه ؛ ويبدو أن هذا المعنى هو أكثر ما كان يقصده متقدموا الحنفية ، ويشبه أن يكون هو مراد الامام أبي حنيفة نفسه ، وإن لم يرد عنه تحديد صريح لمراده من هذه الكلمة التي كانت كثيراً ما ترد في كلامه وكلام اصحابه ، فقد بني عليه قوله بأنه إذا شهد أربعة عدول على زنى شخص ولكن عيّن كلّ منهم زاوية خاصة من زوايا البيت وقال انه ارتكب الفاحشة فيها ، فإن المتهم يحد مع ذلك استحساناً^(١) ، فنقول ان هذا المعنى

١ - المشهور عن ابي حنيفة رضي الله عنه أنه يستحسن في هذا المثال صحة الشهادة لاقامة الحد على المتهم ، كما يؤخذ من كلام الغزالي في المستصفى ، ومن كلام ابن رشد في بداية المجتهد . ولكن ذكر السرخسي في المبسوط في ج ٩ باب الحدود ص ٦٢ بعد أن عرض هذا المثال ما نصه : (ثم هذا الاستحسان منا ، لتصحيح الشهادة ، لا لاقامة الحد ، فانما يستحسن لدرء الحد) أي أن فائدة تصحيح الشهادة هنا ، هي عدم ثبوت حد القذف على الشهود . أقول : وهذا التفسير لقصد الحنفية بالاستحسان هنا هو الاشبه بقواعدهم والاليق بقاعدة (تدرء الحدود بالشبهات) المجمع عليها .

لا بد أن يكون متردداً بين حالتين :

الحالة الاولى أن يكون المجتهد مثبتاً ومطمئناً لما انقذ في ذهنه من الدليل ، ولا نزاع أن عليه في مثل هذه الحال العمل حسب الدليل الذي اطمأن اليه ، ولا أثر لعجزه عن التعبير عنه في ذلك . اللهم الا اذا أراد أن يجادل عن دليله هذا فلا بد حينئذ من كشف ماهيته ، لأن ما لا يقدر على التعبير عنه لا يدري الآخرون أهو وهم وخيال ، أو تحقيق .

ولقد شدد الغزالي في مستصفاه النكير على هذا المعنى للاستحسان^(١) ، ولكن لا بد أن يكون انكاره منصبا على حالة واحدة ، وهي كما قلنا أن يجادل به الآخرين ، أما أن يعمل هو بما يقن به من دليل - وهو من أهل الاجتهاد - فلا نزاع أنه دليل معتبر في حقه ، ولا بد أن يكون في جوهره دليلا من الكتاب أو السنة أو قياساً على أحدهما .

الحالة الثانية أن يكون ذلك عن شك وهم مجرد ، ولا نزاع حينئذ في بطلان مثل هذا الدليل ، لأن كونه دليلا صالحا للاعتماد مجهول حتى من صاحب الدليل نفسه .

المعنى الثاني - أنه دليل يقابل القياس الظاهر المتبادر الى الأفهام . وهذا المعنى للاستحسان قال به المتأخرون من الحنفية ، ولقد تنوعت تميراتهم عن هذا المعنى ، وتفاوتت تفصيلاتهم فيه ، ولكنها جميعا آيلة الى أنه كما قلنا : دليل يقابل القياس الظاهر المتبادر الى الأفهام^(٢) .

١ - المستصفى : ج ١ ص ١٣٩ .

٢ - هذا التعريف للاستحسان ، ذكره صدر الشريعة في كتابه التوضيح ، غير أنه استعمل كلمة (القياس الجلي) بدلا من (القياس الظاهر) وانما مراده بالجلي الظاهر لأول وهلة ، الان الجلي بالمعنى الاصطلاحي قياس صحيح قوي الاثر والدليل لا يمكن أن يعارض بشيء من الأدلة الاخرى . وعرفه الكرخي بأنه العدول في مسألة عن مثل ما حكم به في نظائرها الى خلافه بوجه هو أقوى ، وقال ابو الحسن البصري : هو ترك وجه من وجوه =

فما هو هذا الدليل الذي يقابل القياس ويرجح عليه ؟

يقول صدر الشريعة في كتابه التوضيح : انه أحد الدلائل التي هي حجة اجماعا ويقول : « اننا نعني به دليلا من الأدلة المتفق عليها ، يقع في مقابلة القياس الجلي ويعمل به اذا كان أقوى من القياس الجلي ؛ فلا معنى لانكاره ، لأنه اما بالأثر كالسلم والأجارة وبقاء الصوم في النسيان ، واما بالاجماع كالاستصناع ، واما بالضرورة كطهارة الحيض والآبار ، واما بالقياس الخفي ^(١) » .

وهذا الذي يذكره صدر الشريعة ، بقوله عامة علماء الحنفية عن الاستحسان فهو لا يعدو أن يكون نصاً جاء على خلاف مقتضى القياس الذي يتوقعه الباحث ، كالنص الذي اجاز عقد السلم مع ما فيه من كونه داخلا في عموم بيع ما ليس عند الانسان ، وكالاجماع على صحة الاستصناع مع أن ما قد يكون فيه من الجهل المسبب للفرر كان يقضي بمنعه ، اذ هو داخل في بيع المعدوم ، وكالضرورة التي جعلتهم يرون طهارة الاحواض والآبار في كثير من الحالات رغم تلوثها ، وكالقياس الخفي الذي لا يبدو للمجتهد ظاهرا لأول وهلة ، ولكنه ما ان يدقق فيه حتى يجده أقوى دليلا من القياس الظاهر المتبادر . فهذا القياس الخفي يسمونه عند معارضته للظاهر الضعيف بالاستحسان . ويمثلونه بسؤر سباع الطيور ، فهم يقولون : ان الظاهر أنه مقيس على سباع البهائم ، فينبغي أن يتجنس سؤرها كما يتجنس سؤر سباع البهائم . غير أن فيه وصفا خفيا يجعل قياسه على

= الاجتهاد غير شامل شمول الالفاظ بوجه هو أقوى منه . واذا تأملت هذه التعريفات وأشباهها وجدتها متفقة على أن الاستحسان إنما هو دليل من الأدلة الشرعية المجمع عليها يرجح على ما يقابله ، وان كانت تفرق في بعض الدقائق التي لا مجال لذكرها وبسطها هنا .

١ - التوضيح لصدر الشريعة ج ٢ ص ٨١ ط الحلبي .

الآدمي أولى منه على سباع البهائم ، وهو كونه انما يشرب الماء بمنقاره
وهو عظم طاهر جاف بعيد عن اللعاب المختلط بالقم ، والذي به يتنجس الماء .

وقد غلب في اصطلاح الأصوليين أن يطلق اسم الاستحسان عندهم
على هذا الدليل الأخير أي القياس الخفي ، كما غلب اسم القياس عندهم على
الجلي المتبادر ؛ أما في فروع الفقه فقد غلب اطلاقه على كل دليل يقابل
ظاهر القياس سواء كان نصاً أو اجماعاً أو قياساً خفياً^(١) ، ولعل هذا هو
سر كثرة ورود هذه الكلمة في كتب الفروع الحنفية .

وعلى كل ، فالذي نريد أن نقوله ، هو أن هذا المراد الثاني أيضاً محل
اتفاق لدى جميع المسلمين ، إذ لا مجال لانكار الدليل الذي يرجع على
القياس ، ما دام أنه من الأدلة المتفق عليها ؛ غاية الأمر أن ما عدا الحنفية
ممن لا يستعملون كلمة الاستحسان ، ينظرون الى القياس المعارض بالدليل
الثابت على أنه قياس فاسد لم تتوفر شروطه المعروفة ويسمون الدليل المعارض
باسم الظاهر من نص ، أو اجماع ، أو قياس ؛ على حين يؤثر الحنفية
تسميته بالاستحسان تنبيها الى القياس الضعيف الذي يعارضه .

المعنى الثالث أنه ترك القياس الى ما هو أرفق بالناس ، ذكره السرخسي
في مبسوطه^(٢) ، والشريف الجرجاني في تعريفاته^(٣) .

فنقول : ان ما هو أرفق بالناس إما أن لا يثبت للأخذ به دليل من
الشرع ، فلا نزاع في أنه لا يجوز ترك القياس اليه البتة ، وهو أمر اجمع
عليه المسلمون الا ما كان من شأن الطوفي الذي مضى ذكره ، فلا يمكن أن

١ - ذكر هذا الفرق السعد في حاشيته على التوضيح . ج ٢ ص

٨٢ ط الحلبي .

٢ - المبسوط ج ١٠ ص ١٤٥ .

٣ - التعريفات ص ١٣ .

يكون مقصود الحنفية شاملا لذلك بحال ، وكيف والكثير منهم ينكرون في أصولهم حتى المصالح المرسله ؟

واما أن يثبت له مستند من الشرع ، كالادلة التي ذكرناها ، فمآله الى المعنى الثاني الذي مر ذكره ؛ ولا يوهنك خلاف هذا ما يفعله بعضهم من تفسير الرفق هنا بدليل العرف أو الضرورة أو المصلحة . اذ لا بد أن يكون هذا العرف أو المصلحة أو الضرورة معتبراً بالادلة الشرعية الصحيحة حتى يجوز اعتباره دليلا يرجح على القياس المخالف له . ونحن لا نريد أن نطيل هنا في بحث العرف والضرورة ومدى اعتبار الشارع لهما وكيفية ذلك ، لأن البحث عنهما بشيء من التوسع آت في آخر هذا الباب ان شاء الله . ولكن حسبك أن تعلم أن العرف أو الضرورة أو المصلحة المعارضة للقياس هي ما كان مؤثرا في فقدان العلة التي بها صح القياس المعارض ، وحينئذ يفقد القياس أهم مقومات صحته بل ووجوده ، .

ويتضح هذا بالامثلة التي ذكروها للاستحسان بالعرف أو الضرورة . فمن ذلك قولهم : يجوز شرب الماء من يد السقاء بغير تقدير العوض ولا مبلغ الماء المشروب ، استحسانا ، وان امتنع ذلك قياسا لكونه بمثابة بيع المجهول ، وهو فاسد .

ومن ذلك أيضا قولهم : يجوز دخول الحمام من غير تقدير أجرة وعوض الماء ولا تقدير مدة السكون واللبث فيه ، استحسانا ، وان كان ذلك ممتنعا قياسا ، لكونه اجارة مجهولة المحتوى وهو خلاف ما ينبغي أن تكون عليه عقود الاجارة .

ومن ذلك أيضا قولهم : اذا قال الرجل مالي صدقة على المساكين ، فالقياس أن يلزمه التصديق بجميع أنواع ماله لشمول اسم المال وعمومه ، ولكن يقصر التصديق على مال الزكاة فقط استحسانا .

فهذه الأمثلة وما يشبهها ، ليس حكمها عند القائلين بها معتمدا في الحقيقة على دليل مستقل يسمى « الاستحسان » ، وإنما هو معتمد على ما يصلح أن يكون دليلا شرعياً لذلك ، وان سكتوا عنه مكتفين بلفظ الاستحسان .

فمثلا شرب الماء من يد السقاء ، ودخول الحمام ، يعتمد كل منهما على مدرك يخرج عن مقتضى القياس العام وهو فساد بيع المجهول والاجارة المجهولة . وبيان ذلك أن علة المنع في مثل ذلك إنما هو الضرر الذي تستلزمه الجهالة ، باتفاق عامة المذاهب وإذا ثبت هذا فإن الحكم ينبغي أن يدور مع علته وجودا وعدما ، وهو ليس في الحقيقة تغييراً للحكم الشرعي وإنما هو دقة في فهمه وتحرر في الأخذ به . ذلك أن ثبوت الشيء علة شرعية للحكم ليس الا إذا بنا بربط الحكم به فقداناً ووجوداً .

وإذا تبين هذا فمما لا ريب فيه أنه لا توجد مظنة أي ضرر في شرب الماء من يد السقاء دون تقرير للموض أو الماء المشروب ، إذ المقدار المشروب معروف عادة في الجملة والقدر الذي يعطى عليه معروف أيضاً في الجملة ؛ وقد تم العرف بين الناس كلهم على غض النظر عن المباحة في ضبط ذلك وتقديره ، بل وتعارفوا على استهجان ذلك واعتباره من سفاسف الأمور . وهو بعينه ما يقال في دخول الحمام ، والمطاعم ، وأماكن الحلاقة وما شابه ذلك . وهذا في الحقيقة أصل متفق عليه راعاه الشرع في جميع المسائل والفروع ، لا ترى أن اللقطة إذا عثر عليها ، وجب على الملتقط البحث عن صاحبها بالطرق المعروفة في باب اللقطة ولم يجر له تملكها أو الاستفادة منها .

ولكن لما كان العرف السائد بين الناس قاضياً بالتساهل في الأشياء الصغيرة وعدم الاهتمام بها عند فقدانها ، مثل لقمة طعام ، أو حبة تمر ، كان حكم اللقطة غير جار فيها لتنزل العرف في ذلك منزلة الأذن ، ومثله تناول الثمار الساقطة من الأشجار ، وسقي الدواب من الجداول والأنهار بدون إذن مالكيها .

فإذا اتضح هذا ، علمت أن القول بجواز شرب الماء من يد السقاء ودخول الحمام وما شابه ذلك ليس معارضة للقياس بجمال ، لأن العلة التي بها تم القياس في نظائر هذه الأمور مفقودة هنا . بل وهي في الحقيقة ليست نظيرا لها الا من حيث الظاهر الذي لا يجوز الاعتماد عليه وحده .

ولقد ذكر الشيخ ابن الحاجب وشارحه العضد مدركا آخر لحكم كل من هذين المثالين بأسلوب الترديد والتقسيم . واليك نص العضد في ذلك : (. . ان مستند مثله إما العادة المتبعة من جريانه في زمانه صلى الله عليه وسلم ، فقد ثبت بالنسبة ، أو جريانه في عهد الصحابة مع عدم انكبارهم عليه فقد ثبت بالاجماع ، وأما غيرهما ، فإن كان نصا أو قياسا مما ثبت حجتيه فقد ثبت به ، وإن كان شيئا غيره مما لم يثبت حجتيه فهو مردود قطعاً ^(١)) .

ولعل أساس هذا الترديد ، هو فرض أن القياس يقتضي عدم صحة الحكم في المثالين ، وأن علة القياس في نظائرها جارية فيهما أيضا . ولكن ما دمنا قد علمنا أن علة القياس القاضي بالمنع غير جارية فيهما ، وأن الاخذ فيهما بالمصلحة القاضية بالجواز غير معارض بقياس ولا بدليل آخر - فلا داعي للبحث عن مدك آخر ، لسقوط الاشكال من أساسه .

وأما مثال قول الرجل : مالي صدقة على المساكين ، وقصر اسم المال فيه على الأموال الزكوية فقط - وهو رأي الحنفية ما عدا زفر - فمدرك ذلك عندهم من وجهين :

الأول دلالة العرف الشرعي ؛ وذلك أن كلمة « المال » عندما تطلق في مجال الصدقات والزكاة وخلال أبحاثها ، إنما ينصرف الى أنواع معينة منه ، وهي الأموال النامية المتعلقة بها حق الزكاة . الا ترى أن الله عز وجل قال

في محكم كتابه : « والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم » مريدا بالأموال أنواعا مخصوصة منها فقط ، مع أنها كلمة عامة شاملة لجميع ما يسمى مالا في اللغة ، فلينصرف معنى « المال » في المثال هنا أيضا الى المعنى المخصوص الذي انصرف اليه في القرآن ، بجامع أن الموضوع في كلا المحلين هو الصدقة ، وهي التي اثرت في استعمال هذا الاصطلاح الخاص لكلمة المال .

المدرک الثاني هو أنه لو استعملت كلمة « المال » في المثال المذكور بمعناها العام ، والزعم الرجل بالتصدق بجميع أمواله ، لوقع في ضرر وخرج عظيمين ، ولأصبح عالة على الغير ، بعد أن كان في غنى عنهم . ومنع الضرر أصل من الأصول التي اعتمدها الشارع في أحكامه . فكان في هذا قرينة أخرى صارفة لكلمة المال عن معناها العام الى اصطلاحها الشرعي في باب الصدقات (١) .

فهذه نماذج من الاستحسان بالعرف أو المصلحة عند الحنفية ، لا بد أن يكون له مدرک وراء كلمة الاستحسان من دليل شرعي صحيح كما رأيت ، واذا استعرضت الفروع الفقهية في كتب الحنفية ، وجدت أن كثيرا من الأحكام التي يخرّجونها باسم الاستحسان قد أخذ بها غيرهم أيضا ممن لا يقولون بالاستحسان كالشافعية ، وذلك كمعظم أحكام المعفوات القائمة على الضرورات والخرج في باب النجاسات والمعاملات وغيرهما ، ولا داعي الى أن نطيل البحث بعرض مزيد من النماذج لذلك . فقد تبين إذاً أن الاستحسان ليس دليلا مستقلا عن الأدلة الشرعية المعتبرة في الحقيقة ، وهو إذاً لا يمكن أن يكون بأي حال من الأحوال مجرد مصلحة لا سند لها تعارض القياس الصحيح وترجح عليه . ويمكننا أن نجتمع المعاني الثلاثة له في عبارة واحدة ، اذا عرفناه بأنه : استثناء خاص من قاعدة اقتضاء دليل شرعي صحيح .

بقيت ملاحظة لا بد من التنبيه اليها ، وهي أن هذا الذي ذكرناه من عود الاستحسان في الحقيقة الى أحد الأدلة الشرعية المتفق عليها ، لا يستلزم أن تكون جزئيات الأحكام القائمة على الاستحسان متفقا عليها أيضا ، لأن الدليل وإن كان في جملته مكان اتفاق ، إلا أن استنباط المدلولات منه قائم على الاجتهاد ، وهو مثار للخلاف في كثير من الأحيان • ولذا فلا ينبغي أن يفهم من اختلاف الحنفية أو المالكية مع غيرهم في كثير مما خرجوه على الاستحسان ، أنه دليل زائد على الأدلة الشرعية المعروفة وقسيم لها إذ إن الخلاف آت - بعد ما عرفت من أن الاستحسان ليس الا اصطلاحا في التسمية - من كيفية الاستنباط وعوارض الأدلة والمدلولات • الا ترى أن القياس أصل متفق عليه لدى جمهور المسلمين ، ومع ذلك فإن الخلاف كثيرا ما يقع في جزئيات الأحكام المترتبة عليه ، والسنة أصل لا خلاف فيه ، ومع ذلك فكثيرا ما يقع الخلاف في كيفية الاستدلال به والاعتماد عليه •

سبب إنكار الشافعي للاستحسان

فإن قيل فلما إذا انكر الشافعي الاستحسان بشدة ، وتبعه في ذلك كثير من الأصوليين ، وهؤلاء هونوا من أمره والتمسك به ، ما دام أنه لا ينطوي على دليل متنازع فيه ، بل هو آيل الى الأدلة الشرعية المعروفة ؟ •

قلت : ذكر السعد في حاشيته على التوضيح بعد أن أوضح أن الاستحسان آيل على اختلاف معانية الى الأدلة الشرعية المتفق عليها ، ما نصه :

(•• ولما اختلفت العبارات في تفسير الاستحسان ، مع أنه قد يطلق لغة على ما يهواه الانسان ويميل اليه وإن كان مستقبحا عند الغير ، وكثر استعماله في مقابلة القياس على الاطلاق - كان انكار العمل به عند الجهل

بمعناه مستحسنًا ، حتي يتبين المراد منه ، اذ لا وجه لقبول العمل بما لا يعرف
معناه (١) أ ه .

وأقول ، لا ريب أن هذا كلام سديد في توجيه إنكار القول
بالاستحسان ، فلانكار ليس من حيث إنه دليل مستقل لم يأت به التشريع ،
بل من حيث إن هذه الكلمة ترجمة غير لائقة ؛ اذ الاستحسان اما أن
يكون نابعا من الرأي المجرد ، وهو استحسان باطل بالاتفاق ، وعليه يحمل
قول الشافعي : من استحسّن فقد شرع ، وإما أن يكون نابعا من الشرع
وقد استحسّن الشرع ما استحسّنه من الاحكام بالادلة المعروفة والمتفق عليها ،
فلا داعي إلى الاستعاضة عن هذه الادلة بترجمة أخرى . هذا الى جانب أن
في استعمال هذه الكلمة من غموض المعنى والتباس القصد ما يفسح المجال
لأولي البدع والزيف أن يتسللوا ببدعهم من هذا الطريق ، اذ هو طريق
يجعلهم في مأمن من الوقوع تحت مجهر البحث والنقاش عن طريق الحجة
والبرهان .

* * *

والخلاصة أن المصلحة لا عبرة بها اذا عارضها قياس صحيح . سواء
كانت مصلحة لا شاهد لها في الشرع كالمصالح المرسلة ، أو كانت مصلحة
معمدة على مناسب معتبر من الشرع كالقياس اذا عارضه قياس أقوى منه
في الاعتبار .

وما يتوهمه بعض الباحثين من أن بعض الأئمة خصوا القياس بالمصلحة
في بعض الفروع ، ليس كذلك ، وانما الحقيقة أنهم رأوا أن مقومات

القياس لم تتوفر في بعض الجزئيات بسبب دليل شرعي آخر أثر في نقض
العلة بالنسبة لها ، وذلك كأمثلة الاستحسان التي ذكرناها • والفرق كبير
بين إهمال القياس الصحيح في أمر لمجرد أن مصلحة رؤيت في طريقه ،
وبين ترك مقتضى القياس فيه ، لأنه يستند الى دليل شرعي آخر ينقض
علة القياس فيه • والله أعلم •

الضابط الخامس عدم تفويتها مصالحهم منها أو مساوتها

ذكرنا فيما مضى أن الشريعة الإسلامية متضمنة لمصالح العباد ومتفقة معها • وقلنا ان دليل ذلك ثابت بالاستقراء في الكتاب والسنة وما اتفق عليه من قواعد الفقه •

كما بينا أيضا أن حكمة الله اقتضت ، أن لا تنال المصالح والملاذ الا على حساب شيء من راحة الانسان وأهوائه ، وأن لا تجنى الآلام والمصاعب الا وهي مصاحبة أو تابعة لبعض مبتغياته وأغراضه ؛ وشرحنا حينئذ طرفا من عظيم حكمة الله تعالى في ذلك (١) •

والذي أريد ايضاحه هنا ، هو أن هذه الحقيقة لا تخل بشيء من قولنا : ان شريعة الله قائمة على أساس مصالح العباد • لأن المقصود بمراعاتها لمصالحهم أنها تقضي بتقديم الأهم منها على ما هو دونه ، وبالتزام المفسدة الدنيا لاتقاء الكبرى ، حينما تتلاقى المصالح والمفاسد في مناط واحد ، أو يستلزم أحدهما الآخر لسبب ما • فهذا هو الميزان الذي حكمته هذه الشريعة الغراء في مراعاة المصالح ونتائجها ، وفهم درجاتها في الاهمية بنظر الشارع ؛ حتى لا يحيد المجتهد عن التمسك بهذا الميزان لدى اجتهاده في المصالح أو المفاسد التي لم يجد نصا في شأنها •

فهذا الأمر هو ما سأتناوله ان شاء الله في هذا البحث ، وسأشرحه من خلال بيان النقاط التالية :

- ١ - ميزان تفاوت المصالح في الأهمية •
- ٢ - اثبات الدليل الشرعي على صحة هذا الميزان •
- ٣ - تحقيق في معنى تقديم المصلحة أو اهمالها لدى تعارض مصلحتين في مناط واحد •
- ٤ - الفرق بين ما اتفق عليه من هذا الضابط ، وما اختلف فيه ، مما يسمى «سد الذرائع» ولنمض في بحثنا هذا على هذا النسق ، بادئين بالنقطة الأولى :

١ - ميزان تفاوت المصالح في الأهمية

- وهذا الميزان يتناول تصنيف المصالح في الأهمية من جوانب ثلاثة •
- الجانب الأول - النظر الى قيمتها من حيث ذاتها ، وترتيبها في الأهمية حسب ذلك •
- الجانب الثاني - النظر اليها من حيث مقدار شمولها •
- الجانب الثالث - النظر اليها من حيث التأكد من نتائجها أو عدمه •
- فاذا تعارضت مصلحتان في مناط واحد ، بحيث كان لا بد لنيل احدهما من تفويت الأخرى ، وجب عرضهما على النظر ، من هذه الجوانب الثلاثة ابتداء من الأول ، فالذي يليه •

واذا نظرنا الى الجانب الأول ، وهو اختلاف قيم المصالح من حيث ذاتها ، وجدنا أن كليات المصالح المعبرة شرعا متدرجة حسب الأهمية في خمس مراتب وهي حفظ : الدين ، النفس ، العقل ، النسل ، المال • فمابه يكون حفظ الدين ، مقدم على ما يكون به حفظ النفس عند تعارضهما ، وما به يكون حفظ النفس مقدم على ما يكون به حفظ العقل ، وما به يكون حفظ العقل مقدم على ما يكون به حفظ النسل ، وما به يكون حفظ النسل

مقدم عند التعارض على ما يكون به حفظ المال ^(١) .

ثم ان رعاية كل من هذه الكليات الخمسة ، يكون بوسائل متدرجة حسب الأهمية في ثلاث مراتب، وهي : الضروريات ، فالحاجيات ، فالتحسينيات . فالضروريات ما يكون به حفظ هذه المصالح ، بحيث تصل الحاجة اليها لذلك الى حد الضرورة ^(٢) . كالضرورة الى الجهاد لحفظ الدين ، والضرورة الى تناول الغذاء لحفظ النفس ، والضرورة الى تحريم الخمر لحفظ العقل ، والضرورة الى اباحة المعاملات المالية لحفظ المال وكسبه .

والحاجيات ما يحتاج اليه لحفظ المصالح بشرط أن لا تصل الى حد الضرورة ، كالحاجة الى النطق بالشهادتين وكالرخص المخففة عند لحوق المشقة ، لحفظ الدين ، وكاباحة الصيد والتمتع بالطيبات لحفظ النفس ، والحاجة الى المعارف والعلوم لحفظ العقل .. الخ .

والتحسينيات ، هي ما استحسن عادة لحفظ المصالح ، دون احتياج بالمعنى السابق اليه ، وذلك في الدين كحكم ازالة النجاسة ، وستر العورة وأخذ الزينة والتقرب بنوافل الخير ، وفي حفظ النفس كآداب الأكل والشرب ، ومجانبة المآكل النجسة . وفي حفظ العقل كمجانبة الملهيات وكل ما ينصرف به العقل عن أهم وظائفه التي خلق من أجلها ، وهكذا ... وينضم الى كل مرتبة من هذه المراتب الثلاث ، ما هو مكمل لها ، فهو

١ - الترتيب بهذا الشكل بين هذه الكليات الخمسة ، محل اجماع . ولا عبرة بقول من رأى تقديم حفظ النفس على الدين . بدليل قوله تعالى « ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم وأموالهم » الآية .

٢ - اخذنا تعاريف هذه الأمور الثلاثة من الجلال المحلي في شرحه على جمع الجوامع . هذا وقد ذكرنا طرفا من هذا البحث في الضابط الأول من ضوابط المصلحة ، وانما اضطررنا هنا الى اعادة بعض ذلك لعلاقته الشديدة بما نريد البناء عليه ، وهو حكم تعارض المصالح مع بعضها .

مندرج معها في الرتبة • وذلك في الضرورات مثل حد قليل السكر بالنسبة لحفظ العقل ، والتماثل في القصاص بالنسبة لحفظ النفس ، وفي الحاجيات مثل خيار البيع لحفظ المال ، واعتبار الكفء لحفظ النسب ، وفي التحسينيات مثل آداب الطهارة ومندوباتها ، وترك ابطال الاعمال ، والانفاق من طيبات المكاسب •

فاذا تقرر هذا ، فاعلم أن الضروري مقدم على الحاجي عند تعارضهما ، والحاجي مقدم على التحسيني عند التعارض ، بمعنى أننا نهمل الحاجي الذي لا ضرورة اليه في سبيل الابقاء على أصل المصلحة ، ونهمل التحسيني الذي لا حاجة اليه في سبيل بقاء ما يحتاج اليه أصل المصلحة ، وكل من هذه الثلاثة مقدم على ما هو مكمل له عند تعارضه معه •

وسبب ذلك ، أن الضروري هو الأصل المقصود ، وأن ما سواه مبني عليه كوصف من أوصافه أو كفرع من فروعه ، ولا ريب أن اهمال الفرع أو الوصف عند الضرورة لا يوجب الغاء الأصل أو الموصوف ، أما الأصل أو الموصوف فلا ريب أن اختلاله اختلال لكل ما يترتب عليه ويتفرع منه ، لأن الأصل اذا اختل ، اختل الفرع من باب أولى ^(١) • مثال ذلك ما لو تعارضت ضرورة حفظ النفس مع بعض الحاجيات كمشروعية الأكل من الحلال بالنسبة لمن أشرف على الهلاك ، وليس في متناوله الا الحرام • فلو ألغينا الحاجي لم يخل ذلك بالضروري وهو حفظ النفس ، أما اذا التزمناه فانه يعود بالاخلاق على الضروري لاستلزامه الهلاك ، واذا انتفى الضروري انتفى معه الحاجي الذي هو وصف من وأصافه من حيث أريد بقاءه • ومثاله أيضا ما لو تعارض أداء صلاة الجماعة وهو حاجي مع الاقتداء بالامام الصالح وهو تحسيني ، وذلك اذا كان امام البلدة أو الحي فاسقا أو فاجرا

، فلو أهملنا المصلحة التحسينية هنا لأحرزنا بذلك مصلحة حاجية هي إقامة شعار الجماعة ، أما لو التزمناها - وهي هنا غير متوفرة الا بترك الجماعة - فان ذلك يفوت علينا المصلحة الحاجية وهي أصل للتحسيني ، فينتفي معه التحسيني أيضا من حيث أريد احرازه والحفاظ عليه . وهلم جراً في كل مثال تتعارض فيه مصلحتان من هذه المصالح الثلاثة المتدرجة في مدى أهميتها لحفظ احدى الكليات الخمسة .

اما اذا كانت المصلحتان المتعارضتان ، في رتبة واحدة كما لو كان كلاهما من الضروريات أو الحاجيات أو التحسينات ، فينظر :
فان كان كل منهما متعلقا بكلي على حدة ، جعل التفاوت بينهما حسب تفاوت متعلقاتها ، فيقدم الضروري المتعلق بحفظ الدين على الضروري المتعلق بحفظ النفس ، وهكذا

أما اذا كانت المصلحتان المتعارضتان متعلقين بكلي واحد ، كالدين أو النفس أو العقل ، فعلى المجتهد أن ينتقل حينئذ الى الجانب الثاني من النظر ، وهو كما قلنا : جانب النظر اليهما من حيث مقدار شولهما .

وبيان ذلك أن المصالح وان اتفقت فيما هي مصلحة له ، وفي مدى الحاجة اليها ، ولكنها كثيرا ما تختلف في مقدار شمولها للناس ومدى انتشار ثمراتها بينهم . فيقدم حينئذ أعم المصلحتين شمولاً على أضيقيهما في ذلك . اذ لا يعقل اهدا رما تتحقق به فائدة جمهرة من الناس ، من أجل حفظ ما تتحقق به فائدة شخص واحد أو فئة قليلة من الناس . على أن الفرد لا يتضرر بترجيح مصلحة الجماعة عليه ، لدخوله غالباً فيهم ، واليك أمثلة لذلك .

المثال الأول ترجيح الانتفاع العام بالكلاء أو الماء الواقفين في أرض غير مملوكة ، على احتياز الفرد له . فكلا المصلحتين في درجة واحدة من القوة

وهي درجة الحاجيات ، بيد أن مصلحة تسهيله لعامة الناس ، أوسع شمولاً من مصلحة امتلاك فرد واحد له ، مع أنه لا مرجح للثاني من ملكية خاصة أو توفر أحد مقوماتها وأسبابها ^(١) .

المثال الثاني ، ترجيح الانشغال بتعليم شرعي على الانشغال بما وراء الفروض من نوافل العبادات . لأن الأول أشمل فائدة من الثاني .

المثال الثالث ترجيح مصلحة حفظ عقول الناس من الزيف على مصلحة الفرد في ممارسة حرية الرأي والكتابة عند تعارضهما ، لأن الأولى أعم أثراً وشمولاً من الثانية وتعبير آخر : لأن المفسدة المترتبة على إهمال المصلحة الأولى أشد خطراً من المفسدة المترتبة على إهمال الثانية ، لسعة انتشار تلك دون هذه ، مع العلم بأن كلا المصلحتين في رتبة الحاجيات .

المثال الرابع ترجيح مصلحة عامة أهل السوق على مصلحة الواحد منهم في تلقيه للركبان والشراء منهم خارج البلدة ، لأن الأولى أوسع شمولاً من الثانية وإن كان كلاهما في رتبة المصالح الحاجة .

إذا تقرر هذا فاعلم أنه لا بد مع ذلك كله من النظر الى الجانب الثالث من المصلحة وهو مدى توقع حصولها في الخارج . ذلك أن الفعل إنما يتصف بكونه مصلحة أو مفسدة حسب ما ينتج عنه في الخارج ، وربما

١ - من أهم مقومات صحة التملك للشيء أن يكون مما دخلته يد الصنعة والإيجاد ، كعامة أنواع المنسوجات ، والمصنوعات والمزروعات وأثمانها ولما كانت عيون المياه والكلا الخلقى المباح وما تستوقد به النار من احطاب الاحراش موجودة بذاتها ، ولم تكن لأي يد دخل في إيجادها أو صنعها أو استخراجها أو استصلاحها ، كان استيلاء يد الملكية الخاصة عليها ترجيحاً بدون مرجح ، وإنما يقاس على هذه الثلاثة التي أخبر الرسول أن الناس شركاء فيها - ما يشبهها من هذا الوجه فقط كعيون النفط والكبريت والحجارة الكائنة في غير ملك لأحد ، كما قال الامام الشافعي في كتابه الأم .

كانت نتيجة الفعل مؤكدة الوقوع كحفر بئر خلف باب دار في الظلام ، فمفسدة هذا الفعل مؤكدة في العادة ، وكالتجارة في مال اليتيم نقدا ، فمصلحة ذلك مؤكدة أيضا في العادة ، وربما كانت النتيجة مظنونة - على اختلاف درجات الظن - وذلك مثل بيع السلاح في وقت الفتن وبيع العنب للخمار ، فمفسدتهم راجحة الوقوع ، ومثل التجارة في مال اليتيم دينا مع التوثيق ، فمصلحته راجحة الوقوع أيضا ، وربما كانت النتيجة مشكوكة أو موهومة ، كحفر بئر في نجوة من المارين من الناس ، وبيع العنب لمن جهلت صنعة ، فمفسدتهم مشكوكة أو موهومة . ومثل التجارة بمال اليتيم دينا وبدون توثيق ، وهجوم فئة من المسلمين العزل على ضعفهم من الأعداء المسلحين ، فمصلحة كل منهما من الربح والنصر مشكوكة أو موهومة .

إذا علمت هذه فلا يجوز ترجيح مصلحة على أخرى إذا كانت مشكوكة أو موهومة الوقوع مهما كانت قيمتها أو درجة شمولها ، بل لا بد إلى جانب هذا أن تكون مقطوعة الحصول أو مظنونة . أما مقطوعة الحصول فواضح ، وأما المظنونة ، فلأن الشارع قد نزل المظنة منزلة المثنة في عامة الأحكام ، ما لم ينسخ الظن بيقين معارض .



والخلاصة أنه لا بد لاعتبار المصلحة من شرط أساسي : هو رجحان الوقوع ؛ ثم هي تدرج في مراتب من الأهمية الذاتية ، ممثلة في مراتب الكليات الخمسة ، وفي الوسائل الثلاث لآحرازها ، وهي الضروريات ، والحاجيات والتحسينات . ثم تدرج بعد ذلك حسب درجة شمولها وسعة فائدها . فعلى ضوء هذا الترتيب تتصنف عند التعارض ويرجح البعض منها على الآخر .



٢ - إثبات الدليل الشرعي على صحة هذا الميزان

ولنذكر أولا ما يدل على أن المصالح الشرعية متفاوتة في الجملة وأنها متدرجة في مراتب مختلفة من الأهمية :

فمن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم « الإيمان بضع وسبعون شعبة ، أعلاها شهادة أن لا إله إلا الله ، وأدناها إمطة الأذى عن الطريق ^(١) » ، فقد دل الحديث على أن المصالح التي أتى بها هذا الدين ، متفاوتة في العلو والرتبة ، فإذا كان أعلاها ممثلا في شهادة التوحيد ، وأدناها ممثلا بإمطة الأذى عن الطريق - فإن ما بين هذين الطرفين من المصالح متدرج في العلو والتزول بينهما حسب مدى القرب والبعد الى كل منهما •

ومن ذلك قوله تعالى « ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم مدخلا كريما ^(٢) » فقد دلت الآية على أن المعاصي متفاوتة في الائم المترتب على ارتكابها • وقد ذكرنا فيما سبق أن تفاوت الائم على المعاصي لا يصح أن يكون لتفاوت القوة في طلب الترك ، لأن الطلب الجازم من حيث ذاته لا يتفاوت ، فلا بد أن يكون ذلك لتفاوت خطر المفسد المترتبة عليها ^(٣) • وأنت خير أن المفسد ليست الا نقائص للمصالح ، فتفاوتها في الخطورة ليس الا فرع تفاوت المصالح في الأهمية •

فإذا ثبت أن المصالح المطلوبة متفاوتة في الجملة ، وأنها متدرجة في مراتب مختلفة ، فاعلم أن الدليل على ميزان هذا التفاوت والتدرج مأخوذ من دليل الاستقرار لعامة جزئيات الاحكام الشرعية ، فقد دل ذلك بما لا يقبل

١ - النسائي وابو داود وابن ماجه •

٢ - النساء : ٣١ •

٣ - راجع ص ٤٥ - ٤٦ من هذا الكتاب •

الشك على أن تدرج المصالح قائم على المنوال والترتيب الذي ذكرناه .
واليك نموذجا من هذه الأحكام :

أولا - للاستدال على نظام ترتيب الكليات الخمسة :

أ - مشروعية الجهاد في سبيل الله ، فقد دلت على أن مصلحة حفظ النفس متأخرة عن حفظ الدين ، ولذا شرعت التضحية بها في سبيله .

ب - ما أجمع عليه المسلمون من جواز شرب المسكر أو ما يضر بالعقل إذا تعين ذلك للخلاص من هلاك غالب الوقوع ، فقد دل على أن مصلحة حفظ العقل متأخرة عن حفظ النفس ، ولذا شرعت التضحية بها من أجل حفظ النفس .

ج - ماتم الإجماع عليه من أنه يشترط لجلد الزاني أن لا يتسبب عنه اتلاف له أو لبعض حواسه أو قواه العقلية . فقد دل ذلك على أن مصلحة حفظ النسل متأخرة عن مصلحة حفظ العقل (١) .

د - ما ورد من صريح النهي عن اتخاذ الزنا وسيلة للكسب ، من ذلك قوله تعالى (ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء إن أردن تحصنا لتبتغوا عرض

١ - قد يقال فلماذا كان حد الشرب أربعين جلدة وحد الزنا مائة جلدة ؟ والجواب أن الشرب مظنة لمفسدة العقل التي تستلزم مفاسد أخرى لا تلبس بالمفسدة نفسها . على حين أن الزنا إنما هو التلبس بالمفسدة نفسها ، ذكر هذا الفرق الدهلوي في كتابه حجة الله البالغة . أقول وثمة فرق آخر اقتضى زيادة التشديد في حد الزنا ، وهو أن بينة الحد في الزنا لا تكون الا بأربعة شهود ، شاهدوا وقوع الفاحشة برأي العين ، وذلك لا يأتي في الغالب الا اذا ارتكب الزاني زيادة على الفاحشة نفسها جريمة الاستهانة بهيمة المجتمع وصيانتها ، وجلجل بفاحشته بين اسماع الناس وأبصارهم . على حين أن حد الشرب يثبت بشاهدين اثنين ، رغم صعوبة التستر فيه . . هذا الى أن الرغبة في الزنا طبيعة متأصلة في البشر اقتضاها حمل الناس على النكاح لبقاء النسل فاقتضى ذلك أن تكون ذواجرها أشد .

الحياة الدنيا ^(١)) فقد دل على أن مصلحة المال وكسبه متأخرة عن مصلحة حفظ النسل .

ثانيا - للاستدلال على ترتيب ما به رعاية هذه الكليات :

وانما تكون رعايتها كما قلنا ، بشرع الضروريات ، فالحاجيات ، فالتحسينيات .

فمن الدليل على ذلك ما رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (الجهاد واجب عليكم مع كل أمير ، برا كان أو فاجرا وان هو عمل الكبائر ، والصلاة واجبة عليكم خلف كل مسلم برا كان أو فاجرا وان هو عمل الكبائر ^(٢)) فقد أهملت السنة حيال ضرورة حفظ الدين بالجهاد ما قد يعارضها من الحاجيات ، كما أهملت حيال حاجة إقامة الجماعة بالمساجد ما قد يعارضها من التحسينيات ؛ اذ من المعلوم أن إقامة امام عادل غير فاسق ، واتباعه على ذلك ، من الحاجيات الواجبة على المسلمين ، ولكن الرسول صلى الله عليه وسلم أمر بتجاوز هذه الحاجة اذا وقعت في طريق ضرورة الجهاد فأوجب الجهاد حتى وراء الامام الفاسق ، كما أن تخير افضل الأئمة علما ودينا للصلاة وراءه من التحسينيات التي شرعها الاسلام ، ولكن الرسول صلى الله عليه وسلم امر بتجاوز ذلك اذا عارض أداء ما هو داخل في الحاجيات كإقامة صلاة الجماعة ، وذلك بأن لم يتوفر في الحي غير الامام الفاسق .

ومن ذلك أيضا ، أن ستر العورة من محاسن الصلاة ولكنه اذا استلزم ترك أصل الصلاة - وهي من الحاجيات لحفظ الدين - وجب التجاوز عن شرط ستر العورة بالاجماع حتى لا تفوت الصلاة نفسها ، وذلك في حق فاقد الثوب .

ومن ذلك أيضا ان تحاشي اسباب الغرر في المعاملات من التحسينيات

١ - سورة النور : ٣٢ .

٢ - رواه أبو داود والبيهقي في السنن .

ضوابط المصلحة (م ١٧)

المتعلقة بحفظ المال ، ولكن الاغراق في الحذر منها قد يفوت أصل الغرض من المعاملات وهي من الحاجيات لحفظ المال ، كما في السلم والاجارة والقراض ، فاجازها الشارع رغم ما قد يكون فيها من شائبة الغرر حتى لا يفوت الحاجي الذي هو أصل له .

وسائر أحكام الشريعة الاسلامية قائمة على هذا الاساس ، ومرتبة هذا الترتيب . وبناء على هذا الاستقراء تم الاجماع على أن رعاية الكليات الخمسة تبدأ بشرع الضروريات التي لا بد منها لحفظها ، ثم تنتقل منها الى الحاجيات ثم الى التحسينيات ، فان عاد الأخذ بأحد هذين الأخيرين ، بالنقض على ما قبله ، أهمل ، حفظ لما هو أصله له وسابق عليه ، هذا الى جانب أن الدليل العقلي يقضي بذلك كما مر بيانه .

واذا تم الدليل على أن هذا هو ميزان ترتيب المصالح في الشريعة الاسلامية أصبح من السهل على المجتهد أو الباحث أن يعلم موقف الشارع من جملة المصالح التي يزخر بها عصرنا الحديث مما لم يسبق نص أو بيان لحكمه من الكتاب أو السنة أو كلام الفقهاء السابقين ، فما عليه الا أن يعرض ما يراه من ذلك على هذا المقياس ، بأن يعلم درجته بين الكليات الخمسة ومدى أهميته في حفظها ، ثم لينظر ، فان كان الأخذ بها يعود بالنقض على ما هو أهم ، وجب اطراحها واهمالها . والا كانت مشروعة واعطي لها من حكم الاباحة أو الندب أو الوجوب حسب قدر الحاجة اليها .

تطبيق على ذلك :

ولعل من المناسب أن نحاول تطبيق هذا الضابط على عدد من الأمثلة المختلفة التي قد تعرض للباحث اليوم ، فان في ذلك مزيداً من رسم حدوده وتنويره في الذهن . وهو أهم ما ينبغي أن يكون متجلياً في تفكير من ينصب نفسه للاجتهاد في هذا العصر :

المثال الأول - ازالة المنكر المقدور على ازالته . فهو واجب في الأصل
باجماع المسلمين . ولكن ما الحكم اذا كانت ازالته تسبب في ايجاد منكر
آخر ؟ يجب أن نقارن أولا بين كل من المنكرين : الذي يراد ازالته والذي
يغلب على الظن تسببه عن ذلك . فاما أن يكونا في مرتبة واحدة من الاهمية ،
بأن يكون كلاهما مفوتين لما هو ضروري أو حاجي أو تحسيني ، أو يكونا
في مرتبتين مختلفتين من ذلك . وفي الحالة الأولى اما أن يكونا عائدين الى
كلي واحد من الكليات الخمسة ، أو يكون كل منهما عائداً الى كلي على
حدة . فالحالات ثلاثة :

ففي الحالة الأولى ، وهي أن يكونا مفوتين لمصلحتين في رتبة واحدة
من الاهمية ، عائدين الى كلي واحد ، ينظر الى أوسعهما انتشارا فيرجح
على الآخر في الدرء أو الازالة ، كما لو تسبب عن انكار الواعظ في درسه
على من يتساهل في حضور الجماعة الغاء دروسه وانقطاع فائدته عن الناس ،
فكلا المنكرين مفوت لما هو من التحسينيات المتعلقة بحفظ الدين ، غير أن
فساد انقطاع العالم عن تدريسه لما كان أوسع ضررا بين الناس من فساد
ترك صلاة الجماعة ، وجب السكوت على الثاني درءا لما هو أخطر منه من
ناحية الشمول والانتشار . أما اذا تساويا في ذلك أيضا ، فلا يمكن أن
يوجد ضابط واضح لترجيح أحد المنكرين على الآخر في الخطورة الا فيما
يراه المجتهد ويميل اليه . ذلك أن كلا من الحاجيات والتحسينيات والضروريات
قد تتفاوت في مدى الأهمية ، كما قلنا ، ولكنه تفاوت دقيق لا يخضع
لموازين واضحة وانما البحث فيها آيل الى ما يراه عقل المجتهد وفقهه ،
وذلك كما لو كان المنكر المراد ازالته رباً يأخذه رجل من الناس ، وغلب
على الظن أنه لو منع من ذلك لسرق عين القيمة من أموال الآخرين ،
فالترجيح بين المنكرين خاضع لما يراه المجتهد من ملابسات الظروف والاحوال
وما يتوقعه من نتائج كل منهما .

أما في الحالة الثانية ، وهي أن يكون كل من المنكرين متعلقا بكلي

على حدة ، فينبغي أن يكون الترجيح بينهما حسب رجحان أحد الكليين على الآخر . فإذا كان المنكر المراد ازالته ، هو محال الخمر وحاناته ، وكان المنكر المتسبب عنه اتلاف الأموال الطائلة التي قامت بها هذه المحال ، تعين إزالة الأول وان تسبب عنه الثاني ، لأن الأول متعلق بحفظ العقول ، والآخر متعلق بحفظ الأموال ؛ ولا قيمة لحفظ الأموال اذا عارض ما به يكون حفظ العقول . الا ترى الى قوله تعالى عن الخمر والميسر : (قل فيهما اثم كبير ومنافع للناس وأثمها اكبر من نفعهما) فأهدر ما هو في ظاهره نفع ترجيحاً للآثم الكبير المستبغ له .

أما في الحالة الثالثة ، وهي أن يكون المنكران مختلفين في نسبة الاهمية ، بأن يكون أحدهما مفسداً للضروري والآخر للحاجي أو التحسيني ، فيتعين الأهم منهما للإزالة أو الدرع ، كما لو وجد انسانا يتناول شراباً مباحاً ولكنه متجسس ، وعلم أنه لو أراقه لاستعاض صاحبه عنه بالخمر ، فيتعين درء الثاني وان استدعى ذلك السكوت على الأول ، لان الأول متعلق بالتحسينيات ، والثاني متعلق بالضروريات .

غير أنه يستثنى من مقتضى هذه الحالة الثالثة ، ما لو كان أحد المنكرين ضرورياً عائداً الى حفظ النفس والثاني حاجياً عائداً الى حفظ الدين ، فمع أنه يجوز اهمال الحاجي المتعلق بالدين ، حفظاً لضرورة حفظ النفس ، وهو مقتضى هذه الحالة الثالثة - إلا أنه يستحب تقديم جانب الدين وان استلزم التضحية بضروريات حفظ النفس ، وذلك إعزازاً لجانب الدين الذي هو اساس القيم كلها كما لو أكره على النطق بكلمة الكفر ، وكان في سكوته عنها تلفه وهلاكه .

المثال الثاني - مشاركة المرأة للرجل في الوظائف وشؤون المعامل والمصانع ، فعلى فرض أنها مؤثرة في زيادة الدخل والانتاج ، وهي من التحسينيات المتعلقة بمصلحة حفظ المال ، إلا أنها مفوتة لضرورة ستر

المرأة وحاجات الاسرة الصالحة ، وهي من المكملات المتعلقة بمصلحة حفظ النسل ، ومصلحة النسل مقدمة على مصلحة المال .

المثال الثالث - النكاح ، وهو من الضروريات المشروعة لحفظ النسل على الوجه السليم ، ولكنه قد يكلّف صاحبه تحمل مشقة من أجل الرزق وعدم ارتفاعه لديه الى مستوى الكمال . فيجب تقديم ما به يتم حفظ النسل وان فاتت به الرفاهية المتعلقة بمصلحة المال ، لان ذلك ضروري وهذا تحسيني ، ولأن الأول متعلق بمصلحة النسل والثاني متعلق بمصلحة المال . وأنت خير أن المثال وارد على من توافرت في نفوسهم خصائص البشرية من الحاجة الى النكاح .

المثال الرابع - جهاد المسلمين اذا كانوا من قلة العدد أو ضعف العدة بحيث يغلب على الظن أنهم سيقتلون من غير أي نكاية في أعدائهم . فينبغي أن تقدم هنا مصلحة حفظ النفس ، لأن المصلحة المقابلة وهي مصلحة حفظ الدين موهومة أو منفية الوقوع ، وقد مرّ أنه يجب لتقديم مصلحة على أخرى ، أن لا تكون موهومة الوقوع وان رجحت على الأخرى من حيث مدى أهميتها الذاتية بل ويقرر العز بن عبد السلام حرمة الخوض في مثل هذا الجهاد قائلاً :

« فإذا لم تحصل النكاية وجب الانهزام ، لما في الثبوت من فوات النفوس مع شفاء صدور الكفار وارغام أهل الاسلام ، وقد صار الثبوت هنا مفسدة محضة ليس في طيها مصلحة (١) » .

وقس على هذه الأمثلة غيرها مما تقاوم فيه مصلحتان ، فينبغي أن يصار الى أقواهما اعتباراً من جهة الشارع ، وانما يتبين الأقوى في الاعتبار

باتباع هذا الميزان ، ومن أدركه بتفهم كامل وتذوق صحيح ، سهل عليه معرفة الحكم في كثير مما تتجاذبه الاعتبارات والنتائج المختلفة •

ثم أن هذا القدر الذي بسطناه في ذلك قدر متفق ومجمع عليه لدى عامة الأئمة ، وهو لذلك يعتبر ضابطاً كلياً لا يمكن أن يأتي فيه أي خلاف ، اللهم الا ما كان في الطريق إلى استعمال هذا الضابط نفسه ، أي ما كان بسبب الخلاف في تحقيق المناط ، كأن يقع الخلاف في مصلحة ما : هل هي من قبيل التحسيني أو الحاجي ، أو هل هي من الحاجي نفسه أم من مكملاته •

أما ما وراء القدر الذي ذكرناه ، وذلك كالتفاوت الدقيق الذي قد يكون في درجة الحاجيات أو التحسينيات نفسها ، فلم نعرض له ، لأن هذا التفاوت لا يخضع كما ذكرنا لضابط يمكن الاجتماع عليه ، وإنما هو عائد إلى ملكة المجتهد وفقهه ، وربما وقع النزاع والخلاف في ذلك بين الباحثين •



٣ - تحقيق في معنى تقديم أحد المصلحتين وإهمال الأخرى

ثم ان تقديم المصلحة الراجحة على الأخرى ، يكون على وجهين من الاعتبار ، كما أن مرجوحية الأخرى أيضاً تكون على وجهين من ذلك • ولنفصل القول أولاً في تحقيق معنى اعتبار المصلحة الراجحة ، فنقول :

حينما تتقابل مصلحتان متخالفتان في مناط واحد ، ويحكم بناء على الميزان السابق ذكره ، باعتبار أحدهما وترك الأخرى ، فإن الجانب المتروك لا يخلو عن إحدى حالتين :

الحالة الأولى أن يكون هذا المتروك معتبراً في الاصل بدليل خاص من الشارع ، بناء على أصل كلي شامل لكل الحالات بحيث يقتضي منع الأخذ بغيره ؛ ولكن ثبت ترجيح الجانب الآخر استثناء من الأصل الشامل ، للتخفيف والتيسير على المكلف .

الحالة الثانية أن يكون الجانب المتروك في الاصل كذلك ، بأن لا تكون مشروعيته ثابتة بدليل معين أصلاً ، أو تكون ثابتة بدليل خاص بما وراء المناط الذي وجدت فيه المصلحة الراجحة ، بحيث لا يشملها ابتداء ، أو تكون ثابتة بدليل عام شامل لها ، ولكن رجحانها هنا كان بسبب غير التخفيف والتسهيل .

فالمصلحة الراجحة بالاعتبار ، في الحالة الأولى ، يكون اعتبارها داخلاً في حقيقة الرخصة ومعناها . ذلك أن الرخصة هي : حكم ثبت على خلاف الدليل لعذر (١) ، ومعنى ذلك أنها الحكم بموجب مصلحة اقتضاها دليل التيسير على المكلف ، رغم أنها معارضة بمصلحة أخرى قام دليل عام على اعتبارها في جميع الحالات . كترجيح مصلحة المريض بالترخيص له بالصلاة قاعداً والأفطار في رمضان ، وكرجيح مصلحة المسافر بالترخيص له بصحة الجمع بين الصلاتين عند من يقول بذلك ، وكرجيح مصلحة الجائع الفاقد لضروري الطعام في الترخيص له بالأخذ من مال الغير . فالجانب المرجوح في هذه الامثلة ونظائرها مشروع في الاصل بدليل عام يشمل هذه الحالات التي تبدئ فيها مصلحة التخفيف على المكلف ، لو لم ترجح هذه المصلحة بشوت استثنائها من مقتضى الدليل العام .

والذي ينبغي أن أوضحه هنا ، هو أن حكم الرخصة ليس خارجاً عن مقتضى الميزان الذي ذكرناه كما قد يبدو لأول وهلة ، بل هو متفق

معه وقائم على أساسه ، فكل رخصة لا بد أن تجدها مستندة الى مصلحة هي
بحد ذاتها أرجح مما استندت اليه العزيمة في ذلك المناط ، أو هما متساويان
في القيمة ولكن ترجحت الرخصة بقصد التخفيف على العباد تجاه تلبسهم
بالأعذار .

فصلاة المريض جسا - اذا شق عليه القيام أو غلب على الظن أنه
يؤخر برءه أو يزيد في مرضه - تستند الى مصلحة حاجية راجعة الى
حفظ النفس ، على حين أن وقوفه فيها - وهو الحكم الذي يقتضيه الدليل
الأصلي من مكملات المصالح الحاجية لحفظ الدين ، والمصالح الحاجية
مقدمة - لدى التعارض - على تكميلاتها .

وافطار المسافر في رمضان تخفيفاً للمشقة التي من شأنها ان تلازم
المسافر ، من الحاجيات المفترق اليها للتوسعة ورفع الضيق المؤدي في الغالب
الى الحرج ، والمصلحة التي في مقابلها وهي الصوم فائتة الى بدل وهو
القضاء . فالذي فات بدون بدل عنه انما هو أداء الصوم في وقته ، وهو
من مكملات المصالح الحاجية المتعلقة بحفظ الدين ، والحاجي مقدم على
التكميلي كما ذكرنا . ويقال مثل هذا في جميع أمثلة الرخص . على أن
مصلحة الرخصة انما تعارض من العزيمة حكم الوجوب فقط ^(١) . أما
ما دونه فممتنع فيه الى نسبة المشقة والعذر ، فرخصة الافطار بالسفر
مزيلة لوجوب الصوم فيه ، ولكنه قد يبقى مندوبا وذلك اذا كانت مشقة
المسافر خفيفة لا يؤثر عليه معها الصوم ، وقد يكون دون ذلك ، وقد يكون
محرمًا ، كما لو غلب علي الظن ضرره بالصوم .

١ - جرينا في هذا على ما جزم به الفزالي والآمدي وابن الحاجب في
المختصر الكبير ، من أن العزيمة صفة لحكم وجوب الفعل أو الترك ، لأن
العزم هو الطلب المؤكد ، راجع المستصفي ج ١ ص ٦٢ والاسنوي على
المنهاج ج ١ ص ٥٣ .

قد يقال : ولكنكم تقولون : إن حكم الرخصة ثابت على خلاف الدليل العام ؛ فلا بد إذاً أن يكون أحد دليلي العزيمة أو الرخصة جارياً على خلاف ما ذكرت من ميزان ترتيب المصالح .

والجواب أن هذا صحيح لو أن الدليل العام للعزيمة والدليل الخاص بالرخصة متعارضان تعارضاً حقيقياً ، ولكن ما بينهما إنما هو تعارض ظاهري فقط ، كالذي بين العام والخاص والمطلق والمقيد ، لأن دليل العزيمة ناظر إلى ما يكون عليه المكلف في أغلب أحواله من القدرة على أداء واجباته بدون حرج ، ولذلك كان دليلاً كلياً عاماً ، أما دليل الرخصة فناظر إلى ما قد يطرأ على المكلف من عوارض المشقة والحرج ، ولذلك كان بالنسبة للأول جزئياً واقفاً موقع الاستثناء منه .

ولأجل هذا ، اعترض المحققون على التعريف الذي ذكره بعض أصحاب الرأي للرخصة حيث قالوا : إنه الذي أبيح مع كونه محرماً ، أو أنه الذي أُرخص فيه مع كونه حراماً ^(١) .

أما اعتبار المصلحة في الحالة الثانية ، وهي أن لا يكون جانب المتروك ثابتاً شرعياً بدليل معين أصلاً ، أو يكون ثابتاً ولكن بدليل خاص لا يشمل هذه الحالة ، أو يكون شاملاً لها ولكن استثنيت من عمومها لسبب غير العذر والتخفيف على المكلف ، فهو اعتبار داخل في معنى العزيمة أو عموم الأحكام الكلية المشروعة ابتداءً . وذلك كالأمثلة التي ذكرناها في التطبيق على هذا الضابط ^(٢) .



١ - نقل هذا التعريف عنهم الفزالي في المستصفى ج ١ ص ٦٤ .

٢ - ارجع الى هذه الأمثلة في ص ٢٥٨ الى ص ٢٦٢ .

ولنتقل الآن الى التحقيق في معنى اهمال المصلحة المرجوحة ، فنقول :
لا تخلو هذه المصلحة : إما أن تكون من قبيل المشروعات العامة التي
لا تخضع لصفة الصحة والبطلان كالاستمتاع بالطيبات ، وكمعوم المباحات ؛
واما أن تكون مشروعيتها بدليل خاص تخضع بموجبه لصفة الصحة والبطلان ،
وذلك كالعبادات وعقود المعاملات ، وفي هذه الحالة الثانية إما أن تكون
المفسدة اللازمة لها ، والتي من أجلها أصبحت مصلحة مرجوحة - داخلية
معها في كون واحد بحيث لا تقبل الانفكاك عنها ، كمفسدة الربا الملازمة
لمصلحة البيع الربوي ، وإما أن لا تكون داخلية معها في كون واحد ،
وانما اتصفت بها بسبب تقائها معها في هذا المناط اتفاقاً ، وذلك كالذبح
بالسكين المفضوبة والصلاة في الأرض المفضوبة .

فالأقسام إذاً ثلاثة :

فالقسم الأول منها ، وهو ما كانت المصلحة المرجوحة فيه من قبيل
المشروعات العامة كمعوم المباحات ، يكون معنى الاهمال فيه ، سلب
المشروعية ؛ لأن مشروعية مثل هذه المصالح متوقفة على كونها كذلك ، فاذا
عورضت بمصلحة أهم منها كان في الأخذ بها فوات الأهم ، وذلك نوع من
المفسدة فَقَدْ فَقَدَ المستند الذي لأجله كانت مشروعة وهو الصلاح ، فيصبح
حكمها في هذه الحال حكم المفاسد ؛ وذلك كمصلحة التنزه في مكان
جميل تشيع فيه منكرات لا يستطيع إنكارها ، فهذه المصلحة المشروعة في
الأصل تقلب هنا مفسدة لاستلزامها تفويت ما هو أهم منها وهو السكوت
على المنكر مع رؤيته . فالاهمال هنا إذاً هو سلب المشروعية ، وليس له من
معنى وراء ذلك كالبطلان مثلاً ، لأن مثل هذه المصالح ليست لها صفة
شرعية أكثر من عموم كونها مصلحة ، حتى تخضع بذلك لأحد صفتي
الصحة أو البطلان . ومعلوم أن الصحة هي موافقة ذي الوجهين الشرع ،
والبطلان هو مخالفته له ؛ والمصالح العامة ما دامت كذلك ، ليس لها إلا

وجه واحد ، هو المشروعية على أي حال كانت ، فإذا انقلبت الى مفاسد كان لها أيضا وجه واحد هو عدم المشروعية • ومعلوم أن عدم المشروعية يستلزم الحرمة •

أما القسم الثاني ، وهو ما كانت مشروعية المصلحة المرجوحة فيه بوجه أخص من ذلك بحيث تخضع بموجبه لصفة الصحة بالبطان ، وكانت المفسدة اللازمة لها داخلة معها في كون واحد بحيث لا تقبل الانفكاك عنها في ذلك المناط - فإن معنى الاهمال فيه هو البطان ، لأن الفساد حينئذ متلبس بنفس ماهية ما ظن كونه مصلحة ، ولا شك أنها ليست هي التي تعلق بها طلب الشارع •

مثالها مصلحة البيع اذا تلبست بماهية مفسدة الربا كبيع الذهب بمثله متفاضلين ، وهي من المصالح التي اعتبرها الشارع بوجه خاص تخضع بموجبه لحكم الصحة والبطان • فمرجوحية مصلحة البيع هنا ، معناه البطان ، لأن ما استلزمه من مفسدة الربا ليس مكونا من غير حقيقة هذا البيع نفسه ^(١) ، كصفة مجاورة مثلا • وانكار الحنفية لبطان مثل هذا البيع ليس انكارا منهم لهذه القاعدة ، وانما هو لانكارهم تلبس المفسدة بحقيقة هذا البيع نفسه ، حيث قالوا ان عقد البيع لا يقع إلا على المتماثلين من الثمن والمثمن ، وتبقى مفسدة الربا محصورة في الزيادة الخارجة عما شمله العقد ، فهو بيع معلق النفاذ على طرح هذه الزيادة • هذا الى جانب أنهم يفسرون حقيقة الاستثناء الوارد في أحاديث الاجناس المنصوص على

١ - نقول « حقيقة هذا البيع » ولم نقل « حقيقة البيع من حيث هو » لأن الذي يعيننا هو هذا البيع نفسه أي اركانه المشخصة في هذا البيع بالذات ولا شك أن الفساد داخل فيها • وإن كانت اركان البيع من حيث هو ، بقطع النظر عن مشخصاته ، غير مستلزمة لمفسدة الربا ، لأنها يمكن أن تتحقق في أمور أخرى غير ربوية •

جريان الربا فيها ، على غير ما يفسر به جمهور الفقهاء من الشافعية وغيرهم^(١) وليس في بحثنا هذا متسع لعرض هذا الخلاف وما يتعلق به من نقاش^(٢) .

ومثالها أيضا صوم يوم النحر ، فهذا الصوم مصلحة تلبست بمفسدة الاعراض عن ضيافة الرحمن لعباده في هذا اليوم ، ومفسدة هذا الاعراض ليست ناتجة عن شيء آخر غير ذات هذا الصوم نفسه . فاهمال هذه المصلحة بسبب ذلك يعني بطلانها ، أي عدم ترتب أثرها الشرعي عليها .

وأما القسم الثالث ، وهو ما كانت مشروعية المصلحة المرجوحة فيه من هذا النوع نفسه ولكن المفسدة اللازمة لها غير داخله معها في كون واحد ، وانما اجتمعت معها في هذا المناط بفعل المكلف مع امكان الانفكاك بينهما - فمعنى مرجوحيتها حينئذ هو مجرد الحرمة مع نفاذ الصحة ، ولا تعارض في ذلك ، لأن الحرمة سببها المفسدة المستقلة بذاتها ، والصحة سببها وجود ماهية المصلحة المشروعة كما هي مطلوبة وانما اجتماعا في مناط واحد بسبب محض عمل المكلف في الجمع بينهما .

مثاله ؛ بيع النجش ، وهو الزيادة في ثمن السلعة دون رغبة في شرائها ، بل لمجرد إغراء الناس بالشراء ؛ والسوم عن سوم الغير أثناء عقد البيع ؛ فالبيع في هاتين الصورتين صحيح وان استلزم الحرمة ، لأن المفسدة

١ - أحاديث الاجناس الربوية واردة في كتب الصحاح بروايات والفاظ مختلفة منها رواية مسلم عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا تبيعوا الذهب بالذهب ولا الفضة بالفضة ولا البر بالبر ولا الشعير بالشعير ولا الملح بالملح ولا التمر بالتمر الا مثلا بمثل سواء بسواء عينا بعين » .

٢ - اذا أردت الوقوف على هذا البحث وما فيه من خلاف بين الحنفية والشافعية فارجع الى كتاب تخريج الفروع على الاصول ، لشهاب الدين الزنجاني في أول مسائل الربا ص ٦٧ .

اللاحقة بالبيع فيهما ليست داخلية في جوهر البيع وكونه العام ، وانما ارتبطت به بمحض فعل المكلف .

ومثاله أيضا ، المدين الميسور بما عليه ، اذا تهرب من دائته بالانشغال بالصلاة أو الاعتكاف . فمصلحة الصلاة في هذا المثال مرجوحة بسبب مصاحبتها لمفسدة المثل ، إلا أنها مفسدة غير داخلية في شيء من حقيقة الصلاة أو أركانها وانما هي مكونة من أمر مستقل بذاته ، وان كان المكلف جمعها مع الصلاة في مناط واحد من الحركات والاعمال . فهذه الحركات والاعمال من حيث انها صلاة وافية بالشروط والاركان المنصوص عليها ، تعتبر صلاة صحيحة تسقط المطالبة بالقضاء ، وهي من حيث كونها مناصرة - بمحض فعل المكلف - بالتهرب من الحق الذي يطالب به صاحبه تعتبر سبب حرمة واثم ، فهذه الصلاة اذاً صحيحة ولكنها خالية عن الثواب ، مستوجبة ، من اجل ما لايسته للعقاب .

ومثاله أيضا تعاطي التجارة أو المبايع في الوقت المعين للعبادات المفروضة كوقت صلاة الجمعة . فمصلحة البيع هنا معارضة بمصلحة صلاة الجمعة ، أي أنها ملازمة لمفسدة تفويت هذه العبادة . الا أن هذه المفسدة ليست داخلية في حقيقة البيع نفسه ، بدليل أنه يتكون من أركان ليس لها أي علاقة بمصلحة الصلاة أو العبادات ، ولكن التاجر هو الذي وصل تجارته بمفسدة التقاعد عن العبادة الواجبة ففقوده التجارية اذ ذاك صحيحة اذا توفرت أركانها وشروط صحتها ، ولكنها مستوجبة للحرمة والاثم بسبب ما نتج عنها من ترك صلاة الجمعة أو ما يشبهها . وهذا هو معنى اهمال المصلحة المرجوحة في هذا القسم (١) .



١ - هذا ما اعتمدته جمهور الاصوليين ، لما ذكرنا من تغاير متعلق المصلحة والمفسدة ، أي متعلق الأمر والنهي ، وذهب أحمد والجبائي =

ومما مضى تعلم أن الحكم لا يترتب على جنس المصلحة مطلقا ، وإنما يترتب على وصولها الى درجة من القوة والاهمية بحيث تناسب ذلك الحكم .
والمصلحة لا تناسب الحكم إلا اذا خلت من المعارضة بما هو أقوى منها أو مساو لها .

ومن هنا تعلم أن المناسبة أخص من المصلحة أي انها ذات قيود أكثر ، إذ إن مناسبة الوصف للحكم هو ترتب مصلحة راجحة على ربط الحكم به ، فكلما وجدت المناسبة وجدت معها المصلحة ، ولكن قد توجد المصلحة بدون توفر المناسبة .

وهذا يعني أن المناسبة تفوت بالمعارضة ، ولكن المصلحة لا تفوت بذلك . أما الاول ، فلأن قوام المناسبة هو عدم المعارضة ، فاذا وجدت فقد فأت المناسبة ، وأما الثاني ، فلأن المصلحة اذا وجدت سواء كانت مرجوحة أو راجحة فإن ما قد يعارضها من المفسدة المصاحبة أو المجاورة لا يعود عليها بالنقض .

واعلم أن الاصوليين اختلفوا في أن المناسبة هل تبطل بالمعارضة أم لا وأطالوا في ذلك ، والنزاع فيه لفظي ، لان الذين قالوا ان المعارضة لا تعود عليها بالنقض كالامام الرازي ، إنما قصدوا بالمناسبة المصلحة ، فقد قال

= واكثر المتكلمين والقاضي أبو بكر الباقلاني الى أن المرجوحية هنا بمعنى البطلان فلا تصح الصلاة في الأرض المفصوبة ولا صلاة المنشغل بها هربا من دين لزمه أدائه عندهم . غير أن القاضي أبا بكر يرى أنه يسقط الطلب عند القيام بها لا بسببها أي ففعلها يسقط القضاء مع كونها باطلة . أما الآخرون فقالوا انها لا تصح اطلاقا فلا يسقط الطلب عند فعلها ولا بسبب فعلها .

هذا واذا أردت الوقوف على مزيد من أدلة الجمهور وأدلة الآخرين فارجع الى ابن الحاجب وما قد كتب عليه ج ٢ ص ٢ وما بعدها .

الرازي مستدلاً على مذهبه : « الدليل عليه أن كون الوصف مناسباً إنما يكون لكونه اشتمالاً على جلب منفعة أو دفع مضرة ، وذلك لا يبطل بالمعارضة ^(١) » ، فقد اعتبر أن الوصف المناسب هو نفس المصلحة التي تشتمل على جلب منفعة أو دفع مضرة . ولا ريب أن هذا الكلام لا يمكن أن يفهم إلا على سبيل التجوز ، لأن الوصف المناسب للحرمة في الخمر هو الاسكار ، وهو ليس مشتملاً على جلب منفعة أو دفع مضرة ، وإنما الذي يشتمل على ذلك هو بناء حكم الحرمة عليه ووصف الاسكار لا يكون مناسباً لبناء الحرمة عليه إلا إذا سلم من المعارض .

والذين قالوا أنها تنقض بالمعارضة ، كالآمدي ، عنوا بذلك خصوص المناسبة لا عموم المصلحة ، فقد قال في الرد على مخالفته مانعه :

« ان أردت أن مناسبة الوصف تنبني على أنه لا بد في المناسبة من المصلحة على وجه لا يستقل بالمناسبة ، فمسلم ، ولكن لا يلزم من وجود بعض ما لا بد منه في المناسبة تحقق المناسبة ، وإن أردت أنها مستقلة بتحقيق المناسبة فممنوع ، وذلك لأن المصلحة وإن كانت متحققة في نفسها فالمناسبة أمر عرفي ، وأهل العرف لا يعدون المصالح المعارضة بالمفسدة المساوية أو الراجعة مناسبة ^(٢) » .

فقد اتفق الجميع إذاً ، على أن الحكم لا يترتب على تلك المصلحة : أما على رأي الإمام ، فلأنه وإن كان نمة مناسبة ، إلا أنه وجد مانع من ترتيب الحكم عليها ، وهو المعارضة المذكورة ، وإما على رأي الآمدي فلعدم وجود المناسبة .



١ - المحصول ورقة ٩٦ دار الكتب مخطوط تحت رقم ٣٠ / م .

٢ - الاحكام للآمدي ج ٣ ص ٣٩٩ .

٤ - الفرق بين ما اتفق عليه من هذا الضابط

وما اختلف فيه مما يسمى سد الذرائع

فان قيل ، فان مضمون هذا الضابط الذي ذكره ، عائد في ظاهره الى ما يسمى بسد الذرائع ، وهو أمر مختلف فيه نادى به المالكية دون غيرهم . قلنا ان مضمون هذا الضابط أخص من سد الذرائع في الحقيقة . فالحكم بمرجوعية مصلحة ما ، لتفويتها مصلحة أهم منها ، وفق ما ذكرنا ، يصدق عليه أنه سد للذريعة ، وليس كل ما هو سد للذريعة خاضعاً لهذا الضابط . ذلك لأن المالكية توسعوا وبالفوا في الاخذ به ، اذ حكموا بمرجوعية كثير من المصالح وبطلانها لمجرد أن يكثر في الناس من يتذرع بها الى المفسدة ، وان لم تكن بحد ذاتها مقطوعة أو غالبية الوقوع ، وذلك مبالغة منهم في حسم سبيل المفسدة واغلاق بابها .

واسم سد الذرائع وإن كان يطلق في اصطلاح اكثرهم على هذا القدر الذي اختصوا هم به ، غير انه شامل أيضاً في الحقيقة لكل ما ينضبط من ذلك بالميزان الذي ذكرناه . فسد الذرائع اذاً في أصله مبدأ متفق عليه اذا انضبط بهذا الميزان ، والقدر المختلف فيه منه هو ما ذهب اليه المالكية مما لم ينضبط بذلك . واليك ما يقوله القرافي بهذا الصدد في كتابه الفروق :

« . . . وليس سد الذرائع من خواص مذهب مالك كما يتوهمه كثير من المالكية ، بل الذرائع ثلاثة أقسام : قسم أجمعت الأمة على سده ومنعه وحسمه كحفر الآبار في طرق المسلمين فانه وسيلة الى اهلاكهم فيها ، وكذلك لقاء السم في اطعمتهم ^(١) وسبب الاصنام عند من يعلم من حاله أنه يسب

١ - هذا المثال ليس مما نحن فيه فان استعمال السم او القاءه في اطعمة الناس ليس فيه مصلحة ما من الأصل ، وانما هو مفسدة مجردة كالقتل والزنا والذي نحن بصددده هو كل ما كان مناط مصلحة في الأصل ولكن من شأنه تفويت مصلحة أهم منها .

الله تعالى عند سبها • وقسم أجمعت الأمة على عدم منعه وأنه ذريعة لا تسد ووسيلة لا تحسم ، كالمنع من زراعة العنب خشية الخمر فإنه لم يقل به أحد وكالمنع من المجاورة في البيوت خشية الزنى • وقسم اختلف فيه العلماء هل يسد أم لا كبيع الآجال عندنا ، كمن باع سلعة بعشرة دراهم الى شهر ، ثم اشتراها بخمسة قبل الشهر ، فمالك يقول انه أخرج من يده خمسة الآن وأخذ عشرة آخر الشهر ، فهذه وسيلة لسلف خمسة بعشرة الى أجل توسلا باظهار صورة البيع لذلك ، والشافعي يقول ينظر الى صورة البيع ويحمل الأمر على ظاهره ، فيجوز ذلك ، وهذه البيوع يقال أنها تصل الى الف مسألة اختص بها مالك وخالفه فيها الشافعي •

وبعد أن ساق لهذا القسم المختلف فيه أمثلة أخرى ختم كلامه قائلا « فليس سد الذرائع خاصا بمالك رحمه الله ، بل قال بها هو أكثر من غيره وأصل سدها مجمع عليه ^(١) » •

فما أجمع على سده هو ما كانت المفسدة فيه راجحة على المصلحة وكانت مع ذلك مقطوعة أو غالبية الوقوع ، كحفر بئر في طريق عامة للناس وكالأمثلة التي ذكرناها فيما سبق •

وما كان مجمعا على عدم منعه ، هو ما كانت المفسدة فيه على العكس من ذلك ، بأن كانت دون المصلحة في الأهمية ، أو كانت موهومة الوقوع ، وذلك كمصلحة زراعة العنب مع امكان اتخاذ بعض الناس له سكرا ، فلو منع الناس من زراعة العنب لفاتت عليهم بذلك مصلحة أهم من المفسدة المتوقعة بزراعته ؛ على أنه لا توجد في العادة مصلحة عارية عن المفسدة جملة ، الا أن الشارع انما اعتبر في مجاري الشرع غلبة المصلحة ، ولم يعتبر ندور المفسدة ، بدليل القضاء بالشهادة في الدماء والأموال والفروج ، مع أمكان الكذب والوهم فيها •

وما اختلف فيه ، هو ما كانت مفسدته غير مظنونة الوقوع ، ولكن يكثر في الناس التذرع اليها ، كمثل بيع الأجل الذي ذكره القرافي • فمنعه المالكية مبالغة في سد الذريعة الى المفسد ، ولم يمنعه غيرهم لعدم انضباطه بالميزان الذي بيناه ^(١) ، اذ أن مفسدة الوقوع في الربا بذلك غير مقطوعة أو مظنونة الوقوع ، اذ كثيرا ما يحدث أن يبيع رجل سلعة له بشمن نسيئة ، ثم يحتاج اليها ثانية فيشتريها بأقل مما باعها به ، دون أن يقصد بذلك أي تذرع الى الاقراض بفائدة ، وانما الفرق بين عقود الربا وغيره في مثل هذه البيوع هو القصد وظاهر العقد ، وما دام القصد خفيا وظاهر العقد بيعاً ، والبيعتان منفصلتان ، فلا داعي الى ابطالهما أو ابطال أحدهما لمجرد أن في الناس من يتذرع بذلك الى الربا •

أما وجهة نظر المالكية فيتحدث عنها الشاطبي قائلا :

« ان مالكا اعتبره .. أي هذا النوع - في سد الذرائع ، بناء على كثرة

١ - ذهب أبو حنيفة الى أنه يفسد العقد الاخير ، مستندا في ذلك الى ما أخرجه الدار قطني والبيهقي في سننهما عن يونس بن اسحاق الهمداني عن أمه قالت : كنت قاعدة عند عائشة فأتتها أم محبة فقالت : اني بعت زيد بن أرقم جارية بشمانمئة الى العطاء ، ثم ابتعتها منه بستمانمئة ، فنقدته الستمانمئة وكتبت عليه ثمانمئة • فقالت عائشة بشس ما اشتريت وبشس ما اشتري زيد بن أرقم ، انه قد ابطال جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الا أن يتوب ، فقلت لعائشة : أرايت ان أخذت رأس مالي ورددت اليه الفضل ؟ فقالت : فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف والحديث مروي بطرق أخرى أيضا • قال الزركشي في كتابه الاجابة : والى هذا الحديث ذهب جماعة منهم الثوري والاوزاعي وأبو حنيفة ومالك وأحمد بن حنبل وصححوا حديثها • اه قال ابن رشد في بداية المجتهد : وقال الشافعي وأصحابه لا يثبت حديث عائشة وأيضا فإن زيدا قد خالفها واذا اختلفت الصحابة فمنهنا القياس ، وروي مثل قبول الشافعي عن ابن عمر • اه •

القصد وقوعا ، وذلك أن القصد لا ينضبط في نفسه ، لأنه من الأمور
الماطنة ، لكن له مجال هنا وهو كثرة الوقوع في الوجود أو هو مظنة ذلك ،
فكما اعتبرت المظنة وإن صح التخلف ، كذلك تعتبر الكثرة لأنها مجال
القصد ، ولهذا أصل وهو حديث أم ولد زيد بن أرقم (١) .

وليس غرضنا في هذا المجال متعلقا بمناقشة هذين المذهبين والترجيح
بينهما وإنما هو متعلق بتحرير متعلق الضابط الخامس الذي بيناه فيما سبق
وأخراج هذه الصورة المختلف فيها عن دائرته وإن كان اسم سد الذرائع
شاملا للكل . والله أعلم .

خاتمة الباب

والآن ، وقد انتهينا من عرض هذه الأمور الخمسة التي يجب أن تنضبط بها المصلحة حتى يناف بها الحكم الشرعي ، فإنه قد يرد في أعقاب ذلك سؤال هو : فإذا كان لا بد للمصلحة من أن تنضبط بكل ما ذكرت ، فما معنى قولهم اذا : المشقة تجلب التيسير ، وقولهم تتبدل الأحكام بتبدل الأزمان وذلك بناء على ما للأعراف والعادات من تطور خلال الأزمنة والمصور ، وما معنى الأخذ بالحيل الشرعية ، وهي في جملتها صحيحة عند جمهور الأئمة والفقهاء ؟

فهذه أمور ثلاثة ، رأيت أن أختتم بها هذا الباب ، وأن أبين موقعها من جملة الضوابط التي ذكرناها ، وكيف أنها منسجمة معها ، فإن النظرة الأولى قد توهم أن بين هذه الأمور الثلاثة وتلك الضوابط الخمسة شيئاً من التعارض أو عدم الوفاق . ولنبدأ بالامر الاول منها وهو قولهم :

المشقة تجلب التيسير

وهي إحدى القواعد الخمس المعروفة التي قال الفقهاء أن جميع مسائل الفقه راجع إليها ^(١) . ومصدرها في الاعتبار قوله تعالى « يريد الله

١ - هذه القواعد هي : الامور بمقاصدها ، اليقين لا يزول بالشك ، المشقة تجلب التيسير ، الضرر يزال ، العادة محكمة . وراجع للتوسع في فهمها كتابي الاشباه والنظائر للسيوطي وابن نجيم .

بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ^(١) » وقوله تعالى « وما جعل عليكم في الدين من حرج ^(٢) » وقوله صلى الله عليه وسلم « بعثت بالحنيفية السمحة ^(٣) » واحاديث أخرى كثيرة وردت بهذا المعنى •

ومعناها أن المشقة التي قد يجدها المكلف في تنفيذ الحكم الشرعي سبب شرعي صحيح للتخفيف منه بوجه ما •

ولكن لا ينبغي أن تفهم هذه القاعدة على وجه يتناقض مع الضوابط التي ذكرناها للمصلحة المعتبرة ، فلا بد للتخفيف أن لا يكون مخالفاً للكتاب ولا سنة ولا قياس صحيح ولا لمصلحة راجحة •

وبيان ذلك أن جملة المصالح الشرعية تنقسم الى قسمين : احدهما مصالح نص على حكمها الكتاب أو السنة كالعبادات والعقود والمعاملات ، الثاني مصالح عرفت بالاجتهاد والقياس ، كذلك المصالح التي تجدد بتطور الزمن والاحقاب •

فالقسم الأول ، لم يقتصر نص الشارع فيه على العزائم فقط ، بل ما من حكم من أحكام العبادات أو المعاملات الا وشرع الى جانبه سبيل التيسير فيه ؟ فلقد شرع الصلاة بأركانها الاساسية وشرع الى جانب ذلك الأحكام المبسرة لأدائها عند لحوق المشقة ، كالجمع والقصر والصلاة من جلوس • وشرع الصوم وشرع معه رخصة الفطر بالسفر والمرض وشدة

١ - البقرة : ١٨٥ •

٢ - الحج : ٧٨ •

٣ - رواه أحمد في مسنده من حديث جابر بن عبد الله ، ورواه في مسند الفردوس عن عائشة رضي الله عنها • وروى الشيخان وغيرهما من حديث أبي هريرة وغيره حديث (انما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين) وحديث (يسروا ولا تعسروا) الحديث •

الجوع أو العطش ، وشرع حكم الطهارة من النجاسات للصلاة وشرع معه رخصة العفو عما يشق التحرز عنه كدم القروح وائر نجاسة عسر زواله ، وزرق الطير اذا عم في المساجد ، وحرم الربا وشرع الترخيص فيما يشق الاحتراز عنه من ذلك كالعرايا • وحرم عقود الغرر وأرخص فيما يعسر التخلص منه كالسلم والاجارة والبيع في الذمة ، وحرم أخذ مال الغير ، وأرخص للمضطر أن يأخذ قدر ضرورته منه • ونهى عن النظر الى الأجنبية وأرخص فيه عند التعليم والاشهاد والمعاملة والمعالجة ؛ وقس على ذلك جميع الاحكام التي ثبت بها نص من الكتاب أو السنة • فلا بد أن تجد معها نصا على وجوه من التخفيف والتيسير عند طرؤ مشقة تمنع من نيسر القيام بها على وجهها الأكمل ، كما أنك لا بد أن تجد سبيل التخفيف هذا هو المنسجم مع رعاية المصلحة طبق ميزانها الذي ذكرناه عند طرؤ المشقة المانعة من القيام بالأصل ، وقد مر البرهان عليه عند بحث الرخصة •

واذا فليس في التيسير الذي شرعه الله تعالى في مقابلة عزائم أحكامه ما يخل بالوافق مع ضوابط المصلحة ، لأنها لم تخالف نصا من الكتاب أو السنة ولا القياس الصحيح ولا عارضت مصلحة أهم منها • ومعلوم أنه لا يجوز الاستزادة في التخفيف على ماورد به النص ، كأن يقال ان مشقة الحرب بالنسبة للجنود تقتضي وضع الصلاة عنهم ، أو تأخيرها الى القضاء فيما بعد ، أو كان يقال أن مشقة التحرز عن الربا في هذا العصر تقتضي جواز التعامل به •

أما القسم الثاني وهو ما ثبت من المصالح عن طريق الاجتهاد أو القياس على ما نص عليه ، كالانشغال بالعلوم والصناعات التي تقتضيها مصلحة المسلمين ، وكمصلحة منع استيراد البضائع الكمالية من الدول الأجنبية خوفا من سيطرتها بذلك على أسواق المسلمين ، فالنظر في تخفيف أمر هذه المصالح وتسهيل احكامها عند اكتنافها بالمشقة أو الحرج عائد الى الموازنة بين كل

من المصلحة والمفسدة الناتجة عن المشقة المستلزمة لها ، وذلك طبقا للميزان الذي ذكرناه في مبحث الضابط الخامس •

وإذا فهذا القسم أيضا آيل أمره الى الوفاق مع ما يجب أن تنبسط به المصالح الشرعية •

على أن المشقة التي تجلب التيسير - سواء منها ما كان في القسم الأول أو الثاني - لا بد أن تزيد عن الحد الذي لا ينفك عادة عن تنفيذ الحكم والقيام به • والمشقة المقبولة لدى القيام بالاحكام تتفاوت نظرا الى تفاوت الاحكام نفسها ، بل ورب حكم شرعي جل مصلحته مرتبط بما فيه من المشقة والجهد كالتقصص والحدود •

فمثل هذه المشقة لا أثر له في التيسير والتخفيف ، وانما المشقة التي أنيط بها ذلك هو ما كان فوق الحد المعتاد بسبب طارئ •

ولقد أوضح العز بن عبد السلام هذا في كتابه قواعد الأحكام ، حيث قال : (المشاق ضربان : أحدهما مشقة لا تنفك العبادة عنها كمشقة الوضوء والفصل في شدة السبرات ^(١)) وكمشقة اقامة الصلاة في الحر والبرد ، ولا سيما صلاة الفجر ، وكمشقة الصوم في شدة الحر وطول النهار ، وكمشقة الحج التي لا انفكاك عنها غالبا ، وكمشقة الاجتهاد في طلب العلم والرحلة فيه ، وكذلك المشقة في رجم الزناة واقامة الحدود على الجناة ، ولا سيما في حق الآباء والامهات والبنين والبنات ، فان في ذلك مشقة عظيمة على مقيم هذه العقوبات بما يجده من الرقة والرحمة بها للسراق والزناة والجناة من الاجانب والاقارب والبنين والبنات) •

١ - السبرات جمع سبرة ، وهي الغداة الباردة ومنه الحديث (اسباغ الوضوء في السبرات) •

ثم قال : (فهذه المشاق كلها لا أثر لها في اسقاط العبادات والطاعات ولا في تخفيفها لأنها لو أثرت لفاتت مصالح العبادات والطاعات في جميع الأوقات أو في غالب الاوقات ، ولفات ما رتب عليها من المثوبات الباقيات ما دامت السموات والأرض (١)) •

تبدل الأحكام بتبدل الأزمان

وهو الأمر الثاني من الأمور الثلاثة التي توهم خلاف ما يجب أن تنضبط به المصلحة الشرعية مما مر بيانه •

وعمدة الذين يقولون هذا الكلام أمران اثنان :

أحدهما : ما جاء في كلام بعض الأصوليين ، من أن الاجماع يجوز أن ينسخ بمثله ، اذا كان قائماً على دليل من المصلحة ، وقد عرضنا لهذا البحث في الباب التمهيدي من هذا الكتاب ، وأوضحنا أن مثل هذا الاجماع إنما يقوم على ما يسمى بحق الامامة فهو ليس بنسخ في الحقيقة • وحق الامامة أن يعطي الشارع الامام أو من ينوب عنه من المجتهدين ، صلاحية الحكم في أمر ما ضمن عدة وجوه معينة ، حسبما تستدعيه مصلحة المسلمين •

مثاله ، ما لو أجمع أولو الحل والعقد في وقت ما على استرقاق الأسرى ، ثم اجمعوا بعد ذلك على عدم استرقاقهم ، وكما لو أجمع المسلمون في عصر ما على عقد الصلح بينهم وبين الكافرين لمصلحة تستدعي ذلك ، ثم رأى من بعدهم عدم الصلح ، لزوال تلك المصلحة •

فمثل هذا ، وإن بدا أنه تبدل وتغير في الحكم ، إلا أنه لا يعتبر في حقيقته تبدلاً لحكم شرعي ثابت عن الأصل • إذ هو من أساسه ليس إلا

تطبيقاً لأوجه متعددة لحكم شرعي ثابت • وقد أفضنا في بحث الفرق بين التصرف بموجب الفتوى والتصرف بحق الامامة عند الحديث عن الضابط الثالث من ضوابط المصلحة • فلا نعود اليه مرة أخرى بالتكرار والشرح •

الأمر الثاني : القاعدة المعروفة في الفقه : (العادة محكمة) وهي من القواعد الخمس المذكورة ، أي أن عرف الناس محكم في الأحكام الشرعية ، وما دامت أعرافهم متطورة بتطور الأزمان فلا بد أن تكون الاحكام الشرعية كذلك •

ولا يهيب أن هذا الكلام اذا كان صحيحا على ظاهره بهذا الشكل ، فهو مناقض لما قلناه من أن المصلحة يجب أن تنضبط بنصوص الكتاب والسنة وأن لا تخالف قياسا ولا تعارض مصلحة راجحة •

والحقيقة هي أن الحكم الشرعي لا يتبدل مهما تبدلت الأزمان وتغيرت الاعراف اللهم الا عن طريق النسخ ، وقد اغلق بابه بعد تكامل هذا الشرع الحنيف ووفاة النبي صلى الله عليه وسلم • والقاعدة الفقهية : (العادة محكمة) ليس معناها أن بعض الأحكام الشرعية تتبدل بتبدل الأزمان حقيقة كما يفهم من ظاهر هذا اللفظ •

وبيان ذلك يحتاج الى تحقيق في معنى هذه القاعدة ، فلطالما كان - ولا يزال - ظاهرها مزلقا للأقدام ومناهة عن حقيقة المعنى المراد بها • كيف ولو كانت هذه القاعدة على ظاهرها ، لاقتضت أن يكون مصير شرعية الاحكام كلها رهنا بيد عادات الناس وأعرافهم ، وهو ما لا يمكن أن يقول به أحد •

وتحقيق ذلك ، هو أن ما تعارف عليه الناس وأصبح عرفا لهم ، إما أن يكون هو بعينه حكما شرعيا أيضا ، بأن أوجده الشرع أو كان موجودا فيهم فدعا اليه وأكدته ، وإما أن لا يكون حكما شرعيا ولكن تعلق به الحكم الشرعي بأن كان مناطاً له ، وإما أن لا يكون هذا ولا ذاك فلا يكون حكماً شرعياً ولا مناطاً لحكم شرعي •

فهذه ثلاث صور لا تخرج أعراف الناس وعاداتهم عنهما بحال من الأحوال •

مثال الصورة الأولى : الطهارة عن النجس والحدث عند القيام الى الصلاة ، وستر العورة فيها ، وثبوت نفقة الزوجة على الزوج ، وستر المرأة زينتها عن الأجانب ، والقصاص في الجنايات ، والحدود في الزنا والسرقه والخمر ، وما شابه ذلك • فهذه كلها أمور تعدّ من أعراف المسلمين وعاداتهم ، وهي في نفس الوقت أحكام شرعية يستوجب فعلها الثواب وتركها العقاب ؛ سواء منها ما كان متعارفا قبل الاسلام ثم جاء الحكم الشرعي مؤيدا ومحسنا له ، كحجكم القسامة والدية والطواف بالبيت ، وما كان غير معروف قبل ذلك وانما أوجده الاسلام نفسه كأحكام الطهارة وحجاب المرأة وغير ذلك •

فهذه الصورة من الأعراف لا يجوز أن يدخلها يد التبديل والتغيير مهما تبدلت الأزمنة وتطورت العادات والأحوال ، لأنها بحد ذاتها احكام شرعية ثبتت بادلة باقية ما بقيت الدنيا ، وليست هذه الصورة هي المعنية بالعادة في قول الفقهاء : (العادة محكمة) •

ومثال الصورة الثانية : ما يتعارفه الناس من وسائل التعبير وأساليب الخطاب والكلام ، وما يتواضعون عليه من الأعمال والشؤون المخلة بالمرأة والآداب ، وما يعتادونه مما لا حكم شرعي فيه من شؤون المعاملات ، كعادة قبض الصداق قبل الدخول ، والصورة التي بها يتم قبض المبيعات وما يجدر من وسائل توثيق العقود والمعاملات ، وما تفرضه سنة الخلق والحياة في الانسان مما لا مدخل للأرادة والتكليف فيه كاختلاف عادات الاقطار في سن البلوغ وفترة الحيض والنفاس •

فهذه الأمثلة أمور ليست بحد ذاتها أحكاما شرعية كالأمثلة التي

قلها ، ولكنها متعلّق ومناط لها ، فاصطلاحات الناس في تعابيرهم وكلامهم ليست أحكاما شرعية ولكنها مناطات للأحكام المتعلقة بصيغ العقود والطلاق والأيمان ، وما تعارفوا عليه من الأمور المخلة بالمرؤأة ليس الا مناطا للمحكم بقبول شهادة الشاهدين أو رفضها ، وما تعارفوه فيما بينهم من وسائل قبض المبيعات ووقت قبض الصداق ، وانقسامه الى مقدم ومؤخر ، ليس الا أساسا لما رتب عليه الشارع من الاحكام ، ومثل ذلك بقية الامثلة المشابهة .

وهذه الصورة من العرف هي التي عناها الفقهاء بقولهم (العادة محكمة) لان الشارع جعلها هي الأساس والمناط لما علق بها من أحكام ، ولا جرم أن صورة الحكم تتغير بتغير مناطه ، الا ترى أن وسيلة الطهارة تبدل ما بين الماء والتراب حسب تبدل حالة المكلف من قدرته على استعمال الماء وعدمها لان الشارع جعل قدرته على استعماله هو مناط وجوب الطهارة به .

فقد شرط الشارع لصحة الشهادة في القضاء أن يكون صاحبها غير مختل المروءة ، وجعل عادة الناس في كل قطر وبلد هي المحكمة في ضوابط المروءة وما يخدمها ، واشترط قبض المبيع مع تبدل صورة القبض حسب تبدل المبيع . وشرع توثيق العقود وضبط العقود عليه ، مع اختلاف وسائل التوثيق والضبط حسب اختلاف الأزمان وفرق بين الصريح والكتابة من الفاظ الطلاق في حكم وقوع الطلاق بهما ، وترك عادة الناس في اصطلاحاتهم وتعبيراتهم هي المحكمة في تحديد ما صدقاتهما . وشرع خيار العيب في المبيع وترك عرف الناس فيما يعتبر معيبا هو المحكم في حد العيب وضبطه ، وشرع نفقة الزوجة على الزوج ونفقة الاولاد الصغار على الآباء وجعل المعروف بين الناس في قدرها وأنواعها هو المحكم في المطلوب منها ^(١) . . . وهلم جرا في كل ما يشبه ذلك .

١ - تحكيم العرف متفق عليه في نفقة ماعدا الزوجة من الأقارب أما نفقة الزوجة فالصحيح من مذهب الشافعية أنها معلومة مقدرة كسائر =

ومن الخطأ الواضح أن يظن أن دوران مثل هذه الأحكام مع مناطاتها هو تبدل وتغير لجوهرها ، بل الحكم في كل الحالات واحد ، كما أن حكم الطهارة التي تؤدي بالماء تارة وبالتراب أخرى واحد •

وقد تختلف أنظار المجتهدين في بعض الأحكام ، من حيث كونها منوطة بالنصوص الدالة عليها ، أو منوطة بأعراف الناس ومصالحهم المتطورة ، فتختلف آراؤهم - بناء على ذلك - في أثر اختلاف الأعراف والمصالح في اختلاف تلك الأحكام •

غير أن هذا الخلاف لا يعتبر بحال من الأحوال ، خلافاً في أصل التقسيم الذي ذكرناه ، للعرف وما يترتب عليه ، وحكم كل منهما •

هذا وقد أوضح الشاطبي في موافقاته هذا الفرق بين هاتين الصورتين وما يترتب عليه ، واليك نص كلامه في ذلك :

« العوائد المستمرة ضربان : أحدهما العوائد الشرعية التي أقرها الدليل الشرعي أو نفاها ، ومعنى ذلك أن يكون الشرع أمر بها إيجاباً أو ندباً ، أو نهى عنها كراهة أو تحريماً أو أذن فيها فعلاً وتركاً • والضرب الثاني هي العوائد الجارية بين الخلق بما ليس في نفيه ولا أثباته دليل شرعي •

« فأما الأول فثابت أبداً ، كسائر الأمور الشرعية كما قالوا في سلب

= الاعواض • وأساس ذلك أن نفقة الزوجات واجبة بطريق المعارضة عن الحبس عند الشافعية وذهب غيرهم كالحنفية إلى أنها واجبة بطريق الصلة كنفقة القريب (راجع تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص ١٥٦) • غير أن الراجح مع هذا عند الشافعية أن الزوجة إذا أكلت مع الزوج كالعادة ، سقطت نفقتها لجريان عرف الناس على ذلك واكتفائهم به في الأعصار والامصار ، كما نص على ذلك النووي في المنهاج وشارحه الجلال المحلي • وعلى هذا فالمصير إلى العرف في نفقة الزوجة أيضاً يكاد يكون متفقاً عليه •

العبد أهلية الشهادة ، وفي الأمر بإزالة النجاسة وطهارة التأهب للمناجاة وستر العورات ، والنهي عن الطواف بالبيت على العري وما أشبه ذلك من العوائد الجارية في الناس ، إما حسنة عند الشارع أو قبيحة ، فانها من جملة الامور الداخلة تحت أحكام الشرع ، فلا تبديل لها وإن اختلف آراء المكلفين فيها • فلا يصح أن ينقلب الحسن فيها قبيحا ولا القبيح حسنا ، حتى يقال مثلا ان قبول شهادة العبد لا تأباه محاسن العادات الآن ، فلنجزه ، أو أن كشف العورة الآن ليس بعيب ولا قبيح فلنجزه ، أو غير ذلك ، اذ لو صح مثل هذا لكان نسخا للأحكام المستقرة المستمرة ، والنسخ بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم باطل ، فرفع العوائد الشرعية باطل •

وأما الثاني فقد تكون العوائد ثابتة وقد تبدل ، ومع ذلك فهي أسباب لأحكام تترتب عليها • فالثابتة كوجود شهوة الطعام والشراب والوقاع والنظر والكلام ، والبطش والمشى وأشباه ذلك • واذا كانت أسبابا لمسببات حكم بها الشارع فلا اشكال في اعتبارها والبناء عليها والحكم على وفقها دائما •

ثم قال : « والمتبدلة منها ما يكون متبدلا في العادة من حسن الى قبح وبالعكس ، مثل كشف الرأس فانه يختلف بحسب البقاع في الواقع ، فهو لذوي المروآت قبيح في البلاد الشرقية ، وغير قبيح في البلاد المغربية ، فالحكم الشرعي يختلف باختلاف ذلك ، فيكون عند أهل المشرق قادحا في العدالة ، وعند أهل المغرب غير قادح ^(١) » •

كما أن السيوطي أيضا أشار الى هذا الفرق في كتابه الاشباه والنظائر عندما أخذ يبحث في تعارض العرف مع الشرع • فقد قال ما نصه :

« هو نوعان : أحدهما أن لا يتعلق بالشرع حكم ، فيقدم عليه عرف الاستعمال فلو حلف لا يأكل لحما لم يحنث بالسّمك وإن سماها الله لحما

ولا يجلس على بساط أو تحت سقف أو في ضوء سراج ، لم يحث بالجلوس على الأرض وان سماها الله بساطا ولا تحت السماء وان سماها الله سقفا ولا في الشمس وان سماها الله سراجا . . . فيقدم عرف الاستعمال على الشرع في جميع ذلك ، لأنها استعملت في الشرع تسمية بلا تعلق حكم وتكليف . والثاني أن يتعلق به حكم فيقدم على عرف الاستعمال ، فلو حلف لا يصلي لا يحث الا بذات الركوع والسجود أولا يصوم لم يحث بمطلق الامساك أولا ينكح حث بالعقد لا بالوطأ ^(١) . .

فمؤدى كلام السيوطي هذا ، أن العرف الشرعي اما أن يكون مجرد تسمية واصطلاح كسمية السماء سقفا والأرض بساطا ، واما أن يكون فيه مع ذلك حكم أيضا كاطلاق الصلاة على الأقوال والأفعال الممهودة . فالاول فقط هو الذي يتناوله عرف الناس بالتغير والتبديل . وأما الثاني فلا يمكن أن يغيره شيء لأنه مستند الى حكم ، والأحكام الشرعية مستمرة لا يلحقها بعد وفاته صلى الله عليه وسلم أي تغير أو تبديل ، ولذا كان العرف الشرعي فيما يتعلق به حكم قاضيا على عرف الاستعمال .

اما الصورة الثالثة من الأعراف ، فتتطبق على كل ما يعتاده الناس من العادات والتقاليد ، في مظاهر حياتهم المختلفة ، مما لم يصبح حكماً شرعياً ولا تأسس عليه حكم شرعي .

ولا تخلو هذه الصورة - كما قلنا - عن احدى حالتين :

الأولى - أن يكون العرف ضمن حدود المباحات والحريات الشرعية؛ ولا كلام في هذا القسم . إذ ما من شك أن للناس أن يمارسوا عاداتهم وتقاليدهم ، ما دامت لا تعارض أمراً من أمور الشريعة الثابتة ، ولهم أن يطوروا عاداتهم هذه ، حسبما يرونه من مقتضيات الزمن .

الثانية - أن يتعارض العرف مع نص من نصوص الشريعة ، وهذا النوع فيه مجال للبحث والتفصيل .

وخلاصة ما ينبغي أن يقال فيه ، أنه إما أن يكون عرفاً مقارناً لذلك النص ، أو يحدث متأخراً عنه .

فإن كان مقارناً له ، نظرت ، فإن كان عرفاً قولياً . أي اصطلاحاً من اصطلاحات النطق والتخاطب ، فهو حجة ، ويفسر النص على ضوئه وبمقتضاه ، لأنه بمثابة اللغة التي بها يكون أصل التخاطب ومعرفة الأحكام ، ولا جرم أنها الأساس في تجلية معاني النصوص وضبط مقاصدها . وإن كان عرفاً فعلياً - كما لو اصطلاح الناس على أن لا يطعموا مما يطلق عليه في اللغة « الطعام » إلا البر والشعير ، وجاء النهي الشرعي عن بيع الطعام بمثله الا مثلاً بمثل ويدأ بيد - فقد ذهبت الحنفية إلى أنه حجة وأنه يخصص عموم النص ؛ ويرى الجمهور أنه لا يخصص ، والأصل هو بقاء النص على عمومته .

ويميل الأستاذ الجليل مصطفى الزرقا ، في كتابه « المدخل الفقهي » إلى ما يراه الحنفية ، حيث يشرح وجهة نظرهم قائلاً :

« والنظر الفقهي في ذلك ، أن النص إذا كان عاماً ، فإن العمل بالعرف في موضوعه لا يكون تعطيلاً للنص ، كما في حالة خصوص النص ، بل يبقى النص معمولاً به في مشمولاته الأخرى التي يتناولها عمومته . فليس في تخصيص النص بالعرف عندئذ إهمال للنص ، بل هو إعمال للعرف والنص معاً . والعرف العملي يدل على حاجة الناس إلى ما تعارفوا عليه ، وفي نزاع الناس عما تعارفوه عسر وخرج ^(١) » .

وليس لنا غرض - هنا - بالاطالة في عرض أدلة كل من المذهبين ،

في هذا الأمر • بل حسبنا أن نعلم مما ذكرنا أنه داخل ضمن حدود الاجتهاد ،
وخارج عن نطاق الضوابط القطعية التي يهمننا بيانها في هذا الكتاب •
فللباحثين ، إذاً ، النظر والاجتهاد فيه ، حسبما يتبدى لكل ، من الأدلة
والبراهين •

غير أن ما ينبغي ملاحظته هنا ، أننا إذا ذهبنا الى ما يراه الحنفية من
تخصيص العرف الفعلي للمقارن ، للنص ، فإن الذي يخصص النص في
الحقيقة ليس هو العرف من حيث أنه مجرد عرف ، بل من حيث أن الرسول
صلى الله عليه وسلم لابد أن يكون قد اطلع عليه فأقره ، وبذلك يصبح
دليلاً شرعياً داخلياً في أحد أقسام السنة ، ولا ريب أن السنة تخصص
نصوص الشريعة •

مثال ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « نهى عن بيع الغرر » ؛
فإذا أخذنا بمقتضى عموم هذه الصيغة امتنع علينا بيع كثير مما هو يجائز
بيعه بمقتضى العرف الفعلي العام ، كبيع الجوز واللوز في القشر ، وبيع
المغيبات في الأرض والمقاني ، والديار والخوانيت المقيمة الأسس والأنقاض •
ومن المعلوم أننا حين نحمل الغرر المنهي عنه على ما هو معدود عند العقلاء
وفي اعراف الصحابة غرراً ، فإنما نخصص بذلك سنة بمثلها • إذ يبعد
جداً أن ينقضي عهده صلى الله عليه وسلم ولا يكون في هذه الأشياء معاملة
في عهده ، رغم حاجة المجتمعات المختلفة اليها •

أما إذا حدث العرف فيما بعد ، أي متأخراً عن النص المعارض له ،
فمثل هذا العرف لا قيمة له حيال النص ، سواء كان نصاً عاماً أو خاصاً
وسواء كان العرف لفظياً أو فعلياً ؛ إذ العرف لم يقم ، في مثل هذه الحال ،
على أساس مشروع ، حتى يكتسب بذلك أي مبرر لوجوده ، فضلاً عن
أن يكتسب أي قيمة تشريعية يتخصص النص السابق بها ؛ هذا بالإضافة
الى أن من شرط المخصص أن يكون مصاحباً للمخصص ، إذ التخصيص

لا يعدو كونه بياناً وتفسيراً لحدود ما يشملها النص منذ أول صدوره .
وليس من خلاف بين المسلمين في هذا ، اللهم إلا إذا كان النص
معللاً ، وكان العرف الحادث ، مزبلاً لتلك العلة ، ففي هذه الصورة مجال
للبحث والنقاش .

ويرجح فضيلة الأستاذ الزرقا ، في كتابه « المدخل الفقهي » القول
بحجية العرف في مثل هذه الحال ، فيقول « ٠٠ » على أن تتبع الفروع الفقهية
والنظر في تعليلاتها ، التي يعلل بها الفقهاء يدل دلالة واضحة على أن
العرف الحادث ، ولو خالف ظاهر النص التشريعي ، يعتبر ويحترم في
حالتين :

١ - إذا كان النص التشريعي نفسه معللاً بالعرف أي مبنياً على عرف
عملي قائم عند وروده فعندئذ إذا تبدل ذلك العرف ، يتبدل تبعاً له حكم النص
٢ - إذا كان النص التشريعي معللاً بعلة ينفيها العرف الحادث ، سواء أكانت
علة النص مصرحاً بها فيه أو مستنبطة استنباطاً بطريق الاجتهاد ، ففي مثل
هذه الحال يعتبر العرف الحادث ويحترم ، وإن خالف النص ^(١) .

وهذا الذي يراه الأستاذ الزرقا دقيق ووجيه ، ولا أظن إلا أنه
الحق الذي ينبغي أن يقول به عامة الأصوليين . ولكنه في الحقيقة داخل
ضمن « الصورة الثانية » من صور العرف التي ذكرناها ، وهي ما كان
العرف فيه منطاً وأساساً للحكم الشرعي الثابت بالنص ، ومن أبرز أمثلة
ذلك ما أثبتته النص الشرعي من منع بني هاشم عن أخذ الزكاة ، معللاً
هذا المنع بأن الله قد عوضهم عنها بخمس الخمس ، فقد قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم فيما رواه الطبراني وصححه : « يا بني هاشم إن الله
كره لكم غسالة أيدي الناس وأوساخهم ، وعوضكم عنها بخمس الخمس » ؛
ونظراً للقاعدة المعروفة في الأصول ، وهي قولهم : إذا بطلت العلة زال
الحكم ، وإذا ذهب المانع عاد الممنوع - فقد كان حكم منع الزكاة عن بني

١ - المدخل الفقهي ج ٢ ص ٨٨٩ ف ٥٢٤ .

ضوابط المصلحة (م ١٩)

هاشم محل بحث بين الفقهاء ، عندما رأوا أن بني هاشم لم يعودوا ينالون شيئاً من خمس الخمس كما كان الوضع عليه في السابق ، ولذلك رأينا أن في مذهب السادة الحنفية من يرى أنه لا مانع من إعطائهم من الزكاة والحالة هذه . بل وقد رجح الاصطخري من فقهاء الشافعية هذا المذهب أيضاً . والذين لم يذهبوا هذا المذهب ، ليس ذلك منهم مخالفة لهذه القاعدة ، بل لأن النص الذي ذكرناه - وهو حديث الطبراني - لم يوثق عندهم (٨) .

إلا أنه ينبغي اشتراط كون علة مثل هذا النص ثابتةً بالاجماع ، أو بدلالة النص نفسه ، كما في هذا المثال الذي ذكرناه . فحينئذ يمكن أن نطمئن الى أن اختلاف العرف وطروءه المؤثر في العلة الثابتة ، مؤثر في الحكم المرتبط به أيضاً .

وإلا ، فلا يبعد أن تلبس الحكمة على الباحث بالعلة ، ويحكم بناء على ذلك بطلان دلالة النص بسبب تخلف تلك الحكمة ، نظراً للعرف الجديد ، ظاناً أنها العلة التي أناط الشارع الحكم بها .

وذلك كمن يظن أن حرمة صنع التماثيل الثابتة بالنص ، معللة بسدة الذريعة الى تعظيمها فعبادتها ؟ وبما أن حال الناس قد تغيرت اليوم ، وأصبحت التماثيل والصور عملاً من أعمال الفن ، وأضحى الفن هو المقصود ، وأمن الخوف على الناس من تعظيمها وعبادتها ، فينبغي أن يتغير حكمها الى ما يناسب حال هذا العصر ! ..

ولا ريب أن هذا النمط من الاجتهاد ، في استخراج العلل والحكم بموجبها - تليس من ابليس ، وليس له من اساس سوى الوهم الذي لا يستند الى أي برهان علمي .



فهذه هي الصور الثلاثة ، التي لا يمكن أن تخرج أعراف الناس عنها بحال من الأحوال • وعلى هذا الأساس فقط ينبغي أن يفهم معنى قول بعضهم « تبدل الأحكام بتبدل الأزمان » •

وإذا تحرر المعنى المراد من قولهم « العادة محكمة » ، علمت أنها لا تستلزم تغيير الأحكام بتغير الأزمان • وعندئذ يصبح قول من قال (تبدل الأحكام بتبدل الأزمان) اما كلاما باطلا لا صحة له ان حمل على ظاهره كما قد يفهمه كثير من الناس ، واما كلاما متجاوزا فيه محمولا على غير ظاهره ، وذلك بأن يقصد به الأحكام المرتبطة من أصلها بما قد يتبدل ويتغير من اعراف الناس ومصالحهم التي لم يقض فيها بحكم مبرم ، كذلك الامثلة التي مر ذكرها ؛ وقد ضبطها فضيلة الاستاذ مصطفى الزرقا في كتابه : المدخل الفقهي العام ، بما سماه : « الأحكام الاجتهادية من قياسية ومصلاحية »^(١) •

ولكن ينبغي أن نعلم أن دوران تلك الأحكام مع مناطاتها لا يمكن أن يعتبر تبديلا أو تغييرا حقيقيا لها ، بل هذا الذي يظهر في مظهر التغيير منه انما هو ممارسة حقيقة له كما مر بيانه •

ولقد أشار الأستاذ الزرقا ، الى هذه الحقيقة فقال ، بعد أن ذكر ضابط الأحكام التي يصدق عليها أنها تتبدل بتبدل الأزمان والذي نقلناه عنه آنفاً : « والحقيقة أن الأحكام الشرعية التي تتبدل بتبدل الأزمان ، مهما تغيرت باختلاف الزمن فان المبدأ الشرعي فيها واحد ، وهو إحقاق الحق وجلب المصالح ودرء المفاسد • وليس تبدل الأحكام إلا بتبدل الوسائل والأساليب الموصلة الى غاية الشارع ، فان تلك الوسائل والأساليب في الغالب لم تحددها الشريعة الاسلامية بل تركتها مطلقة ، لكي يختار منها في كل زمان ما هو أصلح في التنظيم نتاجاً وأنجح في التقويم علاجاً »^(٢) •

١ - المدخل الفقهي العام ج ٢ ص ١٩٠ ط : تاسعة •

٢ - المرجع السابق ص ٩١١ و ٩١٢ •

واعلم أن من أشهر أصحاب هذا القول ، ابن قيم الجوزية ، فقد عقد في كتابه أعلام الموقعين فصلاً بعنوان « تغير الفتوى بتغير الأزمنة والاحوال »^(١) ، ولقد كان عليه أن يحرر مقصوده بالحال والزمن الذين يتغير الحكم والفتوى تبعاً لهما ، وأن يحرر المعنى المراد من التغير . إذ رب قائل يرى هذا الكلام فيقول : لقد تغير الزمن اليوم وأصبح كشف عورات النساء فيه أمام الأجانب أمراً عادياً غير مستهجن ، خصوصاً وقد أصبح لهن من ضرورات الخروج الى الوظائف والمصانع ما يصعب عليهن معه التستر فلتتغير الفتوى في ذلك الى ما يناسب حال العصر . أو يقول : لقد كان تحريم الربا يوم لم تكن شؤون المال والاقتصاد معقدة بالشكل الذي نراه اليوم . أما الآن ، فلا بد من تغيير الحكم والفتوى ، حسب ما آلت اليه حال الزمن والناس .

وواضح أن ابن القيم رحمه الله لم يرد بعنوان فصله هذا ، ما يلتزم مع هذا الكلام . ذلك أن كل ما جاء به من الشارع حكم غير معلق ، تعليقاً واضحاً منضبطاً على شيء ، فأنما يجب أن يكون سير الزمن نفسه منضبطاً به لا العكس ، وذلك باجماع عامة المسلمين .

ولكن ابن القيم رحمه الله لم يحمل نفسه على شيء من تحرير هذا العنوان ، ولم يزد على أن بدأ كلامه بمقدمة خطابية حول قيام الأحكام الشرعية على أساس المصالح ، ثم اتبعها بسبعة أمثلة على ذلك ، منها ما هو محل اتفاق ، ومنها ما هو محل نزاع كحكم الطواف للحائض والطلاق ثلاثاً دفعة واحدة ، وقد مر التحقيق في المثال الثاني خلال البحث في الضابط الثاني من ضوابط المصلحة ، فارجع اليه .

* * *

الحيل : ومشروعيتها

وهي الأمر الثالث من الأمور الثلاثة التي قد يخيل أنها لا تسجّم مع ما يجب أن تضبط به المصلحة المعبرة شرعاً • ومسألة الحيل مناقضة في ظاهرها لنفس الأصل الذي أبتناه وبنينا عليه تفصيل الضوابط ، وهو مراعاة الشريعة لمصالح العباد ؛ إذ الحيلة في ظاهرها ليست إلا تدرعاً الى تغيير الحكم الشرعي بواسطة تغيير في الالفاظ أو تصرف بظاهر العقود ، بقطع النظر عن جوهر المصالح أو المفاسد المترتبة عليه • ومعلوم أن الحيل الشرعية (في جملتها) مقبولة لدى جمهور الأئمة والفقهاء ، فكأن الأحكام الشرعية إذاً - أو ما يتأتى فيه الحيل منها على الأقل - منوطة بشكل الصيغ والالفاظ لا بحقيقة المصالح والمفاسد •

وفيما يلي أتناول هذه المسألة ، بما يزيل الاشكال عنها ، ويوضح انسجامها مع كل ما مضى بيانه ، من قيام الشريعة على أساس المصالح وضرورة انضباطها بما مر ذكره ، والله تعالى ولي التوفيق •

واعلم أن مصدر التسمية في هذه المسألة هو عدم تحرير المقصود بالحيل الشرعية من جهة ، وعدم تحرير معنى صحتها من جهة أخرى • أي أن الاشكال يزول بتمحيص وتحرير كل من هاتين المقدمتين : هذه حيلة شرعية ، وكل حيلة شرعية صحيحة •

وعلى ذلك ، فالبحت في هذه المسألة يتناول جانبين • الجانب الأول منه هو :

ماهو المقصود بالحيل الشرعية ؟

وانما قيدنا الحيل بالشرعية ، ليعلم أن حديثنا هنا ليس عن أي شكل أو نوع من الحيل ، وانما هو عن تلك التي أجازها جمهور العلماء ، فكانت

بذلك شرعية • أما التي اتفق على بطلانها فليس لنا غرض بها لانه لا إشكال فيها • ولكن ربما التبست هذه بتلك ، لمن لم يتصور حقيقة الحيلة الجائزة ومحترازاتها ، فلا بد إذا من إيضاح هذه الحقيقة والكشف عن محترازاتها •

الحيلة الشرعية هي : قصد التوصل الى تحويل حكم لآخر بواسطة مشروعة في الأصل •

فخرج بقصد التوصل ما لو توصل الى تحويل الحكم بواسطة مشروعة ولكن دون قصد منه الى ذلك فلا يعتبر ذلك حيلة مطلقا • كما لو تزوجت المطلقة ثلاثا بزواج آخر ثم صادف أن طلقها دون تواطؤ بينهما أو بين الزوج الثاني والاول على قصد التحليل ، فهذا وما يشبهه إنما تحول الحكم فيه بناء على تأثير شرعي محض دون أي شائبة أخرى •

وخرج بقيد (بواسطة مشروعة) ما لو قصد تحويل الحكم بواسطة غير مشروعة في أصلها أي بواسطة محرمة ، فمثل ذلك تحايل محرم فلا تسقط الحرمة به ولا يجوز أن يتوصل به الى أي غرض شرعي صحيح باتفاق المسلمين وان ترتب عليه الوصول الى غرضه في ظاهر الحكم • كما لو قصد المجامع في نهار رمضان التهرب من وجوب الكفارة عليه بأن يأكل أو يشرب الخمر أولا ثم يجامع ، أو أن ينوي قطع الصوم قبل الجماع ، فلا يكون بذلك قد أفسد صيامه به • ومثله ما لو كان مطالبا عند الحاكم بحق لغيره عليه ، وجيء بشاهد يشهد عليه بذلك صادقا ، فاختلق خصومة معه لكي لا تصح شهادته عليه • ومثله أيضا أن ترتد الزوجة عن الاسلام لتفسح نكاحها فتتخلص بذلك من زوجها • ومن هذا القيل حيلة بني اسرائيل في التخلص من مسؤولية تحريم صيد يوم السبت ، وحيلتهم في التخلص من حرمة استعمال الشحوم باذابتها حتى يتغير اسمها • ذلك لأن الوسيلة في المثالين غير مشروعة • اذ هي في المثال الاول أنهم حفروا حياضا وأسرعوا اليها الجداول ، فكانت الحيتان تدخلها يوم السبت بفعل الامواج

فلا تقدر على الخروج لبعد العمق وقلة الماء فيتلقفونها يوم الاحد ، وكانت الحيتان لا تظهر إلا يوم السبت • فحقيقة الاصطياد إنما هي في يوم السبت وان آخروا تناولها بعد الاستيناق منها والاطمئنان عليها الى اليوم الثاني ، فمناطق التحريم لم يتغير •

وفي المثال الثاني لم يزيدوا على أن أدخلوا الشحم تحت أسم آخر في العرف أو اللغة مع بقاء الحقيقة التي هي مناطق التحريم • وقد علمنا فيما سبق أن العرف اللغوي لا يقضي على العرف الشرعي المستند الى حكم متعلق به ، فلو حلف لا يصلي لم يخنث إلا بذات الركوع والسجود وان كان لها معنى لغوي آخر •

فهذه الأمثلة وأشباهاها خارجة عن مسمى « الحيل الشرعية » التي قال بها جمهور العلماء ، ومن ثم فهي غير متعلقة ببحثنا هذا إذ لم يقع أي خلاف في حرمتها بين العلماء •

ومن هنا تعلم أن ابن القيم رحمه الله لم يستعمل الدقة فيما كتب ، حينما أطال في الإنكار الشديد على الحيل والقائلين بها ، واستدل على مدعاه بفيض من هذه الأمثلة ^(١) ؛ إذ هي محل وفاق في إنكارها والحكم بتحريمها ، فهي لا تنفع في إلزام الجمهور ، لأن مسمى الحيلة التي هي محل البحث عندهم غير هذا • ولو أن ابن القيم رحمه الله حرر مقصوده من الحيل المحرمة أو الجائزة تحريرا واضحا منضبطا ثم بنى كلامه على ذلك ، لاتضح أنه لا يخالف الجمهور في أصل هذه المسألة ، بدليل أنه ساق بعد ذلك ما ينوف على مائة مثال للحيل الجائزة في نظره ^(٢) •

١ - انظر هذه الأمثلة في ص ٢٥٤ وما وراءها ج ٣ •

٢ - انظر هذه الأمثلة أيضا من ص ٣٤٩ ج ٣ الى آخر الجزء الثالث •

فكما أن أمثله المائة هذه ، هي بنظره مختلفة عن حيل بني اسرائيل والامثلة المشابهة لها مما احتريزنا عنها في التعريف ، فكذلك الأمثلة التي يقصدها الجمهور ، هي غير هذه الحيل المحرمة ومختلفة عنها أيما اختلاف .

وانما قيدنا الوسطة المشروعة بكلمة « في الأصل » إشارة الى أن العبرة في مشروعية الوسطة وعدمها ، هو فرض الأخذ بها بحد ذاتها بقطع النظر عن التوصل بها الى تبديل حكم شرعي ، أما بعد استعمالها في ذلك فهو مجال البحث هنا ، وهو ما سنتناوله عند تحرير المقدمة الثانية .

فاذا اتضحت محترزات هذا التعريف وما يخرج بقيوده ، اتضح ولا ريب الى جانبها القدر المقصود من الحيل في بحث الأئمة والفقهاء ، وسهل ربطها بما صدقاتها من الأمثلة الكثيرة المختلفة .

فمن أمثلتها في باب الطهارات والعبادات . أن يقصد صاحب الجناية الى وضع يده مثلاً في الماء الذي يريد الاغتسال به دون أن يصبح بذلك مستعملاً ، وذلك بأن ينوي الاغتراف . ومن ذلك أن يقصد التوصل الى قراءة شيء من القرآن دون أن يأنم بها وذلك بأن ينوي مجرد الذكر .

ومن أمثلتها في المعاملات والعقود ، أن يكون عند الرجل تمر رديء يريد أن يستبدل به أجود منه ، ويمنع من ذلك عدم جواز التفاوت في التبادل بين المثليين من الاطعمة ، فيتوصل الى ذلك بأن يبيع الرديء لصاحب الجيد بالنقد ثم يعود فيشتري منه الجيد بالثمن الذي أخذه منه ، ومن ذلك أن يريد الرجل تأجير دابته لآخر والزامه بعلقها ، وذلك غير جائز لان العلف مجهول ، فيتوصل الى ذلك بأن يجعل ما يظن أنها تحتاج اليه من الأجرة نفسها ، ثم يوكله في اتفاق ذلك القدر عليها . ومن ذلك أن يعلق الرجل طلاق امرأته ثلاثاً على فعل معين يصدر منها ثم يقصد التوصل الى أن لا تبين منه بذلك ويقع تحت مشكلة التحليل . وذلك بأن يخالها فإذا بانته منه

فعلت ما علق طلاقها عليه ^(١) ثم يعقد نكاحه عليها ثانية • ومن ذلك أن تقصد المرأة المطلقة ثلاثا العودة الى زوجها أو يقصد زوجها ذلك ، فتتزوج من آخر على أساس ذلك ، ثم يطلقها فتعود الى الأول ، بشرط أن لا يدخل أي شرط للتحليل أو التطليق في صلب العقد ، والا انقلبت الوساطة غير مشروعة لان الشرط المنافي لطبيعة العقد يبطله ، اللهم إلا عند الحنفية حيث يطلون الشرط ويصححون العقد • ومن ذلك أن يكون للرجل على آخر دين وقد عجز عن أدائه له ، فيعطيه صاحب الدين زكاة ماله ثم يستردها منه عن دينه فيكون قد جمع بذلك بين دفع الزكاة الواجبة في ماله واستحصال الحق الذي له على صاحبه •

فهذه الأمثلة وما شابهها داخلة في تعريف الحيل الذي ذكرناه ، لان فيها توسطا الى استحلال حرام أو اسقاط وجوب بواسطة مشروعة في أصلها • وهذا القدر هو الذي تعلق به بحت الأئمة والفقهاء عند حديثهم عن الحيل وقبولها •

واذ قد انتهينا من تحديد المقصود بالحيل الشرعية وهو ما يتعلق بالمقدمة الأولى وتحريرها ، فلننتقل الى حكمها وتحديد معنى الصحة فيها والدليل على ذلك ، وهو ما يتعلق بالمقدمة الثانية وتحريرها •

١ - اتفقت المذاهب الأربعة على أن الصفة التي علق عليها الطلاق الثلاث اذا وقعت في البينونة لا يقع الطلاق بها وأن الخلع يخلص الطلاق عن الوقوع ؛ أما اذا وقعت الصفة في النكاح الثاني أيضا ، فمذهب الشافعية والحنفية أن الطلاق لا يقع لانه عقد نكاح جديد غير مبني على الاول في شيء • وخالف المالكية ، وللحنابلة قولان : أحدهما متفق مع ما ذهب اليه الشافعية والحنفية من عدم الوقوع ، والثاني وهو ظاهر المذهب أن الطلاق يقع • راجع المغني لابن قدامة : ج ٨ ص ٢٣١ والمهذب لابي اسحاق الشيرازي ج ٢ ص ٩٩ •

حكم الحيل ودليل ذلك :

حكم هذه الحيل الصحة ، والدليل على ذلك كل من القواعد الفقهية المتفق عليها وما صح من الكتاب والسنة •

١ - **الدليل الفقهي** : اعلم أن أثر النية والقصد في تصحيح الأحكام أو افسادها ، يختلف حسب اختلاف الأحكام • فمنها ما لا بد لصحته من توفر النية الصحيحة الى جانب الأركان والشروط الضرورية كالصلاة والصوم وعامة أنواع العبادات • ومنها ما يكفي لصحته توفر الأركان والشروط الظاهرة فيه دون نظر الى ما في أعماق القلب من النية والقصد ، كعقود البيع والشراء وعامة المعاملات •

وضابط ذلك أن كل حكم كانت الصلة فيه بين العبد وربّه ، بحيث لا يتوخى من وزائه فائدة عاجلة ، بل المقصود فيه نيل المثوبة من الله عز وجل فالنية مشترطة فيه كعامة أنواع العبادات • وكل حكم كانت الصلة فيه بين العبد واخيه ، بحيث تشيع به فائدة عاجلة بينهما ، فالعمدة فيه على الظاهر دون أن يكون للنية أثر في التصحيح أو الافساد (١) •

قال ابن حجر في فتح الباري عند شرحه لحديث « انما الاعمال بالنيات » ما نصه : « وقد ذكر ابن المنير ضابطاً لما تشترط فيه النية مما لا تشترط ، فقال : كل عمل لا تظهر له فائدة عاجلة بل المقصود به طلب المثوبة ، فالنية مشترطة فيه • وكل عمل ظهرت فائدته ناجزة وتعاطيه الطبيعة قبل الشريعة للملازمة بينهما فلا تشترط النية فيه الا لمن قصد بفعله معنى آخر يترتب عليه الثواب ، قال وانما اختلف العلماء في بعض الصور من جهة تحقيق مناط التفرقة (٢) ، » •

١ - مرّ إلماح لهذه القاعدة في آخر الضابط الأول من ضوابط المصلحة •
٢ - فتح الباري ج ١ ص ١١١ •

والحكمة من هذا التفريق ظاهرة ، فالتعامل القائم بين العبد وربّه لا بد وأن يكون القلب هو المحكم في أمره ، لأن الله عز وجل مطلع على كوامن القلوب فهو لا يحتاج الى دلائل الصيغ والعقود التي تعبر عما فيها . أما التعامل الجاري بين الانسان واخيه الانسان ، فلا يمكن أن يناط الا بالدلائل الظاهرة ؛ اذ هي وحدها السبيل الى معرفة المقاصد والنيات . وربما اشتمل القلب في بعض الاحيان على غير ما يدل عليه ظاهر الصيغ والاتفاقات ولكن الشريعة لو أوقفت صحة هذه العقود والمعاملات الى أن ينقطع كل احتمال مخالف لما هي عليه في الظاهر ، لتعطلت معظم المعاملات ولعادت بذلك على الناس أضعاف المفاصد التي يمكن أن تعود عليهم من جراء الاحتمالات المحجوبة عن الظاهر ، عدا ما في ذلك من المشقة والعسر في تمييز المقاصد السليمة من غيرها . ولذلك أناطت الشريعة صحة هذه الاحكام باركانها وشروطها الجلية الواضحة ووكل قلوب الناس ومقاصدهم الى من لا تخفى عليه خافية .

فالوسائل المشروعة التي يراد التوصل بها الى تغيير حكم شرعي ، لم يطرأ عليها سوى قصد استعمالها لغير ما شرعت من أجله في عموم الأحوال . وما دامت هذه الوسائل من الأمور التي لا يتحكم القصد في صحتها وبطلانها ، فهنا الذي طرأ عليها لا أثر له في بطلانها ، اذا كانت كاملة الاركان والشروط . هذا على فرض أن قصد التحايل كان ظاهرا وجليا في عمله أو قوله ، أما اذا لم يظهر ولم يتجاوز الامر عن كونه تهمة أو احتمالا - وهذا هو الغالب - فإن مسمى الحيلة نفسها غير متوفر حينئذ كما مر بيانه في تعريف الحيلة وتحديد المقصود منها .

وكأنني بك تستعجل قائلا : ولكن أفلا يعلم صاحب الحيلة قصد نفسه ؟ غير أنني أستهلك في الجواب على هذا الى أن يأتي مكان الجواب عليه ، وذلك عند بيان مرادنا بالصحة وتحقيق القصد منها .

ثم لا يغيين عن البال أن الأحكام التي لا تؤثر النية فيها تصحيحا وفسادا ، قد تؤثر فيها من ناحية أخرى ، كتقييد مطلق وتخصيص عموم ، وتوضيح كناية وتعيين أحد مسميات المشترك . فلو حلف ليكرم رجلا ونوى به زيدا ، فإن هذه النية تؤثر في تقييد المطلق ، وهو « رجل » فلا ير باكرام غيره . ومثله ما لو حلف ليضربن أسدا ونوى به رجلا شجاعا أو أقسم لينظرن إلى عين وأراد بها العين الباصرة مثلا ، فإنه لا ير يمينه إلا بفعل ما قصده من لفظه . ومثل ذلك أيضا ما لو قضى عن غيره ديننا ونوى به التبرع فليس له الرجوع بالبدل ، أو اشترى متاعا ونوى أن ذلك لموكله الذي وكله بذلك ، كان له ولم يجز له التصرف فيه ^(١) .

وذلك لأن ما قد يوجد في صيغ العقود وألفاظها من الاحتمالات بسبب عوارض الألفاظ المختلفة لا يمكن أن يتحكم في تعيينها سوى القصد فيعمل بأظهر الاحتمالات أن لم يكشف صاحب العقد عن قصده ، وإلا روعي ما أراده مما يعتبر جائز القصد في اللغة والعرف ، ولذا فإن من أقر قائلا (لفلان علي ألف) ولم يفسر مراده بالالف حمل على أكثر ما يقصد عادة ، وإلا روعيت نيته وحكم للمدين بموجب ذلك .

غير أن هذا النوع من تأثير النية ، لا دخل له في إبطال الحيلة التي عرفناها ، لأن تأثيرها ليس من حيث تصحيح العقد أو إبطاله ، بل من حيث تفسيره وتعيينه ، بدليل أن هذا التأثير يصبح لاغيا أمام النصوص الصريحة التي لا احتمال فيها .

أقول هذا ، لأن ابن القيم رحمه الله مهد لحديثه الطويل عن تحريم

١ - أنظر مزيدا من هذه الامثلة ومزيدا من التفصيل في هذا البحث في الفروق للقرافي ج ٣ ص ٦٤ في الفرق الثلاثون والمائة بين قاعدة ما تكفي فيه النية في الإيمان وما لا تكفي فيه النية .

الحيل بكلام عن أثر النيات والمقاصد في الأحكام ، حيث أطلق القول بأن النيات لها تأثير في صحة العقود وبطلانها ، فقد قال ما نصه : « وقد تظاهرت أدلة الشرع وقواعده على أن القصور في العقود معتبرة ، وأنها تؤثر في صحة العقد وفساده وفي حله وحرمة بل أبلغ من ذلك ، وهي أنها تؤثر في الفعل الذي ليس بعقد تحليلاً وتحريماً فيصير حلالاً تارة وحراماً تارة باختلاف النية والقصد ^(١) » .

ثم راح يستشهد على كلامه هذا بأمثلة بعضها من النوع الأول للأحكام ، وهو ما ضبطناه بكونه عملاً بين الإنسان وربه وليس عقداً ومعاملة بين فردين من الناس كتذكية الانعام عند الذبح ، وكتحريم الصيد للمحرم وكعامة العبادات وقد علمت أن التحايل في ذلك غير جائز عند أحد فهو ليس محل بحث . وبعضها تأثير النية فيه خاص بالتفسير والتحديد ، لا بالصحة والفساد ، كالأمثلة التي ذكرناها الآن .

فليس فيما استشهد به أي دليل على ما ادعاه من أن النيات تؤثر في العقود صحة وفساداً ، بل هو شاهد على عكس ذلك ، لأن أحداً لم يقل بأن المشتري إذا اشترى السلعة من البائع وهو قاصد استعمالها في محرم فالعقد باطل وعلى البائع أن يسترد سلعته ويعطيه الثمن ، بل الكل متفق على أنه عقد صحيح ما دامت أركانه وشروطه كاملة متوافرة وأن البائع متلبس بكسب شرعي صحيح ^(٢) ، ولذلك قال الفقهاء إن بيع اناء الذهب والفضة صحيح وإن نوى المشتري استعمال الاناء . ذلك لأن الذهب والفضة مقصودان لذاتهما في عامة العصور والبلدان . قال النووي في المجموع :

١ - اعلام الموقعين ج ٣ ص ١٢١ .

٢ - لاحظ أن صورة المثال المتفق على صحته هو انطواء نية المشتري على أن يستعمل السلعة في محرم ، وليست الصورة أن يدرك البائع لدى المشتري هذه النية ، إذ البيع في هذه الحالة باطل عند المالكية وذلك كبيع العنب ممن يُظن أو يُعلم أنه سيتخذ منه خمرًا . ومقتضى زعم ابن القيم أن يبطل العقد حتى لو لم يطلع البائع على قصد المشتري . إذ المشتري طرف في عقد البيع وهو عالم بقصد نفسه .

(فرع : بيع اثناء الذهب أو الفضة صحيح قطعاً لأن المقصود عين الذهب والفضة^(١)) .

على أن ابن القيم عاد هو نفسه بعد ذلك يقول عكس هذا ، وراح يرجع الى ما هو معروف من قواعد الفقه المتفق عليها ، وهي أن العقود يلاحظ فيها الظاهر دون أن يكون للنية تأثير في الصحة أو الإبطال . فقد قال في ج ٣ ص ١٣٢ ما نصه :

(وهذه الأقوال إنما تفيد الأحكام إذا قصد التكلم بها - حقيقة أو حكماً - ما جعلت له ، وإذا لم يقصد بها ما يتناقض معناها . وهذا فيما بينه وبين الله تعالى ، فأما في الظاهر فالأمر محمول على الصحة والا لما تم عقد ولا تصرف ؛ فإذا قال : بعت أو تزوجت ، كان هذا اللفظ دليلاً على أنه قصد معناه المقصود به ، وجعله الشارع بمنزلة القاصد وإن كان هازلاً ..) الى أن قال :

(فإن التكلم ، عليه أن يقصد بتلك الألفاظ معانيها ، والمستمع عليه أن يحملها على تلك المعاني ، فإن لم يقصد التكلم بها معانيها بل تكلم بها غير قاصد لمعانيها أو قاصداً لغيرها ، أبطل الشارع عليه قصده ؛ فإن كان هازلاً أو لاعباً لم يقصد المعنى ، الزمه الشارع المعنى) .

ولكنه ما لبث أن رجع عن هذا بعد ذلك بصحيفة واحدة ، حيث جاء بمثال من ألفاظ الطلاق ، فجعل القصد مؤثراً فيه وأنا وغير مؤثر فيه أنا آخر دون أي موجب للتفريق . وهذا هو نص كلامه فأنته الى ما يقول :

(فإن قصد ما يجوز له قصده ، نحو أن يقصد بقوله « أنت طالق » من زوج كان قبلي أو يقصد بقوله « أمتي أو عبيدي حر » أنه عفيف عن الفاحشة ، أو يقصد بقوله « امرأتي عندي مثل أمتي » في الكرامة والمنزلة ونحو ذلك ، لم تلزمه أحكام هذه الصيغ فيما بينه وبين الله تعالى وأما في الحكم فإن اقترن بكلامه قرينة تدل على ذلك لم يلزمه أيضاً ، لأن السياق والقرينة بينة تدل على صدقه ، وإن لم يقترن بكلامه قرينة أصلاً وادعى

ذلك دعوى مجردة لم تقبل منه) .

فقال كيف يبعد القصد في هذه الحال عن مجال الحكم - وهو مقصودنا بالصحة والبطلان - الا اذا كان له نصيب من دلالة اللفظ وقرينته . ثم اسمع تنم كلامه :

(وان قصد بها ما لا يجوز قصده ، كالتكلم بنكحت وتزوجت بقصد التحليل ، وبعت واشتريت بقصد الربا ، وبخالعتها بقصد الحيلة على فعل المحلوف عليه ، وتملكت بقصد الحيلة على اسقاط الزكاة أو الشفعة وما أشبه ذلك ، فهذا لا يحصل له مقصوده الذي قصده وجعل ظاهر اللفظ والفعل وسيلة اليه ، فان في تحصيل مقصوده تنفيذاً للمحرم) .

وهنا اسقط اللفظ والصيغة عن الاعتبار ، وتمسك بناسية القصد وجعله هو المحكم !! .. فما الفرق بين الحالتين ؟ ومن اين جاء أثر نوع القصد في اعتباره وعدم اعتباره حتى يقال : ان كان قصداً جائزاً فالعبرة في الحكم باللفظ والقصد لقيمة له ؛ وان كان غير جائز فالعبرة بالقصد واللفظ لقيمة له ؟ .

والحقيقة أنه في كلامه عن القصور وأثرها في الأحكام - وهو التوطئة التي مهد بها لتحريم ما يسمى بالحيل - مشى على أساس مضطرب ونسق غير واضح ، فقد خلط بين الصحة في معناها القضائي والصحة بمعناها الخاص بين العبد والله تعالى * (وهما معنيان مختلفان لا نريد أن نشوش البحث بالحديث عنهما قبل أو ان ذلك) فجاء كلامه بسبب ذلك مناقضاً لبعضه في ذلك ، ومن ثم جاء كلامه بعد ذلك عن الحيل مطبوعاً بنفس هذا التناقض كما ستجد فيما بعد .

ولنعد الآن الى ما كنا فيه من تقرير الدليل الفقهي :

فاذا ثبت أن الاحكام التي تتوخى منها فائدة عاجلة تشيع بين الناس ، لا أثر للقصد فيها من ناحية الصحة والبطلان وانما الأثر لأركانها وشروطها المنصوص عليها ، وجميعها أمور ظاهرة - فان الوسطة المشروعة التي يتوصل

بها الفرد الى حكم شرعي لم يطرأ عليها ما يفسدها من نقص في الأركان أو الشروط ما دامت مشروعة ، وانما الذي طرأ عليها هو القصد فقد أراد به غير ما شرعت له في أعم الأحوال . وما دامت هذه الواسطة مما لا أثر للقصد فيه صحة وبطلاناً ، فان هذا الطارئ لا يمكن أن يفسد صحيحاً . وأما اذا كانت مما للقصد أثر فيه ، كالعبادات ، فلا ريب أن تغيير النية عن وجهتها الصحيحة يفسدها ويبطلها ، ولم يقل أحد من المسلمين أنها يجوز أن تستعمل حيلة لشيء ، فهذا هو الدليل الأول .

٢ - دليل الكتاب والسنة : أما الكتاب فقوله سبحانه وتعالى لا يؤب عليه السلام « وخذ بيدك ضغثاً فاضرب به ولا تحنت ^(١) » ، إذ كان قد أقسم أثناء مرضه أن يضرب زوجته مائة ضربة لسبب اختلف المفسرون فيه ، وكأنما أخذته الرحمة لها بعد ذلك ، فقد كانت تحسن خدمته وكان راضياً عنها ، فرخص الله سبحانه وتعالى له ولها ، وأمره أن يبر بقسمه بأن يأخذ بيداً ضغثاً ، وهو حزمة من حشيش ونحوه فيضربها به ضربة واحدة ، فتلك وسيلة شرعها الله لنبيه ليتجمل بها عن يمينه عوضاً عن أن يضربها مائة ضربة مستقلة كما هو العرف والمتبادر عند الإطلاق ، وقد استدل بهذه الآية جمهور العلماء على أن للإنسان أن يتخذ مما شرعه الله أو أباحه وسيلة للترخص والتخفيف . قال ابن كثير : « واستدل كثير من الفقهاء بهذه الآية الكريمة على مسائل في الإيمان وغيرها وقد أخذوا بمقتضاها ^(٢) » .

ولا يخدش هذا الدليل أنه متعلق بشرع غيرنا ، لأننا ان جرينا على القول بأن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد ما يخالفه فذاك ، وإن جرينا على أنه ليس بشرع لنا ، فانما ذلك عند عدم وجود ما يؤيده ويدعمه في

١ - ص : ٤٤ .

٢ - تفسير ابن كثير ج ٧ ص ٢١٤ ط المنار .

شرعنا ، وما ثبت في شرع أيوب عليه السلام جاءت السنة بمثله في شرعنا أيضا • قال أبو حيان في تفسيره « وقد وقع مثل هذه الرخصة في الاسلام ، أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بمخدج قد خبثَ بأمة ، فقال خذوا عُنْكَالاً فيه مائة شمراخ فاضربوه بها ، وقال بذلك بعض أهل العلم في الأيمان ^(١) » وسنذكر حديث العنْكَال هذا بعد قليل •

كما لا يخدشه احتمال أن تكون كفارة الأيمان غير مشروعة في ذلك العهد ، كما قال ابن القيم في رده لهذا الدليل ، بل الآية تصبح حينئذ أقوى دلالة ، إذ لا محيص عندئذ عن البر باليمين كما أقسم وأراد ، وليس ثمة أي موجب أن ينقلب اليمين بذلك نذرا ، لأن الكفارة ليست هي الفارق الوحيد بين اليمين والنذر كما هو معروف • وإذا انحصر المخرج من اليمين بفعل ما أقسم عليه فان أيوب عليه السلام لم يفعل عين ما أراده بالقسم ، بل توسل الى التخفيف على نفسه وزوجه من ذلك بما شرعه الله وهداه اليه ، وهو عين ما تصدق عليه الحيلة التي شدد ابن القيم في انكارها •

وأما السنة ، فمن ذلك ما رواه البخاري عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا على خبير فجاءه بتمر جنب ^(٢) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل تمر خبير هكذا ؟ قال لا والله يا رسول الله ، انا لنأخذ الصاع من هذا بالصاعين ، بالثلاثة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تفعل ، بع الجمع بالدراهم ثم ابتع بالدراهم جنيها •

فقد أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتوسط إلى ما أراده من أخذ الجيد من التمر بالردبيء بالطريق المشروع في الأصل ، وهو أن يبيع

١ - تفسير أبي حيان ج ٧ ص ٤٠١ ط السعادة •

٢ - الجنب هو الجيد من التمر •

الردىء بالدرهم مثلا ، ثم يعود فيشتري بتلك الدراهم التمر الجيد ، فيكون بذلك قد وصل الى بغيته دون أن يتورط في عمل ربوي وهو مبادلة المطعوم بمثله متفاضلين •

فهذه الوساطة التي أرشد اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لا تتخذ - عند ممارستها - لذاتها ، أي لعين ما شرعت له في الأصل ، وهو ما شرع له البيع عادة ، وانما تتخذ لغرض آخر توقف نيله عليها ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم هو نفسه الذي أرشد الى هذه الوساطة وقصد هذا الغرض بها كما هو واضح في قوله « •• ثم ابتع بالدراهم جنيها • »

وهذه نفسها هي العلة التي يحرم ابن القيم الحيل من أجلها ، فقد جعل اساس دليله أولاً ، أن المقاصد المستكنة في النفس محكّمة في الصحة والفساد ، ثم ظل يعيد ويكرر أثناء كلامه هذا الدليل ، فاسمعه يقول مثلاً (ان المقصود الذي شرع الله تعالى له البيع واحلّه لأجله ، هو أن يحصل ملك الثمن للبائع ، ويحصل ملك المبيع للمشتري ، فيكون كل منهما قد حصل له مقصوده بالبائع ، هذا ينتفع بالثمن ، وهذا بالسلعة وهذا انما يكون اذا قصد المشتري نفس السلعة للانتفاع بها أو التجارة فيها ، وقصد البائع نفس الثمن ^(١)) •

ونحن نقول لا •• لم يقل أحد ان مقصود البيع الذي لا يصح الا بقصده هو أن ينتفع هذا بالثمن ليس الا ، وذلك بالسلعة ليس الا ، بن ان هذا الحديث الصحيح واضح صريح بعكس هذا ، ثم من قال ان وجوه الانتفاع بالثمن ضيقة الى هذا الحد بحيث لا تتسع لأن يشتري بها البائع مثل السلعة التي باعها به أو أجود منها خروجا من الربا بطريقة شرعها الله؟ •

وهذه الحجة الواضحة في هذا الحديث ، ثابتة سواء قلنا ان كلمة

« بع » في الحديث عامة أو مطلقة ، بل الحق أن الكلمة من قبيل المطلق كما قال ابن القيم ، ولكن وجه الاحتجاج بالحديث غير ناظر الى عموم الكلمة ولا الى اطلاقها . لأن المطلق لا بد له من فرد يصدق به في الخارج ، وإياً كان هذا الفرد ، فهو مشتمل على قصد التوصل بمشروع لغير ما شرع له بحسب الظاهر ، وذلك بدلالة نص الحديث كما ذكرنا .

ولقد تخيل ابن القيم أن خصمه انما يستدل بهذا الحديث على صحة بيع العينة - وهو لا يمكن أن يدل على ذلك الا اذا اعتبرنا « بع » كلمة عامة - فراح يطيل في اثبات أن الأمر هنا بمطلق البيع لا بعموم ما يسمى بيعاً ، وأن الاذن بمطلق البيع ليس اذا بكل صورته وأنواعه ^(١) . وكلامه في ذلك صحيح لو كان النقاش حول صحة بيع العينة أو أي بيع معين آخر ؟ والاستشهاد بهذا الحديث على ذلك . ولكن الكلام في مطلق بيع يقصد منه التوصل إلى تبادل مطعومين متفاضلين ، والحديث نص في الارشاد اليه . وسيان في ذلك أن يقع البيع والشراء من رجل واحد أم رجلين مختلفين ، ما دام القصد هو هذا .

قال ابن حجر في فتح الباري عند شرح هذا الحديث :

(استدل به على جواز بيع العينة وهو أن يبيع السلعة من رجل بنقد ثم يشتريها منه بأقل من الثمن ، لأنه لم يخص بقوله ثم اشتر بالدراهم جنسياً غير الذي باع له الجمع ، وتعقب بأنه مطلق والمطلق لا يشمل ولكن يتبع فاذا عمل به في صورة سقط الاحتجاج به فيما عداها) .

وبعد أن نقل عن القرطبي نحو هذا الكلام قال ما نصه :

(واستدل أيضاً بالاتفاق على أن من باع السلعة التي اشتراها ممن اشتراها منه بعد مدة فالبيع صحيح ، فلا فرق بين التعجيل في ذلك والتأجيل ،

فدل على أن المعتبر في ذلك وجود الشرط في أصل العقد وعدمه ، فإن تشارطا على ذلك في نفس العقد فهو باطل ، أو قبله ثم وقع العقد بغير شرط فهو صحيح ولا يخفى الورع . وقال بعضهم ولا يضر ارادة الشراء اذا كان بغير شرط ، وهو كمن أراد أن يزني بامرأة ثم عدل عن ذلك فخطبها وتزوجها فانه عدل عن الحرام الى الحلال بكلمة الله التي أباحها وكذلك البيع والله أعلم (١) .

فأنت ترى أن الكلام عن الأطلاق والعموم إنما هو في معرض البحث عن بيع العينة ، وهو بيع خاص له قيود سبق بيانها فيما مضى ، وقد استدلل الذين منعوه بالسنة (٢) وبمبدأ سد الذرائع ، فاطلاق هذا الحديث لا يتناوله

١ - فتح الباري ج ٤ ص ٣١٧ و ٣١٨ .

٢ - استدلوا منها بحديثين أحدهما حديث زيد بن أرقم ، وقد مضى الحديث عنه في تعليق سابق ، والثاني ما أخرجه أحمد وأبو داود والطبراني عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذا ضمن الناس بالدينار والدرهم ، وتبايعوا بالعينة واتبعوا اذناب البقر ، وتركوا الجهاد في سبيل الله ، أنزل الله بهم بلاء فلا يرفعه حتى يراجعوا دينهم . قال الشوكاني في نيل الأوطار نقلا عن المنذري في مختصر السنن : في اسناده اسحق ابن اسيد أبو عبد الرحمن الخراساني نزيل مصر لا يحتج بحديثه .
أه نيل الاوطار ج ٥ ص ٦٩ ط بولاق .

وقال الذهبي في ميزان الاعتدال عند ترجمته لأبي عبد الرحمن الخراساني : من مناكيره حدثنا عطاء الخراساني وساق معنى هذا الحديث : الميزان ج ٤ ص ٥٤٧ ، وكان قد ذكر ترجمة صغيرة له في الجزء الأول عند ذكر اسم : اسحق بن اسيد ونقل عن أبي حاتم قوله في حقه : لا يشتغل به . وقد أخرجه أحمد والطبراني عن طريق أبي بكر بن عياش ، وقال عنه الذهبي في الميزان انه في الحديث يغلط ويهم ، ونقل عن ابن نعيم في حقه قوله : لم يكن في شيوخنا أحد أكثر غلطا منه . الميزان ج : ٤ ص ٤٩٩ .

إذ هو يتقيد بما لم يرد النهي عنه • وهو كلام لا يمس دلالة الحديث على موضوعنا الذي نحن بصدد اطلاقا •

ومن ذلك أيضا ما رواه أبو أمامة بن سهل عن سعيد بن سعد بن عبادة قال كان بين أبياتنا رويجل ضعيف مخدج ، فلم يُرْعَ الحيّ الا وهو على أمة ، من امانهم يخبث بها ، فذكر ذلك سعد بن عبادة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان ذلك الرجل مسلما ، فقال اضربوه حدّه ، فقالوا يا رسول الله انه أضعف مما تحسب ، لو ضربناه مائة قتلناه ، فقال خذوا له عثكالا فيه مائة شمراخ ثم اضربوه به ضربة واحدة ، قال ففعلوا • رواه أحمد وابن ماجه ، وروى أبو داود بمعناه • وأخرجه أيضا الشافعي في كتابه الام ^(١) •

ومحل الشاهد في هذا الحديث ان الضرب بالعتكال ليس هو الحد الواجب في الاصل ، بدليل أنه عليه الصلاة والسلام قال لهم قبل أن يرشدهم الى هذا : اضربوه حدّه ، وانما هو واسطة شرعها الله تعالى للتوصل الى اسقاط الحد في حق مثل هذا الرجل ، فقد صدق عليه حد الحيلة السابق ذكره •

ولا ينافيه أنه خاص بمن كان جسسه لا يطبق الحد ، لأن هذه الوسطة بخصوصها مشروعة عند الضرورة فقط ، فاستعمالها في غير ذلك توصل الى الفرض بما لم يشرع ، وهو خارج عن محل بحثنا كما سبق بيانه •

وليس صحيحاً أن يقال : ان علة سقوط الحد الأصلي في الحديث اذا هي الضرورة ؛ بل العلة هي الضرب بالعتكال ، أما الضرورة فبسبب ، لا علة أو هو علة لهذه العلية ، لأن تأثيرها في الاسقاط غير مباشر ، بل بالواسطة

التي أمر بها الرسول عليه الصلاة والسلام • نعم لو ثبت أن عدم تحمل الجسم مسقط للحد بدون أي واسطة ، لصدق أن الضرورة هي وحدها العلة ، ولا نظر الى غيرها ، كالكذب حينما يلجأ الانسان اليه لضرورة ولا مجال لتورية أو تعريض • ولكن الحديث ينص على ضرورة استعمال هذه الواسطة ، وعليه اتفق عامة الفقهاء من الشافعية والحنفية والحنابلة •

على أن أي واسطة مشروعة تتخذ لاسقاط حكم أو تغييره ، لابد أن تكون مستندة الى ضرورة أو حاجة والا لما كانت مشروعة • فالنبي صلى الله عليه وسلم لم يرشد الى بيع التمر بالدرهم ثم شراء الجنيب بها ، الا استجابة لحاجة الناس في الحصول على الأجود من الطعام دون أن يقعوا في اثم الربا ، ولم يرشد السلف الى المعاريض للاحتراز بها عن الكذب الا استجابة لحاجة الناس في كثير من الأحيان الى ستر الحقائق امام من يبحث عنها • ولذلك كانت المعاريض التي يُبْتَغَى بها أكل حق للغير أو أخذ مال له ، محرمة قطعاً ، حتى وان كان ذلك مع الزوجة التي أجاز الرسول صلى الله عليه وسلم الكذب عليها • قال النووي : (وأما كذبه لزوجته وكذبها له فالمراد به في اظهار الود والوعد بما لا يلزم ونحو ذلك ، فأما المخادعة في منع ما عليه أو عليها أو اخذ ما ليس له أو لها فهو حرام باجماع المسلمين ^(١)) •

وقال الغزالي في الاحياء بعد أن تحدث عن المعاريض وجواز استعمالها:

(•• فأما اذا لم تكن حاجة أو ضرورة فلا يجوز التعريض ولا التصريح جميعاً ، ولكن التعريض أهون ^(٢)) •

فهذا الحديث أيضاً مما استشهد به الجمهور على صحة الحيل الشرعية : قال في نيل الأوطار : (وهذا العمل من الحيل الجائزة شرعاً

١ - شرح مسلم ج ١٦ ص ١٦٢ ط محمد محمد عبد اللطيف •

٢ - الاحياء ج ٩ ص ٤٤ ط لجنة نشر الثقافة •

وقد جوز الله مثله في قوله : وخذ بيدك ضغثاً ، الآية ^(١) .

وقال ابن قدامة في المغني : (. . .) فان خيف عليه من ذلك ، جمع ضغث فيه مائة شمراخ فضرب به ضربة واحدة ، وبهذا قال الشافعي ، وانكر مالك ، وقال : قد قال الله تعالى « فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » وهذه جلدة واحدة) .

ثم ساق هذا الحديث مستدلاً به على المالكية ، وقال ما نصه :

(وقولهم هذا جلدة واحدة ، قلنا يجوز أن يقام ذلك في حال العذر مقام مائة كما قال الله تعالى في حق أيوب « وخذ بيدك ضغثاً فاضرب به ولا تحنث » وهذا أولى من ترك حده بالكلية أو قتله بما لا يوجب القتل) .
وقال القاضي زاده في حاشيته على فتح القدير ما نصه : « ولو كان المرض لا يرجي زواله كالسل أو كان خدلاً جاً ضعيف الخلقة ، فعندنا وعند الشافعي يضرب بعشكال فيه مائة شمراخ فيضرب به دفعة ^(٢) » .

ومن ذلك أيضاً ما تواتر عن السلف من قولهم : ان في المعاريض لمندوحة عن الكذب ^(٣) ، وما روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال : أما في المعاريض ما يكفي الرجل عن الكذب ، وما صح عنه صلى الله عليه وسلم من استعماله المعاريض في المزاح والملاطفة ، وفي الحروب وسبلها ، مما لا نريد الاطالة بسرده وتفصيله . فهو كله ليس الا توسطاً بما هو مشروع لتحويل ما هو كذب في الظاهر الى الصدق وعدم التآثم به .

ولا ينفع في رد هذا الدليل قول ابن القيم رحمه الله : « وانما تجوز

١ - نيل الاوطار ج ٧ ص ٢٧ ط بولاق .

٢ - نتائج الافكار ج ٤ ص ١٣٧ .

٣ - « ان في المعاريض لمندوحة عن الكذب » رواه البيهقي في سننه عن عمران بن حصين حديثاً ، وهو ضعيف كما قال السيوطي ، ولعله من كلام عمر رضي الله عنه .

المعارض اذا كان فيها تخلص من ظالم كما قال الخليل هذه أختي ، لأننا نقول كما قلنا في الدليل السابق ، لو لم يمكن في المعارض تحقيق ضروره أو حاجة أو ما هو مكمل لأحدهما ، لما كانت واسطة مشروعة مع ما فيها من الإيهام والخداع وتحويل الذهن عن المقصود ، ولأننا نقول أيضا : اذا كان مناط الصحة هو رفع الظلم أو تحقيق الضرورة أو الحاجة فلماذا لم يجز الكذب في ذلك رأسا دون التجاء الى المعارض ؟ مع العلم أن الراجع هو عدم جواز الكذب حتى عند الحاجة اذا أمكن اللجوء إليها ، وأن ترخيص النبي صلى الله عليه وسلم في الكذب في ثلاث حالات : الإصلاح بين الناس ، والرجل يكذب لامرأته ، والكذب في الحرب - انما هو محمول على أن يكون ذلك بواسطة المعارض ، بدليل أنه عليه الصلاة والسلام كان يستعمل هذه الوسيلة اثناء الحرب مع ترخيصه في الكذب فيها (١) .

* * *

فقد ثبت بهذه الأدلة أن استباحة أمر كان محرما ، أو اسقاط حكم كان واجبا بواسطة هي مشروعة في الأصل ، أمر صحيح لا غبار عليه ، ولا يضر أن تكون هذه الوسطة مشروعة لغير ذلك في عموم الأحوال ، اذا كانت مما لا مدخل للنية فيه صحة وفسادا ، لأن العبرة حينئذ بتوفر مالها من أركان وشروط فقط .

فاذا خالغ الرجل زوجته لتبين منه فتحلل بذلك من الطلاق الثلاث الذي علقه على صدور فعل منها اذا فعلته ، ثم اعاد نكاحه عليها ، فكل من الخلع والنكاح الثاني صحيح ، ولا أثر لوقوع المعلق عليه بعد ذلك . واذا طلقها ثلاثا ثم تزوجت بآخر ، وطلقها بعد الدخول بها ، حلت لزوجها

الأول ما لم يدخل شرط الطلاق أو التحليل في صلب العقد ، وإذا أراد استبدال ذهب بذهب ولا يعلم التماثل ، فباع ذهبه بدراهم أو نحوها ثم اشترى بالدراهم الذهب الثاني فالمقدان صحيحان ، وإذا ارتكب الفاحشة وقصد التخلص من حدها بانتستر وعدم الاقرار والاعتراف فهو التخلص جائز صحيح . وإذا أراد استثمار مال عنده دون أن يقع في اثم الربا فأعطاه لمن يضارب بالتجارة فيه ، أو وضعه أسهما في شركة وافية بشروط الشركة وأركانها فذلك عمل صحيح . وإذا أراد بيع ما ليس متوفرا عنده فتوصل الى ذلك بمقد السلم فهو عقد صحيح . . الى آخر ما هنالك من الأمثلة المنطبقة على ما ذكرناه .

إذا تبين هذا ، فلا ريب أن استعمال لفظ الحيلة في هذه الأمور بمعنى أنها تحايل لارتكاب المحرم - تعبير غير صحيح ، لأن الذي يستعمل هذه الوسائط إنما يريد من ورائها التخلص من الحرام بما شرعه الله بديلا له من الحلال . فالذي يبيع الذهب بالعرض أو الدراهم ليشتري به ذهباً آخر ، إنما يفعل ذلك ليتحصن بهذا العمل المشروع عن الوقوع في الربا المحرم ، ومثل ذلك بقية الأمثلة . ولذلك قال القسطلاني ما نصه - بعد أن تحدث عن بعض هذه الأمثلة - : « ثم إن هذه الطرق ليست حيلة في بيع ربوي بجنسه متفاضلا لأنه حرام ، بل حيلة في تمليكك لتحصيل ذلك ، ففي التعبير بذلك تسامح (١) » .

ومن تأمل هذه الشريعة الفراء ، وجد أنه ما من محرم نهى الله عنه إلا وشرع الى جانبه مباحاً يغني عنه ، وذلك حتى لا تفوت المصالح المرجوحة في المحرمات الى غير بدل ، فما من عمل مشروع يسلكه المسلم الا وهو في الحقيقة حيلة للاستغناء بها عن الحرام والتخلص منه . قال السرخسي

رحمه الله » من تأمل أحكام الشرع وجد المعاملات كلها بهذه الصفة فإن من أحب امرأة إذا سأل فقال ما الحيلة لي حتى أصل إليها ؟ يقال له تزوجها ، وإذا هوى جارية فقال ما الحيلة لي حتى أصل إليها ؟ يقال له اشتريها ، وإذا كره صبية امرأة فقال ما الحيلة لي في التخلص منها ؟ قيل له طلقها فإذا ندم وسأل الحيلة في ذلك ، قيل له راجعها ، وبعد ما طلقها ثلاثا إذا تاب من سوء خلقها وطلبها حيلة ، قيل لهما الحيلة في ذلك أن تتزوج بزواج آخر ويدخل بها . فمن كره الحيل في الأحكام فأنما يكره في الحقيقة أحكام الشرع ، وأنما يقع مثل هذه الأشياء من قلة التأمل ^(١) .

ومن هنا تعلم أن لفظ « الحيلة » في هذه الأمور إنما يقصد بها الوسيلة المشروعة أي يراد بها أعم معانيها التي يستعملها عامة الناس ، كقولهم ما الحيلة في الخلاص من هذا الألم ؟ فهي كما لو قيل عنها : الوسائل الشرعية . وإنما يشتمل الذين لا يدققون في الحقائق والمعاني من القول بصحة ما يسمى بالحيل الشرعية ، لأن كلمة الحيلة مرتبطة في عامة أذهان الناس بمعنى الخديعة والغش والمكر ، لكثرة استعمالها في ذلك بين الناس . ولكن هذه الكلمة هنا ليس من ذلك في شيء كما تم بيانه .

وإذا قد انتهينا من بيان حكم ما يسمى بالحيلة الشرعية ودليل ذلك ، فلنتقل إلى بيان الأمر الثالث وهو ثالث الأمور المتعلقة بتحرير المقدمة الثانية وهي « وكل حيلة شرعية صحيحة » .

المقصود بالصحة :

وهذا الأمر هو أهم ما يتوقف على بيانه حل أصل الاشكال الذي دعانا إلى بحث الحيل ، والذي سبق عرضه في أول هذا البحث .

فاعلم أن المقصود بالصحة هنا ، بل وفي غالب ابحاث الأصول والفقه

أيضا ، هو الصحة في القضاء وظاهر الفتوى ^(١) ، وهي ما يعبرون عنه في العبادات بكون الفعل مسقطا للقضاء ، وفي المعاملات بترتب الأثر المطلوب عليها . وثمرة هذه الصحة في كلا النوعين خاصة بالدنيا ، لأن كون العبادة مجزئة ومبرئة للذمة ومسقطا للقضاء فيما فيه قضاء ، أمر متعلق بحال الدنيا ؛ وكون العقود والمعاملات محصلة شرعا للتملك واستباحة الأبدان وجواز الانتفاع ونحو ذلك ، هو أيضا أمر متعلق بالدنيا .

فاذا قلنا ان زواج المطلقة ثلاثا من الزوج الثاني صحيح اذا لم يشترط في العقد قصد التحليل ونحوه ، فمعنى ذلك أن الأثر الشرعي يترتب عليه من وجوب الصداق بالدخول ، والحكم بانتفاء الاثم بالطوء ، وثبوت حق ارث كل منهما من الآخر لو استمر النكاح ، وحل عود الزوجة الى الأول

١ - انقسام الصحة الى الصحة قضاء وديانة ، فرع لانقسام الحكم الشرعي الى نوعين حكم بين الله وعبيده ، يظهر أثره في الآخرة ، وآخر بين الناس مع بعضهم يظهر أثره في الدنيا . وقد أوضح الشافعي هذا في الأم فقال : « ان الله عز وجل حكم على عباده حكمين حكّم فيما بينهم وبينه أن أثابهم وعاقبهم على ما أسروا كما فعل بهم فيما أعلنوا ، وأعلمهم ، اقامة للحجة عليهم وتبيينا لهم أنه علم سرائرهم وعلم علانيتهم ، فقال يعلم السر وأخفي ، وقال يعلم خائنة الاعين وما تخفي الصدور ، وخلقه لا يعلمون الا ما شاء عز وجل ، وحجب علم السرائر وبعث فيهم رسلا فقاموا باحكامه على خلقه وأبان لرسله وخلقه أحكام خلقه في الدنيا على ما أظهروا ، وأباح دماء أهل الكفر من خلقه ، فقال اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وحرّم دماءهم ان اظهروا الاسلام ، فقال : وقتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله . . . فجعل حينئذ دماء المشركين مباحة وقتالهم حتما وفرضا عليهم ان لم يظهروا الايمان ثم اظهره قوم من المنافقين فأخبر الله نبيه عنهم أن ما يخفون خلاف ما يعلنون ، فقال : يحلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد اسلامهم ، وقال سيحلفون بالله لكم اذا انقلبتم اليهم لتعرضوا عنهم فأعرضوا عنهم - مع ما ذكر به المنافقين ، فلم يجعل لنبيه قتلهم اذا اظهروا الايمان ولم يمنعه رسول الله مناكحة المسلمين ولا موارثتهم . راجع الأم ج ٧ ص ٢٧٦ باب ابطال الاستحسان . »

إذا طلقها هذا بعد الدخول •

وإذا قلنا ان الخلع الذي اريد به التحلل من تعليق الطلاق خلع صحيح ، فمعناه أن الاثر الشرعي يترتب عليه من بينونة ، وفسخ للنكاح ، عند من يقول إنه فسخ لاطلاق واستحقاق الزوج للمال الذي علق عليه الخلع ، ومن ثمراته أيضا أنها لو فعلت ما علق عليه طلاقها لا يلحقها به شيء لأنها خلية عن الزواج ، وأنها اذا عادت اليه انما تعود بعقد جديد •

وإذا قلنا إن بيع الذهب بعروض ثم شراء ذهب آخر بذلك العروض أو بغيره صحيح رغم ما فيه من التوصل الى تبادل ربويين متفاضلين ، فمعنى ذلك أن كل عقد منهما مستتب لثمراته من انتقال ملكية الثمن والمثلين وكون المبيع من ضمان المشتري بعد قبضه وثبوت حق خيار المجلس وما الى ذلك •

وإذا قلنا ان خروج النصاب أو جزء منه من ملك صاحبه قبل حولان الحول عليه باتفاق أو هبة صحيحة أو نحو ذلك ، يسقط حق الزكاة فيه ، فمعنى ذلك أن جابي الزكاة لو جاء ووجد أن ماله دون النصاب من قبل أن يتم الحول ، فإنه لا يملك أن يأخذ منه زكاة لانه لا يملك نصاباً كاملاً ، كالحاكم يجد الأدلة الشرعية غير متوفرة الى جانب أحد الخصمين ، فلا يملك أن يحكم له وان كانت نفسه تسكن الى أن الحق له •

وإذا قلنا ان بيع التاجر سلعته بمائة نسيئة بيع صحيح اذا لم يردد في صيغة العقد ثمينين مختلفين لكل من الحال والنسيئة^(١) ، فمعنى ذلك أن

١ - أما لو قال : بعتك هذه السلعة بخمسين نقداً او بمائة نسيئة فهو عقد باطل اذ هو أحد صورتي (البيعتين فيبيعة واحدة) المنهي عنها بما رواه الترمذي وغيره عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعتين في بيعة •

آثاره الشرعية تتحقق ولا يملك امام أو حاكم أن يمنعه بحجة أنه ربا ، ذلك لأنه عقد بيع كامل الشروط والاركان .. وهكذا دواليك بقية الأمثلة .

وهذه الصحة لا تتعارض كما قلنا مع الحكم بقيام احكام الشريعة على أساس المصالح لأننا لو ذهبنا ننقب عن القصود ودخائل القلوب في أمور توافرت أركانها وشروطها الظاهرة ، وأبينا أن نحكم بصحتها إلا بعد التأكد من سلامة القصود والنيات ، لأغلقت عامة الاسواق واحجم الناس عن التعامل مع بعضهم ، لضف حيلة الانسان في الاطلاع على السرائر ، ولفات بذلك من المصالح أضاف ما كان يتوخى توفيره ؛ وهذه هي الحكمة من أن الله تعالى جعل الآثار الدنيوية للأحكام معلقة على ظاهر ما شرع لها من أركان وشروط ، وذلك ما عبر عنه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله في الحديث : فأحكم له على نحو ما أسمع .

وأما الصحة ديانة ، وهي ترتب آثار العمل عليه في الآخرة من إحراز الثواب والتجنب عن العقاب ، فذلك حقيقة مناطها ما في القلوب من النيات من جهة ، ومدى ما ترتبط به تلك النيات من المصالح من جهة أخرى .

وبناء على ذلك نقول : لا يخلو صاحب الفعل اما أن يتفق قصده مع ظاهر عمله الذي اعتبر صحيحا ، واما أن لا يتفق ، وذلك بأن يضمّر قصدا آخر ، وفي الحالة الثانية اما ان يكون قصده مرتبطا بمصلحة راجحة أو لا ، فالمسألة ذات أحوال ثلاثة .

فأما صاحب الحالة الأولى ، وهو من وافق قصده ظاهر فعله وما شرعه الشارع من أجله ، فإن عمله متصف بكلا النوعين من الصحة ، ثم قد ترقى هذه الصحة في درجات اسمى حسب رقي قصده في درجات التبعد ، وخلوصه عن شوائب الغرض والهوى ، وهذا وإن كان - كما قال الشاطبي - اطلاقا غريبا لا يتعرض له علماء الفقه فقد تعرض له علماء التخلق كالغزالي

وغيره وهو مما يحافظ عليه السلف المتقدمون (١) .

وأما صاحب الحالة الثانية ، وهو من أضمر قصدا آخر ، ولكنه مرتبط بمصلحة راجحة في تلك الصورة خاصة ، فهو أيضا محرز للمصلحة بكلا معنيها ، لأن مدار الأحكام على المصالح سواء في حكم القضاء الديني أو الديانة الأخروي . وصاحب هذه الحالة غير مخالف بقصده - في حقيقة الأمر - لما شرع من أجله الحكم وإنما المخالفة لظاهر ما شرع من أجله في أكثر الأحوال .

مثال ذلك ما لو طلق رجل امرأته ثلاثا ، ثم جاء آخر فرآى مدى تعلق المرأة بزوجها وتعلقه بها ، ورآى أنها لو عادت إليه التأم شمل قلوبين متحابين وصلح بذلك حال أولادهما ، فنكحها ، ثم طلقها بقصد تمكينها من العود إلى زوجها الأول . وكان عقد النكاح خاليا من اشتراط قصد التحليل أو التطليق ؛ فهذا القصد هو في الظاهر غير ما شرع من أجله النكاح والطلاق في أعم الأحوال ، بيد أنه قصد يستند إلى مصلحة راجحة ، هي الحاجة إلى لم شمل الأسرة وحفظها من الشتات ، وهي مصلحة يعتبرها الشارع ويتشوف إليها ، فكل من نكاحه وطلاقة صحيح قضاء وديانة ، بل ولعله ينال على ذلك ثواب السعي في الإصلاح . وما يقال في هذه الوسيلة يقال في وسيلة الخلع أيضا للتحلل من الطلاق المعلق .

أما حديث « لعن الله المحلل والمحلل له » (٢) فلا يصح أن يكون دليلا على عكس هذا كما قد يظن البعض ، لأنه أما أن يحمل على ظاهر ما فيه من العموم ، أو يقال إنه عام أريد به الخصوص ، أما حمله على الظاهر فغير صحيح بالاتفاق ، لأن نكاح الزوج الثاني محلل للأول بحكم الشريعة ،

١ - راجع الموافقات ج ١ ص ٢٩١ - ٢٩٢ .

٢ - رواه أحمد والترمذي والنسائي .

سواء نوى ذلك أو لم ينوهِ فلا بد إذاً من حملة على الخصوص . وإنما يخصص العام بدليل شرعي ، والذي ثبت النهي عنه بالدليل الشرعي ، إنما هو إدخال شرط مناف لأصل النكاح في صلب العقد ، فلا بد أن يكون الحديث محمولاً على هذه الحال .

ومثاله أيضاً أن يبيع الرجل أرضه أو سلعة له أو يهبها ممن يثق به ، خوفاً من تسلط ظالم ، حتى إذا اطمأن وذهب خوفه ، عاد فاشتراها أو استرجعها منه . فهذا توسل بعمل مشروع لأمر غير الذي شرع له في أعم الأحوال . وهو إلى جانب كونه صحيحاً قضاءً صحيحاً ديانةً أيضاً ، لأنه قضى بذلك مصلحة معتبرة من الشارع ، وليس في استعانة على ذلك بعقد البيع تفويت لمصلحة توازيها أو ترجح عليها^(١) . ومن هذا القبيل بيع الرجل طعاماً عنده ليعود فيشتري به من نفس الطعام الذي باعه نوعاً أجود ، فوسيلة البيع لهذا الغرض ليست مشروعة لذلك في عامة الأحوال ، ولكنه مع ذلك عمل صحيح ديانةً إلى جانب كونه صحيحاً قضاءً لأن المصلحة التي حققها بذلك - وهي الاستحصال على الجيد من الطعام - أهم مما قد يترتب على استعمال عقد البيع لغير ما يستعمل من أجله في أعم الأحوال ، على أن هذا القصد الخاص قد أرشد إليه رسول الله ﷺ في الحديث السابق من أجل تحصيل هذه المصلحة فهو يدل على أنها من فوائد البيع المشروعة .

١ - قال العز بن عبد السلام في كتابه قواعد الأحكام : وأما أخذهم الزكاة (يقصد الولاية) فإن صرفوها في مصارفها أجزأت لما ذكرناه ، وإن صرفوها في غير مصارفها لم يبرأ الاغنياء منها على المختار لما في اجزائها من تضرر الفقراء . أهـ ج ١ ص ٦٩ . أقول وعلى هذا فلو احتال صاحب المال بما ذكرنا لعدم دفع زكاته الى من لا يصرفونها في مصارفها ، لكي يتمكن من صرفها بنفسه على المستحقين ، فهو أيضاً صحيح ديانةً بل ويرجى أن يناب على توخيهِ في ذلك مصلحة الفقراء .

وأما صاحب الحالة الثالثة ، وهو من أضرر قصدا آخر يتضمن تفويت مصلحة راجحة فإن عمله غير صحيح بينه وبين الله تعالى ، أي أنه معرض بذلك لعقاب الله وغضبه • لأنه استعمل ما هو مشروع لجلب مصالح العباد في هدم تلك المصالح أو تقليلها •

مثاله ، أن يهب ماله أو جزءا منه قبل تكامل الحول ، حتى ينقص عن النصاب فلا يتعلق به زكاة ثم يسترجعه بعد ذلك • فهذه الهبة إذا كانت وافية بشروطها المعروفة ، صحيحة قضاء كما قلنا بحيث ترتب عليها تمراتها ، فليس للساعي أن يأخذ زكاة ما تبقى من ماله • ولكنها هبة فاسدة بينه وبين الله عز وجل ، فيظل حق الزكاة معلقا بعنقه وماله يسأل عنه يوم القيامة • وذلك لأن المصلحة التي قضاها بوسيلة الإهداء ، لا قيمة لها أمام مصلحة الفقراء التي فوتها عليهم بذلك •

ومثاله أيضا أن يقول الرجل بعثك هذه السلعة نسيئة بمائة وعشرين ، ويكون قصده أن العشرين إنما هي في مقابل الأجل والتمن الحقيقي ليس المائة • فقد قلنا إن هذا العقد في القضاء وظاهر الفتوى صحيح ، لأن المائة والعشرين كلها مذكورة في مقابل السلعة ، وما دام قد استعمل لغرضه صيغة صحيحة لا تدل بالفاظها على قصد الربا فإنه يحكم في الظاهر بموجب ذلك • ولكنه أمام الله تعالى متعامل بالربا ما دام قصده ذلك •

ومنه أيضا أن يكون المرتهن طامعا في الاستفادة من الرهن لقاء ماله على الراهن من دين ، فيتوصلان إلى ذلك بأن يؤجره الراهن الرهينة بأجرة معلومة ، ثم يسقطها عنه بعد ذلك • فهذا العمل صحيح قضاء لأن عقد الرهن خال من شرط الفائدة ، ولأن للراهن أن يؤجر الرهينة لقوله عليه الصلاة والسلام (لا يفلق الرهن من صاحبه الذي رهنه ^(١)) ولكنه غير

صحيح تدينا اذا جرينا على رأي الجمهور ، وهو عدم جواز استفادة المرتهن من الرهينة ، ما دام قصده بذلك ، التوصل الى فائدة مقابل الدين .

ومن العجيب أن ابن القيم ، وقد حمل حملته الشعواء على الحيل الشرعية والقائلين بها ، بحجة أن القصد محكمة في الأعمال ، راح يعدد بعد ذلك طائفة من الحيل التي لا ضير فيها بنظره ، ومن بينها حيلة الرهن هذه . فان كان يقصد بالصحة الصحة في ظاهر الفتوى فهي ليست أولى بها من الحيل الأخرى التي شدد التكير عليها ، وان كان يقصد الصحة ديانة فهي ليست بصحيحة ما دام القصد هو الاستفادة من الرهينة في مقابلة الدين .

* * *

فاذا تأملت ما ذكرته من تحرير المقصود بقولهم « الحيل الشرعية » تم بيان حكمها ودليله من قواعد الفقه والكتاب والسنة ، ثم بيان المقصود بالصحة عند قولنا هي صحيحة - علمت ان هذا هو الحق ، وأنه ليس فيها ما يخالف كون الاحكام قائمة على أساس المصالح .

كما أنك اذا تأملت ذلك ورجعت الى ما كتبه ابن القيم رحمه الله مطولا في هذا الموضوع ، رأيت في كلامه تناقضا واضطرابا عجيبين ، فالى جانب التناقض الذي ذكرته في كلامه عن اثر المقاصد في تصحيح الاحكام وافسادها ، ناقض نفسه في بعض الأمثلة التي ساقها للحيل ، كما أنه انكر صورا من الحيل ، ثم أجاز وصحح صورا أخرى هي أخرى بالفساد والبطلان .

فمن الأول انكاره التوصل بالخلع للتحلل من يمين الطلاق ، فقد قال في ص ٢٩٢ من الجزء الثالث ما نصه : (وهذه الحيلة باطلة شرعا ضوابط المصلحة (م ٢١)

وباطلة على أصول أئمة الأمصار) ثم أخذ يستدل على بطلانها بكلام قاس مطول • ولكنه أخذ بعد ذلك يعدد مخارج من تحليل المطلقة ثلاثا بالزوج الثاني ، ويفضلها عليه وجعل مخرج الخلع واحدا منها : فقد قال في ص ١١٠ من الجزء الرابع ما نصه : (المخرج الحادي عشر : خلع اليمين عند من يجوزه كأصحاب الشافعي وغيرهم ، وهذا وإن كان غير جائز على قول أهل المدينة وقول الامام أحمد وأصحابه كلهم ، فإذا دعت الحاجة اليه أو الى التحليل كان أولى من التحليل من وجوه عدة) ثم أخذ يعدد عشرة أوجه يبرر بها هذه الوسيلة التي قال عنها في الجزء الثالث انها حيلة باطلة وأن الذين نقلوها عن الأئمة لهم موقف أمام الله !! •

ومن الثاني أنه شدد النكير على طريقة تحليل المرأة لزوجها الأول بنكاح زوج آخر وإن لم يجر في صلب العقد أي كلام عن التحليل أو اشتراط للطلاق ، بحجة أنه زواج لا يقصد منه ما شرع الزواج من أجله وهو دوام المعاشرة والمساكنة ، بل التحليل •

فما هي الوسيلة الأخرى التي بررها ودعا الى استعمالها لنفس هذا الغرض ؟

قال في ص ٤٥ من الجزء الرابع ما نصه : (اذا وقع الطلاق الثلاث بالمرأة وكان دينها ودين وليها وزوجها المطلق أعز عليهم من التعرض للعنة الله ومقته بالتحليل الذي لا يحلها ولا يطيبها بل يزيدا خبثا ، فلو أنها أخرجت من مالها ثمن مملوك فوهته لبعض من تثق به ، فاشتري به مملوكا ثم خطبها على مملوكه فزوجها منه فدخل بها المملوك ثم وهبها إياه ، انفسخ النكاح ، ولم يكن هناك تحليل مشروط ولا منوي ممن تؤثر نيته وشرطه وهو الزوج) •

فهذه الوسيلة الثانية حيلة مركبة من ثلاثة عقود ، كل عقد منها ينطبق

عليه ما أنكر حيلة التحليل من أجله ، وهو أن العاقد لم يقصد ما شرعه الله وإنما قصد به غيره . فالأول منها عقد هبة ثمن مملوك من الزوجة لبعض من تثق به - على حد تعبيره - كي يشتري به عبداً يزوجه منه ، وهي إنما قصدت به هبة صورية محضة ، وقصدت شرطاً لو صرح به في العقد لكان مفسداً له . والثاني منها عقد نكاح المرأة على المملوك ، ومن الواضح أنه لا السيد المالك ولا المرأة ، ولا وليها أرادوا بهذا العقد ما شرع الزواج من أجله من دوام المعاشرة والمساكنة .

أما الزوج المملوك فلا ينفعه أنه لم ينو التحليل ، وذلك لأنه لا داعي لنيته ، ولا لاشتراط التطليق عليه . فإن السيد الصوري الذي خطبها للمملوك والذي أذن له في نكاحها ، يملك فسخ النكاح عليه قهراً عنه بالهبة المتواطأ عليها كما لو كان يملك الطلاق ؛ أما العقد الثالث في هذه الحيلة فهو هبة المالك هذا المملوك لزوجته ، أي لسيدته الحقيقية ، ومن الواضح أن الواهب لم يقصد بهبته ما وضع الله الهبة له ، وإنما قصد بها فسخ النكاح ، كما أن المرأة لم تقصد بقبولها هذه الهبة إلا ذلك .

فأنت ترى أن العلة التي من أجلها أنكر ابن القيم وسيلة التحليل بنكاح الزوج الآخر ، موجودة مكررة ثلاث مرات في هذه الحيلة التي أعجب بها ودعا إليها ، تحرزا من الوقوع تحت طائلة الاثم والتعرض لمقت الله بسبب التحليل .

ولعل من أهم ما جعل في كلام ابن القيم هذا الاضطراب أمرين رئيسيين :

أحدهما - أنه لم يحرر ويحدد ما قصده الجمهور بالحيل الشرعية ، فتسللت في غصون كلامه تلك الحيل التي لم يقل أحد بها ، وهي ما استعملت فيها وسائط غير مشروعة ، فاستشهد بها على انكار عامة أو معظم الحيل

أو الوسائل الأخرى ، وأخذ المشروع بجريرة غير المشروع •

ثانيهما - أنه لم يحدد قصده من الصحة أو البطلان ، فأصبح كلا المعنيين السابق ذكرهما ممتزجين في ذهنه عند حديثه عن الحيل ، ونظر الى ما قد يضره الرجل من مقاصد غير مشروعة ، والى أن الله عز وجل مطلع على النيات وأنه يحاسب عباده يوم القيامة على أساسها ، وتغلبت هذه النظرة على تفكيره ، فجعلها هي وحدها مناط الصحة والفساد في الأعمال • ومع ذلك فقد انجذب في معظم الامثلة التي ساقها للحيل السائفة في نظره والتي تربو على المائة ، الى اعتبار الصحة والفساد بمعناهما في ظاهر القضاء والفتوى •

هذا ، وأما الملكية فانهم لم ينكروا أصل ما يسمى بالحيل الشرعية ولكنهم ضيقوا سبيل الأخذ بها بناء على مبدأهم الذي توسعوا في الأخذ به وهو مبدأ سد الذرائع • ولقد أوضح الشاطبي في موافقاته المحاذير التي في الحيل الشرعية من وجهة نظر الملكية ولكنه قال بعد ذلك ما نصه :

(فإذا ثبت هذا فالحيل التي تقدم ابطالها وذمها والنهي عنها ، ما هدم أصلا شرعيا وناقض مصلحة شرعية ، فان فرضنا ان الحيلة لا تهدم أصلا شرعيا ولا تناقض مصلحة شهد الشرع باعتبارها فغير داخله في النهي ولا هي باطلة ^(١)) •

فهذا الدستور الذي يقوله الشاطبي هو نفس ما اعتبره جماهير العلماء في هذا الموضوع ، فالخلاف الموجود اذاً إنما هو في بعض التفصيلات المرتبطة بما اختلف فيه العلماء من قواعد الفقه والأصول • والله تعالى أعلم •

الباب الثالث

المصالح المرسلة

- ١ - تمهيد .
- ٢ - تحقيق معنى المصالح المرسلة .
- ٣ - موقف العلماء من الاستصلاح من عصر الصحابة إلى عصر الأئمة .
- ٤ - الاضطراب الذي وقع في الحديث عنها وسبب ذلك .
- ٥ - صفوة القول : المصالح المرسلة مقبولة بالاتفاق .

تمهيد

ذكرنا عند بيان الضابط الرابع من ضوابط المصلحة ، ان الوصف المناسب الذي يرى المجتهد في مراعاته تحقيقا لمصلحة أو دفعا لمفسدة ، يرقى من حيث الاعتبار الشرعي في درجات أربع ، تبدأ أولاها بالمرسل وهو الوصف المناسب الذي لم يكن له من الشرع شاهد بالاعتبار ولا بالالغاء ، وان كانت المصلحة التي تتحقق بمراعاته داخلة في جملة المقاصد الكلية للشارع ، ثم يرقى الى ما يسمى بالمناسب الغريب ثم الملائم ، ثم المؤثر . وشرحنا اذ ذاك حقيقة كل درجة من هذه الدرجات بالبيان والتمثيل ، ثم قلنا ان اعتبار كل درجة من هذه الدرجات رهن بعدم تعارضها مع ما هو أعلى منها .

ولقد كان ذلك القدر من البيان والضبط كافيا لكل من المناسب الغريب والملائم والمؤثر . إذ لا يمنع من الأخذ به إلا أن يضبط بما ذكرنا ، أما المرسل فلا يضبط أمره بمجرد ذلك ، اذ هو - حتى لو لم يعارض بما هو أرقى منه اعتبارا - محل كلام مضطرب من الأصوليين فيما يتعلق بكل من ضبط حقيقته ، وحكم الأخذ به ، ونقل آراء الأئمة فيه .

ولذا كان لا بد لضبط المصلحة المنبثقة من مراعاة هذا النوع من الوصف المناسب ، من بيان هذا كله وإيضاحه على وجه يزيل الاضطراب والغموض الذين طالما ظلا مكتنفين بهذا البحث .

ومن هنا تعلم أن هذا الموضوع ، داخل في الحقيقة ، في صلب الباب الثالث . وقد كان هذا يقتضي أن يكون الحديث عنه خلال بيان الضابط

الرابع ، أو أن ينضم الى الابحاث التي ذيلنا بها الباب وختمناه بها •

ولكنني آثرت مع ذلك أن أفرد له باباً مستقلاً ، نظراً لأهميته القصوى في باب الاجتهاد ، ونظراً لتشعب الكلام فيه وطوله •

والمهم من هذا أن تعلم أن حديثي عن المصالح المرسله أو المناسب المرسل إنما هو من حيث ضبطها واسقاط ما قد يتشبث بها مما هو ليس منها ، لكي ينكشف للقارىء بعد ذلك ، أن مراعاة هذه المصالح أمر متفق عليه لدى الأئمة ؛ وإنما يلتبس هذا الأمر أمام الباحث ويغيب عنه ، بسبب عدم الرجوع أولاً الى ضبط حقيقتها وتحديد معناها ، وهو ما تساهل فيه كثير من الباحثين قديماً وحديثاً •

من أجل هذا ، سأبدأ بعد هذا التمهيد بتحقيق معنى المصالح المرسله ثم بعرض حقيقة موقف العلماء منها من لدن عصر الصحابة الى عصر أئمة المذاهب ، ثم أوضح الاضطراب الذي وقع في الحديث عنها بسبب ذلك ، ثم أختم البحث ببيان أن المصالح المرسله مقبولة بالاتفاق •

تحقيق معنى المصالح المرسله

ويعبر عنها بعضهم بالمناصب المرسل ، وبعضهم بالاستصلاح ، وبعضهم بالاستدلال . وهذه التعبيرات وان كانت تبدو مترادفة لوحدة المقصود بها ، الا ان كلا منها ناظر لهذا المقصود من جهة معينة .

ذلك ان كل حكم يقوم على أساس المصلحة يمكن أن ينظر اليه من ثلاثة جوانب : أحدها جانب المصلحة المترتبة عليه ، ثانيها جانب الوصف المناسب الذي يستوجب ترتيب الحكم عليه تحقيق تلك المصلحة ، ثالثها بناء الحكم على الوصف المناسب أو المصلحة ، أي المعنى المصدري .

فمن نظر الى الجانب الأول عبر بالمصالح المرسله ، وهي التسمية الشائعة ، ومن نظر الى الجانب الثاني عبر بالمناصب بالمرسل ، كابن الحاجب حينما جعل « الوصف المناسب » مقسما وفرع منه المؤثر والملائم والغريب والمرسل ^(١) . وكالغزالي في كتابه شفاء الغليل ^(٢) . ومن نظر الى الجانب الثالث عبر بالاستصلاح أو الاستدلال وقد عبر بالاول الغزالي في المستصفى وجعله عنوان البحث ^(٣) ، وعبر بالثاني امام الحرمين في كتابه البرهان ^(٤) . وجعل بعضهم اسم الاستدلال شاملا لما عدا دليل الكتاب والسنة والاجماع

-
- ١ - ابن الحاجب ج ٢ ص ٣٤٢ ط بولاق والمقصود بالمرسل هنا ما اطلق هو عليه اسم ملائم المرسل .
 - ٢ - ورقة ٣٤ مخطوط بمكتبة الازهر تحت رقم ٢٢٨٢ .
 - ٣ - المستصفى ج ١ ص ١٣٩ .
 - ٤ - لوحة ٣٢٩ من ج ٢ مصور عن مخطوط بدار الكتب تحت رقم ٥١٧ .

والقياس ، كالاستحسان والاستصحاب ، فغير هؤلاء عن المصالح المرسلة بالاستدلال المرسل • ومنهم الامام الزركشي في كتابه البحر المحيط (١) •
ومهما توزعت أنظار العلماء في هذه الجوانب ، فانها على كل حال جوانب لحقيقة واحدة ، هي موضوع البحث كله •

هذه الحقيقة هي : كل منفعة داخلية في مقاصد الشارع دون أن يكون لها أو لجنسها القريب شاهد بالاعتبار أو الالغاء •
والبحث القائم على هذا الموضوع هو : التحقيق في بناء الأحكام على هذه المنافع من حيث الصحة والفساد •

فاذا اتضح الفرق بين هذه التعبيرات التي استعملها العلماء والنسبة القائمة بينها فلنعد الى تعريف المصالح المرسلة ، وهي كما قلنا موضوع البحث ، حتى اذا فرغنا من ضبطه وبيان محترزاته ، انتقلنا الى البحث المتعلق به وهو حكم الأخذ بها المعبر عنه بالاستصلاح •

قلنا ان حقيقة المصالح المرسلة هي : كل منفعة داخلية في مقاصد الشارع دون أن يكون لها شاهد بالاعتبار أو الالغاء •

فقد خرج بقولنا : داخلية في مقاصد الشارع ، كل ما يظن أنه منفعة مما لا يدخل في المقاصد الكلية للشارع وهذا واضح لا داعي للبحث فيه ، وهو ما يسميه بعضهم بالمرسل الغريب وهو محل اتفاق على اهماله •

وخرج بقيد : دون أن يكون لها شاهد بالاعتبار ، كل ما كان للامام أن يتصرف فيه بموجب حق الامامة ، كتصرفه في العطاآت ، واتباعه المصلحة في قدر التعزيرات وأنواعها وتخيره بين استرقاق الاسرى وقتلهم وافدائهم بالمال والمن عليهم • ذلك لأن ما يملكونه من خيرة في ذلك واقع ضمن دائرة ما نص عليه الشرع بواسطة الكتاب أو السنة ، وقد مر بيان هذا في

أول الضابط الثاني من ضوابط المصلحة فارجع اليه ان شئت .

ولقد نبه الغزالي إلى هذا في كتابه شفاء الغليل فقال : (والمختلفون من العلماء في اتباع المصالح ، لم يختلفوا في اتباع الولاة المصالح في امثال ذلك وقد أنيطت بهم نصا واجماعا ، وحكم في تفصيلها اجتهادهم ^(١)) .

وخرج بهذا القيد أيضا كل مسألة أو واقعة كانت مناطا لمصلحتين متعارضتين ، لكل منهما شاهد من الاعتبار أو الالغاء ، لأن مثل ذلك لا يقال انه خال عن شواهد الاعتبار والالغاء ، غاية الأمر أنه داخل ضمن باب التعارض والترجيح ، فينبغي أن يسري عليه ما يتعلق به من الأحكام . مثاله ما ذكره الغزالي في المستصفى وتناقله عنه الكاتبون ، وهو أن يترس الكفار بجماعة من أسارى المسلمين بحيث لو كفنا عنهم لاقتحموا ديار الاسلام ولو اقتحمنا الترس لقتلنا مسلمين معصومين .

فلقد انيطت بهذه المسألة مصلحتان ، لكل منهما شاهد بالاعتبار ، احدهما مصلحة جهاد الكفار والتضحية بالنفس والمال في سبيل ذلك ، والأخرى مصلحة حفظ حياة المسلمين وتجنب اذاهم ، غاية الأمر انهما اجتمعتا في مناط واحد ؛ فينبغي أن يصار الأمر فيه الى الترجيح بالدليل وقد يكون الدليل هنا مجال اختلاف أو اتفاق .

وتحقيق ذلك أن نقول : ان الله عز وجل أمر المسلمين بأن يضحوا بأنفسهم في سبيل حفظ الاسلام ونشره ، فقال (ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون) . ولا تخلو هذه التضحية بالمأمور بها اما ان تكون شاملة لصورتي تضحية المسلم بنفسه وتضحيته بنفس أخيه اذا دعت الحاجة ، أو لا تكون شاملة لهما ، بل مخصوصة بتضحية المسلم بنفسه فقط .

فان قلنا انها شاملة لهما ، فان الحكم بوجوب قتل المسلمين الذين تترس بهم الكفار يصبح من قبيل المنصوص عليه ، فهو مما دل الشاهد على اعتباره سواء توفرت الشروط التي ذكرها الغزالي له من أن تكون مصلحة قتلهم كلية قطعية ضرورية ام لا ، غاية الامر أنه معارض بالنصوص الاخرى الدالة على حرمة قتل المسلم بدون حق ، ولا بد أن يصار حينئذ اما الى ترجيح أحد الدليلين ، بناء على المرجحات المعتمدة في قواعد الاصول ، أو الى تخصيص عموم كل نص بخصوص الآخر •

وان قلنا انها ليست شاملة لهما بل خاصة بتضحية المسلم بنفسه فقط ، فان الحكم بوجوب قتل الترس يصبح حينئذ من قبيل ما نص على خلافه ، فهو مما دل الشاهد على الغائه ، وذلك لعموم حديث (كل المسلم على المسلم حرام : دمه وماله وعرضه) • وما دل الشاهد على الغائه لا يجوز الأخذ به ، الا عند الضرورات وذلك بناء على القاعدة المتفق عليها : الضرورات تبيح المحظورات • وعلى هذا فان الشروط التي اشترطها الغزالي للاعتبار انما هي لتحقيق معنى الضرورة فيه وذلك كي يبطل الحظر المتعلق به •

وعلى كلا الحالين فالمسألة ليست من المصالح المرسلة في شيء •

فان قلت كان هذا الذي تقوله ، في الأصل ، حينما كان كل من المصلحتين منفردين بمناط مستقل ، أما في هذه الواقعة فقد تكونت من اجتماعهما حقيقة جديدة ليس لها شاهد بالاعتبار ولا بالالغاء - قلت ليس في تكون هذه الواقعة الجديدة ما يلغي النص الثابت في حق كل من المصلحتين ، بدليل أن المصير فيهما لا يخرج عما ذكرنا ، والا لسقط الفرق الثابت بين كل من باب المصالح المرسلة ، والتعارض والترجيح ، وحكم الضرورات •

بقي أنه يقال : فلماذا مثل الغزالي به للمصالح المرسلة اذا ؟

والجواب أن من تتبع كلام الغزالي عن المصالح المرسلة في كتابه المستصفى ودقق فيه ، يعلم أن الغزالي قد أقحم مسائل التعارض والترجيح في بحثه تجوزاً ، أو على طريقة التردد بين احتمالين للمعنى المقصود بالشيء واعطاء كل احتمال حكمه . فقد قال بعد أن عرض مثال الترس وأطال الحديث فيه : (وإذا فسرنا المصلحة بالمحافظة على مقصود الشرع فلا وجه للخلاف في اتباعها ، بل يجب القطع بكونها حجة ؛ وحيث ذكرنا خلافاً ، فذلك عند تعارض مصلحتين ومقصودين ، وعند ذلك يجب ترجيح الأقوى ولذلك قطعنا بكون الإكراه مبيحاً لكلمة الردة وشرب الخمر وأكل مال الغير) ، الى أن قال : (فإذا منشأ الخلاف في مسألة الترس ، الترجيح ، اذ الشرع ما رجح الكثير على القليل في مسألة السفينة ، ورجح الكل على الجزء في قطع اليد المتأكلة ، وهل يرجح الكلبي على الجزئي في مسألة الترس ؟ فيه خلاف ^(١)) .

فكلامه هذا صريح بأنه لم يأت بمثال الترس على أنه من المصالح المرسلة قطعاً ، بل على أنه من باب تعارض مصلحتين كما قلنا ، وكأنما فرض أن يعتبره بعضهم من صور المصالح المرسلة فعرض له على سبيل استقصاء البحث .

ولقد أشار السعد في التلويح الى صنيع الغزالي هذا ، بعد أن نقل كلامه ، فقد قال ما نصه : (وعلم من قوله : ولأن كون هذه المعاني الخ أنما جعل هذه من المصالح المرسلة ، لعدم تعيين الدليل ، وان رجعت الى الأصول الأربعة ، لا لعدم الدليل كما في غيرها من المصالح المرسلة ، فاطلاق المرسل عليها بطريق المشابهة في عدم تعيين الدليل ، وان كان في غيرها لعدم ^(٢)) .

١ - المستصفى ج ١ ص ١٤٤ .

٢ - التلويح على التوضيح ج ٢ ص ٧١ .

ومما يؤكد ما قلناه ، أن الغزالي رحمه الله ، عرض للمصالح المرسله في كتابه شفاء الغليل بتفصيل أوسع وبأمثلة أكثر ، ومع ذلك فقد أهمل مثال الترس هناك ولم يعرض له من قريب أو بعيد .

وخرج به أيضا كل مصلحة عارضها نص أو قياس صحيح ، سواء عارضت من النص عمومه أو إطلاقه أو جميع مدلوله . وذلك لأن ما عارض بشيء منهما فقد ثبت شاهد على الغائه فبطل بذلك أن يكون مرسلا .

لا يقال : ان المصلحة المرسله المقابلة لعموم النص أو إطلاقه تخصصه أو تقيده ، وبذلك يعمل بكل من الدليلين كما هو الشأن في القياس حيال عموم النص أو إطلاقه . أقول لا يقال ذلك ، لأن التخصيص والتقييد فرع عن صحة الدليل المخصص أو المقيّد واعتباره ؛ وانما يتوقف اعتبار المصلحة المرسله على عدم تعارضها مع أي دليل شرعي صحيح ، وكل من عموم النص وإطلاقه دليل شرعي يجب العمل به ، ما لم يوجد دليل شرعي آخر يخصه أو يقيده ، وبذلك يصبح تعرض المصلحة المرسله لتخصيص النص أو تقيده إبطالا لحقيقتها وليس شأن القياس كذلك ؛ اذ لم يقل أحد ان حقيقته تتوقف على عدم معارضتها لعموم النص أو إطلاقه ، وانما تكون حقيقته من أركانه ويتكامل اعتباره بتوفر شرائطه ، فاذا اجتمع ذلك فقد أصبح دليلا شرعيا صحيحا وبذلك يمكنه تخصيص أو تقييد النصوص . اللهم الا اذا عارض القياس بنص خاص بالفرع فان ذلك يسقطه عن الاعتبار اذ لا قياس في معرض النص ، فالقياس في هذه الحال كالمصلحة المرسله امام عموم النص أو إطلاقه . على أن ما يبدو من تخصيص القياس للعموم أو تقيده للإطلاق ، انما هو في الحقيقة من قبيل تخصيص أو تقييد نص بمثله . لأن قوة القياس مستمدة من الأصل المعتمد عليه . وقد مر بيان هذا في الباب الثالث فارجع اليه ان شئت ^(١) .

فان قلت فكيف هذا ، مع أن كثيرا من الكاتبين مثل للمصالح الرسالة
- خصوصا عند مالك - بما يعارض عموم نص أو اطلاقه ؟ بل وقد صرح
بعضهم بأن المالكية يرون تخصيص العام وتقييد المطلق بالمصالح الرسالة ^(١)
ومن أشهر الأمثلة التي يسوقونها لذلك ما ينسب الى مالك من المسائل التالية:
أولاً: جواز ضرب المتهم للاقرار بالسرقة أو القتل معارضا بذلك حديث
(البينة على المدعي واليمين على من أنكر) والنصوص الدالة على حرمة
ايذاء البريء .

ثانيا : ما ذهب إليه من أنه لا يحلف المدعي عليه الا إذا كانت بينه
وبين المدعي مخالطة ، كي لا يتجرأ السفهاء على الفضلاء ، فيجروهم الى
مواقف التهم والحكام بدعاوى كاذبة ، مع مخالفة ذلك أيضاً لحديث
« البينة على المدعي واليمين على من أنكر » .

ثالثا : ما اشتهر في مذهبه من القول بقتل الزنديق وان نطق بكلمة
الشهادة معارضا بذلك قوله صلى الله عليه وسلم (أمرت أن أقاتل الناس
حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم إلا بحقها) .

رابعا تجويزه أكل لحوم الابل والبقر والغنم مما غنم المسلمون
في الحرب قبل القسمة للحاجة ، معارضا بذلك حديث أمره صلى الله عليه
وسلم باكفاء القدور وتمريغه اللحم في الارض مبالغة للنهي عن أكله قبل
القسمة .

خامساً : فتواه بعدم وجوب الارضاع على الزوجة الشريفة التي تتضرر
به مخالفا بذلك قوله تعالى (والوالدات يرضعن أولادهن) ؟

١ - راجع المدخل الفقهي العام للاستاذ مصطفى الزرقا ج ١ ص ١٢٦
و ج ٢ ص ٨٨٣ و ٨٨٤ والمدخل الى علم اصول الفقه للدكتور الدواليبي
ص ٢١٥ ط ثانية .

قلت : ان هذا الذي تستشكله هو أهم أسباب الاضطراب الذي وقع في ضبط معنى المصالح المرسله ، ثم في حكم الاخذ بها • والحقيقة هي أن أحداً من الأئمة الأربعة لم يقل بتخصيص المصلحة المجردة للنص أو تقييدها للمطلق ، لم يقل أحد منهم ذلك لا في أصول فقهه ولا في جزئيات فتاويه وانما التصق مثل هذا الظن بمالك ، بسبب نقل الآراء والفتاوى عن فقهه دون تحرير لها أو تدقيق في دليلها ومدركها ، بل وبدون الرجوع في كثير من الأحيان الى كتب المذهب نفسه ، اكتفاء بشهرة التناقل عنه أو عن أصحابه • ولقد أحسن ابن شاس حينما أنكر ذلك في كتابه التحرير قائلا : (ان أقواله تؤخذ من كتبه وكتب أصحابه لا من نقل الناقلين ^(١)) ولقد ازداد هذا الوهم تناقلا وشهرة في عصرنا الحديث ولقي مزيدا من التشجيع والدعوة اليه ، لأن فيه استجابة لصنع كثير من مظاهر الحضارة الغربية الجانحة بصبغة الاسلام باسم المصلحة والحاجة •

ولقد أوضحت جانبا كبيرا من هذه الحقيقة في غصون الباب الثالث وأتيت على معظم مآلذه بعض الباحثين تخصيصاً لنص الكتاب أو السنة بالمصلحة المجردة ، مما اشتهر من فتاوى الصحابة والأئمة من بعدهم ، وبينت حيثئذ ان جميع ذلك من قبيل تخصيص نص لآخر ، أو من قبيل تخصيص النص بالقياس ، وأن ما وقع من خلاف في بعض ذلك انما هو في مجال التطبيقات الجزئية وحدها ، وهو ما يسمى بتحقيق المناط ^(٢) •

ونحن هنا نعود الى تأكيد هذه الحقيقة بالقدر الذي يتعلق ببحثنا هذا دون أن نرجع بالتكرار الى شيء سبق أن ذكرناه وأوضحناه ، إلا على سبيل التذكير والاحالة على ما مضى بيانه •

١ - راجع البحر المحيط للزركشي ج ٣ ورقة ١٦٦ مخطوط بدار الكتب تحت رقم (٤٨٣) •

٢ - راجع ص ١٧٧ - ١٩٢ من هذا الكتاب •

فأقول : إن الأمثلة التي نقلتها عن المالكية وكل ما يشبهها مما ظاهره يخالف عموم نص وإطلاقه ، هي عند التحقيق إما أحكام لم تنقل عن المذهب محررة تحريراً كاملاً فهي غير صحيحة على ظاهرها ، وإما هي مصالح مستندة عندهم إلى أصل شرعي متفق عليه من كتاب أو سنة أو أصل قيس عليه ، فهي ليست إذاً من المصالح المرسلة • وإما هي مصالح مرسلة غير مستندة إلى ما عدا المقاصد الكلية من أصل شرعي معين ، فهي في الحقيقة غير معارضة لعموم أي نص أو إطلاقه ، وذلك من وجهة نظرهم على أقل تقدير •

فهذه ثلاثة احتمالات ، لا رابع لها •

مثال ما ينطبق عليه الاحتمال الأول : قولهم أن مالكا أفتى بضرب المتهم بالسرقة أو القتل لمصلحة الإقرار ، وإن خالف ذلك النص •

والواقع أنني لم أجد في شيء مما أطلعت عليه من كتب المالكية ما يدل على أن مالكا أفتى بذلك ، بل المنقول عن مالك رحمه الله تعالى عكس ذلك •

قال في المدونة : (قلت أرأيت إذا أقر بشيء من الحدود بعد التهديد أو القيد أو الوعيد أو الضرب أو السجن ، أيقام عليه الحد أم لا في قول مالك ؟ قال : قال مالك من أقر بعد التهديد أقيم عليه الحد ، والقيد والتهديد والسجن والضرب تهديد عندي كله وأرى أن يقال ••) إلى أن قال : (قلت فإن ضرب وهدد فأقر فأخرج القتل أو أخرج المتاع الذي سرق أقيم عليه الحد فيما قد أقر به أم لا وقد أخرج ذلك ؟ قال : لا أقيم عليه الحد إلا أن يقر بذلك آمناً لا يخاف شيئاً ^(١)) •

وإذاً فما هو أساس هذا الرأي المنقول عن مالك ؟ •

الواقع أنه رأى لسحنون خاص به • بيد أنه لما كانت المدونة هي رواية سحنون عن عبد الرحمن بن القاسم عن مالك ، فقد كان في ذلك ما قد يدعو الى اللبس بين ما انفرد به من آراء وما نقله عن الامام مالك •

قال في مجموع الأمير ما نصه : (وثبت باقرار ، وانما يكون بالطوع كما سبق ، وحكموا بضرب المعروف بالعداء وسجنه فيعمل باقراره) وعلق المحشي الشيخ حجازي على قوله : وحكموا قاتلا : وهو قول سحنون (١) •

قلت وقد نقل صاحب فتح الجليل قول سحنون في هذا ، بعد أن ذكر الأقوال الأخرى في المسألة ؛ وقوله في ذلك لا يدل على صحة ضرب المتهم أو حبسه بل هو لا يتعرض لذلك ، وانما ينص على أنه لو أقر في حبس سلطان عادل ، كان إقراره صحيحا ؛ وليس من الضروري أن يستلزم القول بصحة الإقرار المترتب على الضرب القول بصحة الضرب نفسه من أجل مجرد التهمة •

واليك ما قاله صاحب فتح الجليل في ذلك نقلا عن اللخمي :

(اللخمي : فيمن أقر بعد التهديد خمسة أقوال • الامام مالك رضي الله عنه : لا يؤخذ به • ابن القاسم : أن أخرج المتاع أو القليل ، فأرى أن يقال إلا أن يقر بعد أمن العقوبة أو يخبر بأمر يعرف به وجه ما أقر به ، كأن يريد إخراج القليل أو المتاع ، وهو بانفراده لا يؤخذ به إلا أن ينضاف الى ذلك ما يدل على صحته ، كقوله : اجترأت أو فعلت ، فيذكر ما يدل على صدق إقراره • وقال مالك رضي الله عنه في الموازية إن عيّن السرقة يُقطع إلا أن يقول دفعها الي فلان ، وانما أقررت لما أصابني ؛ ولو أخرج دنائير فلا يُقطع لأنها لا تعرف • أشهب : لا يقطع ولو ثبت على إقراره ،

إلا أن يعين السرقة ويعرف أنها للمسروق منه • وقال سجنون : ان أقر في حبس سلطان يعدل لزمه أقراره ، وكيف ينبغي اذا حبس أهل الفلنة ومن يستوجب الحبس وأقر في حبسه أنه لا يلزمه ؟ قال : وانما يعرف هذا من ابتلي القضاء ^(١) •

فأنت ترى بعد تأمل هذا النص :

أولا : أن من عدا سجنونا من أئمة المذهب قالوا بعدم صحة الاقرار المنبثق عن تهديد ونحوه •

ثانيا : أن سجنونا لم يتعرض لحكم الضرب أو السجن من أجل مجرد التهمة والاقرار بها ، مع أنه هو محل البحث ، وانما قال ان الاقرار في حبس سلطان عادل اقرار صحيح • وانما هذا بناء منه على أن السلطان العادل لا يحبس أحدا الا بأمر يستوجب الحبس • ولا شك أنه لا يعني بالأمر المستوجب للحبس مجرد التهمة الحائمة من حوله ، اذ لو أراد ذلك لصرح بصحة الاقرار بناء على مجرد الاتهام دون أن يعلق ذلك بحبس سلطان عادل لا يحبس الا لسبب يستوجب الحبس ، كما يقول •

ففي هذا ما يكفي للرد على قولهم ان مالكا حكم بصحة ضرب وحبس المتهم من أجل الوصول الى الاقرار بالسرقة أو القتل مع معارضته للنصوص المانعة من ذلك • علي أننا لو سلمنا بما هو غير واقع البتة ، فاننا نقول ان القائلين بهذا لم يستندوا في ذلك الى المصلحة المرسله كما قيل ، وانما استندوا كما قال ابن القيم وغيره الى ما روي عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم قال في غزوة خيبر لم حَيِّيَ بن اخطب ما فعل مسك حَيِّي ؟ - وكان قد غيبه مع بعض من المال في مكان - فقال أذهبت النفقات والحروب ، فدفعه رسول الله صلى الله عليه وسلم الى بعض الصحابة ليمسه بعذاب ، فأقر

بالمال ودلهم على مكانه ، وقد ذكرنا نص هذا الحديث عند شرح الضابط
الثالث من ضوابط المصلحة (١) .

وبناء على هذا ، فإن المسألة تصبح خارجة عن المصالح المرسلة ، بل
هي مصلحة لها شاهد من السنة ، وإن كان هذا الشاهد محل بحث في صحة
الاستشهاد به لضرب أي متهم بسرقة ، ولذلك لم يأخذ به حتى مالك نفسه
ومعظم أصحابه .

* * *

ومن قبيل هذا المثال قولهم أن المالكية افتوا بعدم وجوب الرضاع على
الزوجة الشريفة للمصلحة مع معارضة ذلك لقوله تعالى (والوالدات
يرضعن أولادهن) .

والحقيقة أن المالكية حكموا الآية في هذه المسألة تحكيما تاما دون أن
يخصصوها بأي مصلحة أو دليل . ولكنهم قالوا - كغيرهم - ان الآية
لا تدل على وجوب الرضاع على الأم ، اذ لو أريد منها الدلالة على ذلك لقال
وعلى الوالدات ارضاع اولادهن كما قال بعد ذلك : وعلى المولود له رزقهن
وكسوتهن بالمعروف ، ومع ذلك فقد احتاطوا فلم يشاؤوا أن يقولوا
كالشافعية : ان الآية ظاهرة في عدم الوجوب ، بل مالوا الى أنها مجملة
تحتل الوجوب وغيره ، وهنا لم يجدوا الا أن يحكّموا العرف في ترجيح
أحد الاحتمالين ورأوا أن العرف يقضي في الزوجة الرفيعة الرتبة أن لاتجبر
على ذلك اذا امتنع لسبب ما ، أما من دونها فتجبر على الرضاع لأن العرف
يقضي به ، فموقع العرف من نص الآية ، عندهم ، موقع تبين لمجمل ، لا
موقع تخصيص لعام . على حين أن الشافعية قالوا بعدم وجوب الرضاع على
الزوجة مطلقا ، أفىكون الشافعية اذا قد اهملوا الآية كلها من أجل الأخذ

بالمصلحة؟! هذا وقد مر ذكر هذه المسألة في الضابط الثالث من ضوابط
المصلحة فارجع اليه ان شئت (١) .

وأما مثال ما ينطبق عليه الاحتمال الثاني فهو قولهم إن مالكا قال بعدم
تحليف المدعى عليه ، إلا إذا كانت بينه وبين المدعى مخالطة ، كي لا يتجرأ
السفهاء على الفضلاء ، فيجروهم الى المحاكم طمعا في ابتزاز أموالهم ، مع
مخالفته لعموم الحديث النبوي (البيئة على المدعي واليمين على من أنكر) .

فهذا مما اعتمد فيه مالك رحمه الله تعالى على أصله الاجتهادي الثابت
لديه ، وهو عمل أهل المدينة وتقديمه إياه على خبر الآحاد في كثير من
الأحيان ، فقد روى رحمه الله في موطأه عن جميل بن عبد الرحمن المؤذن
أنه كان يحضر عمر بن عبد العزيز وهو يقضي بين الناس ، فإذا جاءه الرجل
يدعي على الرجل حقاََ نظر ، فإن كانت بينهما مخالطة أو ملاسة ، أحلف
الذي ادعي عليه وإن لم يكن شيء من ذلك لم يحلفه ، قال مالك : وعلى
ذلك الأمر عندنا ، قال الزرقاني : وبه قال فقهاء المدينة السبعة وغيرهم (٢) .
وذكر ابن القيم هذه المسألة في كتابه الطرق الحكيمة ، تحت عنوان :

١ - راجع ص ١٩٠ من هذا الكتاب ، هذا ، ولا يخلطن عليك في هذه
المسألة ما ذكره ابن العربي في تفسيره ، فقد أتى بكلام متضارب لا يعوّل
عليه . إذ انه صرح في أول المسألة بأن الآية محتملة لأن يكون المعنى أن
الرضاع حق لها أو حق عليها فقال ما نصه : « يختلف الناس هل هو حق
بها أم عليها ؟ واللفظ محتمل ، لأنه لو أراد التصريح بقوله عليها لقال :
وعلى الوالدات إرضاع أولادهن حولين كاملين » . وواضح أن مؤدى هذا
الكلام أن يكون موقع العرف الذي حكمه مالك في الآية إذا ، موقع تبين
لا موقع تخصيص .

ولكنه ناقض نفسه في هذا ، فقال بعد ذلك : ولمالك في الشريعة رأي ،
خصص به الآية ، فقال : انها لا ترضع إذا كانت شريفة .

٢ - الزرقاني على الموطأ ج ٣ ص ١٨٥ ط بلاق .

(مذهب أهل المدينة في الدعاوي) ، قال وهو مذهب علي ابن ابي طالب أيضاً (١) .

ومن هنا تعلم ان مالكا رحمه الله تعالى ، لم يذهب إلى تخصيص عموم الحديث المذكور بالمصلحة المرسلة ، من حيث انها مصلحة مرسله ، كما ظن بعض الكاتبين ، بل إنما اعتبره مخصصاً بعمل أهل المدينة ؛ وعمل أهل المدينة ، مقدم عنده - كما ذكرنا - على خبر الآحاد . وأنت خير أنه لا يصح أن يقال في مسألة : إن مالكا خصص فيها النص بالمصلحة ، إلا إذا ثبت من كلامه أو كلام بعض أصحابه أنه اعتمد هذا المدرك والدليل دون سواء . إذ ربّ مذهب ذهب إليه إمام أو مجتهد ، وكان دليله فيه غير ما قد يترآى للناظر منه .

ومن أمثلة هذا الاحتمال الثاني أيضاً قولهم ان مالكا رحمه الله قال بجواز أكل لحوم الابل والبقر في الحرب قبل القسمة اذا دعت الحاجة .

فإنما هذا مثال لمصلحة استند فيها مالك وغيره الى أصل قاسوها عليه بموجب علة جامعة ، وإذا فهي ليست من المصلحة المرسلة في شيء ، وإذا كان الأخذ بذلك يقضي بتخصيص النص فهو من قبيل تخصيص القياس للسنة وذلك صحيح كما مر بيانه .

قال في الزرقاني على الموطأ : (قال مالك لا أرى بذلك بأساً أن يأكل المسلمون اذا دخلوا أرض العدو من طعامهم ما وجدوا من ذلك كله قبل أن تقع المقاسم ، لما في الصحيح عن ابن عمر : كنا نصيب في مغازينا العسل والغنم ، زاد أبو نعيم : والفواكه والاسماعيل والسمن فنأكله ولا نرفعه . والى هذا ذهب الجمهور والى أنه يجوز أكل القوت وما يصلح به كل طعام يعتاد أكله عموماً ، والمعنى فيه أن الطعام يعز في دار الحرب فأبيع

للضرورة وان لم تكن الضرورة ناجزة ٠٠) ثم قال (قال مالك وأنا أرى
الابل والبقر والغنم بمنزلة الطعام ، يأكل منه المسلمون اذا دخلوا أرض
العدو كما يأكلون من الطعام ، بجامع أن كلا مأكول ، فيجوز ذبحه للأكل
بشرط الحاجة كما يأتي ؟ ولو أن ذلك لا يؤكل حتى يحضر الناس
المقاسم ويقسم بينهم أضر ذلك بالجيش فلا أرى بأسا بما أكل من ذلك
كله على وجه المعروف والحاجة اليه ، فلا يجوز بلا حاجة ^(١)) .

فهذا كما ترى ، قياس ظاهر وليس له أي علاقة بالمصالح المرسلة .
على أنه ليس قول مالك وحده كما ظن ذلك بعض الكتبيين ^(٢) ، بل هو
الراجح من مذهب الشافعية والحنفية أيضا .

قال في المذهب (ويجوز ذبح ما يؤكل للأكل ، ومن أصحابنا من قال
لا يجوز ، والمذهب الأول ، لأنه مما يؤكل في العادة فهو كسائر الطعام ^(٣)) .

وقال النووي في المنهاج (وللفانمين التبسط في الغنمة - قال المحلي :
أي قبل القسمة - بأخذ القوت وما يصلح به ولحم وشحم وكل طعام يعتاد

١ - الزرقاني ج ٢ ص ٣٠٠ - ٣٠١ ط كستلية .

٢ - لعل من أوائل من عد هذا القول من الاستصلاحات الخاصة بمالك
الشاطبي في الموافقات ، ثم درج الكتاتيون على منواله معتمدين على كلامه ،
فقد قال في ج ٣ ص ٢٢ مانصه (وانكر مالك حديث اكفاء القدور التي
طبخت من الابل والغنم قبل القسم ، تعديلا على أصل رفع الحرج الذي
يعبر عنه بالمصالح المرسلة فأجاز أكل الطعام قبل القسم لمن احتاج اليه
قاله ابن العربي) واسناد المسألة الى مالك بهذا الشكل وهم ممن اسندوها
اليه كما يتضح لك من هذا التحقيق ، وعلى فرض صحة اسنادها اليه بهذا
الشكل ، فإن المصلحة التي استند اليها مالك على كلامه هي من قبيل الملقى
لا المرسل ، والملقى متفق على عدم الأخذ به .

٣ - المذهب لابي اسحق الشيرازي ج ٢ ص ٢٤٠ ط الحلبي .

أكله عموماً وعلف الدواب تبناً وشعيراً ونحوهما وذبح حيوان مأكول
للحمة (١) .

وقال السرخسي في المبسوط : (إذا تحققت الحاجة والضرورة فلا
بأس بأن يفعل ذلك في دار الحرب بغير ضمان ، وفي دار الإسلام يشترط
ضمان النقضان (٢)) .

وإذا علمت أن هذا ليس إلا قياساً قال به جمهور العلماء ، فإن القياس
كما تعلم يجوز أن يخص به عموم أي نص . على أن هذا قياس لا يخالفه
هنا عموم أو إطلاق أي نص تشريعي .

أما حديث أكفائه صلى الله عليه وسلم للقدور وما جاء في معناه ، فإن
ما ورد من ذلك مما يوهم المعارضة لثلاثة أحاديث ، كلها خارجة عن هذا
الموضوع .

الأول - ما رواه البخاري عن رافع رضي الله عنه قال : كنا مع النبي
صلى الله عليه وسلم بذى الحليفة فأصاب الناس جوع وأصبنا إبلًا وغنماً ،
وكان النبي صلى الله عليه وسلم في أخريات الناس ، ففعلوا ، فنصبوا
القدور ، فأمر بالقدور فأكفئت ، ثم قسم فعدل عشرة من الغنم ببعير . .
الحديث .

فهذا الحديث لم يتركه مالك ولا الشافعي وأبو حنيفة . ولكنه إنما
ورد فيمن طعم شيئاً من الغنائم قبل تقسيمها بعد الخروج من دار الحرب
إلى دار الإسلام ، وهذا غير جائز باتفاق العلماء . وإنما مثلاً متعلق بمن
طعم شيئاً منها في أرض العدو . قال ابن حجر في فتح الباري ما نصه :
(وقال المهلب إنما أكفأ القدور ليعلم أن الغنيمة إنما يستحقونها بعد قسمته)

لها ، ذلك أن القصة وقعت في دار الاسلام ، لقوله فيها بذى الحليفة ^(١) .

وكيف يقال ان مالكا أهمل هذا الحديث ، مع أن من المعروف أنه رحمه الله انما استند اليه في جواز اراقة اللبن المغشوش عقوبة لصاحبه .
قال ابن حجر في الفتح : اذا جوزنا هذا النوع من العقوبة لهم ، فعقوبة صاحب المال في ماله أولى ، ومن ثم قال مالك : يراق اللبن المغشوش ولا يترك لصاحبه وان زعم أنه يتنفع به بغير البيع أدباً له ^(٢) . والعجيب أن بعضهم اعتبر قول مالك هذا أيضاً تمسكاً بالمصلحة في مقابلة النص .

الثاني - ما رواه أبو داود والبيهقي عن رجل من الانصار قال :
خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر ، فأصاب الناس حاجة شديدة وجهد ، وأصابوا غنماً فانتهبوها ؟ فإنَّ قدورنا لتغلي ، اذ جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي على قوسه ، فأكفأ قدورنا بقوسه ، ثم جعل يرمل اللحم بالتراب ، ثم قال : النهبة ليست بأحل من الميتة وان الميتة ليست بأحل من النهبة .

فهذا الحديث أيضاً لا علاقة له بالمسألة ، وهي حكم أكل ما دخل في ايدي المسلمين والانعام في دار الحرب مما لم يقسم بعد ، وانما هو في حق من انتهب من أهل الحرب شيئاً من أموالهم ، وهو شيء يختلف عن الغنيمة التي ينالها المسلمون عقب الحرب . والحديث صريح في قصد ذلك . قال في فتح الباري (واما حديث ثعلبة بن الحكم : قال أصبنا يوم خيبر غنماً فذكر الأمر باكفائها ، وفيه فانها لا تحل النهبة - قال ابن المنذر انما كان ذلك لأجل ما وقع من النهبة لأن أكل نعم أهل الحرب غير جائز ^(٣)) .

١ - فتح الباري ج ٦ ص ١٤٠ .

٢ - ص ١٤٠ من المرجع السابق .

٣ - ص ١٩٦ من المرجع السابق .

الثالث - ما رواه البخاري عن أبي أوفى رضي الله عنه قال : أصابتنا مجاعة ليالي خبير ، فلما كان يوم حبير وقعنا في الحمر الأهلية فاتحرناهاء ، فلما غلت القدور ، نادى منادي الرسول صلى الله عليه وسلم اكفوا القدور فلا تطعموا من لحوم الحمر شيئا ، قال عبد الله : فقلنا انما نهى النبي صلى الله عليه وسلم لأنها لم تخمس ، قال وقال آخرون حرما البتة ، وسألت سعيد بن جبير فقال حرما البتة •

فهذا الحديث الثالث وإن اختلف بعض الصحابة أولا في سبب نهى النبي صلى الله عليه وسلم فيه ، إلا أن جمهور العلماء بعد ذلك اتفقوا على أنه انما كان يعني تحريم لحوم الحمر الأهلية من حيث ذاتها ، كما قال سعيد بن جبير وغيره • بدليل أن هذا الحديث برواياته المختلفة هو الدليل الذي اعتمده العلماء لحرمة لحوم الحمر الأهلية •

فهذه هي جملة الأحاديث التي قيل إن مالكا تركها في سبيل الأخذ بالمصلحة المرسلة ، وقد ظهر لك أولا : أن مالكا انما أخذ في هذه المسألة بالقياس الواضح لا بالمصلحة المرسلة ، كما ظهر ثانيا : أنه ليس مذهبا لمالك وحده بل هو مذهب الشافعية والحنفية أيضا ، كما ظهر ثالثا : أن هذه الأحاديث الثلاثة ليس فيها ما يعارض أو يخالف هذا المذهب ، بل هي بمعزل عن ذلك تماما •

* * *

وأما مثال ما ينطبق عليه الاحتمال الثالث ، فهو قولهم إن مالكا قال بقتل الزنديق وإن نطق بكلمة الشهادة • فإن قوله هذا استصلاح مبني على مصلحة مرسلة ، ولكنه غير مخصص لأي عموم أو مقيد لأي مطلق ، كما ظنوا ، وذلك في رأي مالك واجتهاده على الأول •

وبيان ذلك أن الناس الذين عناهم النبي صلى الله عليه وسلم بقوله :

أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله .. الحديث ، هم مجموع الفئات التي كانت على عهده ، وهم : المشركون والكفرة من أهل الكتاب والمسلمون والمنافقون ، ثم ظهرت فئة الزنادقة بعد وفاته صلى الله عليه وسلم عندما اتسعت حدود الدولة الاسلامية وترامت أطرافها •

أي أن عمدة أرباب هذا المذهب ، هي أن الزنديق ليس عين المنافق بل هو مختلف عنه ، وذلك من وجهين : الأول أن المنافق هو ذاك الذي يضمّر نهرانية أو يهودية أو شركا ولكنه يستر ذلك بمظهر الاسلام وصورته ، أما الزنديق فهو من لا يتحلل ديناً كما نقل القليوبي ذلك عن النووي والرافعي ، ونقل تصحيح هذا القول عن الاسنوي ^(١) . ويتفق مع هذا القول ما نقله ابن عابدين من أنه الذي يعتقد إباحة المحرمات ويقول ببقاء الدهر ويعتقد أن الأموال والحرم مشتركة ^(٢) ، إذ إن القول بهذه الاشياء فرع عن التحلل عن الاديان كلها •

الوجه الثاني أن المنافق لا يكاد يعلم حقيقة كفره الا بالمخايل والظنون المستشَمَّة لما في باطنه وأعماق نفسه • أما الزنديق فلا يكاد يجس عن حوله سموم تحلله والحاده كلما لاحت له سوانح الظروف ، حتى اذا كاد أن يَكشِفَ أمره لجأ الى كلمتي الشهادة يرددهما ، فذلك ديدنه وهو مجموع مبدئه وسيره • قال الغزالي :

(أما المنافقون فكان يظهر كفرهم بالمخايل لا بالتصريح ، ولا يجوز بناء الأمر على المخايل • وأما الزنديق فقد جاهر بالالحاد ثم حاول ستره وذلك من صلب دينه ^(٣)) •

١ - راجع القليوبي على المحلي ج ٤ ص ١٧٧ •

٢ - ابن عابدين على الدر المختار ج ٣ ص ٤٥٩ ط بلاق •

٣ - شفاء العليل في بيان مسالك التعليل ص ١٩٥ •

وبناء على ثبوت هذا الفرق بين الزنادقة ، والمنافقين الذين كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، عند كثير من العلماء قالوا أن الزنديق لا تقبل توبته الا أن يكون ذلك من تلقاء نفسه ، أي قبل أن يؤخذ بجريمته ، وذلك لأن توبة الزنديق جزء من صلب دينه يمارس بها مبدأه الذي أخذ نفسه به .

وبناء على هذا ، فإن هذا المذهب ينطبق عليه معنى الاستصلاح بناء على مصلحة مرسله لم يشهد لها نص بالاعتبار أو الالغاء ، ثم هو غير معارض بقوله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس . . الحديث ، ولا بما كان من شأنه حيال المنافقين ، لأن الزنادقة فئة جديدة طرأت على الاسلام بعد ذلك .

على ان هذا الرأي أيضا ليس هو قول مالك وحده ، بل هو شبيه بقول كثير من الحنفية ، وفي مقدمتهم أبو يوسف . قال الجصاص : « وذكر بشر بن الوليد عن أبي يوسف في الزنديق الذي يظهر الاسلام ، قال أبو حنيفة : استتيه ، كالمرتد فان أسلم خليت سبيله ، وإن أبى قتلته . وقال أبو يوسف كذلك زمانا ، فلما رأى ما يصنع الزنادقة ويعودون ، قال أرى اذا أتيت بزنديق أمر بضرب عنقه ولا استتيه » ثم قال « وذكر سليمان بن شعيب عن أبيه عن أبي يوسف قال اذا زعم الزنديق أنه قد تاب ، حبسته حتى أعلم توبته » ثم ذكر عن أبي يوسف أنه قال : « قال أبو حنيفة أقتل الزنديق سرا فان توبته لا تعرف ^(١) » وقال في شرح الدر المختار على تنوير الأبصار ما نصه :

« والكافر بسبب الزندقة لا توبة له ، وجعله في الفتح ظاهر المذهب ^(٢) ، وهو أيضا قول عند الشافعية . قال النووي في المنهاج : « وإن أسلم

١ - احكام القرآن للجصاص ص ٣٤٩ و ٣٥٠ .

٢ - شرح الدر المختار ج ٣ ص ٤٥٦ - ٤٥٧ هامش ابن عابدين .

المرتد صبح ، وترك ، وقيل لا يقبل اسلامه ان ارتد الى كفر خفي كزندقة وباطنية ^(١) ، وقد مال الى هذا القول الغزالي في المستصفى ^(٢) ، وفي كتابه : التفرقة بين الاسلام والزندقة ، على ما نقله ابن عابدين في حاشيته على الدر المختار .

أما من لم يفرق بين الزنديق وبقية المرتدين في حكم الاستتابة وقبول التوبة ، فسبب ذلك أنه لم يثبت لديهم الفرق بين المنافق والزنديق حتى يفرقوا في الحكم بينهما ، فأساس الخلاف إذاً هو الخلاف في فهم معنى الزنديق ، مع اتفاق الكل على أن الحكم لا يجوز أن يعارضه نص كتاب ولا سنة .

ومن هذا القبيل تماماً ما قاله عامة الفقهاء ، من أن الاسلام وان كان يثبت في الاصل بالنطق بكلمتي الشهادة ، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم علق على النطق بها وقف حكم القتال - الا أنه لما ظهرت ألوان أخرى من الكفر لا يرفضها مجرد كلمتي الشهادة ، فقد كان لا بد الى جانب نطق الكافر بهما من التصريح بنفي ما هو سبب لكفره .

قال ابن عابدين في حاشيته على الدر المختار نقلاً عن البحر : أما اليهود والنصارى ، فكان اسلامهم في زمنه صلى الله عليه وسلم بالشهادتين ، لأنهم كانوا ينكرون رسالته صلى الله عليه وسلم . وأما اليوم ببلاد العراق فلا يحكم باسلامه بهما ، ما لم يقل تبرأت عن ديني ، ودخلت في دين الاسلام ، لأنهم يقولون أنه رسول الى العرب والعجم لا الى بني اسرائيل ^(٣) .

وواضح أنه لا يقال : ان هذا مخالفة لعمله صلى الله عليه وسلم في

١ - راجع المحلى على المنهاج ج ٤ ص ١٧٧ .

٢ - ج ١ ص ١٤١ .

٣ - حاشية ابن عابدين ج ٣ ص ٤٤٤ .

اكتفائه باسلام الكافرين بمجرد النطق بالشهادتين لأن حديثنا عن فئة أخرى من الكافرين لم تكن موجودة على عهده صلى الله عليه وسلم .

فقد علمت إذاً ، من هذا الذي ذكرناه ، أنه ليس في شيء مما ذهب اليه مالك ما يقال ان فيه تخصيصاً للنص بالمصلحة المرسلة ، وان كل ما قد يوهم أنه كذلك ، لا يخرج في الحقيقة عن الاحتمالات الثلاثة التي ذكرناها ومثلنا لكل منها ، وعليك بالتحقيق فيما قد تجده من أمثلة أخرى ، فسوف تجد أنه داخل في أحد هذه الاحتمالات .

* * *

والآن ، وقد فرغنا من تعريف المصالح المرسلة ، وبيان المحترزات الخارجة عنها مما قد يلتبس بها - فقد أصبحت حقيقتها واضحة في الذهن ، مجردة عن الشوائب الداخلة عليها ، ويمكننا على أساس ذلك أن نمثل لها بعض الأمثلة .

فمن أمثلتها ، مصلحة الدولة الاسلامية في فرض ضرائب على الرعية عندما لا تفي خزينتها بحاجات تجهيش الجيوش وسد الثغور وصد الأعداء ، اذا لم يكن شيء من مال الدولة ينصرف الى السرف والبدخ أو الى ما لا حاجة اليه . فهي مصلحة ليس لها شاهد بالاعتبار وليس لها شاهد بالالغاء ، ولكنها داخلة ضمن أهم مقصد من مقاصد الشريعة وهو حفظ الدين . وقد قلنا فيما مضى انما لم تتعرض النصوص لهذه المصلحة لأن الدولة في صدر الاسلام كانت محدودة صغيرة ، تكفيها الغنائم وقد تفيض عنها ، ولكن هذه المصلحة انبثقت بعد ذلك بسبب سعة الدولة الاسلامية وتباعد أطرافها وحدودها .

ومن أمثلتها أيضا مصلحة دراسة علوم العربية ، وتدوين علم أصول الفقه وفن الجرح والتعديل ، ومعرفة علوم الفلسفة والمنطق والتشريح وما شابه

ذلك ، فهي مصالح انبثقت بعد عصره صلى الله عليه وسلم ولذا لن تجد لها
أو لجنسها القريب شاهداً بالاعتبار أو الالفاء ، ولكن كلاً منها داخل تحت
مقصد من مقاصد الشريعة ، فإن حفظ الدين مثلاً إنما يتوقف على فهم علوم
العربية واللغة لفهم القرآن والسنة ، وعلى تدوين أصول الفقه لتسهيل قواعد
الاجتهاد ، وعلى تدوين فن الجرح والتعديل لحفظ السنة عن شوائب
الكذب والافتراء ، وعلى دراسة المنطق والفلسفة لرد شبه الملاحدة والمتفيعين .

ومن أمثلتها أيضاً مصلحة الدولة الإسلامية في اعتمادها على وسائل
الاعلام بالشكل وبالقدر الذي لا يتنافى مع أصل من أصول الشريعة أو أي
نص من نصوصها ، فهي من المصالح الطارئة في هذا العصر ، لأنها إنما
اقتضتها تطورات الزمن وأثر الحضارة في تقريب المسافات البعيدة ، واحضار
الاصوات النائية ، والصور المحجوبة .

فهذه جملة من أمثلة المصالح المرسله ، ولا يفين عن البال أننا هنا
انما نحقق معنى المصالح المرسله ، ونحاول تجليتها للقارئ صافية عن
الشوائب ، دون تعرض لحكم الاستصلاح بموجبها وموقف العلماء من
الأخذ بها . وانما مجال الحديث عن ذلك ، المقطع الثالث والذي يليه من
هذا الباب .

ولقد قلت في صدر هذا المقطع ان الحديث في هذا الباب ينقسم الى
موضوع البحث وهو « المصالح المرسله » وقد فرغنا الآن من تحقيقه
وايضاحه ، والى البحث المتعلق به وهو حكم الاستصلاح . وهو ما سنبدأ
الحديث عنه فيما يلي ان شاء الله .

موقف العلماء من الاستصلاح

من عصر الصحابة الى عصر الأئمة

تمهيد :

الاستصلاح في اللغة طلب المصلحة .

وفي اصطلاح الاصوليين ، ترتيب الحكم الشرعي على المصلحة المرسله بحيث يحققها على الوجه المطلوب .

وقد قلت ان من العلماء من استعمل في مكان « الاستصلاح » كلمة « الاستدلال » وهؤلاء أيضا قسمان ، فمنهم من أطلق اسم الاستدلال على ترتيب الاحكام وفق المصالح المرسله خاصة ، ومن هؤلاء امام الحرمين ، ومنهم من أطلقه على جملة الأدلة المختلف فيها كالاستصحاب والاستحسان ومنها الأخذ بالمصالح المرسله .

غير أن القدر المشترك بين هذين الفريقين أنهم انما يشمون الأخذ بالمصالح المرسله استدلالا ، من حيث ان المجتهد يستدل بالمصلحة المرسله التي يراها ، على صحة الحكم الذي ينيطه بها .

وعلى كل ، فان اسم الاستصلاح أو الاستدلال ، انما يطلق على عمل المجتهد وهو ما أداه اليه اجتهاده من ترتيب الحكم الشرعي وفق المصلحة المرسله ، على حين أن المصلحة المرسله نفسها انما تطلق على حقيقة موجودة في الخارج بقطع النظر عن عمل المجتهد فيها .

واذ قد انتهينا من تحقيق معنى المصلحة المرسله بحد ذاتها ، فلنشرع الآن في تحقيق حكم الاستصلاح . وانما السبيل الى ذلك أن نستعرض

أولا موقف العلماء من لدن عصر الصحابة الى عصر الأئمة الأربعة من الاستصلاح ، أي من الأخذ بالمصالح المرسله ، ثم نعرض ما سيتجلى لنا من ذلك على كلام الأصوليين عن حكمه ، لنرى هل يوجد بينهما أي تناقض أو اضطراب ؟ ولنبحث عن سبب الاضطراب أو التناقض إن كان موجودا .

فلنبدا أولا باستعراض عاجل لموقف العلماء من الاستصلاح ، ونعني بهم الصحابة والتابعين وأئمة المذاهب :

موقف الصحابة : -

والحقيقة الواضحة لمن استعرض عصر الصحابة أنهم لم يكونوا يتوانون عن ترتيب الاحكام وفق المصالح ، متى لمسوا فيها الخير ووجدوا أنها مندرجة ضمن مقاصد الشارع . ولقد كان لاتساع الدولة الاسلامية في عصرهم أثر كبير في ابراز هذه الحقيقة لديهم ، فقد وضعتهم ظروفهم أمام مصالح كثيرة مختلفة لم يكن شيء منها على عهد صلى الله عليه وسلم ، فكانوا ينظرون الى ما وجد له شبيه من أصل منصوص عليه ، فيقيسونه عليه . ويعمدون الى ما لم يتوفر من حوله شبيه له ، فيتخذون الأحكام المحققة لما فيه من مصالح وإن لم يجدوا أصلا يقيسونها عليه ، ما دام أنها لا تتعارض مع أي نص لسنة أو كتاب .

واليك جملة من الأمثلة على ذلك :

المثال الأول : ما رواه البخاري من كيفية جمع أبي بكر للقرآن بعد وفاته صلى الله عليه وسلم ، وذلك بعد موقعة البماة التي استحر فيها القتل بكثير من حفاظ القرآن . وهو شيء لم يكن قد فعله صلى الله عليه وسلم أو أمر به . غير أن ما فيه من خير ومصلحة للاسلام والمسلمين ، كان كافيا لأن يقترح عليه عمر ذلك ، وكان كافيا أيضا لموافقة أبي بكر له ثم لموافقة زيد بن ثابت على أن يقوم بالكتابة والجمع . وهذا المعنى ظاهر فيما

يرويه زيد بن ثابت من كيفية اتفاقهم على جمع القرآن في مصحف واحد ،
وبيان سندهم في ذلك ، فقد قال : أرسل اليّ أبو بكر رضي الله عنه مقتل
أهل اليمامة ، وإلا عنده عمر رضي الله عنه ، قال أبو بكر : ان عمر أتاني
فقال ان القتل قد استحر^(١) . بقاء القرآن يوم اليمامة واني اخشى أن
يستحر. القتل بالقراء في المواطن كلها فيذهب قرآن كثير ، واني أرى أن
تأمر بجمع القرآن . قال ، فقلت له : كيف افعل شيئاً لم يفعله رسول
الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال لي : هو والله خير . فلم يزل عمر يراجعني
في ذلك حتى شرح الله صدري له ورأيت فيه الذي رأى عمر . قال زيد :
فقال أبو بكر : إنك رجل شاب عاقل ، لا تنهك ، قد كنت تكتب الوحي
لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فتتبع القرآن فاجمعه . قال زيد : فوالله
لو كلفوني نقل جبل من الجبال ، ما كان أثقل عليّ من ذلك . فقلت :
كيف تفعلون شيئاً لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال أبو بكر :
هو والله خير ، فلم يزل يراجعني في ذلك أبو بكر حتى شرح الله صدري
للمذي شرح له صدرهما ، فتبعت القرآن أجمعه من الرقاع والعشب
واللخاف^(٢) ومن صدور الرجال^(٣) .

فلقد كان سند اتفاقهم على هذا الأمر مجرد كونه خيراً وان لم يفعله
النبي صلى الله عليه وسلم أو يأمر به وواضح من كلام زيد رضي الله عنه
أنه لم ينضم الى هذا السند أي دليل آخر كالاجماع مثلاً ، وإنما حصل
الاجماع السكوتي على ذلك بعد بداءة زيد رضي الله عنه بالكتابة والجمع ،
وهو لا يعدّ سنداً أو جزء سند لما اتفق عليه الثلاثة ، لأنه جاء متأخراً عن

١ - استحر القتل : اشتد وكثر .

٢ - العشب واحده عسيب ، وهو جريد النخل ، واللخاف حجارة
بيض رفاق واحدها لخفة كسمكة .

٣ - البخاري ج ٦ ص ١٨٣ باب جمع القرآن . ط بولاق .

اتفاقهم ، وانما الاجماع نفسه مستند الى الخبر الذي كان مناط اتفاقهم ، شأنه شأن أي دليل شرعي لا بد أن يستند اليه الاجماع (١) .

المثال الثاني : عهد أبي بكر بالخلافة الى عمر بن الخطاب رضي الله عنهما مع أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعهد بالخلافة لأحد من بعده ، ولكنه لم ينه عن ذلك أيضا . وقد كان سنده في ذلك أنه خشي ان هو قبض ولم يعهد بالخلافة الى أحد يجمع شتات المسلمين ويوحد كلمتهم أن يعود الاختلاف بينهم بأخطر مما ظهر بينهم بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي ذلك ما يجعل للعدو مطمعا فيهم ، فهي اذا مصلحة الحيطة في حفظ وحدة المسلمين وحماية شوكتهم ، وهي داخلة في مقاصد الشارع وان لم يرد بذلك نص أو دليل معين .

ولذلك أخذ يفكر رضي الله عنه - عندما شعر بدنو أجله - في اختيار من ينبغي أن يخلفه في الخلافة والحكم ، حتى اذا وقع اختياره على عمر ، دعا عثمان رضي الله عنه فأملأه كتاب عهد لعمر رضي الله عنه وهذا نصه : بسم الله الرحمن الرحيم . هذا ما عهد به أبو بكر خليفة محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم عند آخر عهده بالدنيا وأول عهده بالآخرة في الحال التي يؤمن فيها الكافر ويتقي الفاجر اني استعملت عليكم عمر بن الخطاب ،

١ - عد الشاطبي وكثير غيره مثال جمع القرآن هذا ، في مقدمة أمثلة الأخذ بالاستصلاح ، ولكن يمكن اعتباره قياسا على أمره صلى الله عليه وسلم بكتابة القرآن في عهده ، وذلك بجامع ما فيهما من الحفاظ له .

وعلى كل ، فالعبرة في المثال بالطريقة التي سلكها أبو بكر وعمر في الاجتهاد في أمر الجمع . وهما لم يستندا في ذلك الا الى مطلق الخيرية دون أن يخطر في بالهما قياس فرع على أصل . فقد نظروا الى المسألة من حيث إنها استصلاح .

فان برّ وعدل ، فذلك علمي به ورأيي فيه ، وان جاز وبدل ، فلا علم لي بالغيب والخير أردت ولكل امرئ ما اكتسب ^(١) .

المثال الثالث ما ذكره الشاطبي وغيره ، من أن الخلفاء الراشدين قضوا بتضمين الصناع ، وأن عليا رضي الله عنه قال « لا يصلح الناس الا ذاك ^(٢) » .

ووجه المصلحة فيه أن الناس لهم حاجة الى الصناع ، وهم يغيون الامتعة في غالب الأحوال الى جانب أنهم في الغالب مجهولوا الصنعة والأمانة . ويغلب فيهم التفريط وترك الحفظ ، فلو لم يثبت تضمينهم مع ذلك لأفضى الأمر الى أحد شيئين : إما الى ترك الاستصناع بالكلية واما أن يعملوا ولا يضمّنوا شيئا فيفتح لهم بذلك باب الكذب والاحتيال واختلاس الأموال . ولذلك كانت المصلحة في التضمين .

وهي مصلحة وان كانت لا تستند الى شاهد معين من الشرع الا أنها لا تعارض أيضا نصا أو دليلا ثابتا منه .

واعلم أن القول بتضمين الصناع إنما هو مشهور عن علي رضي الله عنه . وقد روى الشافعي هذا القول عنه بسنده ، ولكنه لم يطمئن الى ثبوت ذلك عنه رضي الله عنه ولا عن غيره . قال في الأم (وقد يروى من وجه لا يثبت أهل الحديث مثله أن علي ابن ابي طالب رضي الله عنه ضمّن الفسّال والصباغ وقال لا يصلح الناس الا ذاك ، أخبرنا بذلك ابراهيم ابن أبي يحيى عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عليا رضي الله عنه قال ذلك ، ويروى عن عمر تضمين بعض الصناع من وجه أضعف من هذا ، ولم نعلم واحدا منهما يثبت) . وقد روي عن علي ابن ابي طالب أنه

١ - تاريخ الامم والملوك للطبري ج ٤ ص ٥٤ ط المحسنية .

٢ - الاعتصام ج ٢ ص ٢٩٢ .

كان لا يُضْمَنُ أحداً من الأجراء ، من وجه لا يثبت مثله ^(١) .

والذي نحن بصدده الآن إنما هو نقل نماذج عن موقف الصحابة من الاستصلاح ، دون التعرض لتقويم مذاهبهم في ذلك وذكر موقف الأئمة منها . غير أنني ذكرت كلام الشافعي في هذا المثال لبيان أن ما ينقله عامة الكتّاب عن علي رضي الله عنه وغيره من القول بتضمين الصانع ، ليس ثابتاً بالقدر الكافي للاعتماد عليه .

والمثال الرابع : ما أفتى به عمر رضي الله عنه من قتل الجماعة بالواحد مستنداً في ذلك إلى أن القتل معصوم قتل عمداً ، وقد أضيف جرم القتل المتعمد إلى مجموع الأشخاص ، فلو لم يقتض منهم لكان ذلك إهداراً لدم بريء وتعطيلاً لحكم القصاص الثابت بالكتاب ، وفتحاً لباب الجنايات دون تعرض للعقوبة الرادعة عنها .

غير أن هذا المستند من المصلحة ، لا يوجد نص معين يدل عليه ولا شاهد من أصل يقاس عليه ، فكان ذلك من قبيل المصلحة المرسلة .

وقد عرضت لهذا المثال في الباب الثاني ، ورددت على من زعم أن في الأخذ بهذه المصلحة تعارضاً مع قوله تعالى « وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس » أو قوله « وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به » . بل وربما كانت هذه المصلحة - بعد التأمل في مسألة قتل الجماعة للواحد - داخلية في مدلول النصوص نفسها كما سبق إيضاحه ^(٢) ، فلو فرضنا عدم شمول النصوص لها ، فهي ليست على كل حال متعارضة معها .

المثال الخامس : اتفاق الصحابة في عهد عمر رضي الله عنه على حد شارب الخمر ثمانين ، وإنما كان مستندهم فيه المصلحة الداعية إلى مزيد

١ - الام : ج ٧ ص ٨٨ .

٢ - راجع ص ١٤٧ من هذا الكتاب .

من الزجر عن شرب الخمر ، وذلك بسبب تتابع الناس في الشرب واستهانتهم بما قد يلحقهم بسببه أذى طفيف • وهو أمر ظهر بعد وفاته صلى الله عليه وسلم عندما اتسعت رجايا الدولة الاسلامية وفتحت ابواب المال والفنى على المسلمين • فهي اذا مصلحة مرسله •

قد يقال : ولكن في الأخذ به مخالفة للحد المعين قبل ذلك ، وهو أربعون • والجواب أن ما كان قبل ذلك لم يكن جدًّا على الصحيح •

قال الغزالي في شفاء الغليل : (لم يحد للشرب مقدار في الشرع ، بل أنبيى النبي صلى الله عليه وسلم بشارب ، فأمر حتى ضربَ بالنعال وأطراف الثياب وحُشي عليه التراب ، فلما آل الأمر الى أبي بكر ، وقدّر ذلك بأربعين ورآه قريباً مما كان يأمر به النبي صلى الله عليه وسلم ، وحكم بذلك عمر مدة ، ثم توالى عليه الكتب من أطراف البلاد بتتابع الناس في الفساد وشرب الخمر واستحقار هذا القدر من الزجر ، فجرى ما جرى في معرض الاستصلاح تحقيقاً لزجر الفساق ^(١)) •

وقد يقال أيضاً ، فلماذا لا يكون هذا من قبيل القياس على حد القذف خصوصاً وقد قال علي رضي الله عنه في معرض الاستدلال عليه : من شرب

١ - شفاء الغليل ص ١٨٩ • وقد ذهب مالك وأبو حنيفة وأحمد والاوزاعي والثوري الى أن حد الخمر ثمانون ، واحتجوا بأنه الذي استقر عليه اجماع الصحابة في عهد عمر وأن فعل النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن للتحديد كما تدل على ذلك الاحاديث الواردة في الموضوع • وقيل الشافعي وأهل الظاهر ان حده أربعون ، ولكن للامام أن يبلغ به ثمانين وتكون الزيادة على الأربعين تعزيرات على تسببه في ازالة عقله وتعرضه للقذف وغيره ، واحتجوا بأنه صلى الله عليه وسلم إنما جلد أربعين كما تشهد بذلك رواية أنس أنه صلى الله عليه وسلم : كان يضرب في الخمر بالنعال والجريد أربعين • راجع شرح النووي علي مسلم •

سكر ، ومن سكر هذى ، ومن هذى افترى ، فأرى عليه اذاً حد المفترى ؟
والجواب أن بعض الأصوليين ألحقوا هذه المسألة بالقياس ، والتحقيق أنه ليس كذلك . إذ القياس انما هو تعدية حكم بعينه من محل النص الى محل آخر بعلة هي الموجبة في محل النص ، وهذا المعنى غير موجود في مسألتنا هذه . إذ لا يستقيم أن يقال : وجب ثمانون جلدة في القذف بعلّة كذا ، وتلك العلة بعينها موجودة في شرب الخمر فيجب ثمانون جلدة في شرب الخمر ، ذلك أن موجب الثمانين في القذف كونه جناية على عرض الغير ، وليس في شرب الخمر تعرض لعرض الغير ، بحيث يتحقق من وجوده فيه حتى يعتبر بذلك علة جامعة .

أما استدلال علي رضي الله عنه ، فما له الى تنزيل المظنة في منزلة المثنة ، وذلك اتباعاً لعادة الشرع في كثير من الأحكام ، فقد أقام الشارع النوم الذي هو مظنة خروج الحدث مقام الحدث نفسه ، وأقام تسيب الحشفة الذي هو مظنة نزول الماء منزلة حقيقته ، وأقام البلوغ الذي هو مظنة العقل مقام العقل نفسه ؟ وهذا ليس قياساً بالمعنى الخاص المعروف ، وانما هو استصلاح لملائم لعادة الشارع وجملة ما عهد من مقاصده وأحكامه .

ولقد أورد الغزالي هذا السؤال ، وذكر في الجواب عليه قوله : (قلنا كل مصلحة ملائمة فيتصور إيرادها في قالب القياس بجمع متكلف يعتمد التسوية في قضية عامة لا تتعرض لعين الحكم فان أراد السائل بما ذكره من رد الفرع إلى الأصل لمعنى مناسب هذا القدر ، فهو الذي نريده بالاستدلال المرسل ، فكيف لا ينتظم هذا الشكل وما من مسألة الا يمكن أن يقال هذه مصلحة على وجه كذا فينبغي أن تراعى ، قياساً على مصلحة كذا ، والمصلحة عبارة تشمل قضايا مختلفة ، فيندرج تحتها المتباعدات ^(١)) .

فاذا ثبت أن الخمر لم يكن لشربه حد معين في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأن ما حصل من اتفاق الصحابة في عهد عمر على جعل حده ثمانين ليس من قبيل القياس - فقد ثبت أنه إذا من قبيل الاستصلاح القائم على أساس مصلحة مرسله ملائمة لتصرفات الشارع ومقاصده ولا ينافي هذا قول من قال ان الصحابة أجمعوا على ذلك لأن أساس استدلال عمر وعلي وغيرهما إنما هو الأخذ بالاستصلاح ، والاجماع إنما يكون بعد ذلك من سكوت الصحابة وموافقتهم لما تم الأخذ به من ذلك .

ولقد اعتبر الغزالي هذا المثال من أهم ما يعتمد عليه في المصالح المرسله وفي موقف الصحابة من الاستصلاح بموجبها .

فهذه أمثلة خمسة كافية للاعتماد عليها في فهم موقف الصحابة رضي الله عنهم من الاستصلاح ، وهي وافية ببيان أنهم رضي الله عنهم لم يكونوا يترددون في الاجتهاد على ضوء المصالح الملائمة لتصرفات الشارع والمندرجة ضمن مقاصده ، وان لم يجدوا لها شاهدا من نص يدل عليها أو أصل يقيسونها عليه .



موقف التابعين :

وانما اعني بهم عامة أرباب العصر الثاني الذي يبدأ من أواخر عهد الصحابة وينتهي عند أوائل عصر الأئمة والمذاهب ، فلا جرح ان دخل فيهم من لم يبلغ أن يكون تابعا من تابعي التابعين .

ولا ريب أن علماء هذا العصر كانوا أكثر أخذا بالاستصلاح ممن قبلهم من الصحابة بمعنى أن دواعي الأخذ به كانت أوفر وأشد من حولهم ، وذلك بسبب جدة كثير من الأمور والقضايا فيما بينهم .

ولعل أوضح مرآة تنعكس فيها هذه الحقيقة ما رواه ابن سعد عن
سفيان عن أبي هاشم عن البحري أنه جاء الى شريح فقال : ما الذي أحدثت
في القضاء فقالوا ان الناس قد أحدثوا فأحدثت ^(١) .

وليس معنى الذي أحدثه من القضاء أنه خالف فيه كتابا أو سنة ،
وانما معناه أنه قائم على المصلحة الداخلة ضمن عموم مقاصد الشارع ، دون
أن يشهد له شاهد من نص أو قياس ، وذلك هو الاستصلاح .

وأنا اذكر من فقه علماء هذا العصر من الأمثلة ما يوضح موقفهم من
الاستصلاح ومدى أخذهم به .

المثال الأول : جملة مما حكم به عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه
إبّان خلافته . فمن ذلك أنه رأى ما كان يعمد إليه عامّة ولادة بني أمية
من قبله من ظلم الناس وأخذ حقوقهم بدون موجب ، حتى وجد أنه إن
راح يستعمل البيئة القاطعة في رد حقوق المظلومين وانصافهم ممن قبله من
الولادة ، فإن معظم وقته سيضيع في ذلك دون أن يصل أكثر هؤلاء المظلومين
إلى حقوقهم ، وهي ظاهرة لم يشهدها عصر النبي صلى الله عليه وسلم ولم
تختص بشاهد معين من كتاب أو سنة أو قياس . فعمد رحمه الله تعالى
الى الاستصلاح في ذلك ، وراح يرد المظالم الى أهلها مكتفيا بما دون الأدلة
القاطعة مقتنعا بأيسر الأدلة ، حتى اذا عرف وجها من مظلمة الرجل
ردّها عليه ^(٢) .

ومن ذلك أمره الولاية باقامة الخانات بطريق خراسان ، ليأوي إليها
المسافرون خلال سفرهم وترحالهم ، وهو عمل لم يُعرف في عصر النبي
صلى الله عليه وسلم ولم ينفق على مثل ذلك في وقته شيء من بيت مال

١ - طبقات ابن سعد ج ٦ ص ٩١ ط ليدن .

٢ - المرجع السابق ج ٥ ص ٢٥٢ .

المسلمين ، وانما هو أمر استدعته مصلحة المسافرين الذين أصبحت الطرق تمتليء بهم في ذلك العصر الذهبي ، فأراد عمر بن عبد العزيز أن تكون تلك الخانات في طريقهم تؤدي لهم من الخدمة وتقديم الراحة ما يؤديه الفنادق اليوم ^(١) .

ومن ذلك أنه أرسل بكتاب إلى مكة ينهي فيه عن تشييد المباني ببنى ، توفيراً لراحة الحجيج ^(٢) .

المثال الثاني : ما عمد إليه علماء هذا العصر من جمع الحديث وتدوينه ووضع أصول روايته ، واعتماد أهم فن لذلك وهو فن الجرح والتعديل .

قال ابن عساكر في تاريخه : « ولما رأى العقلاء غاث الفساد يدب ديبه في علوم المعاد كما أسسه القدرية والخوارج وغيرهم - خافوا أن يتدرج من العبث بالاعراض الى العبث بالجواهر ، فلم يرَوا بُدّاً من التدوين والتقييد والدلالة على مواضع الضعف والسخف ، ليظهر السليم الذي لا شائبة فيه ، فكان ابتداء التدوين في أواخر عصر التابعين ، فأول من جمع في الآثار الربيع بن صبيح وسعيد ابن أبي عروة وغيرهما ، وكانوا يصنفون كل باب على حده ، الى أن قام كبار الطبقة الثالثة فدوّنوا الأحكام ^(٣) . »

ويتصل بهذا الذي ذكره ابن عساكر ، ما عمدوا الى تدوينه من فن الجرح والتعديل ، كي توزن على أساسه قيمة الرواة ويُتخذ دليلاً على صدق الرواية أو كذبها ، وقوتها أو ضعفها . وأول من جمع كلامه في هذا الفن يحيى بن سعيد القطان ^(٤) (١٢٠ - ١٩٨ هـ) .

١ - نفس المرجع ج ٥ ص ٢٥٤ .

٢ - نفس المرجع ج ٥ ص ٢٦٨ .

٣ - تاريخ ابن عساكر ج ٢ ص ٧ ط روضة الشام .

٤ - راجع ميزان الاعتدال ج ١ ص ١ و ٢ .

فهذا كله مما لم يرد له شاهد من كتاب أو سنة ، وانما شأنه كشأن جمع القرآن ، وانما نظر التابعون إلى المصلحة التي تنطوي في ذلك من حفظ سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحجز السبيل اليها عن أي فاسق أو دخيل .

المثال الثالث : ما رواه السرخسي عن ابن أبي ليلى أنه كان يرى في الشاهدين يشهدان في أمر فتختلف شهادتهما أنهما يعاقبان إلى جانب رد شهادتهما ^(١) . وانما بنى ابن أبي ليلى اجتاده في هذا على مصلحة درء الكذب عن الشهادة ، ذلك أن اختلاف الشاهدين فيما يشهدان ، فيه دليل قاطع على كذب أحدهما . وهو اجتهاد ملائم لجملته أحكام الشارع واعتباراته وان لم يشهد له دليل خاص يعتمد عليه .

المثال الرابع : ما رواه السرخسي أيضا أن ابن أبي ليلى رحمه الله كان يجيز شهادة الصبيان على بعضهم في الجراحات وتمزيق الثياب التي تكون بينهم في الملاعب ما لم يفرقوا ، لأن العدول من الناس قلما يحضرون ملاعب الصبيان أو يختلطون معهم ^(٢) ، فلو توقفت صحة الشهادة مع ذلك عليهم لما انحلت مشاكلهم التي فيما بينهم .

فأما إذا تفرقوا وعادوا إلى بيوتهم ، فإنه يرى أنه لا تقبل شهادتهم حينئذ ، نظراً إلى أنهم قد يلغنون الكذب كما هي العادة في كثير من الأحيان ، فهذا اجتهاد مبني كما ترى على الاستصلاح الذي لا يعتمد إلا على تحرري مقاصد الشارع ، الملاءمة مع ما عهد من أحكامه .

فإن قيل : فهذا مما خالف فيه ابن أبي ليلى النص ، وهو قوله تعالى « ممن ترضون من الشهداء » وقوله « فاستشهدوا شهيدين من رجالكم » ،

١ - المبسوط للسرخسي ج ٣ ص ١٥٣ .

٢ - المبسوط ج ٣ ص ١٥٣ .

وهو ما جعل كثيرا من الأئمة لا يأخذ بما رآه ابن أبي ليلى •

فالجواب أن ابن أبي ليلى لم يأخذ بما ذهب إليه من حيث إنه خصص
ظاهر هذا النص بالمصلحة التي رآها ، بل من حيث إنه رأى أن كلمة
« رجالكم » إنما جاءت في معرض الاستشهاد على عقد أبرمه الرجال وهو
عقد المداينة ، ويقاس عليه ما يشبهه •

فكان ما اختلف فيه الصبيان مما هو خاص بشؤونهم خارجا عن معرض
النص وما يقاس عليه •

أما « ممن ترضون من الشهداء » فليس فيه أكثر من اشتراط توفر
صفة الرضى عنهم ، وإنما مردّه الى اجتهاد العلماء في جملة ما ينبغي أن
يتوفر في الشهود من الصفات التي تورث الاطمئنان إلى صدقهم توخيّا
لمصلحة المتداعين أو المتعاقدين ، وإنما توخى ابن أبي ليلى فيما ذهب إليه
هذه المصلحة بعينها ، دون أن يتعرض بذلك لمخالفة أي نص حسب ما فهمه
من معنى الآية ودلالاتها •

ورب مجتهد أو صحابي أخذ بالاستصلاح من مثل هذا الطريق ،
فتوهم من لم يقف على طريقه ووجهة نظره ، أنه إنما خصص النص أو
قيده بالاستصلاح ، ثم دعاه هذا الوهم الى أن يحسب أن من أخذ بالمصلحة
المرسلة لم ير بأساً أن يحكم الاستصلاح في النص ومدى الأخذ به ، وقد
علمت أنه وهم لا يقوم على أي أساس من التحقيق •

المثال الخامس : ما ذهب إليه شريح رحمه الله من تضمين الصناعات
نظراً الى ما في ذلك من حمل الصناعات على العناية بما لديهم من أمتعة الناس
وأموالهم ، وما فيه من اطمئنان الناس على هذه الامتعة والاموال • ومعلوم
أنه لم يرد بذلك نص بالتضمين أو عدمه ، وإنما هو استصلاح نبّه للحاجة
إليه كثرة الصناعات فيما بعد عصر النبي صلى الله عليه وسلم ، وعدم معرفتهم

أو الاطمئنان إلى عدالتهم وأمانتهم • وقد روى مذهب شريح في هذا الامام الشافعي في كتابه الأم ، قائلاً : وقد ذهب الى تضمين القصار شريح ، فضمن قصاراً احترق بيته ، فقال تضمنني وقد احترق بيتي ؟ ، فقال شريح : أرايت لو احترق بيته كنت تترك له أجرتك ؟ • وممن ذهب أيضا الى تضمين الصانع من التابعين ، ابن أبي ليلى ، فقد كان يقول : هم ضامنون لما هلك عندهم وان لم تجن أيديهم فيه ^(١) .

المثال السادس : ما روي أيضا عن شريح وابن أبي ليلى رحمهما الله في اعارة الرجل للآخر أرضا يبني فيها دون أن يوقت للاعادة وقتا معيناً ، ثم يبدو له أن يخرجها بعد أن بني فيها • فقد روى الشافعي عنهما أنهما كانا يقولان بأن المعير ضامن لقيمة البنيان والبناء للمعير ، وقد ذهب الشافعي مذهبهما في ذلك ، فقال بعد أن نقل قوليهما : وإذا أعار الرجل بقعة من الأرض يبني فيها بناء فبناء ، لم يكن لصاحب البقعة أن يخرجها من بنائه حتى يعطيه قيمته قائماً يوم يخرجها ^(٢) .

فهذه المسألة لم ينقل فيها نص تحمل عليه ، وانما اتبع فيها - من أفتى فيها بما ذكرنا - مصلحة كل من المعير والمستعير وعدم الاضرار بأحد منهما ، طبقاً لقواعد الشرع ومقاصده العامة • إذ لو نقض البناء عاد ذلك بالضرر على المستعير ؟ ولو نقض مع ضمان المعير له ، عاد ذلك بالضرر على المعير ، لضمانه شيئاً بطل الانتفاع منه بنقضه ، ولورده سالماً مع الأرض دون أي ضمان له كان ذلك ظلماً للمستعير • فكان أسلم سبيل للطرفين هو امتلاك المعير للبناء مع ضمان قيمته للمستعير .

وانما لم يصح الأخذ في المسألة بعكس هذا الحل ، وهو أن يضمن

١ - الأم ج ٧ ص ٨٧ •

٢ - الأم ج ٧ ص ١٢٧

المستعير الأرض مع امتلاكه لها فيما اذا رغب في ذلك ، لأن البناء يمكن أن يتبع الأرض في البيع فجاز أن يتبعها في التملك ، والأرض لا تتبع البناء أو الفراس في البيع فلم تتبعه في التملك ^(١) .

فحسبنا هذه الأمثلة الستة للاعتماد عليها في فهم موقف التابعين من الاستصلاح . وبإمكانك أن ترى الكثير من هذه الأمثلة في فقه التابعين من خلال دراستك لكتب الفقه المقارن أو أمهات كتب الأئمة اذ ان معظم فقهم وآرائهم قد انطوى في غمار فقه الأئمة وتابعيهم ^(٢) .



١ - راجع المذهب ج ١ ص ٣٦٤ .

٢ - عد بعض الكاتبين المعاصرين من أمثلة الاستصلاح في فقه التابعين، ما توهم أنهم خصصوا بذلك النصوص ، وهو وهم اقتضاه عدم التحقيق في تلك الأمثلة . فمن ذلك قولهم إن بعض التابعين منع من خروج النساء الى المساجد ، مع ما صح من قوله عليه الصلاة والسلام « ائذنوا للنساء بالليل الى المساجد » نظراً إلى خوف الفتنة والفساد بسبب ذلك . والحقيقة أن هذا ليس من الاستصلاح في شيء ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أذن للنساء في الاختلاف إلى المساجد ، ومنعهن في نفس الوقت من التبرج والزينة واثارة الفتنة ، فاذا تعلق بصورة واحدة كل من مناطي الاذن والمنع ، قدم المنع عملاً بقاعدة « درء المفسد مقدم على جلب المصالح » . فالأذن للنساء بالخروج انما هو بناء على النص الدال على ذلك ، ومنعهن من الخروج هو ايضا بناء على النص الدال على ذلك .

ومن ذلك زعم أن بعض التابعين لم يعتبر شهادة الوالد لولده أو العكس عندما تغيرت النفوس وضعف الايمان ، مع أن عموم النص يقتضي صحة شهادتهما لبعض . والحقيقة أن القول بمنع شهادة الوالد لولده أو العكس هو قول الجمهور ، ومستنده ليس الاستصلاح المخصص للنصوص ، وانما هو دلالة النص نفسه ، فقد روى ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم قال: « لا تقبل شهادة خصم ولا ظنين ولا ذي إحنة » . والظنين هو المتهم ، قالوا والولد متهم لأنه ميال الى الوالد بطبعه (راجع المذهب ج ٢ ص ٣٣٠) =

موقف أئمة المذاهب :

ونعني بهم أئمة المذاهب الأربعة ، الذين أخذ الفقه يتكامل تدوينه في عصرهم ، فلنتناول موقف كل امام منهم على حدة •

١ - الامام مالك رحمه الله تعالى : وهو زعيم الآخذين بالمصالح المرسله وحامل لوائها ، ولا داعي الى أن نطيل في أدلة اثبات ذلك ، فهو أمر معروف لا داعي للتدليل عليه • ولكننا ننقل كلام الشاطبي في معرض تحديده للكيفية التي بها يأخذ مالك بالمصالح المرسله ، وذلك كي نؤكد أن حقيقة المصالح المرسله لم تختلف في أذهان الأئمة ولم يشب صفاءها شائبة التباس أو اضطراب ، بقطع النظر عن البحث في الأخذ بها ، وانما داخلها الاضطراب فيما بعد •

قال الشاطبي في الاعتصام : أما قسم العادات الذي هو جار على المعنى المناسب الظاهر للعقول ، فانه - أي الامام مالك - استرسل فيه استرسال المدلل العريق في فهم المعاني المصلحية ، نعم مع مراعاة مقصود الشارع أن لا يخرج عنه ولا يناقض أصلا من أصوله ، حتى لقد استشنع العلماء كثيراً من وجوه استرساله ، زاعمين أنه خلع الربقة وفتح باب التشريع ، وهيهات ، ما أبعد من ذلك رحمه الله ، بل هو الذي رضي لنفسه في فقهه بالاتباع ، بحيث يخيل لبعض أنه مقلد لمن قبله (١) •

= ومن ذلك زعم أن بعض التابعين ، كسعيد بن المسيب وغيره ، قالوا بجواز التسعير مع ما ورد من النهي الصريح عنه في الحديث الصحيح • والحقيقة أن الحديث ليس فيه ما يدل على حرمة التسعير بحد ذاته - وذلك من وجهة نظر القائلين بصحته على الأقل - وقد سبق بيان اتفاق هذا القول مع الحديث نفسه في ص ١٨٢ فارجع اليه •

فالمصلحة المرسله اذاً عند مالك - فيما ينقله عنه أحد أتباعه - ليس شيئاً غير الحقيقة التي أطلنا في بيان تحديدها في المقطع السابق من هذا الباب .

٢ - الامام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى : وليس شهرة هذا الامام في الأخذ بالمصالح المرسله بأقل كثيراً من شهرة الامام مالك في ذلك ، فهو ثاني زعماء الأخذ بهذا الأصل .

فان قلت فقد ذكر كثير من أتباع الامام أحمد أصوله التي اعتمد عليها في البحث والاجتهاد ، كابن القيم ، ولم يذكروا منها أصل الاستصلاح (١) .

فالجواب أن الامام أحمد رحمه الله تعالى لم يكن يعدّ الاستصلاح أصلاً خاصاً برأسه بمعنى كونه قسماً للكتاب والسنة والقياس ، بل كان يعدّ ذلك معنى من معاني القياس ، فهو أصل في استنباط المعاني من جملة الأدلة الأخرى . وأخذ القياس بهذا المعنى الواسع كان اصطلاحاً يكاد يكون عاماً في صدر عصر الأئمة ، وسنرى أن الشافعي من أبرز أبواب هذا الاصطلاح .

ولنتقل ما ذكره في هذا المعنى الاستاذ أبو زهرة في كتابه : ابن حنبل :

قال بعد أن عدد الأصول التي اعتمدها الامام أحمد في استنباط الاحكام

١ - الاصول التي اعتمدها الامام أحمد في استنباط الاحكام خمسة : أولها النصوص ، فاذا وجد النص أفتى بموجبه دون التفات الى ما خالفه ولا من خالفه كائناً من كان ، ثانيها فتوى الصحابة ، فاذا عثر من ذلك على ما لم يختلفوا فيه ، لم يتجاوز الى غيره . ثالثها التخيير من فتاوى الصحابة اذا اختلفوا متحرياً الأخذ باقربها الى الكتاب والسنة . رابعها الأخذ بالمرسل والحديث الضعيف اذا لم يكن ثمة ما يدفعه . خامسها القياس ، وقد كان يتبع في القصد منه والأخذ به مسلك الامام الشافعي . (راجع اعلام الموقعين : ج ١ ص ٢٩ - ٣٣) .

مانصه : « وليس عدم ذكرها - أي المصالح - دليلا على عدم اعتبارها ، بل إن فقهاء الحنابلة يعتبرون المصالح أصلاً من أصول الاستنباط ، وينسبون ذلك الأصل الى امامهم جميعاً ، ولأن ابن القيم نفسه يعد المصالح أصلاً من أصول الاستنباط ، بل انه يقرر أنه ما من أمر شرعه الشارع إلا وهو متفق مع مصالح العباد . وان أمور الشريعة التي تتصل بمعاملات الناس تقوم على اثبات المصلحة ومنع الفساد والمضرة ، ويتكرر ذلك في كل الكتب التي كتبها ، فتراها مثبتة في اعلام الموقعين ومفتاح دار السعادة وزاد المعاد في هدي خير العباد ، وغير ذلك مما كتب في الأصول والفروع وينسب ذلك إلى الامام أحمد . ولكنه لم يذكره عند ذكر أصوله لأنه يرى أنه داخل في باب القياس الصحيح ، وقد علمت فيما نقلناه لك عنه وعن شيخه ابن تيمية أنهما ومعهما كثيرون من الحنابلة ينظرون إلى الأقيسة نظرة أوسع مما ينظره غيرهم من الفقهاء الذين ضبطوا قواعد القياس ، ومسالك العلة فيه ، لأنهم يجعلون الاوصاف المشتركة التي تبنى على أساسها الأقيسة الصحيحة وتمس معها طردا وعكسا - تكون مستمدة من اغراض الشريعة العامة ومقاصدها السامية ^(١) » .

ومن أمثلة أخذه بالمصالح المرسل ما نقله ابن القيم من رواية المروزي وابن منصور انه قال : « والمختل ينفي ، لأنه لا يقع منه الا الفساد والتعرض له ، وللإمام نفيه الى بلد يأمن فساد أهله وان خاف به عليهم حبسه » .

ومن ذلك ما رواه عنه ابن القيم أيضا فيمن طعن على الصحابة ، أنه قد وجب على السلطان عقوبته ، وليس للسلطان أن يعفو عنه ، بل يعاقبه ويستتيه ، فان تاب والا أعاد العقوبة ^(٢) .

١ - ابن حنبل : ص ٢٩٧ .

٢ - اعلام الموقعين ج ٤ ص ٣٧٧ .

وقد يحسب البعض أن هذا المثال الثاني داخل في باب التهجير ، ومعلوم أن أمره مفوض الى الامام بموجب النص • غير أنه ليس كذلك ، لقوله : وليس للسلطان أن يعفو عنه والتهجير حق " أمره عائد الى السلطان ، إن شاء استعمله أو عفى عنه ، حسب ما يراه من المصلحة في ذلك ، اللهم الا أن تكون الجريمة مما نص على وجوب التهجير فيها • ولكن هذه المسألة لم ينص فيها على وجوب ذلك •

٣ - الامام الشافعي : وقد ظن البعض أنه أبعد الأئمة عن الأخذ بالمصالح المرسلّة ، فإن كان دليلهم على ذلك أنه لم يتفق مع مالك مثلاً في كثير من جزئيات الفتاوى التي بناها على المصالح المرسلّة ، فهو لا ينتج هذا المدعى ، اذ لا يلزم من اتفاق امامين أو مجتهدين على الأخذ بالاستصلاح ، اتفاقهما في جزئيات الاحكام المبنية عليه ، كما لا يلزم من الاتفاق على الأخذ بالقياس الاتفاق على جزئيات الاحكام المبنية عليه • وان كان دليلهم على ما قالوا أنه لم يعد الاستصلاح في أصوله دليلاً مستقلاً ، كالقياس والاجماع ، فهو أيضاً دليل غير منتج لما قالوا ، اذ لا يشترط للأخذ بالاستصلاح اعتقاد كونه أصلاً مستقلاً برأيه • وانما رأي الامام الشافعي في ذلك كراي احمد ابن حنبل رضي الله عنهما بل ان ابن حنبل انما سلك في فهمه للقياس مسلك الشافعي حينما أخذه بالمعنى الاعم لما اصطلاح عليه الأصوليون فيما بعد •

واليك الآن الأدلة التي توضح حقيقة موقف الشافعي من الاستصلاح •

قال رحمه الله تعالى في الرسالة ، بعد أن ذكر أمثلة للقياس : « وقد يتمتع بعض أهل العلم من أن يسمى هذا قياساً ويقول : هذا معنى ما أحل الله وحرّم وحيد ودم ، لأنه داخل في جملة فهو بعينه لا قياس " على غيره ، ويقول مثل هذا القول في غير هذا ، مما كان فيه معنى الحلال فأحله والحرام فحرّم ، ويتمتع أن يسمى القياس إلا ما كان يحتمل

أن يشبه بما احتمل أن يكون فيه شيئا^(١) من معنيين مختلفين ، فصرفه على أن يقيسه على أحدهما دون الآخر • ويقول غيرهم من أهل العلم : ما عدا النص من الكتاب أو السنة فكان في معناه فهو قياس والله اعلم^(٢) •

فكلام الشافعي هذا صريح في أنه ممن يعني بالقياس كل ما عدا الكتاب والسنة مما كان في معناه ، أي مما كان فيه معنى الحلال فيكون بموجبه حلالا أو مما كان فيه معنى الحرام فيكون بموجبه حراما ، وإن لم يتوفر شاهد من أصل جزئي يقاس عليه بجامع الشبه الجزئي بينهما • وإنما يظهر معنى الحلال أو الحرام في الشيء بواسطة عرضه على مقاصد الشارع والنظر فيما يلائمه من قواعده أو أحكامه •

فإذا قيل فإن هذا النص إنما يدل على اندراج الاستصلاح فيه بالعموم الشامل لغيره من وجوه الاجتهاد والقياس ، ولكنه لا يدل على موقفه من الاستصلاح بخصوصه • قلت فإليك تنمة الدليل على ذلك بحيث يتضح به رأي الشافعي في خصوصية الاستصلاح أيما كان اسمه عنده ، وضوحا لا يدع أي مجال للمفوض أو اللبس ، ولنكتف من ذلك بنقول ثلاثة :

الأول - ما جاء في كلام ابن حجر عند شرحه لحديث من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد • فقد قال ما نصه : « وقال الشافعي رضي الله عنه ما أحدث وخالف كتابا أو سنة أو إجماعا أو أثرا فهو البدعة الضالة وما أحدث من الخير ولم يخالف شيئا من ذلك فهو البدعة المحمودة^(٣) » •

١ - هكذا وردت كلمة « شيئا » بالنصب في سائر النسخ ، ولعله كما يقول المحقق أحمد شاكر استعمال خاص للشافعي إذا تأخر اسم كان بعد الجار والمجرور •

٢ - الرسالة : ص ٥١٥ و ٥١٦ •

٣ - فتح المبين بشرح الأربعين ص ٩٤ ط القاهرة •

وانت تعلم أن الحمد على مثل هذه البدعة ، لا يمكن أن يترتب على شاهد لها من كتاب أو سنة أو قياس ، والا لما كانت بدعة ، وانما ترتب على كونها خيراً ، وانما المراد بالخير هنا أعم معانيه ، وهو الملائمة لمقاصد الشارع وما عهد من أحكامه . وليست المصالح المرسله بأكثر ولا أقل من هذا .

الثاني - قال الزنجاني في كتابه تخريج الفروع على الأصول ما نصه :

« ذهب الشافعي رضي الله عنه الى أن التمسك بالمصالح المستندة الى كلي الشرع ، وان لم تكن مستندة الى الجزئيات الخاصة المعينه ، جائز » . وبعد أن ذكر أمثلة على ذلك قال . واحتج في ذلك بأن الوقائع الجزئية لا نهاية لها وكذلك أحكام الوقائع لا حصر لها ، والأصول الجزئية التي تقتبس منها المعاني والعلل محصورة متناهية ، والمتناهي لا يفي بغير المتناهي . فلا بد إذاً من طريق آخر يتوصل بها الى اثبات الاحكام الجزئية ، وهي التمسك بالمصالح المستندة إلى اوضاع الشرع ومقاصده على نحو كلي ، وان لم يستند الى أصل جزئي (١) . » .

أقول : وانما هذا معنى كلامه في الرسالة أن القياس شامل عنده لكل ما كان فيه معنى الحرام فيحرم أو الحلال فيحلل ، اذ لا يظهر للمحرمة أو الحل معنى في الشيء بعد أن لا يكون منصوفاً عليه الا عن طريق اندراجها في المقاصد الكلية للشارع .

الثالث - عرض امام الحرمين في كتابه البرهان الى حكم المصالح المرسله بتفصيل واسع ، وذكر في صدر كلامه أن المذاهب فيه ثلاثة مذهب القاضي الباقلاني وهو انكار الأخذ بها ، ومذهب الشافعي ، وهو الأخذ بها إذا كانت شبيهة بالمعتبرة ومذهب مالك في اطلاق الأخذ بها .

ولا يعنينا - في هذا المقطع من هذا الباب - أن نحقق في معنى الاطلاق

الذي أسنده الى مالك ، والتقييد بشيئة المعبرة الذي أسنده الى الشافعي ، أو أن تتساءل : وهل ثمة نوعان من المصالح المرسله ، حتى يكون هذا آخذاً منها بنوع والثاني بنوع ؟ وما معنى التحقيق السابق في معنى المصالح المرسله وجدواها اذاً أمام انشعابها الى حالتين أو صورتين ؟

لا يعني هنا أن نفسد نظام البحث بذكر شيء من هذا ، اذ ان مجال الخوض فيه هو المقطع الرابع من هذا الباب . أما الآن فان كل ما يهنا كشفه وبيانه ، هو موقف الامام الشافعي من المصالح المرسله التي حددنا معناها فيما سبق .

دلل امام الحرمين - بعد أن عدَّ الأقوال - على مذهب الشافعي بنقل كلام طويل له في ذلك ، فقال ما نصه :

« وأما الشافعي فقال : انا نعلم قطعاً أنه لا تخلو واقعة من حكم الله تعالى مغزى إلى شريعة محمد صلى الله عليه وسلم - على ما سنقرره في كتاب الفتوى - والذي يقع به الاستقلال ههنا أن الأئمة السابقين لم يخلوا واقعة مع كثرة المسائل وازدحام الاقضية والفتاوى عن حكم الله تعالى ، ولو كان ذلك ممكناً لكانت تقع ، وذلك مقطوع به أخذاً من مقتضى العادة . وعلى هذا علمنا بأنهم رضي الله عنهم استرسلوا في بناء الاحكام استرسال واثق باستبطائها على الوقائع متصدّ لاثباتها فيما يعنى ويسنح ، متشوف الى ما سيقع . ولا يخفى على النصف أنهم كانوا يفتون فتوى من تنقسم الوقائع عنده الى ما يعرى عن حكم والى ما لا يعرى عنه فاذا تبين ذلك بيننا عليه المطلوب ؛ وقلنا لو انحصرت ما أخذ الاحكام في المنصوصات والمعاني المستشارة منها لما اتسع باب الاجتهاد ، فان المنصوصات ومعانيها المعزوة اليها لا تقع من متسع الشريعة غرفة من بحر ، ثم قال « ثم عضد الشافعي هذا بأن قال : من سبر أحوال الصحابة رضي الله عنهم وهم القدوة والاسوة في النظر

لم ^(١) . . . واحدا منهم يعمد الى تمهيد أصل واستثارة معنى ثم بناء الواقعة عليه ، ولكنهم يخوضون في وجوه الرأي من غير التفات الى الأصول كانت أو لم تكن . .

ثم قال « ومما يتمسك به الشافعي رضي الله عنه أنه يقول : اذا استندت المعاني الى الأصول فالتمسك بها جائز ، وليست الأصول واحكامها حججا ، وانما الحجج في المعنى ، ثم المعنى لا يدل بنفسه حتى يثبت بطريق ، وأعيان المعاني ليست منصوصة ، وهي المتعلقة ، فقد خرجت المعاني عن ضبط النصوص ، وهي تتعلق النظر والاجتهاد ، ولا حجة في انتصابها الا تمسك الصحابة رضي الله عنهم بأمثالها ، وما كانوا يطلبون الأصول في وجوه الرأي . فان كان الاقتداء بهم فالمعاني كافية ، وان كان للتعليق بالأصول فهي غير دالة ومعانيها غير منصوصة » .

ثم قال امام الحرمين : « ومن تتبع كلام الشافعي لم يره متعلقا بأصل ولكنه ينوط الأحكام بالمعاني المرسلة ، فان عَدَمَهَا التفت الى الأصول مشبهاً ، كدأبه اذ قال : طهارتان فكيف يفترقان ^(٢) » .

ثم أخذ يوضح معنى اشتراط الشافعي في المصالح بأن تكون قريبة أو شبيهة بالمعتبرة فقال « قد ثبتت أصول معللة اتفق القايسون على عللها ، فقال الشافعي أتخذ تلك العلل معتصمي ، وأجعل الاستدلالات قريبة منها وان لم تكن أعيانها حتى كأنها مثلاً أصول والاستدلال معتبر بها ، واعتبار المعنى بالمعنى تقريباً أولى من اعتبار صورة بصورة بمعنى جامع ، فإنا متعلق

١- الكلمة التي في هذا البياض غير واضحة في الأصل ، ويشبه أن تكون « يجد » فتكون الجملة على ذلك « لم يجد واحدا منهم يعمد الى تمهيد أصل ، وعلى كل فهذا هو المعنى المقصود كما هو ظاهر » .

٢ - البرهان لامام الحرمين مصور بدار الكتب المصرية تحت رقم ٥١٧ ج ٢ لوحة ٣٣٠ و ٣٣١ .

الخصم من صورة الأصل معناها لا حكمها ، فإذا قرب معنى المجتهد ،
والمستدل فيما يجتهد ، الى الشرع ولم يردّه أصل " كان استدلالا مقبولا " (١) .
ولقد نقل الغزالي في كتابه المنحول ، عن الشافعي خلاصة هذه
النصوص مستدلا بها على مذهبه في الأخذ بالمصالح المرسلة (٢) .

فهذه نقول ثلاثة عن رأي الشافعي رحمه الله تعالى في الاستصلاح ،
وهي توضح بجلاء أنه لم يكن يرى في توفر الأصل الذي يقاس عليه الفرع
أهمية كبرى للاستدلال على حكم الفرع ، ما دام أن موجب الحكم أو
معناه موجود فيه ، وأنت خير أن الاستصلاح ليس في جملة إلا قياسا فقد
فيه أحد أركانه وهو « الأصل » .

فان قلت : ولكن ما هو ذا امام الحرمين يروي عن الشافعي كما ذكرت
أنه يشترط لذلك أن تكون المصلحة المرسلة شبيهة بالمعتبرة ؟ وهذا يعني أنه
لم يكن يأخذ بالاستصلاح على اطلاقه .

والجواب أن هذا الشرط هو في الحقيقة من ذاتيات المصالح المرسلة
ومقوماتها . اذ هي كما سبق تعريفها : كل منفعة داخلية في مقاصد الشارع
دون أن يكون لها شاهد بالاعتبار أو الالغاء . ولن تكون داخلية في مقاصد
الشارع إلا اذا كانت ملائمة لما عهد من أحكامه وقواعده ، وهي لا تلائم
شيئا من ذلك الا لكونها شبيهة بالمصالح المعتبرة . ولكن نسبة الملائمة والشبه
تختلف في جزئيات المسائل قوة وضعفا .

وعندما لا تكون المصلحة داخلية في مقاصد الشارع ، وتبدو عارية عن
ملاءمتها لأي حكم من أحكامه أو قاعدة من قواعده ، فمعنى ذلك أنها داخلية

١ - المرجع المذكور ج ٢ لوحة : ٣٣٢ .

٢ - راجع المنحول ورقة ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٣ مخطوط بدار الكتب
المصرية تحت رقم ١٨٨ .

إذاً فيما الغاء الشارع عن الاعتبار ، فهي إذاً ليست من المصالح المرسله .
وذلك أنه لا يمكن لأي مسألة من المسائل أو مشكلة من المشاكل أن تكون
ثابتة في برزخ لا تطولها فيه دلائل الاعتبار ولا الالغاء وان كانت هذه الدلائل
عامة مجمله .

واسم « المرسله » ليس معناه الارسال الحقيقي والخلو التام عن أي
دليل شرعي ، وانما هو اصطلاح أريد به التفريق بينه وبين القياس ، فالقياس
لا بد أن يكون للفرع فيه شاهد من أصل وجدت فيه علة الفرع وقام
الدليل من نص أو اجماع على عليتها ، أو على جريان الحكم على وفقها .
أما المصالح المرسله فهي ما كانت مرسله عن مثل هذا الشاهد ، ولكنها في
الوقت نفسه ملائمة لاعتبارات الشارع وجمله مقاصده وأحكامه .

ولذلك قال الغزالي في المنحول : « الصحيح ان الاستدلال المرسل
في الشرع لا يتصور ، حتى يتكلم فيه بنفي أو اثبات ، اذ الوقائع لا حصر
لها ، وكذا المصالح ، وما مسألة تعرض الا وفي الشرع دليل عليه اما بالقبول
أو بالرد » الى أن قال « فخرج منه أن كل مصلحة يتخيل في كل واقعه ،
محتوشة بالاصول المتعارضة ، ولا بد وأن تشهد الأصول لردّها أو لقبولها ،
فأما تقدير جريانها مهما غفلا لا يلاحظ أصلا ، فمحال تخيله (١) » .

بقي أن نتساءل : فلماذا نقل امام الحرمين عن الشافعي هذا الاشتراط ،
وهو خير بالمصالح المرسله وبموقع هذا الشرط من جوهرها .

والجواب أنه انما فعل ذلك ليشير الى خلافه في ذلك لما لك رحمه الله
تعالى حيث قال عنه فيما بعد أنه يسترسل في الاخذ بالمصالح من غير تقيد
بملاءمتها لتصرفات الشارع وأحكامه .

ومرة أخرى أقول : انه لا يعني هنا أن نحقق في رأي مالك في هذا ،

وهل هو فعلاً كما قيل عنه يسترسل في الأخذ بالمصالح هذا الاسترسال -
فإن لهذا مجالا رحبا في المقطع الآتي من هذا الباب • وانما كل الذي يعنينا
هنا هو ايضاح موقف الشافعي ذاته من المصالح المرسله ، واثبات أن تلك
التي أخذ بها وعوّل عليها في كثير من اجتهاداته ليست شيئا غير المصالح
المرسله التي تم ضبطها فيما سبق •

ثم ان هذا قد يتعارض في نظر البعض مع ما هو معروف من شدة
إنكار الشافعي للاستحسان ، حتى انه عقد لذلك بحثاً مطولاً في كتابه الأم
معنونا بعنوان « كتاب ابطال الاستحسان » •

والواقع أن موقف الشافعي من الاستحسان هو الذي جعل كثيراً ممن
يأخذون بظواهر الأمور ، يحسبون أنه رحمه الله تعالى لم يكن يأخذ
بالاستصلاح ، وأن إنكاره على الاستحسان والأخذ به هو بعينه الدليل على
إنكاره على المصالح والأخذ بها •

ولكن من الواضح أن الاستحسان - الذي عناه الشافعي في إنكاره -
هو غير الاستصلاح ، ومختلف عنه اختلافاً كبيراً ، والا لاقتضى كلامه في
النهي عن ذلك ، النهي عن القياس ، لما علمنا من أن القياس في إطلاقه
شامل لعامة وجوه الاجتهاد الذي يتوخى فيه اتباع الدلائل على حكم
الله تعالى •

وانما قصده من الاستحسان أن يفتي الرجل بدون اتباع خبر لازم
من كتاب أو سنة ولا قياس ولا اجماع ، وانما اعتماداً على ما يستحسنه
عقله المجرد • وواضح أن هذا منكر من الفعل والمذهب ، ان صح ، لم
يبق فرق بين عوام الناس وعلمائهم في حق البحث في احكام الشريعة ما دام
جميعهم يتمتعون بعقول تمكنهم من استحسان أمر واستهجان غيره •

وفي بيان هذا يقول الشافعي رحمه الله : « ومن استجاز أن يحكم أو

يفتي بلا خبر لازم ولا قياس عليه كان محجوجاً بأن معنى قوله : أفعل ما هويت^١ وان لم أؤمر به - مخالف معنى الكتاب والسنة ، فكان محجوجاً على لسانه ومعنى ما لم أعلم فيه مخالفاً فإن قيل ما هو ؟ قيل لا أعلم أحداً من أهل العلم رخص لأحد من أهل العقول والآداب في أن يفتي ولا يحكم برأي نفسه إذا لم يكن عالماً بالذي تدور عليه أمور القياس من الكتاب والسنة والاجماع والعقل لتفصيل المشتبه ، فإذا زعموا هذا ، قيل لهم : ولم لم يجز لأهل العقول التي تفوق كثيراً من عقول أهل العلم بالقرآن والسنة والفتيا ، أن يقولوا فيما قد نزل ، مما يعلمونه معاً ، أن ليس فيه كتاب ولا سنة ولا اجماع ، وهم أوفر عقولاً وأحسن إبانة لما قالوا من عامتكم^(٢) ؟ » •

أما الاستصلاح فهو من قبيل الاجتهاد على طلب شيء والبحث عنه ، وذلك لما قلنا من أنه داخل في مقاصد الشارع لأحق^٣ بالمعهود من أحكامه وقواعده ، وهو بذلك يعتبر لوناً من ألوان القياس عنده رحمه الله تعالى ، ولذلك يقول « الاجتهاد أبداً لا يكون الا على طلب شيء ، وطلب الشيء لا يكون إلا بدلائل ، والدلائل هي القياس^(٤) » •

ولنذكر الآن أمثلة مما ذهب اليه الشافعي معتمداً فيه على ما نسميه بالاستصلاح :

١ - ما جاء في كتابه الأم ، أن الرجوع عن الشهادات ضربان ، فإذا شهد الشاهدان أو الشهود على رجل بشيء يتلف من بدنه أو ينال مثل قطع أو جلد أو قصاص في قتل أو جرح ، وفعل به ذلك ، ثم رجعوا ، فقالوا : عمدنا أن ينال به ذلك منه بشهادتنا فهي كالجنابة عليه ، ما كان فيه من ذلك قصاص خبير بين أن يقتص أو يأخذ العقل وما لم يكن فيه

١ - الأم ج ٧ ص ٢٧٣ •

٢ - الرسالة ص ٥٠٥ ، وقال نحواً من هذا في الأم أيضاً ص ٢٧٢ ج ٧ •

من ذلك قصاص أخذ فيه العقل وعُزِرُوا دون الحد ^(١) .

فأقول بهذا لا يعتمد على دلالة نص من كتاب أو سنة ، اذ ليس في شيء منهما ما دل على شرعة القصاص ، ما يدل على أن الشهود يقتض منهم اذا رجعوا عن شهادتهم بعد أن نيل من المشهود عليه بسببها • وإنما هو استصلاح يعتمد ما تقتضيه مصلحة حقن الدماء وصونها من غائلة المكر والأحقاد وهو ملائم لشرعة القصاص ، ولا يضير ذلك أن الشافعي يعتبره قياساً ، اذ ليس في التسمية والخلاف فيها كبير غرض أو شأن •

٢ - ما جاء في الأم أيضا مما يشبه هذا وهو قوله : ولو شهدوا على رجل أنه طلق امرأته ثلاثا ففرق بينهما الحاكم ، ثم رجعوا أغرمهم الحاكم صدق مثلها ان كان دخل بها ، وان لم يكن دخل بها غرمهم نصف صدق مثلها لأنهم حرموها عليه ، ولم يكن لها قيمة الا مهر مثلها ، ولا ألفت إلى ما أعطاها قلّ أو كثر ، انما التفت الى ما أتلّفوا عليه فأجعل له قيمة ^(٢) .

٣ - ما نقله الزركشي في البحر المحيط عن الشافعي رحمه الله أنه : قد جعل استيلاد الأب جارية الابن سبباً لنقل الملك اليه ، من غير ورود نص فيه ، ولا وجود أصل معين يشهد بنقل الملك • والقدر المصلحي فيه استحقاق الاعفاف على ولده ، وقد مست حاجته اليه فينقل ملكه اليه ^(٣) .

٤ - ما نقله الزركشي أيضا عنه من أنه : « قال في الغاصب تكثر تصرفاته في المال المقتصوب ، أن للملكه اجازة تصرفاته •• مع أن الملك شرط لصحة العقد والاجازة عند بطلانه من الفضولي ، ولكن إذا كثرت التصرفات

١ - الأم ج ٧ ص ٥٠ •

٢ - الأم ج ٧ ص ٥٠ •

٣ - البحر المحيط للزركشي مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم

٤٨٣ ورقة ٧٩ •

وظهر العسر اقتضت المصلحة ذلك ^(١) .

وفي فقه الشافعي رحمه الله تعالى من هذا كثير ، وفيما ذكرناه كفاية .

٤ - الامام أبو حنيفة : ولم يتعرض هو أيضا في أصوله لدليل المصلحة المرسل على قلة ما روي عنه بالسند المتصل من كلامه في قواعد الأصول وكل ما أثر عنه من ذلك هو قوله : (آخذ بكتاب الله فما لم أجد فبسنة رسول الله ﷺ ، فان لم أجد في كتاب الله ولا سنة رسول الله ﷺ ، أخذت بقول أصحابه ، آخذ بقول من شئت منهم ، ولا أخرج من قولهم إلى قول غيرهم ، فأما إذا انتهى الأمر - أو جاء - إلى ابراهيم ، والشعبي ، وابن سيرين ، والحسن وعطاء ، وسعيد بن المسيب - وعدد رجالا - فقوم اجتهدوا فأجتهد كما اجتهدوا ^(٢)) .

غير أن هذا لا يعني أنه لم يأخذ بالاستصلاح ، فهو زعيم أصحاب الرأي وأسبقهم في مضماره ، ولئن لم يدون من أصوله ما يدل على مبلغ أخذه بذلك وعلى قواعده التي اتبعها في مسالك الاجتهاد بالرأي - فان فيما نقل عنه أصحابه كأبي يوسف فيما كتبه من اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ، والرد على سير الاوزاعي ، لدليلا يوضح اهمية المصلحة في فقهه وعموم اجتهاده .

١ - هذا نص كلام الزركشي في كتابه البحر المحيط . وانظر ما معنى قوله : مع أن الملك شرط لصحة العقد والاجازة عند بطلانه من الفضولي ؟ فقد كان ظاهر المعنى المراد يقضي أن تكون العبارة : مع أن الملك شرط لصحة العقد والاجازة كما تقرر في حق الفضولي . (راجع البحر المحيط مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٤٨٣ ورقة ٧٩) .

٢ - تاريخ بغداد ج ١٣ ص ٢١٦ وجاء نحو من ذلك في تهذيب التهذيب ايضا لابن حجر ج ١٠ ص ٤٥١ ط الهند .

حظ المصلحة في فقهه ، يكمن في دليلين من أهم الأدلة التي امتاز بها
فقهه رحمه الله تعالى ، هما : الاستحسان ، والعرف •

فأما الاستحسان ، فهو كما قال أصحابه ، أرحب مجال له في المناقشة
والاستدلال ولقد قال محمد : ان أصحابه كانوا ينازعونه المقياس ، فاذا
قال : استحسن لم يلحق به احد • وعلى فرض أنه شامل للقول بمحض
الرأي العاري عن أي مستند يعززه - وذلك حسبما فهمه الشافعي ورد
عليه - فهو شامل من باب أولي لدليل الرأي المستند الى ما يعززه من المصالح
الداخلة ضمن مقاصد الشارع •

ومعنى هذا ، أن القدر الذي أنكره الشافعي من الاستحسان غير شامل
لما ينطبق عليه اسم الاستصلاح ، بدليل ما أثبتناه من أنه هو بنفسه كان يأخذ
به تحت اسم القياس • وإذا فالقدر الذي يدخل منه في باب الاستصلاح ،
وهو ما سموه باستحسان المصلحة ، ليس هو المراد بانكار الشافعي للاستحسان
وما جاء من كلامه حوله •

على أن أتباع مذهب أبي حنيفة من بعده ، شرحوا كلمة الاستحسان
شرحاً ينفي من مضمونها ما ينطبق عليه أنه أخذ " بالتشهي ، أو قول بمحض
الرأي ، ويؤكد أنها تعني في مقدمة ما تعنيه ، الأخذ بما فيه مصلحة
المسلمين •

ولا يضرهم ، ولا يضر أبا حنيفة ، ان شاء الله ، ما اطاله الشافعي من
الانكار للاستحسان ، فانما عمد الى انكار معنى محدد بعينه ، دون أن يلصقه
بأناس بأعيانهم ولا أحسب الا أن أبا حنيفة نفسه ممن ينكر ذلك المعنى
أشد الانكار •

واليك ما يدل على أن الاستحسان انما يعني في مقدمة ما يعنيه القول
بالاستصلاح :

قال الامام السرخسي في المبسوط : « الاستحسان ترك القياس ^(١) والأخذ بما هو أوفق للناس ، وقيل الاستحسان طلب السهولة في الأحكام فيما يتلى فيه الخاص والعام ، وقيل الأخذ بالسعة وابتغاء الدعة ، وقيل الأخذ بالسماحة وابتغاء ما فيه الراحة • وحاصل هذه العبارات أنه ترك العسر ليسر ، وهو أصل في الدين • قال الله تعالى : يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ^(٢) •

وبناء على هذا ، فقد خرجت معظم الاحكام ، التي أخذ بها كثير من الأئمة استصلاحاً ، مخرج الاستحسان عند أبي حنيفة • فمن ذلك ما نقله الكاساني عن أبي حنيفة من جواز الاستصناع بشرط أن لا يكون فيه أجل معين ، فقد قال فيه « والقياس أنه لا يجوز لأنه لا يبيع ما ليس عند الإنسان إلا على وجه السلم ، وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع ما ليس عند الإنسان ورخص في السلم • ويجوز استحساناً لاجتماع الناس على ذلك لأنهم يعملون ذلك في سائر الاعصار والأمصار • »

ومثل الاستصناع ، تضمنين الصانع المشترك ، وقد مرَّ بيان أن كثيراً من الأئمة قالوا بذلك استصلاحاً ، وهو مذهب الصاحبين أيضاً استحساناً • قال في بدائع الصنائع : « • • وأما على أصلهما - أي أصل الصاحبين -

١ - ليس المقصود بالقياس هنا قياس فرع على أصل بعللة جامعة ، وإنما المراد به مقتضى القواعد والاصول العامة بقطع النظر عن جزئيات الأدلة كقولهم : عقد السلم وارد على خلاف القياس • ولقد تبادر الى اذهان بعضهم أن المراد بالقياس هنا القياس المعروف في الاصول فحسبوا بناء على ذلك أن الحنفية يقولون بتخصيص الاستحسان أو الاستصلاح للقياس ، وهو وهم ظاهر •

فلأن وجوب الضمان في الأجير المشترك ثبت استحسانا ، صيانة لأموال الناس ^(١) ، .

ونحن هنا لسنا بصدد ذكر فتاوى أبي حنيفة في الاستصلاح ، وإنما الذي يعنينا هو بيان أن الاستحسان - على ما فسره به أتباع أبي حنيفة - يتضمن في جملة ما يتضمن الأخذ بالاستصلاح .

وأما العرف ، وهو من أوسع ما اعتمده الأئمة عامة ، وأبو حنيفة بصورة خاصة ، فيما لا نص فيه ، وفيما لا يعارض أصلا من الأصول المتفق عليها ، فقد جاء في مناقب أبي حنيفة للموفق المكي مانصه : (كلام أبي حنيفة أخذ بالثقة وفرار من القبيح ، والنظر في معاملات الناس وما استقاموا عليه وصلاح عليه أمورهم ، يمضي الأمور على القياس فإذا قبح القياس بمضيها على الاستحسان ما دام يمضي له ، فإذا لم يمض له رجع إلى ما يتعامل به المسلمون اليوم ^(٢)) .

وإنما تستقر أعراف الناس وعاداتهم في التعامل ، على أساس من مصالح حياتهم ومعاشهم . ولذلك فإن كثيراً من الأحكام المبنية عند أبي حنيفة أو بعض أصحابه على العرف ، إنما هو قائم في الوقت نفسه على الاستصلاح . والناظر في أبواب المعاملات من كتب الفقه الحنفية ، يجدها مملوءة بمسائل الاستصلاح ، باسم الاستحسان أنا ، وباسم عرف الناس أنا آخر .

واليك أمثلة من آراء أبي حنيفة رحمه الله الداخلة في معنى الاستصلاح :
فمن ذلك قوله بعدم قبول توبة الزنديق إذا تاب بعد القبض عليه .
قال في الدر المختار « إذا أخذ الساحر أو الزنديق المعروف ، الداعي ، قبل

١ - بدائع الصنائع ج ٤ ص ٢١١ ط الجمالية .

٢ - أبو حنيفة للاستاذ أبو زهرة ص ٢٣٥ .

توبته ، ثم تاب لم تقبل توبته ويقتل ، ، وعلق ابن عابدين على ذلك قائلاً
 « . . وهو قياس قول أبي حنيفة ، وهو حسن جداً ^(١) ، ، وقد مر أن هذا
 القول مما أخذت به المالكية في باب الاستصلاح ، وهو من مشهور أقوالهم
 المبنية على ذلك .

ومن ذلك قوله بجواز الاستصناع بشرط أن لا يضرب فيه أجل
 محدد ، والا كان سلماً ، واعتبرت فيه شروط السلم ، قال الكاساني في
 البدائع (فان ضرب للاستصناع أجلاً ، صار سلماً ، حتى تعتبر فيه شرائط
 السلم ، وهو قبض البذل في المجلس . . . وهذا قول أبي حنيفة ^(٢)) .

ومن ذلك ، قوله بتضمين الأجير المشترك . وإن لم يخالف عمله
 ما اتفق عليه مع المستأجر ، الا ما هلك تحت يده بغير فعله كموت وسرقة
 ونحوهما ، ولكن لا يصدق على دعوى ذلك إلا بيينة يقيمها .

قال في المبسوط « . . لو كان الزاعي مشتركاً يرعى لمن شاء ، على
 قول أبي حنيفة رحمه الله هو ضامن لما يهلك بفعله من سباق أو سعي أو
 غير ذلك ، لأن الأجير المشترك ضامن لما جنت يده . وإن لم يخالف في إقامة
 العمل ظاهراً ، كما في القصار إذا دق الثوب فتخزق ^(٣) ، ، ومعلوم أن
 أساس القول بهذا - لدى من قال به - هو النظر الى مصلحة الناس وحاجتهم
 الى الصنائع كما سبق بيانه .

ومن ذلك قوله فيمن قال : جميع مالي صدقة ، أن الصدقة انما تلزمه
 بذلك في أمواله الزكوية فقط ، وذلك نظراً الى أنه لو لم يمسك ، ما عدا
 الزكوي من أمواله لاحتاج الى أن يسأل الناس ، ولا يحسن أن يتصدق

١ - الدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه ج ٣ ص ٤٥٨ و ٤٥٩ .

٢ - بدائع الصنائع ج ٤ ص ٢٢٣ .

٣ - المبسوط ج ١٥ ص ١٦١ .

بماله ثم يسأل الناس ، قالوا وذلك هو المقصود بالمال في مثل قوله تعالى « والذين في أموالهم حق معلوم » ، وقد مر ذكر هذا المثال والتحقيق فيه فيما مضى ، فارجع اليه ^(١) .

ومن ذلك ما رواه أبو عصمة عن أبي حنيفة رحمه الله أنه كان يقول بجواز اعطاء بني هاشم والمطلب من الزكاة ، نظرا لعدم نيلهم العوض الذي عوضهم الله عنه في صدر الاسلام ، وهو الخمس . فلو لم يُعْطُوا مع ذلك من الزكاة لمسههم الضر والفاقة وقد مر التحقيق في هذه المسألة أيضا ، والرد على من وهم قائلًا أنها من قبيل تخصيص النص بالمصلحة المجردة ^(٢) .

فهذه أمثلة كافية ، ويستطيع المستزيد أن يطلع على الكثير من هذا القليل في ابواب المعاملات من كتب المذهب كما ذكرنا .



فقد تبين الآن أن بناء الاحكام الشرعية على أساس الاستصلاح ، أمر اضطرر القول به منذ عصر الصحابة الى أئمة المذاهب ، سواء كان ذلك باسم الاستصلاح أو الاجتهاد والقياس ، أو الاستحسان والعرف .

اذ ليس يعنينا فيما ذكرناه موقف العلماء من تسمية بخصوصها ، وانما الذي كان يعنينا هو معرفة موقفهم من مسمى المصلحة المرسلة التي حددناها في أول هذا الباب .

ولقد رأيت أن مواقف العلماء من هذا الأمر ، متلاقية على مذهب

١ - راجع ص ٢٤٣ ، ٢٤٤ من هذا الكتاب .

٢ - راجع ص ١٨٦ و ١٨٧ من هذا الكتاب .

ضوابط المصلحة (م ٢٥)

واحد وغاية معلومة وأن الباحث لا يكاد يشعر بأي اضطراب في المذهب أو الرأي إذا ما أراد أن يلمس غايتهم هذه والدلائل على اجتماعهم من حولها.

ولكن هذا الصفاء لم ينعكس بكليته على أبحاث الأصوليين المدونة فيما بعد ذلك . فلا يكاد الباحث يستطيع أن يربط بسهولة ما ذكرناه من موقف العلماء السابقين بما هو مدون في كتب العلماء من بعدهم ، أو أن يقارن بينهما مقارنة الدليل بالدلول .

فما سر ذلك وسببه ؟

هذا ما سنجيب عليه ان شاء الله في المقطع التالي .

الاضطراب الذي وقع في الحديث عنها وسبب ذلك

كتب الأصوليون عن المصالح المرسلة وحكم الاستصلاح ، في مكانين من أبحاث الأصول ، أولهما في باب القياس عند الحديث عن أقسام الوصف المناسب من حيث الاعتبار وعدمه ، ثانيهما عند الحديث عن « الاستدلال » وأقسامه .

غير أن القارئ لا يكاد يجد شيئاً مما ذكرناه عن موقف العلماء - من لدن عصر الصحابة إلى عصر الأئمة - منعكساً على كتاباتهم واضحاً في كلامهم . بل الحديث عنه لا يكاد يخلو عن اضطراب ، سواء في تحديد معناه ، أو في نقل آراء العلماء فيه ، أو في عرض الأدلة والبراهين عليه .

وسأبين فيما يلي ، إن شاء الله ، مظاهر هذا الاضطراب ، ثم أتبعه ببيان سبب ذلك ، مؤكداً ما انتهيت إليه في المقطع الثالث من اتفاق عامة الأئمة على الأخذ بالاستصلاح .

مظاهر الاضطراب :

أولاً - تتفق أحاديثهم عن الاستصلاح - رغم اختلافهم في الحديث عنه - على أنه أمر مختلف فيه ، بل وأن الراجح من الآراء أنه باطل . اذ لا دليل على اعتباره ، وأنه لم يذهب إلى القول به إلا مالك .

ولا شك أن الباحث يقع في حيرة لدى محاولة التوفيق بين كل ما مر ايضاحه ، والقول بأن الأئمة اختلفوا في حكم الاستصلاح ، فضلاً عن التوفيق بين ما ذكرناه ، والقول بأن الراجح من الآراء هو القول بطلانه .

ثانية - اختلف كلامهم عن مالك في كيفية الأخذ به : فالذي نقله عنه أتباعه من المالكية كالشاطبي والقرافي وغيرهما ، هو أنه رحمه الله أخذ بالاستصلاح حيث اتفق ذلك مع مقاصد الشارع الحكيم ولم يتعارض مع أي نص أو أصل من أصول الشريعة . وقد مر ذكر ما قاله الشاطبي في ذلك^(١) ، ومعلوم أن الأخذ بالاستصلاح لا يتم إلا كذلك ، لأننا قلنا انه بناء حكم شرعي على مصلحة مرسله والمصلحة المرسله هي تلك التي كانت داخلة في مقاصد الشارع وملائمة لأحكامه دون أن يكون لها شاهد من نص أو اجماع أو حكم شرعي جار على وفقها . فما كان من المصالح غير ذلك ، فهو ليس مصلحة مرسله ، وبناء الحكم عليها لا يسمى استصلاحا .

ومع هذا فقد كتب كثير من الباحثين - من غير المالكية - أنه رحمه الله تعالى استرسل في الأخذ بالمصالح المرسله دون أن يمنعه من ذلك مخالفة قاعدة ولا أصل . ومن الكاتبين من اضطرب كلامه في ذلك ، فنقل عنه مرة أنه قدم الاستصلاح على الاصول والقواعد ، وذكر أخرى أنه التزم في ذلك بما التزم به الشافعي وتناوله بالقسط والعدل ؛ ومنهم من نسب اليه القول بالاستصلاح في الضروريات والقطعيات فقط ، مع ترجيح أن أصحابه أنكروا ذلك عنه .

فمن الفريق الأول : ابن السبكي وشارحه المحلي رحمهما الله ، فقد جاء في جمع الجوامع وشرحه ما نصه : « وقد قبله الامام مالك مطلقا ، رعاية للمصلحة ، حتى جوز ضرب المتهم بالسرقة ليقر ، وعورض بأنه قد يكون بريئا^(٢) » ، ومنهم الغزالي أيضا ، وذلك على ما ذكره في المستصفى وشفاء الغليل^(٣) .

١ - راجع ص ٢٧١ من هذا الكتاب .

٢ - شرح جمع الجوامع ج ٢ ص ٢٨٤ . وقوله مطلقا أي سواء كانت شبيهة بالمعتبرة داخلة في المقاصد ام لا .

٣ - المستصفى ج ١ ص ١٤١ وشفاء الغليل ص ١٨٩ وما بعدها .

ومن الفريق الثاني : امام الحرمين ، فقد تحدث في كتابه البرهان عن مالك ورأيه في الاستصلاح مرتين : مال في المرة الأولى منهما الى أن مالكا أفرط في القول بالمصلحة واشتط في ذلك • ومن جملة ما قال :

« والذي تنكره من مالك رضي الله عنه ، رعاية ذلك ، وجريانه على الاسترسال في الاستصواب ^(١) من غير اقتصار • ونحن نضرب في ذلك مثالا ثم نذكر بحسبه مالك مذهبا • فلو قدر وقوع واقعة حسبت نادرة لا عهد بمثلها ، فلو رأى ذو نظر جذع الأنف أو طلام ^(٢) الشفة وأبدى رأيا لا تنكره العقول ، صائرا الى أن العقوبات مشروعة لجسم الفواخش ، وهذه العقوبة لائقة بهذه النادة فمثل هذا مردود ، ومالك رضي الله عنه التزم مثل هذا في تجويزه لأهل الايلات القتل في التهم العظيمة ، حتى نقل عنه أنه قال : أنا أقتل ثلث الأمة لاستبقاء ثلثها ^(٣) »

ولكنه عاد فقال في المرة الثانية - وذلك في باب التعارض والترجيح - ما نصه : « فأما المعنى الذي لا نجد له أصلا ولا مستندا فهو الذي سميناه الاستدلال ، ونحن نرى التعلق به كما مهدنا القول فيه ، ولا يجوز التعلق عندنا بكل مصلحة ، ولم ير ذلك أحد من العلماء ، ومن ظن ذلك بمالك رضي الله عنه فقد أخطأ ، فانه قد اتخذ من أقضية الصحابة رضي الله عنهم أصولا وشبه بها مأخذ الوقائع فمال فيما مال الى فتاويهم وأقضيتهم ^(٤) » .

١ - هكذا جاء في مخطوطة دار الكتب المصرية بلفظ : الاستصواب ، ولعل أصل الكلمة : الاستصلاح ، أو الاستدلال .

٢ - هكذا في المخطوطة • ولم نجد في مادة ظلم معنى مناسبا ، ولعلها طلام الشفة أي شقها ، ففي اللغة : ظلم الأرض أي شقها أو صلام الشفة وهو استئصالها والله أعلم .

٣ - البرهان ورقة ٣٣٥ .

٤ - المرجع المذكور ورقة ٣٦٠ .

ومن الفريق الثالث الآمدي رحمه الله تعالى فقد قال في الاحكام : وقد اتفق الفقهاء من الشافعية والحنفية وغيرهم على امتناع التمسك به ، وهو الحق ، الا ما نقل عن مالك أنه يقول به ، مع انكار أصحابه لذلك عنه . ولعل النقل ان صح عنه ، فالاشبه أنه لم يقل ذلك في كل مصلحة ، بل فيما كان من المصالح الضرورية الكلية الحاصلة قطعاً ^(١) ، •

ثالثاً - استلزم هذا الخلاف والاضطراب في الحديث عن مالك وموقفه من الاستصلاح ، غموضاً حول المعنى المراد بالمصالح المرسلة والأخذ بموجبها رغم ما حاولوا ضبطها به من بيان وتعريف •

وبيان ذلك ، أنهم اتفقوا على كون المرسل قسماً من أقسام المناسب ، وانما المناسبة في أصح ما عرفت به : وصف ظاهر منضبط يحصل عقلاً من ترتب الحكم عليه ما يصلح كونه مقصوداً للشارع من حصول مصلحة أو دفع مفسدة ^(٢) • فقد اتفقوا إذاً على أن المرسل معتبر في جنسه البعيد الذي هو المناسب ، وإن كان مرسلًا فيما هو أخص من ذلك •

كما أنهم اتفقوا على أن ما دل الدليل على الغائه ، أو كان يدعاً من الدين وأحكامه ، فهو مرفوض بالاجماع ، وليس داخلاً فيما يسمى بالمصالح المرسلة أو المناسب المرسل أو المرسل الملائم أو الاستدلال والاستصلاح على اختلاف تعبيراتهم في ذلك •

فقد أصبح مسمى « المصالح المرسلة » التي هي محل البحث : كل منفعة داخلية ضمن مقاصد الشارع ومتلائمة مع ما عهد من أحكامه ، دون أن يكون لها شاهد من نص أو اجماع أو ترتب حكم على وفقه • ثم منهم من أطلق على هذا المسمى اسم المصالح المرسلة أو المناسب المرسل كالبيضاوي

١ - الاحكام : ج ٤ ص ٢١٦ ط المعارف •

٢ - راجع جمع الجوامع وشرحه : ج ٢ من ص ٢٧٤ الى ٢٨٥ •

والرازي والسبكي ، ومنهم من أطلق عليه اسم ملائم المرسل كابن الحاجب في المختصر والكمال بن الهمام في التحرير ، ولم يقع أي خلاف في أن ما دل الدليل على الغائه فهو خارج عن مجال البحث متفق على اهماله وبطلانه .

وكان المفروض بناء على هذا أن يكون الحديث عن مالك والخلاف حول رأيه في المصالح المرسلة ، محدوداً ومحصوراً ضمن هذا المعنى الذي أريد بها والحد الذي عرفت به ، إذ إن محور البحث والأقوال والخلافات إنما هو « المصالح المرسلة » ذاتها لا ما هو أوسع منها ، وكيف يمكن أن يكون فيما هو أوسع منها مع الاتفاق على أن ما دل الدليل على الغائه أو كان بدعا من الدين فهو ملفى بالاجماع ؟ .

ومع ذلك فأتت ترى أن كثيراً من الكاتين ينقلون عن مالك - كما مر بيانه - أنه يقول بالمصالح المرسلة مطلقاً ، أي سواء كانت ملائمة للمقاصد أو غريبة عنها وتوفر الدليل على عكسها ، وينسبون إليه الأمثلة التي فيها تقديم للمصلحة على الأصول والأدلة الثابتة ثم يقابلون به قول الشافعي رحمه الله تعالى ، فيقولون : إنه يقول بها بشرط أن تكون شبيهة بالمصالح المعتبرة ، وملائمة مع ما عهد من أحكامه .

وعلى هذا تصبح المصالح المرسلة أعم من أن تكون ملائمة مع مقاصد الشارع وأحكامه أو مخالفة لها وغريبة عن سبيلها ، ويصبح موقف العلماء منها ما بين أخذ بها على إطلاقها كالامام مالك وأخذ ببعض صيورها وحالاتها كالامام الشافعي .

وفي هذا تناقض صريح مع تحرير معنى المصالح المرسلة وتحديد المراد منها ، كما أن فيه تناقضاً مع القول بأن ما دل الدليل على الغائه فهو محل اتفاق على بطلانه .

ومن شأن ذلك أن يمد غاشية من اللبس والغموض على حقيقة

الاستصلاح ويحدد الحدود التي تنضبط به .

رابعة - الطريقة التي سلكها الامام الغزالي في مبحث الاستصلاح ،
والرأي الذي اعتمده في حكم الأخذ به ، خصوصا في كتابه المستصفى .
فقد مهد لذلك بتقسيم المصالح المرعية شرعا الى مراتبها الثلاثة المعروفة ،
وهي مرتبة الضروريات والحاجيات والتحسينيات ثم بنى عليها رأيه في
الاستصلاح فقال ما نصه :

« فإذا عرفت هذه الأقسام فنقول : الواقع في الربتين الأخيرتين لا يجوز
الحكم بمجرد ان لم يعتضد بشهادة أصل ، الا أنه يجري مجرى وضع الضرورات ،
فلا بعد في أن يؤدي اليه اجتهاد مجتهد ، وان لم يشهد الشرع بالرأي فهو
كالاستحسان ، فان اعتضد بأصل فذاك قياس وسيأتي ، أما الواقع في رتبة
الضرورات فلا بعد في أن يؤدي اليه اجتهاد مجتهد وان لم يشهد له
أصل معين ^(١) » .

ثم مثل للمصلحة الضرورية بمثاله المشهور وهو ما لو ترس الكفار
بجماعة من اسارى المسلمين بحيث لو كفنا عنهم لصدمونا ، وغلبوا على دار
الاسلام ، وقتلوا كافة المسلمين ولو رمينا الترس لقتلنا مسلما معصوما لم
يذنب ذنبا ، فالمصلحة الضرورية فيه ، هي حفظ جميع المسلمين عند الامكان
أو اكثرهم عند عدم التمكن من حفظ الجميع . ثم قال « فهذا مثال مصلحة
غير مأخوذة بطريق القياس على أصل معين ، وانقدح اعتبارها باعتبار ثلاثة
أوصاف : انها ضرورية قطعية كلية ^(٢) » .

ثم أخذ يبين محترزات المثال مما لم يكن ضروريا أو قطعيا أو كليا ،
مخرجا اياها عن المصالح المرسلة التي يجوز الاستصلاح بموجبها .

١ - المستصفى : ج ١ ص ١٤١ .
٢ - المرجع المذكور : ج ١ ص ١٤١ .

ولكنه قال بعد ذلك : « وكل مصلحة رجعت الى حفظ مقصود شرعي علم كونه مقصودا بالكتاب والسنة والاجماع ، فليس خارجا من هذه الأصول ، لكنه لا يسمى قياسا بل مصلحة مرسله » الى أن قال « واذا فسرنا المصلحة بالمحافظة على مقصود الشرع فلا وجه للخلاف في اتباعها ، بل يجب القطع بكونها حجة ، وحيث ذكرنا خلافاً فذلك عند تعارض مصلحتين ومقصودين وعند ذلك يجب ترجيح الأقوى ^(١) » .

هذه خلاصة كلامه عن الاستصلاح في المستصفي . وهو ينطوي على اضطراب نجمل بيانه فيما يلي :

١ - لا معنى لجعله مراتب المصالح أساساً وميزانا في حكم الاستصلاح ، وحصر جوازه فيما كان داخلاً ضمن مرتبة الضروريات فقط ، مع قوله بأن المصالح المرسله داخلة ضمن مقاصد الشارع ، وأنها - من أجل ذلك - لا وجه للخلاف فيها بل يجب القطع بكونها حجة .

إذ ليس من فرق بين الضروريات والحاجيات والتحسينيات ، في إمكان دخولها ضمن مقاصد الشارع ، فكما تكون الضروريات داخلة فيها ، فالحاجيات والتحسينيات كذلك ، بدليل أن اسم « المصالح المرسله » ليس مقتصرًا على المصالح الضرورية .

ويبدو أن الغزالي لاحظ هذا ، فقال من أجل ذلك « وحيث ذكرنا خلافاً فذلك عند تعارض مصلحتين ومقصودين وعند ذلك يجب ترجيح الأقوى » غير أن هذا لا يحل الاشكال ، إذ كما يقع التعارض بين مصلحتين أحدهما ضرورية والأخرى حاجية أو دون ذلك - كما صور في مثاله - فإنه قد يقع أيضاً بين حاجيتين أو تحسينيتين أو تحسيني وحاجي ، ولا مفر عندئذ من الترجيح والأخذ بالأقوى منهما . فحصر اعتبار الاستصلاح في

مرتبة معينة من المصالح دون سواها ، لا يستقيم لا في مفردات المصالح المرسلة ولا فيما تعارض منها .

وقد اختلفت تفسيرات الأصوليين ونقلوهم لمذهب الغزالي في الاستصلاح تبعاً لما وقع من تخالف واضطراب فيما أوجزناه من كلامه .

فقال كثير من الأصوليين : إنه لا يقول بالاستصلاح الا حيث استند الى مصلحة ضرورية قطعية كلية . كالعضد في شرحه على ابن الحاجب ، والكمال ابن الهمام في كتابه التحرير ، وكثيرين غيرهم ، بل ومنهم من اختار هذا الرأي وعوّل عليه كالبيضاوي في المنهاج والآمدي في الاحكام .

ولكن المحقق السبكي رحمه الله أخذ من مجموع ما قاله الغزالي أنه إنما شرط في المصلحة أن تكون قطعية كلية ضرورية ، لاخراجها عن محل النزاع وبيان أن مثل هذه المصلحة يؤخذ بها اتفاقاً دون خلاف ، وليسان ان ما لم تتوفر فيه هذه الشروط فهو محل الخلاف والبحث . قال في جمع الجوامع « وليس منه - أي من المناسب المرسل - مصلحة ضرورية كلية قطعية . واشترطها الغزالي ، للقطع بالقول به ، لا لأصل القول به ، قال : والظن القريب من القطع كالقطع » ولقد علق البناني على كلام السبكي هذا قائلاً : « قلت الذي يفيد صنيع المصنف بل تكاد أن تصرح عبثاً به ، أن الغزالي قائل بالمرسل إذا لم تكن المصلحة بالصفات المذكورة ، اذ لو كان مذهب الغزالي أنه لا يقول بالمرسل إلا اذا كانت المصلحة بتلك الصفات لكان سياق الحكاية عنه أن يقول : وقبله الغزالي ان كانت المصلحة ضرورية الخ (١) » .

وهذا الفهم أقرب ما يمكن أن يتلاءم مع كلام الغزالي ، والا فانه لا مفر من التناقض الواضح فيه كما ذكرنا .

ومما يؤكد سلامة هذا الفهم أن الغزالي رحمه الله ، في كتابه شفاء الغليل لم يحصر اعتبار المصالح المرسلّة بالمصالح الضرورية فقط ، بل وسع دائرة اعتبارها وأدخل فيها الحاجيات أيضا ، حيث قال « أما الواقع من المناسبات في رتبة الضروريات أو الحاجيات كما فصلناها ، فالذي نراه فيها أنه يجوز الاستمسك بها ان كان ملائما لتصرفات الشرع ، ولا يجوز الاستمسك بها ان كان غريبا لا يلائم القواعد ^(١) » أما اشتراط القطعية والكلية فلم يعرج عليه بحال .

أما في المنخول فلم يشترط لاعتبارها أي مرتبة من مراتب المصالح ، وأطلق القول باعتبارها ما دامت ملائمة لاحكام الشارع ومقاصده . فقال : « كل معنى مناسب للحكم يضطرر في أحكام الشارع لا يردده أصل مقطوع به ، يقوم عليه من كتاب ولا سنة ولا اجماع فهو مقول به ، وان لم يشهد له أصل معين ^(٢) » .

فالقدر المشترك فيما كتبه الغزالي عن الاستصلاح في كتبه الثلاثة ، هو اعتبار المصالح المرسلّة ما دامت داخلّة في مقاصد الشارع ملائمة لتصرفاته . أما اشتراط الضرورية والقطعية والكلية ، فهو شيء لم يرد الا في كتابه المستقصى ، ولا سبيل لفهم مجموع كلامه بشكل منسجم الا باتباع ما قاله السبكي ، من أن هذه الشروط الثلاثة انما أوردّها للإشارة الى الامكنة التي لا يمكن الا أن تجتمع فيها آراء المسلمين على اعتبارها والاخذ بها ويبقى ما وراء ذلك مجال بحث واجتهاد ، ورأيه أنه ليس نمة ما يمنع من الاخذ به ما دامت المصلحة داخلّة في مقاصد الشارع .

٢ - يدل كلامه على أنه لا يرى مانعا أن تكون المصلحة المرسلّة

١ - شفاء الغليل ص ١٨٨ .

٢ - المنخول : ورقة ١٣٥ .

ضرورية وقطعية وكلية ، وان هذه الأوصاف الثلاثة لا يخرجها عن الارسال ، وهو من أجل ذلك يفسر الارسال تفسيراً يتسع للمصالح الضرورية القطعية الكلية ، اذ يقول في بيان معنى دخول المصالح ضمن مقاصد الشارع ما نصه « وكون هذه المعاني مقصودة ، عرفت لا بدليل واحد بل بأدلة كثيرة لا حصر لها من الكتاب والسنة وقرائن الاحوال وتفاريق الامارات - ، تسمى لذلك مصلحة مرسله ^(١) » ثم يقول في تطبيق هذا المعنى على مصلحة قتل الترس في سبيل حفظ حياة عامة المسلمين : « قد عرفنا ذلك لا بنص واحد معين ، بل بتفاريق أحكام واقتران دلالات لم يبق معها شك في أن حفظ خطة الاسلام ورقاب المسلمين أهم في مقاصد الشرع من حفظ شخص معين في ساعة أو نهار ، وسيعود الكفار عليه بالقتل ^(٢) » .

فهو يقصد بالارسال أن لا يوجد شاهد من نص معين على تلك المصلحة ، بعينها وان وجد لها شاهد من أصل متفق عليه أو وجدت لها شواهد من القواعد الفقهية الكلية المجمع عليها ، ونالت بسبب ذلك اجماع الأمة . فلا يبقى حينئذ أي فرق بين ما نسميه المصالح المرسله ، وجواز أكل مال الغير دون رضاه للضرورة واساغة اللقمة بالخمر ، وأخذ مال الممتع عن أداء الدين بغير اذنه ، فكلها أمثلة تعتمد على القاعدة الفقهية المجمع عليها : الضرر يزال ، المستندة إلى قوله عليه الصلاة والسلام : لا ضرر ولا ضرار . وليس على جزئياتها شواهد من نصوص معينة خاصة بها ، بل وينبغي أن لا يبقى فرق بينها وبين القياس أيضاً ، لأن كلا منهما مدلول عليه بغير نص معين .

بيد أننا نعلم بالبداهة أن شيئاً من النقاش والجidal الطويل الذي دار

١ - المستصفى : ج ١ ص ١٤٤ .

٢ - المرجع المذكور : ج ١ ص ١٤٤ .

بين العلماء في شأن ما يسمى بالمصالح المرسله - لم يقصد به الاحكام الداخلة صراحة ضمن قواعد الفقه المعتبرة بالاجماع ، كقولهم : العادة محكمة ، المشقة تجلب التيسير الضرر يزال .. الخ . فالاحكام الداخلة من قرب ضمن هذه القواعد ، يتكون منها ما قد يزيد على نصف احكام الشريعة الاسلامية وفقهها . وسندها في كثير من الاحيان اقوى من القياس الذي هو اعلى رتبة من الاستصلاح . بل وان كثيرا من تلك الاحكام حائز على اجماع الائمة خصوصا ما كان منها مستندا الى مصلحة ضرورية قطعية كلية .

فلا بد إذا أن تكون المصالح المرسله منقطة على معنى آخر ، غير معنى المصالح الداخلة من قريب ، وبصورة قطعية ، في القواعد الفقهية المتفق عليها ، أو المدلول عليها بأدلة متفرقة كثيرة تكاد تجمع عليها الآراء . كيف ؟ وان مثل ذلك لا يمكن أن يبقى مرسلا . بل هو مدلول عليه بأخص من مطلق المقاصد العامة للشارع ومطلق الملازمة مع طبيعة أحكامه .

وهذا الذي نقول هو الذي يتلأم مع ما قاله الامام الغزالي نفسه في أول كلامه عن الاستصلاح ، حيث قال : « المصلحة بالاضافة الى شهادة الشرع ثلاثة أقسام : قسم شهد الشرع لاعتبارها ، وقسم شهد لبطالتها ، وقسم لم يشهد الشرع لا لبطالتها ولا لاعتبارها » وأراد بالقسم الثالث المصالح المرسله . ومعلوم أن شهادة الشرع لأمر ليست محصورة بنص معين متعلق به بخصوصه ، ولا ينبغي أن تحصر في ذلك .

من أجل هذا ، قال السبكي في جمع الجوامع : وليس منه مصلحة ضرورية قطعية كلية . وعلل الشارح ذلك بأنها مما دل الدليل على اعتباره فهي حق قطعا (١) .

ولا يبعد أن يكون الامام الغزالي قد اعتمد في هذا على اصطلاح

خاص به ، وله أن يتخذ ذلك ، ولكنه بعد الباحثين فيه عن محل النزاع ،
ويشير مزيدا من الاضطراب من حوله •

٣ - مثال الترس ، ليس داخلا في المصالح المرسله ، وبناء عليه فاعتباره
والحكم به ليس من قبيل الاستصلاح • لا من حيث انه مشتمل على مصلحة
ضرورية قطعية كلية ، كما ذكرنا ، بل من حيث ان المثال بحد ذاته مناط
لمصلحتين متعارضتين لكل منهما شاهد من نص معين • وقد مر بيان ذلك في
المقطع الثاني من هذا الباب فارجع اليه •

واذا علمت أن رأي الامام الغزالي في الاستصلاح ، لقي صدى كبيرا
في كتب الأصول دون دراسة عميقة له ، وانهم اعتبروا رأيه فيه أحد
المذاهب الاربعة في حكم الاستصلاح ^(١) ، وان كثيرا من الباحثين قد تبنى
ظاهر رأيه ، كما مر بيانه - علمت أن ما ذكرناه من الاضطراب في كلامه
ينعكس على ما جاء في كثير من كتب الأصول الأخرى •



اسباب الاضطراب :

وعلينا الآن - بعد أن لخصنا مظاهر الاضطراب في كتابات الأصوليين

١ - المذاهب الاربعة التي ينقلونها في حكم الاستصلاح هي :

- ١ - مذهب مالك في اطلاق القول بها •
- ٢ - مذهب القاضي ابي بكر الباقلاني في اطلاق القول بالغائها •
- ٣ - مذهب الشافعي في القول بها إذا كانت شبيهة بالمصالح المعتبرة
متلازمة مع مقاصد الشارع •
- ٤ - مذهب الغزالي في القول بها إذا كانت المصالح المقصودة بها
مصالح ضرورية قطعية كلية • (راجع للاطلاع على المذاهب الثلاثة الاولى
البرهان للجويني وللإطلاع على المذهب الرابع عامة كتب المتأخرين) •

عن الاستصلاح - أن نتساءل عن منشأ ذلك وسره •

وفي رأبي ، أن منشأ ذلك يعود الى الاسباب التالية :

السبب الأول - أنهم لم يحددوا المقصود باعتبار الاستصلاح أو عدم اعتباره

عند نقلهم الخلاف والنزاع فيه • ومعلوم ، أن مالكا رحمه الله تعالى اعتبر الاستصلاح بمعنى أنه عده أصلا مستقلا من أصول الاجتهاد ، على حين أن الأئمة الثلاثة الآخرين لم يعتبروه بهذا المعنى ، وإنما عدوه في جملة دلائل الاجتهاد الأخرى •

فحينما يعرض الخلاف في مثل هذا الأمر ، ينبغي قبل كل شيء هو مطلق الاعتبار سواء مع عده أصلا مستقلا أم تابعا للأصول الأخرى تحديد محل النزاع فيه بشكل دقيق ، بأن يذكر مثلاً أن محل البحث المتفق عليها ، ثم ينحصر عرض الخلافات والادلة في هذا المضمار •

والواقع أن هذا لم يلق عناية من الأصوليين بصدد بحثهم في هذا الموضوع ؛ ولذلك رأينا الامام الغزالي ، يجعل عنوان بحثه في الاستصلاح قوله : الأصل الرابع من الأصول الموهومة « الاستصلاح » • وهو عنوان ينطق - كما ترى - بالغاء حكم الاستصلاح • ولكنه ما لبث أن انتهى في آخر بحثه الى القول بأن كل مصلحة داخلية ضمن مقاصد الشارع فهي مقبولة ، كما نقلنا عنه سابقا •

وسبب ذلك أنه لاحظ عند وضع العنوان الرد على من اعتبره أصلا مستقلا برأسه ، ولاحظ في غمار بحثه بعد ذلك ايضاح أنه مقبول من حيث ذاته بقطع النظر عن عده أصلا مستقلا •

ولقد صرح هو بما يدل على هذين القصدين عنده حينما قال : « فإن قيل فقد ملتم في أكثر هذه المسائل الى القول بالمصالح ، ثم أوردتم هذا الأصل في جملة الأصول الموهومة ، فليحرق هذا بالأصول الصحيحة ليصير

اصلا خامسا بعد الكتاب والسنة والاجماع والعقل ؟ قلنا : هذا من الأصول الموهومة . اذ من ظن أنه أصل خامس فقد أخطأ ، لأننا رددنا المصلحة الى حفظ مقاصد الشرع ^(١) . »

ومن نتائج هذا السبب الأول ، ظهور المسألة عند بعض الكتّابين في مظهر الأمر الخلافي ، الذي لم يقل به الا بعض الأئمة والعلماء ، مع ما أوضحناه من اتفاق عامة العلماء من لدن عصر الصحابة الى عصر الأئمة الأربعة على اعتبار الاستصلاح والأخذ به . مع أن الحقيقة أن الخلاف ليس في اعتبار الاستصلاح بحد ذاته بقطع النظر عن تسميته بذلك واعتباره أصلا مستقلا ، وانما هو في أنه هل يعتبر أصلا مستقلا برأسه ، أم هو مردود الى الأصول الاجتهادية الاخرى المتفق عليها ؟

فالذين مالوا الى انكاره وردّه وتصحيح أن معظم العلماء لم يقولوا به - كابن الحاجب ومن تبعه من أمثال صاحب مسلم الثبوت وشارحه ومعظم الحنفية - إنما قصدوا بذلك انكار كونه أصلا مستقلا مضافا إلى الأصول الأربعة المتفق عليها . وكلامهم بهذا القصد صحيح لأن معظم الأئمة لم يروا دليلا مستقلا برأسه .

والذين مالوا الى القول به ، ونقلوا عن معظم الأئمة اعتباره ، كامام الحرمين والغزالي في شفاء الغليل والمنخول ، انما أرادوا بذلك اعتباره داخلا في الأصول الأربعة المتفق عليها ، وكلامهم بهذا القصد أيضاً صحيح ، لأن عامة الأئمة يأخذون به على هذا الاساس .

وتخريج تخالف كلام الأصوليين في المسألة على هذا الوجه ، هو المتعين لرد مظهر التخالف الى حقيقة التوافق والانسجام . والا فما هو سبيل الجمع بين كلامين أحدهما يقول : وقد ذكر أنه أي الاستصلاح - مروي

عن الشافعي ومالك ، والمختار أنه مردود^(١) والثاني يقول : ذهب الشافعي ومعظم أصحاب أبي حنيفة ومالك إلى القول بالاستصلاح .. ونحن نرى التعلق به^(٢) .

ولو أنهم حرروا محل النزاع ، وحدوده ، قبل الخوض في النقاش ونقل الخلاف ، لجرى كلامهم في سبيل متفق ، ولما ظهر بمظهر التعارض والتخالف لا في الآراء فقط ، بل حتى في النقول أيضا .

السبب الثاني - عدم الثبوت والتأكد من الآراء المسندة إلى مالك ، والتي قيل عنه بسببها ، أنه أفرط وأسترسل في الأخذ بالمصالح المرسلة حتى لم يلتفت فيها إلى ضرورة ملاءمتها مع أصول وتصرفات الشارع .

وأهم هذه الآراء التي اشتهرت نسبتها إليه ، هي : القول بضرب المتهم بالسرقة أو غيرها ، حملا له بذلك على الاقرار ، والقول بأن للإمام فرض العقوبة المالية على بعض الجنايات ، وما نسب إليه من أنه قال : أنا أقتل ثلث الأمة لاستبقاء ثلثيها .

فأما القول بجواز ضرب المتهم بالسرقة أو حبسه لحمله على الاقرار ، فقد مر في أوائل هذا الباب تحقيق مفصل في نسبه هذا القول إلى الإمام مالك ، وقد أوضحت حينئذ أن المنقول عن مالك عكس ذلك تماما ، كل ما في الأمر أن أحد أصحابه ، وهو سحنون ، له في هذه المسألة رأي خاص به ، وهو أن المتهم لو أقر في حبس سلطان عادل فإقراره صحيح ، ولم يتعرض لحكم الضرب أو السجن ابتداء وقد مر تفصيل القول في ذلك ببيان مسهب فارجع إليه^(٣) . كما أوضحنا حقيقة رأيه ، والدليل عليه ، في كثير

١ - ابن الحاجب والعضد عليه ج ٢ ص ٢٤٢ .

٢ - من كلام امام الحرمين في البرهان ج ٢ لوحة ٣٢٩ .

٣ - راجع ص ٣٣٧ و ٣٣٨ و ٣٣٩ من هذا الكتاب .

من المسائل الأخرى التي توهم البعض أنه خالف فيها النص إلى المصلحة .
وأما القول بجواز فرض عقوبات مالية على بعض الجنايات ، وهو ما
عبر عنه بعض الكتّابين بمصادرة أموال الأغنياء إذا اقتضت المصلحة - فلا
ينبغي اسناد قول كهذا بمثل هذا التعميم إلى مالك أو غيره دون بيان لقيود
المسألة وتفصيلها •

والواقع أنهم يقسمون الجناية إلى : جناية في المال ، وجناية في غيره •
فأما الجناية في غير المال فلم يقل أحد من المالكية أنه يجوز معاقبة صاحبها
بالمال • إلا ما نقله الشاطبي عن ابن العطار ، أنه قال بذلك في بعض الحالات ،
وذكر ابن النجار القرطبي ردّاً عليه قائلاً : ان ذلك من باب العقوبة بالمال ،
وذلك لا يجوز على حال •

وأما الجناية الواقعة في المال نفسه ، فقد قال الشاطبي فيها : « العقوبة
فيه - أي في المال - عنده ثابتة ، فانه قال في الزعفران المغشوش اذا وجد
بيد الذي غشه : أنه يتصدق به على المساكين قل أو أكثر ، وذهب ابن القاسم
ومطرف وابن الماجشون إلى أنه يتصدق بما قل منه دون ما أكثر ، وذلك
محكي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وأنه أراق اللبن المغشوش
بالماء ، ووجه ذلك التأديب للغاش ، وهذا التأديب لا نص يشهد له لكنه من
باب الحكم على الخاصة لأجل العامة وقد تقدم نظيره في مسألة تضمين
الصناع ، ثم قال « على ان أبا الحسن اللخمي قد وضع له أصلاً شرعياً ،
وذلك أنه عليه السلام أمر باكفاء القدور التي أغليت بلحوم الحمر قبل
أن تقسم » (١) •

فهذه هي صورة العقوبة بالمال التي رآها مالك ، وعليها فرع أصحابه
في مذهبه كما يبدو من تتبع جزئيات المسائل • وهي - بدون ريب - مختلفة
عن مصادرة أموال الأغنياء عند المصلحة •

فهذا الثاني لم يثبت أنه قال به أحد من المالكية أو غيرهم ، ولم يثبت أن أحدهم قد قال ، ان في صنع عمر اذ شاطر بعض الصحابة أموالهم ، ما يدل عليه . ولقد نقل الشاطبي كلام الغزالي في انكار دلالة فعل عمر على هذا ، ثم ايده قائلا : ولا دليل في فعل عمر على العقوبة بالمال ، كما قال الغزالي . وقال : أما مذهب مالك فان العقوبة في المال عنده ضربان : أحدهما كما صوره الغزالي فلا مرية في أنه غير صحيح ^(١) . ثم ذكر الضرب الثاني وهو ما كانت العقوبة فيه بسبب الجناية في المال نفسه ، وذكر من مذهب المالكية فيه ما نقلناه آنفا .

واذا فان الذي أنكره امثال الغزالي وامام الحرمين على مالك في أمر المعاقبة بالمال لم يثبت أن مالكا قد قال به . وانما الذي قال به شيء آخر ، ان لم نقل ان له أصلا في فعله صلى الله عليه وسلم ثم في عمل عمر ، فلا يمكن أن نقول - على الأقل - انه مخالف لأصول الأحكام أو نصوص الشريعة . واذا فليس في هذا ما يدل على أن مالكا افترط في القول بالمصالح المرسلة .

ثم هب أن نمة خلافا بين مالك وغيره من الأئمة في هذه الجزئية فهو خلاف متعلق بكيفية فهم دليل جزئي على مدلول جزئي مثله ، وليس في ذلك من دليل على أن مالكا ينزع الى الأخذ بالمصالح حتى وان كانت بعيدة عن القواعد والأصول . بل ان محاولة ربط قوله هذا بأدلة من عمله صلى الله عليه وسلم ثم عمل عمر يدل على عكس ذلك تماما .

وأما ما ينقل عنه من قوله : أنا أقتل تلك الأمة لاستبقاء نلتها . فمع أنها كلمة لا يعرف صادرها ولا واردها ، ولا تعتمد على سند ترتبط به غير مجرد القيل والتقال - ليس فيها ما يدل على الاسترسال بالمصالح مع

اهمال القواعد والنصوص ، إذ هي في ظاهرها لا تدل على أكثر من مثال الترس الذي ساقه الغزالي رحمه الله ، ولعله - ان كان قد قال هذه الكلمة - لاحظ ما اعتبره الغزالي لذلك من شروط الضرورة والقطعية والكلية .

وهل القول بجواز قتل ما ترس به المسلمون من أسارى المسلمين ، عند الضرورة إلا من قبيل القول بأنه يجوز قتل ثلث الأمة لاستبقاء ثلثيها ؟ وإن كان بينهما من خلاف فانما هو الخلاف في التحديد بالثلث والثلثين في جانب ، وعدم التحديد في الجانب الآخر . وهو خلاف لفظي يذوب بالتقائهما في قدر مشترك من ملاحظة درء الخطر الكلي أو الكبير ، بتحمل الخطر الجزئي أو ما هو أصغر منه ، عند الضرورة .

فإذا تبين أن مذهب مالك في هذه الأمثلة الثلاثة متفق مع مقاصد الشارح العامة وغير مخالف لمقتضى القواعد والأصول المتفق عليها - وهي أهم ما أقيم عليه دليل افراطه في الاستصلاح - فانه لا يبقى أي فارق أساسي بينه وبين الشافعي في الأخذ به ، اللهم الا ما كان من خلاف في الأدلة الجزئية وأمر دلالتها .

ولقد كان من نتائج هذا السبب الثاني ، ما قد رأيت من اضطراب لدى تصوير مذهب مالك في الاستصلاح ، ولعل من نتائجه أيضا ما ظهر في كتابات كثير من الأصوليين من الحذر والتحفظ بشأن الأخذ به ، إذ تصورا أنه مزلق إلى مخالفة القواعد والنصوص بدليل هذه النماذج من الأمثلة المشهورة عن مالك ! .

ولو أن هذه الأمثلة حررت تحريرا كافيا بواسطة كتب المذهب نفسه ، قبل أن يستفيض الحديث عنها على الوجه المخالف للحقيقة ، لما تسلسل شيء من دواعي الاضطراب واللبس إلى الأدلة المعتمدة لفهم موقف مالك من الاستصلاح ، ولما آثر الكثير من الأصوليين تكلف الأخذ بالأدلة

المبطله له ، حذرا من استيلاء سلطان الهوى وترك مقتضى القواعد والأصول .

السبب الثالث - ما استفاض من انكار الشافعي رحمه الله للاستحسان وفوله عنه انه اخذ بالتشهي ، وتشريع بمحض الرأي ، دون أن يستثني أو يخص من ذلك - بصريح العبارة - ما استند فيه المجتهد الى مصلحة داخلية في مقاصد الشارع ملائمة لاحكامه وتصرفاته . فقد جعل هذا ، كثيرا ، ممن لم يتدبروا أصول الشافعي وطرق اجتهاداته - يحسبون أنه رحمه الله تعالى ينكر الأخذ بالمصلحة من حيث ينكر الاستحسان والأخذ به . لتقارب أمريهما ودقة الفرق بينهما .

ومن هنا ، أهمل كثير من الأصوليين ما نقله امام الحرمين وغيره من أخذ الشافعي بالاستصلاح ، بل وذكروا ما يدل على أنه لا يعتبره أصلا ، كالآمدي والبيضاوي ، بل وهناك من ادعى صراحة أن الشافعي يرده ولا يعتد به كالأمهري فيما نقل عنه ابن امير الحاج في شرحه على التحرير وذلك رغم كل ما أسلفناه من الأدلة الصريحة الواضحة على اعتبار الشافعي رحمه الله للمصلحة المرسله وأخذه بالاستصلاح .

وانما سبب ذلك أمران اثنان : أحدهما أن هؤلاء المنكرين لأخذ الشافعي بالاستصلاح يتصورون أن البحث انما هو في حكم الاستصلاح من حيث اعتباره اصلا مستقلا برأيه ، ومعلوم أن هذا انما هو رأي مالك وحده . ومرد هذا الأمر الى السبب الأول من اسباب ما وقع من اضطراب في هذا البحث وقد مر ذكره . ثانيهما أنهم لم يروا ما يوجب التفريق بين الاستحسان الذي شدد الشافعي في انكاره ، والاستصلاح الذي لم يرد ذكره صراحة في شيء من أصوله وكتابات ، ورأوا أن في استدلالات الشافعي على رد الاستحسان ما يكفي لرد الاستصلاح أيضا .

وربما كانت الحيلة في النقل عن الشافعي تستلزم ذلك ، لولا وجود الأدلة المستفيضة الاخرى التي تنص صراحة على أن اعتماد الشافعي على

الاستصلاح المستند الى كليات الشريعة وعموم قواعده ، مسلك أصيل في
اجتهاده ، وقد سبق إيضاح ذلك بشكل مفصل لا يترك في الأمر أي شك
أو اضطراب •



فهذه هي خلاصة الاسباب التي يعود اليها مظهر الاضطراب السائد في
ابحاث كثير من الأصوليين عن المصالح المرسله والاستصلاح بموجبها •

ولو انها لقيت معالجة من الباحثين ، لتبدى بحث المصالح والأخذ بها
في تناسق تام واتفاق كامل ، لا يشوبها شيء من مظهر الاضطراب أو
الخلافا •

صَفْوَةُ الْقَوْلِ

المصالح المرسله مقبولة بالاتفاق

وانما أعني بالاتفاق ، اتفاق الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة •

فليس من المهم بعد ثبوت ذلك ، أن تنكره فئة كالتأهريه ، فقد انكروا القياس من قبله ، مع أنه معتمد من عامة المسلمين • كما أنه لا يضير هذا الاتفاق أن ينكر القول به آحاد من الأصوليين ، كالقاضي أبي بكر الباقلاني ، والآمدي فأغلب الظن أن انكارهما له ، إنما هو بمعنى عدم اعتباره أصلاً مستقلاً في التشريع •

ولقد كان بالإمكان أن نصل الى هذه الصفوة من القول عقب الانتهاء من بيان موقف العلماء من الاستصلاح من لدن عصر الصحابة الى عصر الأئمة ، دون تعرض لحديث الأصوليين عنه وما جاء فيه من اضطراب وخلاف • ولكنني أردت أن أعرض لبحث الأصوليين فيه ، مبيناً أسباب ما فيه من تخالف ، قبل أن أنتهي الى هذه النتيجة ، كي أوضح أنه ليس في حقيقة كلام الأصوليين عن الاستصلاح ما ينافي هذا الاتفاق ، فإن مظهر الاضطراب والتخالف فيه يؤول الى الانسجام والوفاق مع ما ذكرناه من موقف السلف ، بعد بيان الأسباب التي أدت الى هذا الاضطراب الشكلي •

فاضطراب كلامهم عن مالك ، آيل الى المسائل الجزئية المنسوبة اليه دون تحقيق في أمرها • واذ قد بينا انها ليست كما تنسب اليه ، فقد رجع كلام مالك بطبيعة الحال عن الاستصلاح الى مثل ما استقر عليه الشافعي •

واضطراب كلامهم بين الرد والقبول ، مع كثرة المسائل الجزئية

القائمة عندهم على ما نسميه بالاستصلاح ، آيل الى ما قلناه من عدم تحرير محل البحث وعدم حصر المقصود بالاعتبار وعدمه . واذا علمنا أن الخلاف لا ينبغي أن يكون في الاسماء ، بل في مسمى الاستصلاح ، سواء دخل في معنى القياس أو الاجتهاد ، أو أطلق له اسم مستقل برأسه - علمنا أن الكل قائل به على هذا الأساس .

واضطراب نقول بعضهم عن الشافعي ، آيل الى موقفه من الاستحسان وتشابهه مع الاستصلاح لدى البعض . واذا قد بينا أن انكار الشافعي للاستحسان لا ينافي اعتباره للاستصلاح ، ونقلنا نصوص الشافعي الدالة على قبوله له ، فقد آل الأمر الى أن الشافعي في مقدمة الآخذين بهذا الأصل .

على أن اعتبار المصالح المرسلة ، يستند (بالاضافة الى دليل موقف العلماء منها) الى دليل عقلي هام لا يمكن الانفكاك عنه .

وهو أن موقف المجتهد أمام المصلحة المرسلة ، متردد بين ثلاثة مذاهب لا رابع لها بحال . أحدها أن يرى أنها خالية عن أي حكم يتعلق بها ، وذلك مخالف لما اتفق عليه المسلمون من أنه لا يمكن أن تعري واقعة ما من حكم شرعي يتعلق بها ، مهما اتسعت الوقائع وتكاثرت ، فهو مذهب باطل بالبداهة . ثانيها أن يعتبرها ويرتب عليها حكما يلائمها . ثالثها أن يلفيها ويرتب على الالغاء حكما يلائمها . ومعلوم أن كلا من هذين المذهبين ، أخذ بما لا دليل له وقول بما لا شاهد عليه من نص أو قياس ، اذ كما أنه لا شاهد يدل على الاعتبار ، فليس من شاهد أيضا يدل على الالغاء . ولا ريب أن الميل الى أحد الطرفين دون الآخر ترجيح بدون مرجح ، الا مع الاستناد الى عسومات الأدلة والقرائن ، وواضح أن عسومات الأدلة في المصالح المرسلة ، دالة على الاعتبار . الا وهي دخولها ضمن مقاصد الشارع وملاءمتها لقواعده وأحكامه .

وكانما لاحظ المضد علي ابن الحاجب هذا الدليل ، فقال في استدلاله

على عدم جواز الأخذ بالمصالح المرسلة : « العمومات والأقيسة تأخذ الجميع ، وان سلم ، فعدم المدرك - بعد ورود الشرع بأن ما لا مدرك فيه بعينه فحكمه التخيير - مدرك شرعي ^(١) ، أي أنه على فرض عدم شمول العمومات والأقيسة للمصالح المرسلة ، فإن عدم وجود دليل خاص على واقعة ما وعدم دخولها في أي قياس أو عموم ، دليل شرعي على التخيير فيها ، كما ورد الشرع بذلك .

بيد أن هذا لا علاقة له بالمصالح المرسلة ، وإنما هو في شأن أمور أو عادات كانت في زمن التشريع ، ولم يرد بحقها دليل ما يعطيها حكما معينا ، فيستدل بهذا السكوت من الشارع عليها ، على ثبوت حكم التخيير فيها .

أما المصالح المرسلة ، فأمور جدت بعد عصر التشريع - ولذا بدأنا بالاستدلال على الأخذ بها بموقف العلماء منها منذ عصر الصحة لا من أول عصر التشريع - وأغلبها ليس في معالجتها سبيل لاعطائها حكم التخيير ، بل الأمر فيها متردد بين الإيجاب والتحريم ، أو الكراهة والندب ، أو الصحة والبطلان . وذلك كالأمثلة التي سبقت كحكم تضمين الصناع وحكم تدوين فن الجرح والتعديل ، وحكم أمة الابن إذا استولدها الأب . فلا يتصور المصير في شيء منها إلى القول بالتخيير كما هو واضح ، وإلى أي من الطرفين ذهب المجتهد في حكمها فقد أخذ بالمرسل ، وذلك لاعتماده حكما دون وجود دليل له من نص أو إجماع أو قياس .

فإذا ثبت هذا الدليل - إلى جانب ما ذكرناه سابقا - فقد ثبت ما يدل

١ - المضد عني ابن الحاجب ج ٢ ص ٢٨٩ وإذا لاحظت قوله « العمومات والأقيسة تأخذ الجميع » علمت أن انكار ابن الحاجب لها إنما هو على معنى عدم اعتبارها أصلا مستقلا كما قلنا ذلك سابقا .

على أن الأخذ بالاستصلاح ، محل اتفاق من أئمة المسلمين وعلمائهم •

ولا يضير ذلك ، أن كثيرا من هؤلاء الأئمة لم يعدوا الاستصلاح أصلا مستقلا في الاجتهاد ، وأنهم أدمجوه في الأصول الأخرى • اذ الخلاف لا ينبغي أن يكون في التسمية والاصطلاحات •

كما لا يضير ذلك ، أن الأئمة اختلفوا فيما بينهم في كثير من جزئيات المسائل القائمة على الاستصلاح ، كاختلافهم في قبول توبة الزنديق ، وجواز التسعير • فربما اختلف الأئمة في جزئيات الأحكام مع اتفاقهم على الأخذ بمدركها كاختلافهم في كثير من المسائل المدلول عليها بالقياس ، مع اتفاقهم على الأخذ بالقياس واعتبار مدركه •

ولعل فيما ذكرناه من مسائل هذا الباب ، كفاية يمكن الاعتماد عليها في كشف ما قد علق من غاشية الغموض واللبس على حقيقة معنى المصالح المرسلة ، وطريقة معالجة الأصوليين لها ولحكم الاستصلاح بموجبها •

وبذلك يتم ضبط معنى المصالح المرسلة ، ويمكن الاطمئنان الى وضعها في آخر قائمة مراتب المناسب المقتر ، على ما مر بيانه في الباب الثاني • والله أعلم •

خاتمة الكتاب

وبعد ، فهذا ما قد كنت اردت بيانه ، من ضوابط المصلحة في الشريعة الاسلامية .

وأحسب أنها ضوابط متفق عليها ، لا مجال للنزاع فيها ، فليس من خلاف في أن المصلحة المعتبرة شرعا ، ينبغي أن تكون غير مخالفة لكتاب الله ولا لسنة رسوله ولا للاجماع أو القياس الصحيح ، وأن لا تكون مفوته لمصلحة مساوية لها أو أهم منها . بل ولا ينبغي أن يكون في هذا أي مجال للخلاف ما دام الاتفاق قائما على أن منبع هذه الشريعة (بما فيها من أصول وقواعد وأحكام) هو كتاب الله وسنة رسوله فكل قاعدة أو أصل أو حكم لا بد أن يجده متنها اليهما ، وما وجدته من ذلك متكبئا عنهما غير موصول السبب بهما ، فاعلم أنه دخل في الشريعة ومزور عليها ، مهما رأيت مزوقا بشارات المصلحة والفوائد والمنافع .

واذا كانت ضرورة انضباط المصالح بما ذكرنا محل اتفاق فينبغي أن يكون ما يترتب عليه محل اتفاق أيضا .

ولقد اتضح فيما مضى ، أن من أبرز ما يترتب على ضبط المصالح بما ذكرنا ، الأمور التالية :

- ١ - لا يجوز تخصيص شيء من الكتاب أو السنة بالمصلحة المجردة ، لأن الكتاب إنما يفسره أو يقيد به أو يخصه كتاب مثله أو سنة ثابتة ، والسنة إنما يفسرها أو يقيد بها أو يخصها سنة مثلها أو آية من الكتاب .

والمصلحة العارية عن شاهد من أصل تقاس عليه ليست واحدة منهما ، بل هي - بسبب مخالفتها للكتاب أو السنة - تعتبر مصلحة موهومة ، وهي إذاً باطلة •

ولم يخالف في هذا أحد من الأئمة الأربعة ، لا في أصوله وقواعده ولا في فتاواه واجتهاداته الجزئية • وكلما تلفقه بعضهم من ذلك مما يوهم ظاهره أنه تخصيص أو تقييد للنص بالمصلحة ، هو في الحقيقة قائم على أساس غير الذي توهموه • ولعل القارىء قد رأى أنني لم آل جهداً في تتبع عامة هذه الجزئيات التي أوهمت البعض أنها قائمة على أساس تخصيص المصلحة للنص ، وبيان أنها ليست من ذلك في شيء بالدليل الواضح الذي لا غموض ولا لبس فيه •

٢ - ما شاع من قول بعضهم « تبدل الأحكام بتبدل الأزمان » لا يجوز أخذه على ظاهره ، لأن ما ثبت بدلالة الكتاب أو السنة أو القياس عليهما ، باق ما بقي الكتاب والسنة • ولو كان لتبدل الأزمنة سلطان على الأحكام وقدرة على تبديلها ، لامتحت معالم التشريع وأحكامه منذ عصر بعيد •

ولكن الذين أطلقوا هذه الكلمة أرادوا بها معنى غير المتبادر منها ، وهو أن الأحكام التي ربطها الشارع بأعراف الناس وعاداتهم ، ينبغي أن تدور مع هذه الأعراف والعادات ، بناء على ضرورة اتباع حكم الله في ذلك ، وواضح أن هذا ليس إلا استمرار للحكم ، وليس ما قد يبدو من التغيير فيه عند تغيير متعلقاته إلا ممارسة حقيقية له ، كما لو قلنا بوجود استعمال الماء في رفع الحدث عند التمكن من استعماله وبوجود التيمم عند عدم التمكن من ذلك •

٣ - على كل من نصب نفسه للاجتهد والبحث في الأحكام ، أن يلاحظ خصائص المصلحة في الشريعة الإسلامية ، حتى لا تلبس عليه هذه

المصالح بالمصالح التي ينادي بها أرباب المدينة الحديثة والحضارة المادية الجانحة •

ولقد تسلت كثير من أفكار هذه الحضارة المادية الى رؤوس كثير من الباحثين بشعور منهم أو بدون شعور ، وتكون من ذلك لقاح فكري خطير لديهم ، جعلهم ينظرون شطر الغرب ومدنيته ، قائلين : هذه مصالح ، ثم ينظرون الى الشريعة وأصولها قائلين : وكل مصلحة فهي مرعية شرعا ، ثم يستولدون من هذا اللقاح غير الشرعي تيجتهم المطلوبة : ويقررون أن معظم أو جميع ما تعصف به علينا رياح الغرب أو الشرق أمور مرعية شرعا •

وليس من سبيل للمقاومة من هذا الخلط في البحث وتركيب المقدمات سوى أن يكون الباحث على بينة من الخصائص الجوهرية للمصلحة التي اعتبرها الشارع الحكيم لعباده ، مع ملاحظته في الوقت نفسه أهم ما يمتاز به ما يسمى بالمصالح عند مفكري الغرب أو الشرق ؛ ثم أن يعرض ما قد يراه مصلحة على الضوابط التي ذكرناها ، فإن رآها منضبطة بها مندرجة تحتها ، فتلک مصلحة حقيقية تجدر مراعاتها ، وإن رآها خارجة عليها متجاوزة لحدودها فتلک مفسدة ولا ريب ، وإن توهمها مصلحة •

هذه الأمور الثلاثة هي أبرز ما حاولت التركيز عليه فيما مضى من أبحاث هذا الكتاب • وهي أهم ما أحب أن ألفت اليه أنظار الذين يطرقون باب الاجتهاد والرأي في أحكام الشريعة •

فأنا لا أريد أن أصد أهل العلم عن الاجتهاد فيما جد من أمور الحياة ووقائعها ، ولكني أريد أن أقول : لا بد للاجتهاد من بعد يمكنه من علوم الشريعة على اختلافها - من التنبه الى ضوابط المصلحة الشرعية وما يجب أن تقتيد به ، والتنبه الى أن كثيرا من أوباء الانحطاط المادي من حولنا يفتد بنا باسم القيم والمصالح ويحاول التسلل الى مبادئنا وشرعتنا متقمنا بهذا الوصف •

فإذا روعيت هذه الأمور مع توفر العلم والتقوى ، فإن الاجتهاد لن يكون الا بابا للخير ان شاء الله •

وان أهملت ، وكان اسم المصلحة وحده هو المنار والدليل في طريق البحث فلعلمي ان مثل هذا الاجتهاد لن يكون الا أوسع باب شر مستطير يحيق بالمسلمين وحسبك من شر يخرج أحكام الشريعة من حصن النصوص وحرزها الى ساحة الأهواء ومناهة الآراء التي تضل وراء اسم المصلحة والمنفعة •

ولو كان اجتهاد المسلمين من قبل قائما على هذا الاساس ، لضاعت الشريعة في غمار الآراء المختلفة المتطورة ، ولماعت حتى لا يعلم منها الا اسمها •

ولكن الله حافظ لدينه ، حام لشريعة « انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون » ، ولا تزال خيرة من عباده يدعون الى الحق ويهدون به الى أن يرث الله الارض ومن عليها •

وأختم كلامي كما بدأته بحمد الله تعالى ، وأسأله أن يهديني الى الحق ويوفقني للتمسك به ، وأضرع اليه أن يختم حياتي بصالح الاعمال انه نعم المولى ونعم النصير •

اهم مراجع الكتاب

اسم الكتاب	المؤلف	المطبعة
التفسير :		
الجامع لأحكام القرآن	(القرطبي) أبو عبد الله محمد بن أحمد	دار الكتب المصرية
تفسير ابن كثير	(ابن كثير) عماد الدين اسماعيل ابن كثير	المنار
	الدمشقي	المنار
معالم التنزيل	(البغوي) الحسين بن مسعود	الخيرية
مفاتيح الغيب	(الرازي) محمد فخر الدين	المصرية
تفسير أبي السعود	(أبو السعود) محمد بن محمد العمادي	البهية
أحكام القرآن	(الجصاص) أبو بكر أحمد بن علي الرازي	السعادة
أحكام القرآن	(ابن العربي) أبو بكر محمد بن عبد الله	السعادة
البحر المحيط	(أبو حيان) محمد بن يوسف الاندلسي	
الحديث :		
شرح النووي على صحيح مسلم	(النووي) يحيى بن شرف	المصرية ، والكستليه
صحيح البخاري	(البخاري) محمد بن اسماعيل	بولاق
فتح الباري	(ابن حجر) شهاب الدين أحمد بن حجر	بولاق
ارشاد الساري	(القسطلاني) أحمد بن محمد	بولاق
عمدة القاري بشرح البخاري (العيني)	بدر الدين محمود بن أحمد	بولاق
سنن ابن ماجه	(ابن ماجه) الحافظ محمد بن يزيد القزويني	استانبول

اسم الكتاب	المؤلف	المطبعة
الجامع الصحيح للترمذي	(الترمذي) الحافظ محمد بن عيسى	العلمية
شرح ابن العربي	(ابن العربي) أبو بكر محمد بن عبد الله	الصاوي بمصر
على صحيح الترمذي		الصاوي بمصر
نيل الأوطار	(الشوكاني) محمد بن علي	بولاق
سبل السلام	(الصنعاني) محمد بن سماعيل	مصطفى محمد والهندية
الزرقاني على موطأ مالك	(الزرقاني) محمد بن عبد الباقي	الكستلية ، والحيرية
فتح المبين بشرح الأربعين	(ابن حجر) أحمد ابن حجر الهيتمي	العامة
اختلاف الحديث	(الشافعي) الامام محمد بن ادريس	بولاق
مسند الامام الشافعي	(الشافعي) الامام محمد بن ادريس	بولاق
الجامع الصغير	(السيوطي) عبد الرحمن بن أبي بكر	عبد الحميد حنفي
كنز الحقائق	(المناوي) عبد الرؤوف	
أصول الفقه :		
الرسالة	(الشافعي) الامام محمد بن ادريس	الحلبي
شرح جمع الجوامع	(المحلي) شمس الدين محمد بن أحمد	الحلبي
حاشية البناني على جمع الجوامع	(البناني) عبد الرحمن بن جاد الله	الحلبي
حاشية العطار على جمع الجوامع	(العطار) حسن بن محمد	العلمية
شرح مختصر ابن الحاجب	(العضد) عبد الرحمن بن أحمد الايجي	بولاق
حاشية السعد علي ابن الحاجب	(السعد) سعد الدين التفتازاني	بولاق
نهاية السؤل	(الاسنوي) جمال الدين عبد الرحيم	التوفيق
شرح منهاج الوصول		
فواتح الرحموت	عبد العلي محمد بن نظام الدين الانصاري	بولاق
شرح مسلم الثبوت		ضوابط المصلحة (م ٢٧)

اسم الكتاب	المؤلف	المطبعة
المستصفى	(الفزالي) ابو محمد محمد بن محمد	الحلبي
شفاء الغليل في مسالك التعليل	(الفزالي) أبو محمد بن محمد	مخطوطة مكتبة الازهر رقم (٢٢٨٢)
المنحول	(الفزالي) أبو محمد محمد بن محمد	مخطوطة بدار الكتب رقم (١٨٨)
البرهان	(الجويني) امام الحرمين عبد الملك بن عبد الله	مخطوطة بمكتبة الازهر رقم (٦٢٥)
البحر المحيط	(الزركشي) بدر الدين	مخطوطة بدار الكتب رقم (٤٨٣)
الموافقات	(الشاطبي) ابراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي	مصطفى محمد
الاحكام في اصول الاحكام	(الآمدي) علي بن أبي علي سيف الدين	دار الكتب
التقرير والتحجير	محمد بن أمير الحاج	بولاق
التحرير	(ابن الهمام) كمال الدين محمد بن عبد الواحد	بولاق
كشف الأسرار	(البخاري) عبد العزيز محمد علاء الدين	الآستانة
تنقيح الفصول	(القرافي) أحمد بن أدريس	مخطوطة بمكتبة الازهر
ارشاد الفحول	(الشوكاني) محمد بن علي	السعادة
التلويح على التوضيح	(التفتازاني) سعد الدين	الحلبي
المحصول	(الرازي) محمد فخر الدين	مخطوطة بدار الكتب رقم (٣٠ / م)
حاشية الازميري على المرآة	(ملا خسرو) محمد بن فراموز	استانبول
التوضيح	(صدر الشريعة) عبد الله بن مسعود البخاري	الحلبي
اصول التشريع الاسلامي	الاستاذ علي حسب الله	دار المعارف

اسم الكتاب	المؤلف	الطبعة
المصلحة في الشريعة الاسلامية	الدكتور مصطفى زيد	دار الفكر العربي
القياس في الشريعة الاسلامية	(ابن تيمية) أحمد ابن تيمية	السلفية
المدخل الى علم أصول الفقه	الدكتور معروف الدواليبي	جامعة دمشق
الابهاج في شرح المنهاج	(السبكي) عبد الوهاب بن علي تاج الدين	التوفيق
نبراس العقول الى قياس الأصول	(منون) الشيخ عيسى	التضامن الأخوي

فقه المذاهب :

الأم	(الشافعي) محمد بن أدريس	بوراق
المجموع في شرح المذهب	(النووي) يحيى بن شرف	المنيرة
المذهب	(الشيرازي) ابو اسحق ابراهيم بن علي	الحلبي
شرح المنهاج	(المحلي) شمس الدين محمد بن أحمد	صبيح
التحفة في شرح المنهاج	(ابن حجر) أحمد ابن حجر الهيتمي	بوراق
نهاية المحتاج	(الرملي) شمس الدين محمد بن أحمد	الحلبي
المبسوط	(السرخسي) أبو بكر محمد بن أبي سهل	السعادة
حاشية رد المحتار على الدر المختار	(ابن عابدين) محمد بن عابدين	بوراق
فتح القدير .	(ابن الهمام) كمال الدين محمد بن عبد الواحد	بوراق
حاشية قاضي زادة على فتح القدير	قاضي زادة	العامة

اسم الكتاب	المؤلف	المطبعة
البحر الرائق على كنز الحقائق	(ابن نجيم) زين الدين بن ابراهيم	العلمية
الشوكاني على منتقى الاخبار	(الشوكاني) محمد بن علي	الحلبي
مرقاة المفاتيح بشرح مشكاة المصابيح	ملا علي القاري	العامة
المدونة الكبرى	للإمام مالك برواية سحنون	السعادة
مجموع الأمير وشرحه	(الأمير) محمد الأمير المالكي	الشرقية
مختصر الخليل	خليل بن اسحق	بولاق
فتح الجليل بشرح مختصر الخليل	(الخرشي) محمد بن عبد الله	بولاق
المغني	(ابن قدامة) أبو الفرج عبد الرحمن	المنار
بداية المجتهد	(ابن رشد) أبو الوليد محمد بن أحمد	الاستقامة
الفقه العام :		
الأشباه والنظائر	(السيوطي) عبد الرحمن بن أبي بكر	مصطفى محمد
الفروق	(القرافي) أبو العباس أحمد بن ادريس	الحلبي
قواعد الاحكام في مصالح الانام	(العز) ابو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام	الاستقامة
الاحكام في تمييز الفتاوي عن الاحكام	(القرافي) أبو العباس أحمد بن ادريس	الأنوار
تخريج الفروع على الأصول	(الزنجاني) شهاب الدين محمود بن أحمد	جامعة دمشق
اعلام الموقعين	(ابن قيم الجوزية) ابو عبد الله محمد بن أبي بكر	مصطفى محمد

اسم الكتاب	المؤلف	المطبعة
الطرق الحكمية في السياسة الشرعية	(ابن قيم الجوزية) ابو عبد الله محمد بن أبي بكر	الآداب
الاعتصام	(الشاطبي) ابراهيم بن موسى اللخمي	المنار
الانصاف في بيان أسباب الاختلاف	(الدهلوي) شاه ولي الله	شركة المطبوعات المصرية
حجة الله البالغة	(الدهلوي) شاه ولي الله	الخيرية
المدخل الفقهي العام	(الزرقا) مصطفى أحمد	جامعة دمشق
مقاصد الشريعة الإسلامية: الشيخ محمد طاهر بن عاشور		مطبعة تونس
علم الكلام :		
المواقف	(العضد) عبد الرحمن بن أحمد الأيجي	العلوم
شرح السعد على العقائد	(السعد) سعد الدين التفتازاني	مصطفى محمد
شرح السعد على المقاصد	(السعد) سعد الدين التفتازاني	الآستانة
التاريخ والتراجم :		
شذرات الذهب	(ابن العماد)	القدسسي
الاصابة في تمييز الصحابه	(ابن حجر) أحمد العسقلاني	الشرقية
تاريخ بغداد	(البغدادي) أبو بكر أحمد بن علي	السعادة
الدرر الكامنة	ابن حجر	الهند
البداية والنهاية	الحافظ ابن كثير	السلفية
التاريخ الكبير	لابن عساكر	روضة الشام
تاريخ الأمم والملوك	(الطبري) محمد بن جرير	المحسنية
الطبقات الكبرى	(ابن سعد) محمد بن سعد	ليدن

اسم الكتاب	المؤلف	الطبعة
سيرة ابن هشام	جمال الدين عبد الملك بن هشام	بولاق
تهذيب التهذيب	(ابن حجر) احمد العسقلاني	الهند
ميزان الاعتدال	(الذهبي) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان	الحلبي
ذيل طبقات الحنابلة	(ابن رجب) أبو الفرج عبد الرحمن	السنية
مالك	الاستاذ أبو زهرة	دار الفكر العربي
ابن حنبل	الاستاذ أبو زهرة	دار الفكر العربي
أبو حنيفة	الاستاذ أبو زهرة	دار الفكر العربي
فجر الاسلام	أحمد أمين	مكتبة النهضة
أعيان الشيعة	السيد محسن الأمين العاملي	دمشق
الفلسفة والاخلاق :		
اصول الشرائع	بنتام ترجمة أحمد فتحي زغلول	بولاق
الأخلاق	أحمد أمين	دار الكتب المصرية
مذهب المنفعة العامة	الدكتور توفيق الطويل	مكتبة النهضة
روح الاجتماع	غوستاف لوبون ترجمة أحمد فتحي زغلول	مطبعة الشعب
مباحث في فلسفة الاخلاق	الدكتور محمد يوسف موسى	دار الكتاب العربي
فلسفة اللذة والالم	الدكتور اسماعيل مظهر	مطبعة حجازي
موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين	مصطفى صبري	عيسى الحلبي

فهارس الكتاب

فهرس الابحاث

- الآيات

- الاحاديث

- الاحكام الفقهية

- الاعلام

فهرس الابحاث

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٧
تمهيد • المصلحة : تحليل ومقارنة	
المصلحة في اللغة والاصطلاح	٢٣
المنفعة غاية فطرية لا خلاف فيها	٢٣
خلاف الفلاسفة في مقياس المنفعة	٢٤
أهم خصائص المصلحة لدى أرباب النظم الوضعية :	٣٠
الخاصة الأولى : المعايير الزمنية للمصلحة عندهم محدودة بعمر الدنيا وحدها	٣١
الخاصة الثانية : انها مقومة بقيمة اللذة المادية فقط	٣٦
الخاصة الثالثة : اعتبار الدين فرعاً للمصلحة الدنيوية	٤٠
أهم خصائص المصلحة في الشريعة الاسلامية :	٤٤
الخاصة الأولى : أن المعيار الزمني لها مكوّن من الدنيا والآخرة • يترتب على هذه الخاصة أمران :	٤٥
أولاً : مشروعية جميع الأحكام تعود الى قدر مشترك من التعبد	٤٨
ثانياً : تقسيم الاحكام الى ما هو حق لله وما هو حق للعبد محمول على التجوز	٥٠
الخاصة الثانية : لا تنحصر قيمة المصلحة الشرعية في اللذة المادية وحدها	٥٤
تحقيق في الفرق بين حاجات الانسان المادية والروحية	٥٦
الخاصة الثالثة : مصلحة الدين أساس للمصالح الأخرى يترتب على هذه الخاصة أمور ثلاثة :	٥٨
أولاً : ضرورة سير المصالح في ظل النصوص وعدم خروجه عليها	٦١

الموضوع	الصفحة
تحقيق في حكم نسخ الاجماع بالمصلحة وما قيل فيه	٦١
الثاني : الصلاح والفساد في الأفعال اثران لأحكام الشارع عليها	٦٥
الثالث : لا يصح للخبرات العادية الاستقلال بفهم مصالح العباد وتشريعها .	٦٧

الباب الاول

علاقة الشريعة الاسلامية بالمصلحة

مراعاة الشريعة الاسلامية للمصالح	٧٣
أدلة مراعاة الشريعة للمصالح :	٧٥
أولاً - أدلة من الكتاب	٧٥
ثانياً - أدلة من السنة	٧٨
ثالثاً - أدلة من القواعد الشرعية المجمع عليها :	٧٩
القاعدة الأولى : انقسام المعاصي الى صفائر وكبائر	٧٩
القاعدة الثانية : ثبوت خطاب الوضع في احكام الجوابر	٨١
القاعدة الثالثة : مراعاة الشريعة لأعراف الناس	٨١
القاعدة الرابعة : اختلاف شروط صحة المعاملات حسب اختلاف طرقها الى تحقيق مصالح الناس .	٨٣
لا داعي في هذا المجال لتقسيم المصالح الى أخروية ودنيوية	٨٤
شبهتان وردتهما	٨٧
الشبهة الأولى : قولهم في علم الكلام : إن افعال الله لا تعلل ويتناول مباحث :	٨٧
المبحث الأول : خلاصة المذاهب في تعليل افعال الله تعالى	٨٨
المبحث الثاني : مظهر التناقض الذي تعرض له الاشاعرة	٩٠
المبحث الثالث : بيان أن صورة هذا التناقض آيلة الى التناسق والوفاق	٩١

الموضوع	الصفحة
الشبهة الثانية : قولهم الأجر على قدر المشقة	٩٩
التحقيق في دعوى أن تحقيق مصالح العباد يتنافى مع تحميلهم المشقة في سبيلها .	٩٩
التحقيق فيما ظنه بعضهم من أن المشقة هي مناط الأجر في الأحكام	١٠٢
بيان معنى حديث : أجرك على قدر نصبك	١٠٥
بيان معنى ما ورد من صفة عبادته صلى الله عليه وسلم .	١٠٩

الباب الثاني

ضوابط المصلحة الشرعية

تمهيد	١١٥
الضابط الأول : اندراجها في مقاصد الشارع	١١٩
انواع المقاصد والتمثيل لها	١١٩
المقاصد الخمسة وسيلة لتحقيق غاية كلية واحدة	١٢١
محتركات المقاصد الخمسة ، وتنقسم الى نوعين :	١٢٤
النوع الأول : ما خالف في جوهره مقاصد الشارع	١٢٤
النوع الثاني : ما يتقلب بسبب سوء القصد الى وسيلة لهدم المقاصد	١٢٤
الضابط الثاني : عدم معارضتها للكتاب	١٢٩
أولاً - في بيان الدليل	١٢٨
ثانياً - المقصود بمعارضة المصلحة للكتاب :	١٣١
الفرق بين الاجتهاد ضمن دلالات الالفاظ والخارج عليها	١٣٣
الشروط التي تجب مراعاتها لصحة التأويل	١٣٦
ثالثاً - الرد على من زعم أن في فقه عمر رضي الله عنه ما يخالف الكتاب :	١٤٠
نموذج من تمسك عمر بالكتاب والتشدد في عدم الخروج عليه	١٤٢

الموضوع	الصفحة
المسائل التي زعم البعض أنه خرج في الاخذ بها عن دليل الكتاب	١٤٣
المسألة الأولى - إلغاؤه لسهم المؤلفه قلوبهم	١٤٣
المسألة الثانية - عدم قطعه يد السارق عام المجاعة	١٤٥
المسألة الثالثة - قتله الجماعة بالواحد	١٤٧
المسألة الرابعة - قولهم إنه الزم المطلق ثلاثاً بلفظ واحد بما التزم به	١٥١
تحقيق مفصل لحكم الطلاق الثلاث بلفظ واحد .	١٥١
القضايا الثالث : عدم معارضتها للسنة ، وفيه مسألتان :	١٦١
المسألة الأولى : التحقيق في معنى السنة المقصود بها هنا :	١٦١
شرط وجوب العمل بخبر الآحاد	١٦٣
بيان قطعية وجوب العمل بخبر الآحاد	١٦٣
الفرق بين تصرف الرسول بالفتوى وتصرفه بالإمامة	١٦٦
المسألة الثانية : تحقيق في المصلحة التي قد يراها الباحث مخالفة للسنة :	١٧٣
النوع الأول : المصلحة الثابتة بمحض الرأي	١٧٣
بطلانها والدليل على ذلك	١٧٤
الرد على ما زعمه بعض الكاتبين من أن في فقه الأئمة ما هو معارضة للسنة بمحض المصلحة	١٧٧
عرض للفتاوى التي تمسكوا بها في هذا الزعم :	١٧٩
١ - القول تبرك التغريب في حد الزنا	١٧٩
٢ - قتل الزنديق المستتر وإن أظهر التوبة	١٨٠
٣ - جواز التسعير عند الحاجة اليه	١٨٢
٤ - القول بجواز تلقي الركبان إذا كثرت السلعة التي يحملونها	١٨٣
٥ - تفضيل الرجل بعض أولاده في العطية على بعض	١٨٥
٦ - جواز قطع الشوك المؤذي للناس بالحرم	١٨٦
٧ - القول بجواز اعطاء الصدقة لبني هاشم	١٨٦

الموضوع	الصفحة
الرد على من ظن أن مالكاً كان يخص خبر الآحاد بالمصلحة :	١٨٨
أصول الإمام مالك ومبدأه في الاجتهاد	١٨٨
النوع الثاني : المصلحة المدعومة بشاهد قيسست عليه	١٩٣
حكمها عند معارضة نص قاطع في دلالته وثبوته ، معارضة كلية	١٩٣
حكمها عند معارضتها لنص غير قطعي الثبوت .	١٩٤
حكمها عند معارضتها للنص القطعي معارضة جزئية .	١٩٧
الطوفي وخروجه على الاجماع :	٢٠٢
تعليق يتناول ترجمة الطوفي وحياته	٢٠٢
خلاصة عن رايه في تعارض المصلحة مع النص	٢٠٦
مناقشة أوهامه والرد عليها	٢٠٧
الضابط الرابع : عدم معارضتها للقياس .	٢١٦
١ - النسبة بين القياس والمصلحة المطلقة	٢١٦
٢ - تعريف موجز بالقياس وبيان أهم ما يختلف به عن المصلحة المطلقة	٢١٨
درجات الوصف المناسب من حيث الاعتبار وعدمه :	٢٢١
الدرجة الأولى	٢٢١
الدرجة الثانية	٢٢١
الدرجة الثالثة	٢٢٥
الدرجة الرابعة	٢٣٠
بيان كيفية تعارض هذه الدرجات مع بعضها	٢٣٢
٣ - دليل اعتبار هذا الضابط	٢٣٥
ليس في الأخذ بالاستحسان ما يخالف هذا الضابط :	٢٣٦
تحليل لمعنى الاستحسان عند القائلين به	٢٣٧
سبب انكار الشافعي للاستحسان	٢٤٥

الموضوع	الصفحة
الضابط الخامس : عدم تفويتها مصلحة أهم منها	٢٤٨
١ - ميزان تفاوت المصالح في الأهمية	٢٤٩
٢ - اثبات الدليل الشرعي على صحة هذا الميزان	٢٥٥
اولا - الاستدلال على أن المصالح الشرعية متفاوتة في الجملة	٢٥٦
ثانيا - الاستدلال على ترتيب ما به رعاية مقاصد الشارع	٢٥٧
تطبيق على ذلك بالأمثلة	٢٥٨
٣ - تحقيق في معنى تقديم احدى المصلحتين وإهمال الأخرى	٢٦٢
المصلحة الراجحة متى تكون في حكم الرخصة ومتى تكون في حكم العزيمة	٢٦٣
المصلحة المرجوحة واختلاف معنى مرجوحيتها حسب اختلاف نوعها	٢٦٦
٤ - الفرق بين ما اتفق عليه من هذا الضابط وما اختلف فيه مما يسمى سد الذرائع	٢٧٢
خاتمة لهذا الباب : أمور ثلاثة بيان موقعها من هذه الضوابط	٢٧٦
الأمر الأول : قاعدة المشقة تجلب التيسير	٢٧٦
الأمر الثاني : تبدل الأحكام بتبدل الأزمان	٢٨٠
بيان أن هذا الكلام لا يجوز حمله على ظاهره وحقيقته	٢٨٠
تحقيق في الفرق بين الاعراف التي تدور الأحكام معها والتي لا تدور معها .	٢٨١
الأمر الثالث : الحيل : ومشروعيتها	٢٩٣
ما هو المقصود بالحيل الشرعية ؟ تعريفها وبيان محترزاتها	٢٩٣
حكم الحيل ، والدليل على ذلك :	٢٩٨
١ - الدليل الفقهي : اختلاف أثر النية في الأحكام حسب اختلاف أنواعها	٢٩٨
ما جاء من كلام ابن القيم في هذا والرد عليه	٣٠٠
٢ - دليل الكتاب والسنة	٣٠٤
ما جاء من كلام ابن القيم في هذا والرد عليه	٣٠٧

الموضوع	الصفحة
المقصود بالصحة هنا	٣١٤
القول في الحيل من حيث صحتها ديانة	٣١٧
بيان ما جاء من اضطراب في كلام ابن القيم وسبب ذلك .	٣٢١

الباب الثالث المصالح المرسلة

تمهيد	٣٢٧
تحقيق معنى المصالح المرسلة :	٣٢٩
تعريفها وبيان محترزاتها	٣٣٠
ما ظنه بعض الكاتبين من أن مالكا يأخذ بالمصالح المرسلة وإن عارضت عموم نص أو إطلاقه والرد على ذلك	٣٣٥
تحقيق في المسائل المنقولة عن مالك في ذلك :	٣٣٧
١ - قولهم إن مالكا أفتى بضرب المتهم بال رقة أحمله على الاقرار	٣٣٧
٢ - قولهم إن مالكا أفتى بعدم وجوب الرضاع على الزوجة الشريفة مع معارضة ذلك للكتاب	٣٤٠
٣ - قولهم إن مالكا قال بجواز أكل لحوم الابل والبقر في الحرب قبل القسمة	٣٤٢
٤ - قولهم إن مالكا قال بقتل الزنديق وإن نطق بكلمة الشهادة	٣٤٦
أمثلة لما ينطبق عليه اسم المصالح المرسلة	٣٥٠
موقف العلماء من الاستصلاح من عصر الصحابة الى عصر الأئمة	٣٥٢
تمهيد	٣٥٢
موقف الصحابة	٣٥٣
أمثلة من المصالح المرسلة التي أخذوا بها	٣٥٣
موقف التابعين وأمثلة مما أخذوا به من ذلك	٣٦٠

الموضوع	الصفحة
موقف أئمة المذاهب :	٣٦٧
١ - الامام مالك	٣٦٧
٢ - الامام احمد بن حنبل	٣٦٨
٣ - الامام الشافعي	٣٧٠
٤ - الامام أبو حنيفة .	٣٨٠
الاضطراب الذي وقع في الحديث عنه وسبب ذلك	٣٨٧
مظاهر الاضطراب :	٣٨٧
اولا - قولهم إن المصالح المرسلة يختلف فيها	٣٨٧
ثانياً - اختلاف كلامهم عن مالك وكيفية الأخذ به	٣٨٨
ثالثاً - استلزام الخلاف في الكلام عن مالك غموضاً حول معنى المصالح المرسلة	٣٩٠
رابعا - الطريقة التي سلكها الغزالي في مبحث الاستصلاح ورأيه فيه	٣٩٢
اسباب الاضطراب :	٣٩٨
السبب الأول	٣٩٩
السبب الثاني	٤٠١
السبب الثالث	٤٠٥
صفوة القول : المصالح المرسلة مقبولة بالاتفاق	٤٠٧
خاتمة الكتاب .	٤١١

فهرس الآيات

- ١ -

الصفحة

١٨٠	إذا ضربتم في سبيل الله فتيّنوا ٠٠
١٢٢	أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً وأنكم إلينا لا ترجعون
٧٥	ألم تر إلى الذين بدلوا نعمة الله كفراً ٠٠٠
٨٥	الذين يجتنبون كبائر الاثم والفواحش إلا اللّٰم ٠٠
١٣٧	الله يستهزئ بهم ويمدهم في طغيانهم يعمهون
١٨٩	الا تزر وازرة وزر أخرى ٠٠٠٠٠
١٤٨، ١٤٧، ١٤١	الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى
١٥١	الطلاق مرتان فامسك بمرعوف أو تسريح باحسن
١٢٩	إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق ٠٠
٢٥٥، ٨٠	إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم ٠٠
٧٥	إن الله يأمر بالعدل والاحسان وإيتاء ذي القربى
٧٦	إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها ٠٠
٣٣١، ٢٥٠	إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة
٨٦	إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر
٢٣٤	إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا
١٠٨	إنما تجزون ما كنتم تعملون ٠٠٠
٧٧	إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء ٠٠
١٤٣، ١٣٨	إنما الصدقات للفقراء والمساكين ٠٠٠
١٣٥، ١٣٤	أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا

الصفحة

- ت -

٤٧ تبارك الذي بيده الملك وهو على كل شيء قدير

- ف -

١٠ فأما الزبد فيذهب جفاء . . .

١٩١ فان أرضعن لكم فآتوهن أجورهن

١٩١ فان تعاسرتم فسترضع له أخرى . .

١٢٩ فان تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول . .

٣١١ فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة . .

٣٦٣ فاستشهدوا شهيدين من رجالكم . .

٨٦، ٥٧ فاصبر على ما يقولون وسبح بحمد ربك . .

١٣٧ فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم . .

١٩٦ فكلوا مما أمكنس عليكم

١٩٨ فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه . .

١٠٢، ٨٥ فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره . .

١٣٣ فانكحوا ما طاب لكم من النساء . .

- ق -

٦٠ قالوا إنما البيع مثل الربا

٥٧ قد أفلح من تزكى

٥٠، ١٤ قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله . .

١٧٤ قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله

٢٦٠، ٧٧ قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس

١٨٩، ٥٣ قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً . .

٥٣ قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده

- ك -

الصفحة

- ١٣٦ كتاب أنزلناه اليك مبارك ليدبروا آياته
١٤٨ كتب عليكم القصاص في القتلى ..
٥٧ كما أرسلنا فيكم رسولا منكم ..

- ل -

- ١٠١ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها
١٤٩ لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم

- م -

- ٧٧ ما يريد الله ليجعل عليكم في الدين من حرج
٣٦٤، ٣٦٣ ممن ترضون من الشهداء
٧٦ من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن ...
١٥٢ من يأت ممنك بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب

- ن -

- ١٥٢ نؤتيها اجرها مرتين

- هـ -

- ٧٥ هذا بصائر للناس وهدى ورحمة ...

- و -

- ١٣٢ وأحل الله البيع وحرم الربا
١٢٩ وأن احكم بينهم بما انزل الله ولا تتبع أهواءهم
٣٥٧ وأن عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به
١٠٨ وأن ليس للانسان الا ما سعى
٦١ وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه
١٢١، ٤٦ وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة

الصفحة

٣١١،٣٠٤	وخذ بيدك ضعفاً فاضرب به لا تحنث
١٤٥،١٤١	والسارق والسارقة فاقطعوا ٠٠٠
١٣٧	واسأل القرية التي كنا فيها
٨٦	واستعينوا بالصبر والصلاة ٠٠٠
٢١٥	وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم ٠٠٠٠٠
٣٢٧،١٤٧	وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس
١٩٨،١٣٩	ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
١٣٧	ولا تبashروهن وأنتم عاكفون في المساجد
٢٥٦	ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء إن أردن تحصناً
١٦٦	ولا تزر وزرة وزر أخرى
٢٣٥،٢٣٤	ولا يمدن زينتهن إلا ما ظهر منها
٤٩	والذين كفروا أعمالهم كسراب ٠٠٠٠
١٣٢	والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا ٠٠٠
٣٨٥،٢٤٤	والذين في أموالهم حق معلوم ٠٠٠
١٤٣	والمؤلفة قلوبهم ٠٠٠
٢٢٧،٧٧	ولكم في القصاص حياة ٠٠٠٠
١٠٩	ولنبلونكم بشيء من الخوف والجوع ٠٠٠
٥٦	ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والأرض
٣٤٠،٣٣٥،١٩٠	والوالدات يرضعن أولادهن ٠٠٠
٦٠	وما آتاكم الرسول فخذوه ٠٠٠
٧٥	وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين
٩٠	وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين ٠٠٠
٢٧٧،١٠٠	وما جعل عليكم في الدين من حرج
١٢١،٩٠	وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون

الصفحة

- ٤٦ ومن اراد الآخرة وسعى لها سعيها . . .
- ٦٨ ومن اضل ممن اتبع هواه
- ١٣٠ ومن لم يحكم بما انزل الله فأولئك هم الكافرون
- ٧٦ ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا
- ١٥٢ ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه
- ٤٦ ونبلوكم بالشر والخير فتنة والينا ترجعون

- ي -

- ٦٨ يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول
- ٧٦ يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول
- ١٥٢ يا أيها الذين آمنوا اذا طلقتم النساء . . .
- ٢٠٩ يا أيها الناس قد جاءكم موعظة . . .
- ١٢٢ يا ليتني قدمت لحياتي
- ٣٨٢، ٢٧٧، ١٠١، ٧٧ يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر
- ١٣٣ يوصيكم الله في اولادكم

فهرس الأحاديث النبوية

- ١ -

الصلحة

٣٦٦	أثذنوا للنساء بالليل الى المساحد ٠٠
١٣٠	أبصروها ، فان جاءت به أكحل العينين ٠٠
١٢٢، ٥١	أتدري ما حق الله على العباد ؟ ٠٠٠
٨٠	إجنبوا السميع الموبقات ٠٠٠
١٠٥، ١٠٢، ٩٩	أجرك على قدر نصبك ٠٠٠
١٤٥	إدراوا الحدود بالشبهات ٠٠٠
١٤٥	إدراوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم ٠٠٠
٢١٣	إذا اجتهد المجتهد فأصاب فله أجران ٠٠
٣٠٨	إذا ضمن الناس بالدينار والدرهم وتبايعوا بالعينة ٠٠
١٥٤	إذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً
١٦٩	أرايت هذا المنزل ؟ أمزلاً أنزلكه الله إياه ؟
١١١	أرحنا بها يا بلال ٠٠
٣٤٦	أصابتنا مجاعة ليالي خبير ٠٠
١٢٣	أغتنم خمساً قبل خمس ٠٠٠
١٠٩	أفلا أكون عبداً شكوراً ؟ ٠٠٠
٣٠٥	أكل - ثمر خبير هكذا ؟
١٨٥	أكل - وأتدك نحلته مثل هذا
٢٥٥، ١٠٤، ٧٨	الإيمان بضع وسبعون شعبة
١٧٨	البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام
١٦٧	أفضاكم على
٣٤١، ٣٣٥، ١٩٠	البينة على المدعي واليمين على من أنكر

الصفحة

٢٥٧	الجهاد واجب عليكم مع كل أمير ...
٧٨	الخلق كلهم عيال الله ...
١٩٦	الخراج بالضمان
١٨٥	أست تريد أن يكونوا لك في البرِّ واللفظ سواء ؟
١٩٠	المتبايعان كل واحد منهما بالخيار مالم يتفرقا
١٩٨	ألا وإن دماءكم وأموالكم عليكم حرام ..
١٥٤	الله ما أردت إلا واحدة ؟ ..
٣٤٤	أمر بالقدر فاكفئت ..
٣٤٧، ٣٣٥، ١٨٠، ١٧٨	أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ..
١٣٥، ١٣٤	امسك أربعا وفارق سائرهن ..
٦٩	أنتم أعلم بأمور دنياكم
١٨٧	إن الصدقة لا تنبغي لآل محمد ..
٣١١	إن في المعارض لمدوحة عن الكذب
١٣٠	إن الله لا ينزع العلم بعد أن أعطاكموه انتزاعاً ..
١٨٢	إن الله هو المسعر القابض الرازق ..
١٠١	إن المنبت لا أرضا قطع ولا ظهراً أبقى ..
١٨٩، ١٦٤	إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه
١٧٠	إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إلي ..
٨٢	إنما بعثت لأتمم مكارم الاخلاق
٢٧٧	إنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين
١٥٥	إنما تلك واحدة فراجعها إن شئت
٢٩٨، ١٢٤، ٤٩	إنما الاعمال بالنيات ..
١٦٨	إن هذا المال خضرة حلوة ..
٥٥	خلقت عبادي حنفاء كلهم ..

الصفحة

١١١

إني لست مثلكم إني أظل بطعمني ربي ويسقيني

- ب -

٢٧٤

بئس ما اشتريت وبئس ما اشتري زيد بن أرقم

٢٧٧

بعثت بالحنفية السمحة ..

- خ -

٣٠٩،٣٠٥،١٧٩

خذوا عثكالا عليه مائة شمراخ فاضربوه بها

- د -

١٢٣

الدنيا ملعونة ملعون ما فيها إلا ذكر الله وما والاه ..

- س -

١٦٨

سألت رسول الله فأعطاني ثم سأله فأعطاني ..

- ط -

١٥٣

طلقني زوجي ثلاثا وهو خارج إلى اليمن ..

- غ -

١٠٧

غفر الله لك يا أبا بكر ، ألسنت تمرض ؟

- ف -

٢٠٠

فلا ينفر صيدها ولا يختلي شوكتها

١٧٢

في كل إبل سائمة في كل أربعين ابنة لبون ..

١٣٥

في كل أربعين شاة شاة ..

١٧٦

في كل أصبع عشر من الإبل ..

- ق -

الصفحة

١٧١

قد وعدكها الله ، فلو استبقيتها لنفسك

- ك -

١٥١

كان الطلاق على عهد رسول الله وابي بكر ...

٣٥٨

كان يضرب في الخمر بالنعال والجريد أربعين

١٥٦، ١٥٢

كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها ..

٣٣٢

كل المسلم على المسلم حرام ..

٧٨

كل سلامي من الناس عليه صدقة

٣٣

كل مولود يولد على الفطرة

١٠٤

كلمتان خفيفتان على اللسان ..

١٣٠، ١٦٩

كيف تصنع إن عرض لك قضاء ؟ ..

- ل -

١٥٣

لعلك تريد أن ترجعي الى رفاعه

٣١٨

لعن الله المحلل والمحلل له

١٣١

لولا ما مضى من كتاب الله لكان لي ولها شأن

٢٦٨

لا تبيعوا الذهب بالذهب ولا الفضة بالفضة

١٨٤

لا تتلقوا الجلب ..

١٩٥

لا تنصروا الابل ولا الغنم ..

٣٠٥

لا تفعل ، بع الجمع بالدرهم

٣٦٦

لا تقبل شهادة خصم ولا ظنين ..

١٢٥

لا تقولوا هذا ، فانه إن كان يسعى على نفسه ليكشفها عن المسألة ..

٣٩٦، ٢٠٨، ٢٠٦، ٧٩

لا ضرر ولا ضرار

١٨٣

لا يحتكمه إلا خاطئ

الصفحة

٢٢٦	لا يرث القاتل
١٩٩	لا يشع الرجل 'دون جاره
١٢٦	لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال درة من كبر
٣٢٠	لا يفلق الرهن من صاحبه الذي رهنه
١٢٦	لا ينظر الله إلى من جرّ ثوبه خيلاء
٥٦	لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به

- م -

١٠٣،٥٤	ما بال أقوام قالوا كذا ٠٠ وكذا ٠٠
٣٣٩،١٩١	ما فعل مسك حيي الذي جاء به من النضير ؟
١٧١	ما هذه النار ؟ على أي شيء توقدون
١٠٨	ما من مسلم يشاك شوكة فما فوقها ٠٠
١٠٦،٩٩	ما يصيب المسلم من نصب ولا وصب ولا هم ٠٠
١١٧	مروا أبا بكر فليصل بالناس
١٦٩	من أحيا أرضاً ميتة فهي له
١٩٩	من أكل ناسياً وهو صائم فليتم صومه
١٧٢	من خرج بشيء منه « أي الثمر » فعليه غرامة مثليه
١٢٢	من جعل همه همّاً واحداً همّ المعاد ٠٠
١٢٤	من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا

- ن -

٢٤٥	النهبة ليست بأحتل من الميتة
١٨٩	نهى رسول الله عن أكل كل ذي ناب من السباع
٣١٦	نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتين في بيعة
٢٨٨	نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر

الصفحة

٢٥٣

النهي عن أكل الحمر الأهلية

- و -

٤٩

وفي بضع أحدكم صدقة

- ي -

٢٨٩، ١٨٧

يا بني هاشم إن الله كره لكم غسالة أيدي الناس

٢٧٧

يسروا ولا تعسروا

فهرس الاحكام الفقهية

الصفحة	باب الطهارة
١٣٤	نقض الوضوء باللامسة
١٦٣	نقض الوضوء بمس الذكر
١٩٦	نقض الوضوء بالقهقهة في الصلاة
٢٣٥	النية في الوضوء
٢٣٥	النية في رفع النجاسات
٢٣٩	طهارة الحياض والآبار
٢٣٩	سؤر سباع الطير
٢٣٩	سؤر سباع البهائم
٢٨٥، ٢٨٢	الطهارة عند القيام للصلاة
٢٨٥، ٢٨٢	ستر العورة عند القيام للصلاة
٢٩٦	نية الاغتراف كي لا يصير الماء مستعملاً
٢٩٦	نية الذكر بقراءة القرآن للجنب

باب النجاسات

١٩٦	ولوغ الكلب
٢٧٨	ما يشق التحرز عنه من النجاسات

باب الصلاة

١٠٠	الصلاة من قعود أو اضطجاع
١٩٦	القهقهة في الصلاة
١٩٩	الاكل في الصلاة نسياناً

الصفحة

٢٧٧، ٢٢٥	القصر في السفر
٢٨٨	سقوط قضاء الصلاة عن الحائض
٢٧٧، ٢٦٣، ٢٢٩	الجمع بين الصلاتين في السفر
٢٢٩	الجمع بين الصلاتين في المطر
٢٥٧	صلاة فاقد الثوب
٢٧٧، ٢٦٤، ٢٦٣	الصلاة من قعود للعدو
٢٦٦	الصلاة في الارض المغصوبة
٢٩٦	انشغال المدين بالصلاة هرباً من الدائن

باب صلاة الجماعة

٢٥٢، ٢١٥	الصلاة خلف الامام الفاسق
٣٦٦	خروج النساء للجماعة الى المساجد

باب الزكاة

١٣٥	وجوب اخراج زكاة الشياه من اعيانها
١٤٣، ١٤١	سهم المؤلفة قلوبهم من الزكاة
١٣٨	صرف الزكاة الى المشاريع العامة
١٧٢	العقوبة بالمال على تارك الزكاة
١٧٢	حكم مانع الزكاة
٣٨٥، ٢٩٠، ٢٨٩، ١٨٧، ١٧٨	اعطاء الزكاة لبني هاشم عند الحاجة
٢٩٧	فرض ضرائب على الناس زيادة على الزكاة
٢٩٧	دفع الزكاة للمدين لاسترجاعها مقابل الدين
٣١٦	خروج جزء من النصاب من ملك صاحبه قبل حولان الحول
٣١٩	اعطاء الزكاة للولاة
٣٢٠	هبة المال قبل حولان الحول

باب الصيام

الصفحة

٢٣٩، ١٩٩	أكل الصائم ناسياً
٢٣١	كفارة الإفطار بالجماع
٢٧٧، ٢٦٤، ٢٦٣	إفطار المريض
٢٦٨	صوم يوم النحر
٢٩٤	الجماع في نهار رمضان بعد الإفطار بغيره

الحج

٨١	فدية ارتكاب المحرمات بالاحرام
٨٢	كسوة الكعبة
٢٠٠، ١٨٦، ١٧٨	قطع الشوك في الحرم
٢٢٠، ٢١٩	هل تقوم قيمة الهدى مقامه
٢٨٥	حرمة الطواف بالبيت عارياً

الصيد والذبائح

٦٧	لحم الخنزير
١٢٠	إباحة الصيد
٣٤٦، ١٧١	لحم الحمر الانسية
٢٢٢	حرمة أكل الجماعة من الناس واحداً منهم عند المخصصة
٢٦٦	الذبح بالسكين المفصوبة

البيع

٢٨٢، ٨٢	قبض المبيعات
٨٣	بيع المدوم
٨٣	اللزوم في عقد البيع
١٢٠	منع بيع النجاسات وفضل الماء والكلاء

الصفحة

٣٦٧،١٨٢،١٧٨	التسعير عند الحاجة
٢٥٣،١٨٣،١٧٨	تلقي الركبان
١٨٣	النهي عن الاحتكار
٢٤١	الشرب من يد السقاء بغير تقدير للعوض
٢٥٣،٢٥٢	إحتياز فضل الماء والكلا والنار
٢٥٤	بيع السلاح وقت العنتن
٣٠١،٢٥٤	بيع العنب للخمار
٢٦٨،٢٦٧	البيع المتلبس بالربا
٢٦٩	البيع وقت النداء
٢٦٨	بيع النجش
٢٦٨	السوم على سوم الغير
٢٧٤،٢٧٣	بيع الاجل
٢٧٨	البيع في الذمة
٢٨٣	خيار العيب
٣٠٢،٣٠١	بيع إناء الذهب والفضة
٢٨٨	بيع الجوز واللوز في القشر
٢٨٨	بيع المغيّبات في الأرض
٣١٩ ، ٣١٦، ٣١٣، ٣٠٥، ٢٩٦	البيع الذي يقصد منه التوصل الى تبادل نقدين أو مطعومين مختلفين
٣٠٨،٣٠٧	بيع العينة
٣٢٠،٣١٦	بيع السلعة بمائة نسيئة
٣٤٥	إراقة اللبن المغشوش

الربا

الصفحة

٢٩٢، ٢٧٨، ٦٧

حكم الربا

٢٧٨، ١٩٦

العرايا

٢٣٣

أوراق اليانصيب

٣٠٥، ٢٩٦

تبادل المطعومين مع الاختلاف في الجودة

السلم

٢٧٨، ٢٣٩، ١٥٨

مشروعية السلم

٣١٣

التوصل الى بيع ما ليس عنده بعقد السلم

الرهن

٣٢٠

استفادة المرتهن من الرهينة

الوكالة

٨٤

جواز عقد الوكالة ٠٠٠

٣٠٠

اشترى متاعاً ونوى أنه لموكله

العارية

٨٤

جواز عقد العارية

الغصب

٣٩٦، ٢٧٨، ٢٦٣، ٢١٥، ١٩٨، ١٤٦، ١٣٩

أخذ المضطر من مال الغير

٢٤٢

سقي الدواب من الجداول والأنهار

٢٤٢

تناول الثمار الساقطة

٣٧٩

اجازة المالك تصرفات الغاصب في المغصوب

الصفحة

القراض « المضاربة »

٣١٣،٨٢

حكم المضاربة

٨٤

جواز عقد المضاربة

الاجارة

٨٣

التوقيت في الاجارة

٨٣

اجارة المعلوم

٨٣

اجارة المنافع بالمنافع

٨٣

اللزوم في عقد الاجارة

٢٧٨،٢٥٨،٢٣٩

مشروعية الاجارة

٣٨٤،٣٨٢،٢٣٩

حكم الاستصناع

٢٤٤،٢٤١

دخول الحمام من غير تقدير الاجرة

٢٩٦

تأجير الدابة مع الالتزام بعلقها

٣٦٤،٣٥٦

تضمين الصناع

٣٨٣

تضمين الأجير المشترك

اللقطة

١٤٢

النداء على اللقطة

الاعارة

٢٦٩

اعارة الارض للبناء عليها

الوقف

٤٨

اللزوم في الوقف

الصفحة	المادة
٨٣	هبة المدوم
٨٤	اللزوم في الهبات
١٨٥، ١٧٨	تفاوت العطية من الاب لأولاده
٣٠٠	قضى عن غيره ديناً ونوى التبرع
٣٢٠	هبة المال بقصد التخلص من زكاته

الاقرار

٣٠٠	قال : لفلان عليّ الف ولم يبين قصده من الالف
-----	---

الوصية

٨٤	جواز عقد الوصية
----	-----------------

الفرائض

٨٨	ميراث الذكر ضعف الانثى
١٧٥، ١٦٥، ١٤٥	توريث المرأة من دية زوجها
٢٢٦	ميراث القاتل
٢٢٦	طلاق الفرار وتأثيره على ميراث الزوجة

النكاح

٨١	مهر المثل في الانكحة الفاسدة
١٢٠، ٨٢	اشتراط الكفاءة في الزواج
٨٣	عقد النكاح على تعليم القرآن
٨٣	اللزوم في عقد النكاح
١٣٦	اسلام من عنده اكثر من اربع زوجات
٢٣٠، ٢٢٩	اشتراط الولي في نكاح الصغيرة

الصفحة

٢٩٢، ٢٨٢، ٢٢٣	حجاب المرأة وحكم المناظر المثيرة
٢٥١	اعتبار الكفاءة في النكاح
٢٦١، ٢٦٠	اشتغال المرأة بالوظائف العامة
٢٧٨	النظر الى الاجنبية للتعليم والشهادة
٢٨٢	قبضى الصداق قبل الدخول
٣١٠	الكذب على الزوجة

الطلاق

١٦٠، ١٥١، ١٤٠	طلاق الثلاث بلفظ واحد
٢٨٣	التفريق بين الصريح والكناية من الفاظ الطلاق
٣٢٢، ٣١٨، ٣١٥، ٣١١، ٢٩٧	زواج المطلقة ثلاثاً بقصد التحليل للأول
٣١١، ٢٩٧	وقوع الصفة التي علق الطلاق عليها ، في البيذونة لا يوقع الطلاق
٢٢٦	طلاق القرار
٣٠٢	تلفظ بالطلاق وقصد معنى آخر

الخلع

٣٢١، ٣١٥، ٣١٢، ٢٩٦	مخالعة الزوجة منعاً لوقوع الطلاق الثلاث المعلق
--------------------	--

الرضاع

٣٤٠، ٣٣٥، ١٩٠	حكم ارضاع الام مولودها
---------------	------------------------

الجنايات

٥٣، ٥٢	إسقاط ولي المقتول حق القصاص
٨١	دية المقتول
٢٨٢، ٨٢	القسامة -

الصلوة

١٦٥،٨٢	الدية على العاقلة
٣٥٧،١٥٠،١٤٩،١٤٨،١٤٧،١٤١	قتل الجماعة بالواحد
١٧٥،١٤٢	دية الجنين
١٤٨	قتل الرجل بالمرأة
١٧٦	دية الأصابع
٢٨٢،٢٢٧	القصاص في القتل العمد العدوان
٢٢٨	القصاص في القتل بالمثل
٢٥١	شرط التماثل في القصاص
٢٧٣	حفر بئر في طريق عامة
٤٠٢،٤٠١	فرض العقوبة المالية على الجنايات

الردة

٨١	شتم النبي صلى الله عليه وسلم
٢٦٠،١٢٠	النطق بكلمة الكفر لتجنب القتل
٣٣٥	توبة الزنديق

الجهاد

٦٠	التضحية بالنفس لحفظ الدين
٢٨٠،٦٢،٦١	قتل الاسرى واسترقاقهم
٢٨٠،٦٢،٦١	عقد الصلح بين المسلمين والكافرين
١٦٩	تقسيم الأرض التي غنمها المسلمون
١٧١	قطع شجر الكفار
٣٨٣،٣٤٨،٣٤٧،٣٤٦،٣٣٥،١٨٠،١٧٨	توبة الزنديق المتستر
٢٢٤	فرض الضرائب على الناس لسد حاجات الجهاد

الصفحة

٢٥٧	الجهاد مع الامام الفاجر
٢٦١	جهاد المسلمين إذا كانوا قلة لا يرجى منهم النكاية في أعدائهم
٤٠٣، ٣٩٢، ٣٣٣، ٣٣٢، ٣٣١	قتل الكفار بجماعة من المسلمين في الحرب
٣٤٢، ٣٣٥	أكل اللحوم التي غنمها المسلمون قبل القسمة
٣٤٥	النهبة في دار الحرب
٣٤٤	طعم شيء من الغنائم قبل تقسيمها خارج دار الحرب

الحدود

٦٠	الاكراه على شرب الخمر
١٠٠	إساعة اللقمة بجرعة من الخمر
٢٣٧، ١٢٠	الشهود على الزنا
١٤٥، ١٤١	قطع يد السارق في المجاعة
١٤٧	سرقة الزوجة من مال زوجها
١٤٧	سرقة الولد من مال أبيه
١٤٧	السرقة من بيت المال
١٧٩، ١٧٨	التفريب في حد الزنا
٤٠١، ٣٨٨، ٣٣٩، ٣٣٨، ٣٣٧، ٣٣٥، ١٩١	إيذاء المتهم بالسرقة حملاً له على الاقرار
٢٣٠	قطع اليد في السرقة
٢٣٢	شرب البيرة
١٤٦	سقوط حد السرقة بالشبهة
٢٥١	الحد في القليل من الخمر
٣٩٦، ٢٥٦	شرب الخمر عند الضرورة
٢٥٦	من شروط إقامة الحد ان لا يتسبب عنه اتلاف له او لبعض حواسه
٢٥٦	حرمة التكسب بالزنا

الصفحة

٣١١،٣٠٩

حد الزنا للمريض الذي لا يرجى برؤه

٣٥٧ إلى ٣٦٠

حد شرب الخمر ثمانون

٣٦٩

تعزير المخنث

القذف

٣٦٩

الطعن في الصحابة

النذور

٣٨٤،٢٤٣،٢٤٢،٢٤١

قول الرجل : مالي صدقة على المساكين

الأيمان

١٥٠

حلف أن لا يقتل شخصا ثم اشترك مع آخرين في قتله

٢٨٦،٢٨٥

حلف لا يأكل لحما فأكل سمكا

٢٨٦

حلف لا يجلس على بساط فجلس على الأرض

٢٨٦

حلف لا يصلي ، لا يحنث إلا بذات ركوع وسجود

٣٠٠

حلف ليكرمن رجلا ونوى « زيدا »

٣٠٤

الحيلة الشرعية لمن حلف ليضربن زيدا مائة ضربة

الأفضية

٣٤١،٣٣٥

عدم تحليف المدعى عليه إذا لم تكن بينه وبين الخصم مخالطة

الشهادة

٢٨٣

المروءة في صحة الشهادة

٢٨٥

سلب العبد أهلية الشهادة

٢٨٥

كشف الرأس هل يخرم المروءة

٢٩٤

اختلاق خصومة مع الشاهد بغية رفض شهادته

الصفحة	
٣٦٣	شهادة الصبيان على بعضهم
٣٦٦	شهادة الوالد لولده أو العكس
٣٧٩، ٣٧٨	الرجوع عن الشهادة
	متفرقات
٣٧٩	استيلاد الاب جارية ابنه
٥٢	اسقاط الزوجة حقها في الايلاء
٨١	غرامة المتلفات
٨٤	اللزوم في الضمان
٢٣٣	ضمان السارق لما سرقه
٥٢	اسقاط الغرماء حقوقهم في الحجر
٣٥٩، ٣٥٨	الولاية على الصغير في شؤون المال
٨٣	التوقييت في المساقاة
١٦٩	اشتراط إذن الامام في احياء الموات

فهرس الأعلام

الصفحة

- ١ -

- الآمدي ٧٣ ، ٩٠ ، ٩٥ ، ٢١٠ ، ٢٧١ ، ٣٦٠ ، ٣٩٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٧
الأوزاعي ٢٧٤ ، ٣٥٨ ، ٣٨٠
أبيقور ٢٧ ، ٣٠
الإصطخري ٢٩٠
أحمد بن حنبل ١٧٠ ، ٢٧٠ ، ٣٢٢ ، ٣٥٨ ، ٣٦٨
أحمد امين ٢٧ ، ١٤١
أحمد بن مكتوم ٢٠٣
أحمد شاكر ٣٧١
اسماعيل مظهر ٣٥
اسحاق بن أسيد ٣٠٨
أشيم الضبابي ١٤٥ ، ١٦٥
الاسنوي ٣٤٥
الأشهب ٣٣٩
إمام الحرمين ٣٢٩ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٤٠٣
أيوب عليه السلام ٣٠٥

- أبو -

- أبو بكر الصديق ٢١٧ ، ٣٥٣ ، ٣٥٥
أبو بكر الباقلاني ٢٧٠ ، ٤٧٠
أبو بكر بن عياش ٣٠٨

الصفحة

أبو حنيفة ١٣٩ ، ١٤٨ ، ١٨٠ ، ١٨٦ ، ١٩٥ ، ٢٣٧ ، ٢٧٤ ، ٣٤٨ ، ٣٥٨ ، ٣٨٠
٣٨١ ، ٣٨٣ ، ٣٨٥ ، ٤٠١

أبو الحسين البصري ٢٣٨

أبو حيان ٣٠٥

أبو زهرة ١٩٢ ، ٢٠٥ ، ٣٦٨

أبو سعيد الخدري ١٦٥

أبو عصمة ١٨٦ ، ٣٨٥

أبو علي الجبائي ١٩٧

أبو القاسم بن الشاط ١٠٩

أبو موسى الأشعري ١٦٥ ، ١٦٥

أبو الوليد الباجي ١٥٨

أبو يوسف ١٨٠ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٨٠

- ابن -

إبن أبي ليلى ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٨٠

إبن الحجاج ١٦٢ ، ١٦٣ ، ٢٤٣ ، ١٩٥ ، ١٩٧ ، ٢١٨ ، ٢٢٣ ، ٢٦٤ ، ٣٢٩ ، ٣٩١ ، ٣٩٤

إبن تيمية ١٥٣ ، ٣٦٩

إبن حجر ٢٠٢ ، ٢٩٨ ، ٣٠٧ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٧١

إبن رجب ٢٠٢ ، ٢٠٤

إبن رشد ١٨٩ ، ٢٣٧ ، ٢٧٤

إبن السبكي ٩٣ ، ٩٥ ، ٢٠٣ ، ٣٨٨ ، ٣٩٤ ، ٣٩٧

إبن سعد ٣٦١

إبن شاس ٣٣٦

إبن عابدين ٣٤٧ ، ٣٤٩ ، ٣٨٤

الصفحة

إبن عبد البر ١٥٦ ، ١٧٣

إبن العربي ٣٤١

إبن العطار ٤٠٢

إبن عساكر ٣٦٢

إبن العماد ٢٠٣ ، ٢٠٤

إبن قدامة ٢٩٧ ، ٣١١

إبن القاسم ٣٣٩ ، ٤٠٢

إبن قيم الجوزية ١٥٧ ، ١٧٥ ، ٢٩٢ ، ٢٩٥ ، ٣٠٠ ، ٣٠٢ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣١١
٣٦٩ ، ٣٤١ ، ٣٢١

إبن كثير ٣٠٤

إبن نجيم ١٨٧ ، ٢٧٧

إبن المنير ٢٩٨

- ب -

البخيت ٦٣

بروتاغورس ٢٦

البزدوي ٦٣ ، ٦٤

بشر بن الوليد ٣٤٨

بنتام ٢٥ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤١

البناني ١٩٤ ، ٣٩٤

البيضاوي ١٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩٤ ، ٤٠٥

- ت -

توفيق الطويل ٢٦ ، ٣٢ ، ٤٠ ، ٤١

توليأتي ١١

- ث -

الثوري ٢٧٤ ، ٣٥٧

- ج -

جابر بن عبد الله ٢٩٥

جان جاك روسو ٤٢

الجبائي ٢٧٠

الجصاص ١٨٠ ، ١٨١ ، ٣٤٨

جيورجيو ٣٩

جون جاي ٤٢

الجويني ١٨٤

- ح -

الحباب بن المنذر ١٦٩

الحسن بن علي ١٥٤

حكيم بن حزام ١٦٨

حمل بن مالك ١٤٢ ، ١٧٥

حيي بن أخطب ١٩١ ، ٣٤٠

- خ -

خالد بن الوليد ١٧١

- د -

داود بن الحصين ١٥٥

- ذ -

الذهبي ١٥٥ ، ٣٠٨

الصفحة

- ر -

الرازي ٢٣ ، ٦٣ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٨ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٣٩١

الربيع بن صبح ٣٦٢

رفاعة القرظي ١٥٣

ركانة ١٥٤ ، ١٥٥

وَيَمُون لول ٩

- ز -

الزرقاني ١٧٣ ، ٣٤١ ، ٣٤٢

الزركشي ٢٧٤ ، ٣٣٠ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠

زفر ٢٤٣

الزنجاني ٢٨٤ ، ٣٧٢

زيد بن ثابت ١٧٥ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤

زينون ٣٠

- س -

ستوارت مل ٢٦ ، ٣٢ ، ٣٦

سحنون ١٩١ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٤٠١

السرخسي ١٥٠ ، ١٧٩ ، ٢٣٧ ، ٢٤٠ ، ٣١٤ ، ٣٦٣ ، ٣٨٢

سعد الدين التفتازاني ٩٧ ، ٢٤٥ ، ٣٣٣

سعد الدين الحارثي ٢٠٣

سعيد بن جبير ١٥٦ ، ٣٤٦

سعيد بن عروة ٣٦٢

سعيد بن المسيب ١٧٥ ، ٣٦٧

سفيان بن عينية ١٥٥

الصفحة

سفيان الثوري ١٧٥

سقراط ٢٦

سليمان التميمي ١٥٥

سليمان بن شعيب ٣٤٨

السيوطي ٢٧٧ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٣١١

- ش -

الشاطبي ٤٩ ، ٥٤ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ١٠١ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٦ ، ١٤٣ ، ٢٧٤ ، ٢٨٤ ،

٣١٧ ، ٣٢٤ ، ٣٤٣ ، ٣٥٥ ، ٣٦٧ ، ٣٨٨ ، ٤٠٢

الشافعي ١٣٩ ، ١٤٢ ، ١٤٨ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٧١ ، ١٧٥ ، ٢٤٥ ، ٢٧٣ ، ٣١٥ ،

٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٦٥ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٨١ ، ٤٠١ ، ٤٠٥ ، ٤٠٨

الشرييني ٩٤

شريح ٣٦١ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥

الشريف الجرجاني ٢٤٠

شريك بن سمحاء ١٣٠

شهاب الدين الزنجاني ٢٦٨

- ص -

صدر الشريعة ٦٣ ، ٢٣٩

- ض -

الضحاك بن سفيان ١٤٢ ، ١٦٥ ، ١٧٦

- ط -

طاهر بن عاشور ٤٧

الصفحة

طاووس ١٥٦

الطبري ١٥٩

الطحاوي ١٥٦

طليحه ١٧١

- ع -

عامر الشعبي ١٥٣

عبد الله دراز ٥٤

عائشة بنت أبي بكر ١٥٢ ، ١٧٥ ، ٣٤٢ ، ٣٥٦ ، ٣٥٩

عائشة بنت الفضل ١٥٤

عبد الله بن مسعود ١٥٢

عبد الله بن عباس ١٧٥

عبد الحسين شرف الدين ٢٠٤

عبد الرحمن أبي ليل ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٨٠

عبد الرحمن بن الزبير القرظي ١٥٣

عبد الرحمن المؤذن ٣٤١

عبد الواحد السفاقسي ١٨٠

عثمان بن عفان ٣٥٥

العز بن عبد السلام ٥٠ ، ٨٠ ، ٨٤ ، ١٠٥ ، ٢٧٩ ، ٣١٩

العضد ٢٤٣ ، ٢٩٤ ، ٤٠٨

عطاء الخراساني ٣٠٨

علي حسب الله ١٤١ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٩٩

عمر بن الخطاب ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٩ ، ١٥١ ، ١٥٥ ، ١٦٥ ، ١٧٥

١٨٥ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٧ ، ٤٠٣

الصفحة

عمرو بن دينار ١٥٦

عمر بن عبد العزيز ١٧٢ ، ٣٤١ ، ٣٦١ ، ٣٦٢

علي بن ابي طالب ١٥٢ ، ١٧٥ ، ٣٤٢ ، ٣٥٦ ، ٣٥٩

عويمر العجلاني ١٥٢

عيسى بن ابان ١٩٧

غ -

الغزالي ٦٠ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٤ ، ١٣٢ ، ١٣٥ ، ١٨١ ، ٢٢٢ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥

٣٩٢ ، ٣٨٨ ، ٣٧٦ ، ٣٧٥ ، ٣٥٩ ، ٣٥٨ ، ٣٤٧ ، ٣٣٢ ، ٣٣١ ، ٣١٧ ، ٣١٠

٣٩٣ ، ٣٩٥ ، ٣٩٧ ، ٣٩٩ ، ٤٠٣ ، ٤٠٧

غوستاف لوبون ٢٧ ، ٣٢

غيلان ١٣٤

- ف -

فاطمة بنت قيس ١٥٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥

- ق -

القاضي زادة ٣١١

القرافي ٤٨ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٦٢ ، ١٦٧ ، ٢٧٢ ، ٢٧٤

القرطبي ١٥٧ ، ١٥٨ ، ٣٠٧

القسطلاني ١٠٧ ، ٣١٣

القليوبي ٣٤٧

- ك -

كانت ٣٠ ، ٤٢ ، ٧٩

الصفحة

الكاساني ٣٨٣ ، ٣٨٤

الكرخي ١٦٣ ، ٢٤٠

الكمال بن الهمام ٢٢٩ ، ٣٩١ ، ٣٩٤

- م -

مالك ١٣٩ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٧٢ ، ١٨٠ ، ١٨٨ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧

٣٣٩ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٥ ، ٣٥٨ ، ٣٦٧ ، ٣٧٠ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٩

الماوردي ١٣٥

المتولي ٢٠٠

مجاهد ١٤٨ ، ١٥٦

محسن الأمين العاملي ٢٠٤

محمد بن اسحق ١٥٥

محمد بن إياس ١٥٦

المحلّي ٢٨٤ ، ٣٨٨

محمد يوسف موسى ٣٤

مصطفى زيد ١٤٠ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٢٣

مصطفى الزرقا ٢٨٧ ، ٢٨٩ ، ٢٩١ ، ٣٣٥

مصطفى شلبي ٩٨

معروف الدواليبي ١٨٨ ، ١٩٢ ، ٢٠٤

ملا علي القاري ١٨٠

الموفق المكي ٣٨٢

مطرف ٤٠٢

- ن -

نجم الدين الطوفي ١٣١ ، ١٤٠ ، ١٧٥ ، ٢٠٢ إلى ٢١٥

النظام ٧٣

النعمان بن عياش ١٥٦

التنوي ١٠٦ ، ١٥٤ ، ١٥٩ ، ١٧١ ، ١٩٠ ، ٢٠٠ ، ٢٨٤ ، ٣٤٣ ، ٣٤٧ ، ٣٤٩

- ه -

هشام بن عروة ١٥٥

هلال بن أمية ١٣١

هوبز ٢٨ ، ٣٥

- و -

وليم باليه ٤٣

وليم جيمس ٤١ ، ٤٢

- ي -

يحيى بن سعيد ١٥٦ ، ٣٦٢

يحيى القطان ١٥٥

يحيى بن معين ١٥٦

يونس بن إسحق ٢٧٤